الطبقات والمراتب والتصنيفات الطبقية في الوطن العربي: بعض الاعتبارات المنهجية(*)

د. محمود عبد الفضيل

استاذ اقتصاد في
جامعة القاهرة ـ مصر.

أولاً: حول مفهوم الطبقات والمراتب والتقسيمات الطبقية في الفكر الغربي الحديث

إن مشكلة نشوء وتطور الطبقات في المجتمعات الحديثة تحتل أهمية نظرية وعملية كبيرة في فهم طبيعة تطور العلاقات الطبقية والصراعات في المجتمعات المعاصرة.

وهناك نظريات كثيرة متداولة حول نشوء التمايزات الطبقية في المجتمعات الحديثة. فبعض المؤلفين يرون ان التمايزات الطبقية بين الناس هي محصلة لعوامل بيولوجية، ويحكمها «العنصر السلالي» على وجه الخصوص. وقد تبنى منظرو الفاشية هذه النظرية، ويطبق من يعتقد بها قوانين ذات طبيعة بيولوجية على الظواهر الاجتماعية(١).

وهناك بعض التحليلات السوسيولوجية تعزو انقسام الناس الى طبقات لظهور المهن والحرف المتعددة في المجتمع. ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أن كل الذين ينتمون الى مهنة واحدة يشكلون طبقة محددة المعالم. بيد أن الاختلافات المهنية لا تكفي ولا تنهض وحدها أساساً لتقسيم الناس الى طبقات، فالناس لا تنتمي الى الطبقات المختلفة لأنها تمارس مهناً أو حرفاً مختلفة، بل ان علاقات السببية تسير في اتجاه عكسي: فهم يمارسون حرفاً مختلفة لأنهم ينتمون لطبقات مختلفة.

ولقد وردت لدى جان جاك روسو بعض الإشارات المهمة حول أصل الملكية الخاصة ونشوء

(*) تمثل هذه الدراسة جزءاً من دراسة أوسع للمؤلف سيقوم مركز دراسات الوحدة العربية بنشرها بالتعاون مع مشروع المستقبلات العربية البديلة التابع لجامعة الامم المتحدة عن: **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥.**

(١) يندرج تحت هذا الصنف من النظريات تلك المسماة بنظريات الـ «Socio-biology» في الادبيات الغربية.

الطبقات والدولة. فالملكية الخاصة تنشأ ـ في تقديره ـ نتيجة أن الناس ينزعون دوماً نحو ابتكار أدوات جديدة للعمل والانتاج ولفلاحة الارض. وقد أتاحت هذه الادوات الجديدة إمكانية تحسين الانتاجية الزراعية، وتسببت ـ في المدى الطويل ـ في نشوء الملكية الخاصة، التي أدت بدورها لتقسيم المجتمع الى أغنياء وفقراء، والى نشأة الصراع بين «الذين يملكون» و«الذين لا يملكون»[٢].

وقد تولد عن هذا الصراع الطبقي المتعاظم ـ كما يقول روسو ـ الحاجة الى تكوين الدولة لكي تحمي الملكية الخاصة، ولكي تعزز من أوضاع «الذين يملكون في مواجهة الذين لا يملكون»[٣].

وقد كانت **المادية التاريخية** أول نظرية تكشف عن الترابط الداخلي الوثيق بين تطور أنماط الانتاج والبناء الطبقي للمجتمع، وأكدت على أن هذا الترابط العضوي إنما يرجع قبل كل شيء إلى أن مستوى معيناً من تطور انتاجية العمل يصبح شرطاً ضرورياً، ولكن غير كاف، لكي تكون هناك إمكانية استغلال الانسان للانسان، لأن الانسان اذا كان ينتج فقط الحد الادنى اللازم للابقاء على وجوده العضوي وقدرته على اعادة انتاج قوة عمله، فلن تكون هناك امكانية للاستيلاء المنظم على عمل شخص آخر، إنما تظهر هذه الامكانية فقط حين تبلغ قوى الانتاج في تطورها ذلك المستوى الذي يتيح أن يفوق مقدار السلع المنتجة، ذلك الحد الأدنى الضروري للابقاء على حياة المنتجين المباشرين.

لعب اطراد التقسيم الاجتماعي للعمل ونمو علاقات التبادل دوراً كبيراً في ظهور الطبقات. وكان أول تقسيم إجتماعي رئيسي للعمل هو انفصال القبائل التي تربي الماشية عن تلك التي تقوم بأعمال الزراعة وفلاحة الأرض، مما أدى الى رفع انتاجية العمل وظهور منتجات جديدة. فهناك قبائل بدأت تنتج الى جانب اللحوم ومنتجات الألبان، الجلود والصوف وشعر الماعز والغزل والنسيج مما أتاح للمرة الأولى امكانية وجود تبادل منتظم مع قبائل أخرى، بخاصة مع تلك التي تعمل بالزراعة. وتلك الامكانية الجديدة لمبادلة منتجات بأخرى شجعت على تطور الزراعة وظهور الحرف اليدوية، وأدت هذه الأخيرة بدورها إلى زيادة مقدار العمل الذي يقدمه كل فرد من أفراد العشيرة، ونشأت الحاجة الى المزيد من تقسيم العمل ومبادلة المنتجات.

ومع تطور المجتمعات وتمايز الفئات الاجتماعية داخلها، أصبح «تملك وسائل الانتاج وأسلوب تملك قوة العمل يشكلان أساساً مطمئناً لتحديد الطبقات.»[٤]. إذ ان تصنيف الطبقات وفق حجم الدخل هو تصنيف مضلل، لأن **مصدر الدخل ـ وليس حجم الدخل ـ** هو الذي يجب ان يعتمد كأساس للتصنيف[٥]. ولذا فإن التعريف الماركسي للطبقة يؤكد على أهمية الموقع من التقسيم الاجتماعي للعمل ومن مصفوفة علاقات الانتاج السائدة في اطار التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي القائم.

---

(٢) Jean Jacques Rousseau, *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes* (Paris: Gallimard, 1965), 1ère partie.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: عبد الباسط عبد المعطي، «نحو تشخيص للتكوين الاجتماعي العربي وما تسوده من انماط انتاجية،» في: المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية، الامانة العامة، **التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الاقطار العربية: محاولة في تصور الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١)، ص ٦٣٥.

(٥) انظر: Maurice Herbert Dobb, *Studies in the Development of Capitalism* (London: Routledge and kegan Paul, 1963), p. 15.

وفي الجانب المقابل، يحلو لبعض علماء الاجتماع الأمريكيين أن يركزوا على خصائص ويرتبونها في شكل عدد من المؤشرات لتحديد مجال الانتماء الطبقي الى جماعة اجتماعية أو طبقية معينة. وينعكس هذا المنهج في بعض التحليلات السوسيولوجية العينية في شكل بناء مؤشر مركب (أو تركيبي) (Composite index) للطبقة أو الفئة بالاستناد الى عدة مؤشرات فرعية (مع اعطاء اوزان معينة) مثل: الوظيفة ومصادر الدخل ومكان الاقامة ونوعه. ويضيف البعض مؤشرات مثل المعيار الثقافي والاسهام في الحياة الاجتماعية والطائفة الدينية والفضائل الأخلاقية، بل وحتى نمط وأسلوب الحياة ضمن تلك المؤشرات.

واذا ما تأملنا التصنيفات الطبقية السائدة والمتداولة في معظم الكتابات، نجدها لا تخرج عن ثلاثة تصنيفات أساسية:

- تصنيف يأخذ بمعيار الدخل ونمط الاستهلاك واسلوب الحياة عموماً، ويقسم الطبقات في المجتمع الى ثلاث: «عليا ومتوسطة ودنيا».
- تصنيف يقوم على معايير سياسية ومؤسسية بصفة أساسية، ويقسم الطبقات في المجتمع الى ثلاث: «حاكمة (أو متنفذة)، ومتوسطة وكادحة».
- تصنيف ماركسي يقوم على العلاقة بوسائل الانتاج، ويقسم الطبقات في المجتمع الى ثلاث: «برجوازية، وبرجوازية صغيرة، وبروليتاريا».

ولعل من أكثر التصنيفات الشائعة في كتابات علماء الاجتماع الغربيين تلك التي ترتكز الى علاقات التوزيع على مستويات الدخل لفئات السكان (مثلاً عند فيبلن (T. Veblen)[٦]. وهنا يمكن ان تتضمن التقسيمات طبقات بالمعنى النسبي بالنسبة لسلم الدخول: الطبقة العليا، الدنيا، الوسطى... الخ، او طبقات تكتسب أوصافاً مشتقة من أسلوب المعيشة ونمط الحياة طبقة مرفهة، كادحة،.. الخ.

ويرى نيكوس بولانتزاس (أحد ممثلي مدرسة الماركسيين المحدثين)، أن الطبقات تتحدد تحديداً جدلياً وهيكلياً بثلاثة محددات هي[٧]:

(أ) المستوى الاقتصادي و(ب) المستوى السياسي و(ج) المستوى الايديولوجي.

١ - المستوى الاقتصادي: ويقصد به الموقع الذي تشغله الفئة الاجتماعية أو الطبقة في اطار مصفوفة علاقات الانتاج القائمة، تلك التي تحدد نمط العلاقات الانتاجية والتوزيعية السائدة.. وبالتالي تصيب كل فئة من الناتج الاجتماعي.

٢ - المستوى السياسي: تتحدد الطبقات أيضاً بموقعها من النسق الكلي لعلاقات السلطة (علاقات القوى) في إطار التكوين الاجتماعي المحدد. فهناك طبقات حاكمة، وطبقات محكومة، وداخل الكتلة الحاكمة توجد طبقة أو شريحة مهيمنة.

٣ - المستوى الايديولوجي: وأخيراً تتحدد الطبقات بمكانها في نسق العلاقات الطبقية -

---

(٦) انظر: Thorstein B. Veblen, *The Theory of the Lesiure Class: An Economic Study of Institutions* ([n. p.]: Mentor Books, 1953).

(٧) انظر: Nicos Poulantzas, «The New Petty-Bourgeoisie,» in: Alan Hunt, ed., *Class and Class Structure* (London: Lawrence and Wishart, 1977), p. 121.

الايديولوجية، أي بدورها في ميدان الصراع الفكري والايـديولـوجي. فالطبقـات تنقسم الى طبقات محافظة/ وطبقات ذات رؤية تقدمية... الخ.

وهكذا فان مفهوم «الطبقة الاجتماعية» ـ وفقاً لبولانتزاس ـ له أبعاد ثلاثة لا بد ان تجتمـع لكي يتحدد موقع وملامح الطبقة ضمن البنيان الطبقي القائم. ولذا فان «البعد الاقتصادي» وحده يظـل قاصـراً ـ ورغم أهميته الحـاسمة ـ في الامسـاك بأبعـاد الظواهـر والتمايـزات الطبقيـة في المجتمعات المعاصرة كافة. ولـذا لا بد من أخـذ الأبعاد الأخـرى (السياسيـة والايديـولوجيـة) في الاعتبار عند مناقشة الانتماء الطبقي لبعض الفئات والشرائح الاجتماعية والمهنية. فاذا ما أخـذنا مثلاً فئة «ملاحظي العمال والمشرفين على خطـوط الانتاج» في الصنـاعات الحـديثة، نجـد أنهم من الـزاوية الاقتصـادية البحـة، يخضعـون لعمليـة الاستغـلال نفسهـا التي يخضـع لهـا العمـال اليـدويون.. بينمـا من الزاويـة السياسيـة نجدهم يمثلـون عادة أداة قهـر واخضاع لفئـة العمال اليدويين لحساب أرباب العمل[٨]. كما يحتل البعد الايـديولـوجي أهمية خـاصة في بعض الحـالات عندما تمارس بعض الفئات ذات الكفاءة الذهنية مثل العلماء وأساتـذة الجامعـات وكبار المهنيـين دوراً هاماً في الترويج لسيطرة رأس المال على مقاليـد الأمور الاقتصـادية واعـادة انتاج العـلاقات الرأسمالية في المجتمع، وبالتالي فهم ينتمون الى مصاف «البرجوازيـة» بغض النظر عن أوضـاعهم الاقتصادية أو ملكيتهم لوسائل الانتاج.

أقسام الطبقة، فئاتها، وشرائحها

وفقاً للنهج الماركسي في التحليل، لا توجد «شرائـح اجتماعيـة» أو «فئات اجتمـاعية» خـارج الطبقات.. وانما توجد تباينات وأقسام (sections) وشرائح (strata) داخل الطبقة الـواحدة. مثـال ذلك التفرقة بين الشرائح والأجنحة المختلفة للطبقة الـرأسماليـة حسب فروع النشـاط الاقتصادي (بـرجوازيـة زراعية، صنـاعية، مـالية)، أو حسب حجم أو مستـوى النشاط (رأسمـاليـة كبـيرة/ متوسطة). كذلك يمكن التفرقة في صفوف «العاملين بأجر» (wage-earners) بين المهنيين (الكادحين الذهنيين على حد التعبير الفرنسي)، وبين العمال اليدويين، وبين «ارستقراطية العمال».

ويعطي بعض المفكرين من الماركسيين المحدثـين ـ مثل نيكـوس بولانتـزاس ـ أهمية كبـيرة للتفرقة بين **شريحتين للبرجوازية الصغيرة**: البرجوازية الصغيرة التقليدية التي تتشكل أساسـاً من الحرفيين وصغـار التجار وصغـار المزارعـين والموظفـين الكتابيـين، وبين عنـاصر البرجـوازية الصغـيرة الجديـدة التي تتشكل من الفنيـين والعاملـين الذهنيـين والتقنيين المـرتبطين بـالأشكال التنظيمية الحديثة للنمو الرأسمالي (Corporate organization)[٩]. فهي فئات يرتبط عملها بالأبنيـة الفوقية لأشكال التنظيم الرأسمـالي الحديث (نظم الادارة والمعلـومات والاتصـالات)، فهي تحصل على دخل «عمل مركب» (Composite income) لأنه عمل يتسم بالتخصص الدقيق والتقنية في اطار التقسيم الاجتماعي السائد.

كذلك يمكن اعتبار أرباب المهن الحرة من كبار الأطباء والمحاسبـين والمهندسـين والصيادلـة

---

(٨) انظر بهذا الخصـوص: Erik Olin Wright, *Class, Crisis and the State* (London: NLB, 1978), p. 37.

(٩) Poulantzas, Ibid., pp. 116-117.

والمحامين من بين عناصر الطبقة البرجوازية، حيث يحصلون على دخل مركب يمثل خليطاً من عائد العمل وعائد ملكية رأس المال.

ولكن مهما كانت التفريعات والشرائح والفئات في اطار الطبقة الواحدة، يظل المعيار «الثلاثي» المركب (اقتصادي ـ سياسي ايديولوجي) هو المعيار الحاكم للتمييز بين فئة أو شريحة وأخرى. فاذا تحدثنا مثلاً عن «ارستقراطية العمال»، كفئة متميزة في صفوف الطبقة العاملة، نجد أن ملامح تلك الفئة لا تتحدد وفقاً لاعتبارات ومعايير اقتصادية صرفة... ولكن وفقاً لمعايير سياسية وايديولوجية متداخلة. كذلك عندما يتم الحديث عن «البرجوازية الكومبرادورية،» كإحدى شرائح أو أجنحة البرجوازية المحلية في بلدان العالم الثالث، فان تحديد ملامح تلك الشريحة يتم وفقاً لمعيار مركب هو سياسي ـ ايديولوجي في الأساس.

وهكذا يجب اعطاء البعد السياسي ـ الايديولوجي (الوعي السياسي ـ العلاقة بالسلطة وأجهزة الدولة والأبنية الفوقية) بعض الأهمية المفتقدة ضمن معايير تحديد طبيعة الانتماء الطبقي. إذ ان هناك بعض الفئات الاجتماعية والمهنية لا يتحدد انتماؤها الطبقي وفقاً لمعايير اقتصادية بحتة مثل: إمام المسجد، ومأذون القرية، وشيخ الخفراء.. الخ.

بيد أنه يجب التحذير هنا من أن انتماء الفرد الى جماعة أو مرتبة اجتماعية معينة (social order) على أساس علاقة التناظر التي تنشأ بين «المرتبة الاجتماعية» وبين عناصر «البناء الفوقي» للمجتمع ـ لا ينفي انتماءه الطبقي.. وانما يشير فقط الى نوع من الاستقلال النسبي في اطار الطبقة الأوسع. فبالرغم من أن الأوضاع الاقتصادية تظل هي المحدد الأساسي للأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمعات، الا أن بعض الفئات والمراتب الاجتماعية إنما تستمد قوتها من موقعها ضمن «البناء الفوقي» للمجتمع، ومن خلال «الدور الايديولوجي» الذي تلعبه في حياة المجتمع (مثل السادة، القضاة، الانتلجنسيا، الخ)، على النحو الذي سوف يرد تفصيلاً فيما بعد.

ثانياً: التصنيفات الطبقية والتدريجيات الاجتماعية في المؤلفات التاريخية العربية

يرى ابن خلدون ـ مؤسس علم الاجتماع الحديث ـ أن ضرورة الاجتماع إنما هي راجعة أساساً الى حاجة الناس الى التعاون من أجل «تحصيل الغذاء». ولذا فإن اختلاف البدو عن الحضر انما يعود الى «اختلاف نحلتهم في المعاش»[١٠]. وباستعراض العديد من نصوص «المقدمة»، نجد أن ابن خلدون. قد ألح كثيراً على أهمية «شؤون المعاش» في تطور العمران البشري وفي عملية التطور الاجتماعي عموماً.

ولفهم تطور الاوضاع والتمايزات الاجتماعية والطبقية في المجتمع العربي المعاصر، لا بد من

---

(١٠) انظر: محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون، العصبة والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي**، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ٤٦٩.

رصد تطور عملية الانتساب عبر التاريخ. ويمكن رصد أربعة مستويات لانتساب الأفراد والجماعات عبر التاريخ العربي[١١]:

١ ـ الانتساب الى الاصل القبلي أو العشائري.
٢ ـ الانتساب الى الملة (الديانة أو المذهب).
٣ ـ الانتساب الى المهنة أو الحرفة.
٤ ـ الانتساب الى المحلة أو الجهة (الحي والاقليم).

ونظراً لتعدد مستويات الانتساب، نجد أن هناك صعوبات موضوعية بالغة تصادف الباحث في مجال تحديد **نقاط التمايز ونقاط التماس والتداخل** بين الاوضاع القبلية والطائفية والطبقية والجهوية في خريطة الواقع الاجتماعي العربي المعاصر، مما يعقد كثيراً من مهمة الباحث الذي يسعى لفهم خريطة الواقع الاجتماعي بتضاريسه وتعقيداته وتشابك عناصره المتنوعة.

ويخطىء البعض إذ يعتقد أن التصنيفات للأوضاع والمراتب الطبقية في المجتمع العربي هي من قبيل التحليلات «المستوردة» المستندة الى نتاج الفكر الغربي. وواقع الأمر أن كتابات المؤرخين والمفكرين العرب الأقدمين قد حفلت بالعديد من التصنيفات والمراتب الطبقية التي تؤكد على انقسام المجتمع العربي ـ عبر العصور المختلفة ـ الى طبقات وفئات اجتماعية متميزة.

فإذا رجعنا الى فترة صدر الاسلام، نجد أنه في ذلك العصر كان هناك تقسيم سائد للمراتب والفئات الاجتماعية لخصه علي بن أبي طالب رضي الله عنه في حديث شريف نصه كالتالي:

«ان الرعية طبقات لا يصلح بعضها الا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض، فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل ومنها عمال الأنصاف والرفق ومنها أهل الجزية والخراج، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها **الطبقة السفلى** من ذوي الحاجة والمسكنة. وكلا قد سمى الله سهمه، ووضع على حده فريضته، وفي الله لكل سعة، ولكل على الوالي حق بقدر ما يصلحه»[١٢].

وهكذا ينهض تصنيف علي بن أبي طالب لطبقات الرعية في مجتمع صدر الاسلام على **ثلاث طبقات رئيسية**:

(أ) **طبقة الاداريين**، وتشمل القضاة والوزراء والموظفين.

(ب) **طبقة الجند والعسكر**.

(ج) **طبقة أهل الخراج**، وهم الفلاحون الذين يدفعون الضرائب عن الأرض (الفائض الاقتصادي)[١٣]، الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل احتياجاتها، ومن بينها إعادة تجديد وتوسيع «طبقة الجند والعسكر». ويدل على الوعي بهذه الحقيقة، قول سيدنا علي بن أبي طالب:

---

(١١) انظر: خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٩ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٢٦.

(١٢) «عهد الاشتر،» في: **نهج البلاغة**، ج ٢، ص ٨٩، نقلاً عن: علي سليمان يحفوفي، **الطبقات الاجتماعية** (بيروت: الدار العالمية، ١٩٨١)، ص ٦٣.

(١٣) ان مفهوم «الفائض الاقتصادي» ـ بمعناه الحديث ـ كان مطروحاً منذ قديم الزمن. ويتضح ذلك من قول سيدنا علي بن ابي طالب: «ان الناس كلهم عيال على الخراج وأهله»، انظر: يحفوفي، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

«ثم لا قوام للجنود الا بما يخرج الله لهم من الخراج الذين يقومون به على جهاد عددهم، ويعتمدون عليه فيما يصلحهم ويكون من وراء حاجتهم»[١٤].

ويشير د. عبد العزيز الدوري في مؤلفه المهم **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** الى أن القرنين الثالث والرابع للهجرة (التاسع والعاشر للميلاد) يمثلان مرحلة متميزة في التاريخ العربي من حيث طبيعة التحولات والتطورات الجديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[١٥]. فقد شهدت تلك الفترة نمو المدن، وازدياد نشاط الحرف والمهن وازدهار النشاط التجاري والنشاط الزراعي جنباً الى جنب.

ويرى د. عبد العزيز الدوري أن العصر العباسي ساعد على **ظهور طبقة متوسطة تجارية ورأسمالية نشطة**[١٦]. فلقد «تكونت طبقة من التجار تمتلك الأموال الطائلة، وقد بلغت ثروات البعض الملايين وظهرت فئة رأسمالية نشطة، وكونوا أنواعاً من الشركات، مثل شركة الضمان (تشبه شركة المساهمة)، وشركة المفاوضة (حيث تبقى رؤوس الأموال مستقلة)، وشركة الوجودة. وتكونت اختصاصات بين التجار، من المجهز (الذي يستعين بالوكلاء ويجمع البضائع من جهات عدة دون ان يغادر مركزه)، والركاض (وهو الكثير الأسفار المتعامل مع بلدان مختلفة بعد دراسة أوضاعها) والخزان (الذي يركز على نوع يشبه الاحتكار)، إضافة الى السماسرة»[١٧].

وفي المقابل، ظهر **العيارون والشطار** من صفوف العامة، وكان بينهم أهل الصنايع والحرف والباعة في القرن الرابع الهجري، وكان «تنظيمهم الداخلي في جوهره تنظيم حرفي، ولهم مراسيم في الانتماء تشبه مراسيم الأصناف»[١٨]. ويرى الدكتور الدوري أن حركة العيارين والشطار إنما تمثل «حركة اجتماعية ثورية بين العامة، نتيجة التباين الاقتصادي وسوء الوضع المعاشي للغاية، وفيهم أهل الصنايع، و«باعة الطرق» و«أهل السوق». فكانت حركتهم ثورة على السلطان (وهو اجنبي) وعلى أسياد المال وكانت هجماتهم موجهة بالدرجة الأولى ضد المستثمرين والتجار في الأسواق وضد السلطة وممثليها أصحاب الشرط»[١٩].

كذلك نجد أن ابن خلدون كان يقسم المجتمع العربي في عصره (بخلاف القبائل وأهل البادية) الى طبقتين رئيسيتين[٢٠]:

ـ **طبقة الخاصة** التي كانت تتكون من الحكام والأعيان، ومن الموظفين والعلماء والشعراء والمغنين.. الخ. وهي طبقة ريعية «غير منتجة»، وانما تعيش من «الامارة» ومن «الأموال السلطانية».

ـ **طبقة العامة** وتتشكل من الفلاحين، الصناع، والتجار. ويرى ابن خلدون أن «اكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب، وأهل الصنائع كذلك، اذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنعائهم فانهم يصيرون الى الفقر والخصاصة في الأكثر، ولا تسرع اليهم ثروة وانما يرمقون العيش ترميقاً»[٢١].

---

(١٤) «عهد الاشتر،» في: **نهج البلاغة**، ج ٢، ص ٩٠، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١٥) عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٦٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) انظر: الجابري، **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي**، ص ٤١٩ ـ ٤٢٠.

(٢١) المصدر نفسه.

وهنا تكمن فكرة مركزية هامة لدى ابن خلدون في تفسير حركة تراكم الثروات وصعود الفئات الميسورة في المجتمع العربي عبر التاريخ، وذلك من خلال **العلاقة الجدلية بين المال والجاه**. ويقصد بالجاه عند ابن خلدون السلطة والنفوذ. فبينما تميل معظم التحليلات الى القول بأن المال يجلب الجاه، نجد أن ابن خلدون يميل للأخذ بالعلاقة الجدلية في الاتجاه العكسي.. أي أن **الجاه عادة ما يجلب معه المال**. «فالتجارة لم تكن تدر ربحاً الا اذا اعتمدت على جاه يحميها ويعززها»[٢٢].

ولتوضيح الأهمية المركزية التي تحتلها هذه القضية في منظومة فكر ابن خلدون، نورد النص التالي:

«والأعمال لصاحب الجاه كثيرة، فتفيد الغني لأقرب وقت، ويزداد مع الأيام يساراً وثروة، أما فاقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب المال، فلا يكون يساره الا بمقدار ماله وعلى نسبة سعيه، وهؤلاء هم أكثر التجار. ولهذا تجد أهل الجاه فهم يكونون أيسر بكثير، فاذا صار واحد منهم صاحب جاه، أسرعت اليه الثروة. فالجاه يفيد المال لما يحصل لصاحبه من تقرب الناس اليه بأموالهم وأعمالهم في دفع المضار وجلب المنافع، فتصير تلك الأعمال في كسبه، وقيمة أموال وثروة له»[٢٣].

وتكتسب هذه القضية التي أشار اليها ابن خلدون أهمية كبرى عند فهم العلاقة بين السلطة وذوي الجاه والنفوذ[٢٤]، من ناحية، وأصحاب المال والحرف والصنائع، من ناحية أخرى.

وتؤيد وقائع التاريخ أهمية وخصوصية هذه العلاقة في فهم طبيعة وتطور الدولة والمجتمع في البلدان العربية المختلفة، ففي خلال القرن الثامن عشر كان يسيطر على دفة الحكم في مصر تحالف المماليك (أرباب الجاه) مع كبار التجار (أرباب المال)، الذين كانت معظم دخولهم تتولد من خلال التجارة البعيدة المدى في اطار سوق الامبراطورية العثمانية[٢٥]. كذلك نجد أن أوضاع الانتاج الحرفي في مصر قد تدهورت عند نهاية القرن التاسع عشر نتيجة ضعف **فرق الانكشارية** التي كانت تقوم بحماية الصناع وأرباب الحرف في المدن، وتخفيف أعباء الضرائب المفروضة عليهم مقابل المشاركة في أرباحهم[٢٦].

ويؤكد ذلك ظهور ما يسمى «طبقة الذوات» في البنيان الاجتماعي المصري في القرن التاسع عشر، وبهذا الصدد يشير د.علي بركات الى ان بعض الفئات الاجتماعية استطاعت «عن طريق شغلها للمناصب العليا وملكياتها الكبيرة أن تجتاز الحاجز الطبقي الذي يفصلها عن الطبقة العليا، وأصبحت في عداد هذه الطبقة التي كانت تعرف باسم «الذوات»... والتي كانت تتكون من أفراد اسرة محمد علي ومجموعات الأتراك الشراكسة والأرمن الذين شغلوا المناصب الكبرى في الادارة والجيش»[٢٧].

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤١٨.

(٢٣) نقلاً عن يوميات الكاتب الصحفي احمد بهاء الدين، في: **الاهرام**، ١٩٨٥/١٢/٤.

(٢٤) يشير ابن خلدون الى ان «الجاه متوزع في الناس وقد ثب فيهم طبقة بعد طبقة... فقد تبين ان الجاه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت ايديهم من أبناء جنسهم بالاذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة». انظر: ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (القاهرة: المكتبة التجارية، [د. ت.])، ص ٣٩٠.

(٢٥) انظر عرضنا لكتاب د. عفاف لطفي السيد، **مصر في ظل حكم محمد علي**، في: **قضايا فكرية**، الكتاب الاول (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ٢٥٢.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) علي بركات، **تطور الملكية الزراعية في مصر واثره على الحركة السياسية، ١٨١٣ ـ ١٩١٤** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧)، ص ١٨٣.

وعلى هذا «فالذوات» كطبقة اجتماعية تمثل ـ وفقاً لتحليل د. علي بركات ـ «البرجوازية الادارية والعسكرية التي نشأت من خلال مناصب الدولة وتكونت ملكياتها أساساً من خلال منح الأرض من الابعاديات والجفالك خلال الفترة من عهد محمد علي حتى نهاية عصر اسماعيل». ولعل أبرز ممثلي هذه الفئة علي باشا مبارك صاحب المؤلف الموسوعي المهم **الخطط التوفيقية الجديدة**[٢٨].

ولقد استطاع الاستاذ المستشرق أندريه ريمون في مؤلفه الموسوعي **ارباب الحرف والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**[٢٩] أن يقدم لنا لوحة تشريحية للفئات والطبقات التي يتشكل منها المجتمع القاهري مستنداً في ذلك الى حجج الأوقاف وسجلات المحاكم الشرعية. فقدم لنا تقسيماً رباعياً على النحو التالي:

«فهناك طبقة عمال اليومية من فراشين وقواسين وسقائين. والمتجولون بالسحلب والعرقسوس والسوبيا ومسلكاتية الأرجيلات والخضرية والدخاخنية. وهناك طبقة أهل الحرف الصغرى وأصحاب المتاجر الصغيرة من القماشين والاسكافيين أو الصرماتية والسروجية والفرارخية. ثم أهل الحرف الوسطى كالمعصرانية والسيرجاتية والطحانين والسكرية والعقادين والقصبجية والحريرية والنحاسين والبياطرة والنجارين والعطارين والنقلية والقبانية ودلّالي العقارات والصناديقية والقمصانجية وأمناء عيار النقود والصباغين والقهوجية والخشابين والقصابين والقواسين (لصناعة الأسهم) وشيخ البصمجية. وأخيراً طبقة البرجوازية التجارية وأغلبهم تجار بن وتوابل وجواهر وصحون وأثاث ويرأسهم شهبندر التجار»[٣٠].

وقد انتهى أندريه ريمون الى أن «المجتمع القاهري شهد في القرن السابع عشر والثامن عشر حركة تداخل بين طوائف الحرف والتجار الأثرياء وبين الطبقة الحاكمة العسكرية الأجنبية من الأتراك، الأمر الذي أدى الى تسمية هذه الطبقة الأخيرة «بالمصرلية» باللغة التركية نظراً لاندماجهم الكبير في الأسر المحلية»[٣١].

ويشير د. الحبيب الجنحاني في مؤلفه عن **الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي** في القرنين التاسع والعاشر الميلادي[٣٢]، الى انقسام المجتمع المغربي في ذلك الوقت الى ست طبقات (أو فئات اجتماعية)[٣٣].

ـ **فئة التجار**، وكانت تحتل مكانة بارزة في المجتمع، وينظر اليها على أنها فئة محظوظة اجتماعياً بحكم نفوذها الاقتصادي وتجمع الثروة بأيديها.

ـ **فئة الجند**، وهي تعد فئة متميزة لارتباطها بالسلطة وقيامها بدور رئيسي ـ في بعض الأحيان ـ في الحياة السياسية والعامة في البلاد.

ـ **فئة العلماء**، وهي فئة لعبت دوراً هاماً في الحياة الدينية والتربوية والاجتماعية والسياسية، نظراً «لتأثيرهم الفعال في أوساط العامة». ويشير الدكتور الجنحاني الى قضية مهمة

---

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) انظر: ثروت عكاشة، **مصر في عيون الغرباء من الرحالة والفنانين والادباء (القرن التاسع عشر)**، ٢ ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤)، ج ١، ص ٢٦.

(٣٠) André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle*, 2 vols. (Damas: Institut français de Damas, 1973).

نقلاً عن: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) الحبيب الجنحاني، **المغرب الاسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية (٣ ـ ٤ هـ/ ٩ ـ ١٠ م)** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٨).

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٩٤.

بخصوص هذه الفئة، وهي تلك التي تتعلق بأن «النشاط الديني والتربوي لهذه الفئة خلال القرنين الثاني والثالث الهجري بالخصوص لم يتخذ صبغة المهنة، كما أصبح الشأن بعد ذلك في المجتمع الاسلامي، بل نجد أفرادها يباشرون اعمالاً مختلفة، فرأينا منهم التجار، وهنالك الفلاحون الذين يخدمون الارض بأنفسهم، وهنالك ايضاً كبار الملاكين الذين يستغلون أراضيهم عن طريق تشغيل العبيد»[٣٤].

ـ **فئة أهل الذمة**، وهي فئة منظمة مهنياً ودينياً.

ـ **فئة الرقيق**، وهي فئة كانت تؤلف الحرس الخاص للحكام، وهي كذلك كانت تشكل قوة العمل الأساسية في «أشغال البناء والحرف وفيما تحتاج اليه القوافل التجارية، من أعمال وحراسة، وفي الأعمال المنزلية»[٣٥].

ـ **فئة الفقراء**، «وهي الفئة التي تتألف منها طبقة العامة، أو طبقة السواد، حسب تعبير المصادر القديمة، وهي التي تكون ـ دون ريب ـ الجزء الاكبر من عدد السكان، ونجد من عناصرها العبيد والاجراء وعدداً كبيراً من النازحين من الريف، ولا سيما في سنوات الجفاف»[٣٦].

وفي حديثه عن مدينة القاهرة في القرن التاسع عشر، يذكر علي مبارك أن عدد الحرفيين والمنخرطين في طوائف قد بلغ نحو ٦٣٤٨٧ شخصاً من مجموع سكان القاهرة البالغ عددهم نحو ٣٧٥ ألف شخص، تضمهم ١٩٨ طائفة. كما يشير الى أن عدد الحرفيين في مدينة الاسكندرية كان قد بلغ نحو خمس عدد سكانها[٣٧].

كذلك يستعرض علي باشا مبارك في مؤلفه **الخطط التوفيقية الجديدة** هؤلاء الذين يمتلكون وسائل الانتاج في ذلك الوقت (القرن التاسع عشر)، فيتحدث عن أصحاب وابورات الخليج ووابورات الطحين وأصحاب السواقي، وأصحاب البساتين وأصحاب الحمامات[٣٨]، وإضافة الى ذلك، تميزت الطبقة العليا في المدينة بقيامها باستغلال الوكائل والخانات وملكية البيوتات التجارية[٣٩]. ومن ناحية أخرى، يشير علي مبارك في كتابه الى أن جانباً مهماً من نشاط الأجانب كان يتمثل في ملكية وحيازة وابورات حلج القطن وطحن الغلال وسقي المزروعات. «ففي مدينة طنطا» ـ يذكر الكاتب ـ «أن الانكليزي حمص كان يملك وابوراً لحلج القطن وطحن الحبوب وسقي المزروعات، وهناك وابورات اخرى مملوكة للأجنبي أرواحي والأجنبي اسكندر مرسينا واليوناني نجرينتو والأجنبي معوض والضماني وغيرهم. وتتكرر نفس الظاهرة في مدن كشبين الكوم، وسرس الليان، والزقازيق»[٤٠].

وهكذا فإن خطوط التقسيم والتمايز الطبقي لم تكن بدعة من اختراع الفكر الغربي، بل توجد لهاجذور متينة في التراث الفكري العربي مع اختلاف الرؤى والاجتهادات.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٩٠.
(٣٥) المصدر نفسه، ٩٢.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ٩٣.
(٣٧) علي بركات، **رؤية علي مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٢)، ص ٤٦.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٦.
(٣٩) المصدر نفسه ص ٤٥.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٣.

ثالثاً: الجماعات والطوائف والفئات ذات المكانة وخصوصية الاوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمع العربي المعاصر

لعل من بين أهم القضايا التي تشغل بال الباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية هذه الأيام مسألة: «مدى صلاحية الأطر النظرية السائدة في علم الاجتماع الغربي، بشقيه البرجوازي والماركسي، في تحليل وتفسير بنية المجتمع العربي وما تحفل به من نظم ومؤسسات وظواهر»[٤١].

وبدرجة أكثر تحديداً يثور دوماً التساؤل عن مدى انطباق التحليلات والمقولات الماركسية حول التقسيم الاجتماعي للعمل والتكوينات والتمايزات الطبقية على مقومات وعناصر الواقع الاقتصادي والاجتماعي «المعاش» في المجتمعات العربية المعاصرة، بل يصل الشك الى مداه عند بعض الكتاب والمثقفين العرب مثل الشاعر اللبناني أدونيس (علي أحمد سعيد) إذ يقول: «نتحدث مثلاً عن بناء الدولة المدنية، ونحن لا نزال في طور القبيلة والعشيرة والعائلة والطائفة»[٤٢]. ويستطرد ليؤكد انه «من المحال تحقيق الوحدة او الاشتراكية في مجتمع لا يزال في تكوينه السائد ثيوقراطياً ـ إقطاعياً ـ قبلياً»[٤٣].

وليس هناك من شك أن الإشكالية الكبرى التي تواجه الباحث في مجال فحص عناصر ومقومات البناء الطبقي والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية المعاصرة تتصل اتصالاً وثيقاً بتداخل نمطين من البناء الطبقي والبناء العشائري والطائفي. إذ يبدو أن هناك «خلطاً بين بناء طبقي يقطع المجتمع افقياً... وبناء طائفي وعشائري يقطع المجتمع عمودياً»[٤٤].

ويؤكد بعض **علماء الأنثروبولوجيا الغربيين**، الذين يبحثون في شؤون المجتمعات العربية، على أهمية نقاط التداخل والتقاطع بين البناء الطبقي والعلاقات الطبقية «الحديثة»، من ناحية، وبين عناصر البناء الطائفي والعشائري «التقليدي والموروث» في غالبية المجتمعات العربية الراهنة[٤٥]، من ناحية أخرى.

وفي الوقت نفسه، يعترف المؤرخون الذين ينتمون للمدرسة الماركسية ـ التي تستند الى منهج المادية التاريخية ـ بأن الفوارق الاجتماعية والطبقية في مجتمعات «ما قبل الرأسمالية» تميل الى أن تأخذ شكل الانقسام الى طرق وطوائف متميزة. إذ عندما يكون التقسيم الاجتماعي للعمل متخلفاً (غير متطور) في مجتمع ما، فان التمايز الاجتماعي يأخذ شكل تمايز في المراتب والمهن

---

(٤١) انظر: السيد يسين، «التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الاقطار العربية: محاولة في تصور الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/ مارس ١٩٨٤)، ص ١٣٥.

(٤٢) ادونيس [علي احمد سعيد]، **فاتحة لنهايات القرن: بيانات من اجل ثقافة عربية جديدة** (بيروت: دار العودة، ١٩٨٠)، ص ١٠٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٤٤) انظر مساهمة د. علاء البياتي ضمن: **اعمال ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الاقطار العربية** (الكويت، ١٩٨٣)، نقلاً عن: يسين، المصدر نفسه.

(٤٥) في الدراسة المسحية التي قام بها عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي (Dale Eickelman) عن بلدان الشرق الاوسط يؤكد على هذه الحقيقة بالقول التالي:

«The earlier system of production was correlated with a complex evaluative process involving wealth, religious status, and the honorable behavior of family members, and links within society tended to be vertical, patron - client ones».

«In many instances, a whole range of people engaged in transport, crafts, and mercantile activities are = not enveloped by the class system».

(الأمراء النبلاء، رجال الدين والكهنوت، الفلاحون، أرباب الحرف والصنائع)، دون أن ينعكس ذلك بالضرورة في شكل هيكل أو تمايز طبقي محدد المعالم[٤٦].

وبهذا الصدد، يشير الانثربولوجي الفرنسي الشهير موريس غودلييه (Maurice Godelier) الى أن ماركس استخدم مفهوم «الطبقة» بالمعنى الواسع الذي يشمل **الطرق** (orders) **والطوائف** (castes) في مجتمعات «ما قبل الرأسمالية»[٤٧]. ويتضح ذلك من سياق التحليلات المتضمنة في مؤلفه عن الايديولوجية الألمانية (١٨٤٥ ـ ١٨٤٦) وكذلك في البيان الشيوعي (١٨٤٨)[٤٨].

ولذا يمكن الحديث عن **فئة النبلاء** في أوروبا العصور الوسطى، ليس «كطبقة» بالمعنى الحديث في ظل الرأسمالية.. ولكن «كطريقة» أو «كفئة» قائمة على علاقات وروابط الدم والفروسية العسكرية، أي كفئة مغلقة مترابطة الصفوف[٤٩]. كذلك يمكن الحديث عن **فئة البراهمة** التي تحتكر أعلى المراكز الاجتماعية في المجتمع الهندي، بفضل المهام الدينية التي تقوم بممارستها. وفي المجتمع الياباني، نجد أن **فئة الساموراي** تحتل أعلى المراكز على قمة الهرم الاجتماعي.. وهي فئة مغلقة تتميز بالمهارة والبراعة في الفروسية واستخدام السيف، وبالتالي فهي أقرب ما تكون الى مفهوم فئة «النبلاء» في أوروبا العصور الوسطى.

وفي المجتمعات العربية نجد أن هناك بعض الطوائف والطرق «ذات البنيات المغلقة»، مثل فئة «السادة» في بلدان كالعراق واليمن، وفئة «العلماء» و«القضاة» في معظم البلدان العربية[٥٠]. ففي كل من العراق واليمن تبرز أهمية فئة «الاشراف» أو «السادة»، الذين ينحدرون من نسل النبي محمد (ص) (من بني هاشم). وقد اعتبرهم بعض علماء الأنثربولوجيا الغربيين بمثابة «عناصر الارستقراطية الدينية» في المجتمعات العربية[٥١].

«The works of two important anthropologists (N. Hopkins and A. Duben) Stress the importance of = concidering how class relations articulate with other forms of social solidarity and identity».
Dale F. Eickelman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, ©1981), pp. 287-288. انظر:

(٤٦) انظر بهذا الخصوص:
E.H. Hobsbawm, *Introduction to karl Marx's Pre-Capitalist Economic Formations* (New York: International Publishers, 1965), p.29.

(٤٧) Maurice Godelier, *L'Idéal et le matériel* (Paris: Fayard, 1984), p. 320.

(٤٨) جاء في البيان الشيوعي ما يلي:
«Dans les premières époques de l'histoire, nous trouvons presque partout une articulation (Ge liederung) totale de la société *en ordres* (Stande) distincts, une gradation multiple de positions sociales (Stellungen)».
نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٤٩) انظر بهذا الخصوص:
Tomas Gerholm, *Market, Mosque and Mafrag: Social Inequality in a Yemeni Town* (University of Stockholm, 1977), p. 119.

(٥٠) خصص رفاعة رافع الطهطاوي الفصل الثاني من خاتمة الجزء الاول من مؤلفه الهام: **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية**، للحديث عن ما أسماه «طبقة العلماء والقضاة ورجال الدين». انظر: رفاعة رافع الطهطاوي، **الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي**، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ٤ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ج ١.

(٥١) انظر بهذا الخصوص:
Gerholm, Ibid., p. 119.

وهذه الفئات تستمد مكانتها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي المعاصر على أساس وراثي بحت[٥٢]. وقد قدر بعض الباحثين الأعداد التي تنتظمها «فئة السادة» في مجتمع اليمن العربية بنحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ ألف شخص في الستينات، أي ما يقارب ٥ بالمائة من مجموع سكان المجتمع اليمني[٥٣].

ويشير سلطان أحمد عمر في مؤلفه **نظرة في تطور المجتمع اليمني** الى: «أن الانقسام الطبقي (في اليمن)، قد اتخذ شكلاً هرمياً وطائفياً داخل اطار الطبقتين العليا والدنيا (السادة والأخدام)، واتخذ طابعاً وراثياً... فالفرد يرث من عائلته وضعه الاجتماعي. وقد كان من غير المألوف انتقال شخص من فئة الى أخرى، أو من طبقة الى طبقة الا في ظروف استثنائية كظروف الحرب»[٥٤].

والسؤال المنهجي الواجب طرحه في هذا السياق: هل تتحدد المراتب والمواقع والمراكز الطبقية في مجتمع مثل المجتمع اليمني المعاصر، بناء على الدور الذي يشغله البشر في التقسيم الاجتماعي للعمل (من خلال العلاقة مع وسائل الانتاج)، أم من خلال الموقع الموروث في اطار نظام مغلق وجامد للطوائف(Caste system)، يتحدد من خلال المولد وعلاقات الدم والمصاهرة.

إن النظرة الفاحصة الى التكوين الاجتماعي اليمني توحي بوجود تناظر «شبه كامل» بين التقسيم الطائفي (وبالتالي المراتب الاجتماعية) وبين الأعمال والمهن الممارسة على النحو المبين فيما يلي[٥٥]:

التقسيم الطائفي	تقسيم العمل المناظر
السادة	تقلد المناصب العليا في الدولة.
القضاة	القيام بأعمال القضاء والفقه.
المشايخ	شيوخ القبائل الاقطاعيين ويقومون بوظائف «الملتزمين».
الفلاحون (القبيلي)	فلاحة الارض.
التجار (العرب)	القيام بأعمال التجارة (تصدير واستيراد وتجارة داخلية).
العبيد	الخدمات المنزلية والشخصية وأعمال الحراسة.
الأخدام	حمالون، خدم، عمال نظافة، وغيرها من الأعمال الدنيا «المحتقرة» و«الهامشية».

(٥٢) وفقاً للأعراف والممارسات السائدة، فإن ابنة السيد ـ عادة ما تسمى «الشريفة» ـ لا يمكن لها الزواج، من الناحية المبدئية، سوى من رجل ينحدر من «فئة السادة».

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٥٤) سلطان احمد عمر، **نظرة في تطور المجتمع اليمني** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٢٨.

(٥٥)استندنا في تكوين هذا النمط «للتناظر» بين «الفئات والطوائف» في المجتمع اليمني والمهن والاعمال الممارسة من جانب كل فئة إلى المصادر التالية: محمد سعيد العطار، **التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن: ابعاد الثورة اليمنية** (الجزائر: شركة المطبوعات الوطنية الجزائرية، ١٩٦٥)؛ قائد احمد نعمان الشرجبي، «الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني،» (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٣)، و

Gerholm, *Market, Mosque and Mafrag: Social Inequality in a Yemeni Town.*

وهكذا يتضح أن هناك تقسيماً جامداً وصارماً للعمل (الأعمال الراقية في مقابل الأعمال المتدنية) يناظر التقسيم الطائفي السائد في المجتمع اليمني، مع ملاحظة أن «الطوائف» و«الفئات» تكون مغلقة بدرجة أكبر عند كل من قمة وأسفل الهرم الاجتماعي.

وعلى الرغم من هذا التقسيم الطائفي والاجتماعي «الجامد» الذي يسود المجتمع اليمني، فان النظر الى «فئة السادة» باعتبارها مجرد فئة من «فئات المكانة» ـ بالمعنى الفيبري نسبة الى Max Weber ـ دون أدنى صلة بالأساس الاقتصادي للمجتمع اليمني، يعتبر نظرة قاصرة ومجافية لمجريات التطور التاريخي في المجتمعات العربية الحديثة. فبالرغم من أن «فئة السادة» لا تستند في نشأتها الى أساس أو قاعدة اقتصادية معينة، الا أنه، عبر السنين، حدث تزاوج واضح بين **المكانة الدينية** (أو الروحية) وبين **المكانة الاقتصادية**.

وبهذا الصدد، يشير بعض الباحثين الى أن القوة السياسية والادارية «لفئة السادة» ـ من خلال احتكارهم للمناصب العليا في الدولة ـ قد أدى الى خلق ودعم قوتهم الاقتصادية، على النحو الذي توقعه إبن خلدون في مقولته: «الجاه مفيد للمال». وهكذا تحول بعض السادة لكي يصبحوا ضمن مصاف كبار الملاك وكبار التجار في اليمن[٥٦]، وتقترب عناصر هذا التحول الاقتصادي في أوضاع «فئة السادة» من الآليات نفسها التي ساعدت على نشوء «فئة الذوات»، كفئة من كبار ملاك الأرض في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، من خلال احتلالهم مواقع ادارية متميزة في قمة جهاز الدولة المصري[٥٧].

وهكذا تدريجياً، ومع مرور الزمن، أصبح هناك «سادة أغنياء» و«سادة فقراء» في التكوين الاجتماعي اليمني، حسب طبيعة الأعمال والحرف التي يزاولونها... وحسب طبيعة الأصول والثروات التي يسيطرون عليها. وبايجاز، فإن عملية التمايز الاجتماعي والاقتصادي في صفوف «فئة السادة» قد قطعت شوطاً طويلاً في المجتمع اليمني خلال الفترة الحديثة.

وتأييداً لذلك، تشير نتائج احدى الدراسات الأنثربولوجية الحديثة في احدى قرى اليمن العربية (قرية المناخة) الى أن القرية كانت تضم في الستينات ٣٥ شخصاً من «السادة» كان نصفهم يعمل في وظائف حكومية (ما بين موظفين اداريين ومعلمين)، واثنان منهم أصبحوا من كبار التجار بالقرية... بينما هناك آخران يعتبران من صغار التجار، واثنان يعملان كمزارعين، وواحد يعمل كامام مسجد، وواحد كطبيب اسنان، ثم هناك خمسة أشخاص يرتبطون بأعمال متصلة، بنقل وتوزيع القات بالقرية[٥٨]. وفي بعض الأماكن، وفي حالات نادرة، نجد أن بعض العناصر من «فئة السادة» قد ينحدر بهم الحال ليقوموا بأعمال الخدم[٥٩].

---

(٥٦) يوجد تأييد لهذه النقطة في الكتابات التالية: العطار، المصدر نفسه، ص ١١٦؛

Manfred Wilhelm Wenner, *Modern Yemen, 1918 -1966*, Johns Hopkins University, Studies in Historical and Political Science, Ser. 85, no.2 (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1967), pp. 33, and Gerholm, *Market, Mosque and Mafrag: Social Inequality in a Yemeni Town*, p.122.

(٥٧) حول النشأة التاريخية والتركيب الاجتماعي «لفئة الذوات» انظر: بركات، **تطورالملكية الزراعية في مصر واثره على الحركة السياسية، ١٨١٣ ـ ١٩١٤**، ص ١٨١ وما بعدها.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٥٩) المصدر نفسه.

ورغم هذا التمايز الاقتصادي والاجتماعي في صفوف «فئة السادة»، تظل النظرة الاجتماعية لهؤلاء الأشخاص الذين يتحدرون من «فئة السادة» قائمة على الاحترام البالغ والتكريم والتبجيل.

ويندرج في إطار المحاولات الرائدة في مجال التحديد المنهجي لدراسة تكوين الطبقات الاجتماعية وتطور الهياكل الطبقية في المجتمع العربي، المؤلف المهم للدكتور حنا بطاطو عن **نشوء وتطور القوى الاجتماعية في العراق** (والمنشور باللغة الانكليزية) وهي تمثل خلاصة جهد علمي وبحثي امتد لقرابة الخمسة عشر عاماً[٦٠].

فالدكتور حنا بطاطو يعالج الواقع المعقد للتركيبة الاجتماعية في العراق من خلال مزاوجة جدلية ناجحة للنهج الماركسي والنهج الفيبري في تحليل وتحديد مواقع الطبقات والجماعات الاجتماعية المختلفة في البناء الاجتماعي والحياة الاقتصادية العراقية. فكما هو معروف يميز ماكس فيبر ـ بخلاف ماركس ـ بين شكلين من أشكال تركيب البنية الاجتماعية: الطبقات (Classes) وجماعات المكانة (أو المنزلة) (Status groups).

فبينما **الطبقات** تتدرج في البناء الاجتماعي حسب علاقاتها بالانتاج وحيازة السلع، نجد أن **جماعات المكانة** تتدرج في البناء والسلم الاجتماعي حسب أنماط استهلاكها للسلع كما تتمثل في أساليب حياتها واكتسابها لأوضاع متميزة في الحياة الاجتماعية[٦١]. وتكمن أهمية هذا التمييز في أن «كلاً من أصحاب الملكيات وعديمي الملكية يمكن أن ينتموا الى «جماعات المكانة» نفسها»[٦٢]. وهكذا نجد فيبر يحاول في كتاباته أن يجد تحديداً للعلاقة بين هياكل السيطرة والهياكل الاجتماعية في المجتمعات المختلفة، وذلك بهدف إرساء قواعد منهج لدراسة «سوسيولوجيا السلطة» دون التقيد بالنهج الماركسي الذي يقوم على رؤية محددة لدور الطبقات الاجتماعية حسب علاقتها بملكية وسائل الانتاج في المجتمع.

ويبدو هذا التزاوج واضحاً عند تحليل عمليات التحول من التركيبات الاجتماعية القديمة، القائمة على «جماعات المكانة»، الى الهياكل الاجتماعية الحديثة، القائمة على «ملكية وسائل الانتاج». فالمؤلف يصف ببراعة علمية تحول «شيوخ القبائل» و«الاغوات الأكراد» الى طبقة «ارستقراطية الأرض الزراعية» في العراق خلال حقبتي العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، حيث شهدت بدايات نشأة «القرى القبلية» في العراق.

ويوضح حنّا بطاطو عملية تحول بعض «جماعات المكانة» في المناطق الحضرية العراقية الى ملاك للأرض مثل «السادة»، الذين يدعون الانحدار من نسل النبي محمد. وكذلك فئة «الضباط» الذين حاربوا الى جانب الشريف حسين في ثورته ضد الأتراك خلال الفترة ١٩١٦ ـ ١٩١٨. فبعد

---

(٦٠) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

(٦١) انظر بهذا الخصوص:

Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, Edited by Guenther Roth and Claus Wittich translated by Ephraim Fischoff [et al.] (New York: Bedminster Press, 1968), p. 937.

(٦٢) المصدر نفسه.

أن كانت المكانة والحظوة الاجتماعية تقوم على الالمام بالدين (العلماء) أو الانحدار من نسل النبي محمد (السادة) أو على القدرة القتالية والفروسية العسكرية (الضباط الشريفيون)، أصبح الجاه والمكانة والتمايز الاجتماعي صفات مرتبطة بحيازة وملكية الأرض ورأس المال التجاري (mercantile capital). وهكذا أصبحت «ملكية وسائل الانتاج»، أو «عدم ملكيتها»[٦٣]، صفات مميزة ومحددة للتدرج في البنيان الطبقي في المجتمع العراقي الحديث، منذ نهاية الثلاثينات وحتى قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨.

ونكاد نشهد الملابسات التاريخية نفسها لنشأة «ارستقراطية الأرض» في المغرب، إذ يشير الحبيب المالكي الى أنه:

«ابتداء من القرن السادس عشر بدأت صيرورة تشكيل البرجوازية الفلاحية، وذلك عقب التملك الخاص للأرض. وقد شجعت الدولة ظهور الملكية العقارية الخاصة، نتيجة التعميم التدريجي لعملية التنازلات المتعلقة بالممتلكات العمومية، ان تطبيق التمليك الخصوصي على ممتلكات العشيرة قد استفاد منه العسكريون والحاكمون والرؤساء الدينيون»[٦٤]. وهم الذين يشكلون أنواعاً للبرجوازية الفلاحية وبخاصة في السهول وفي محيط المدن.

كذلك يشير هاني حوراني في حالة الأردن الى: «أن تشكل شريحة الفلاحين الاغنياء، وتميز مصالحهم الطبقية، الاقتصادية والسياسية وما يترتب عليها من نفوذ اقتصادي وسياسي في الريف يجعلهم يشكلون قاعدة اجتماعية جديدة للنظام، وهي استمرار للقاعدة الأساسية التي تتشكل من كبار الملاك وشيوخ العشائر وامتداد أفقي لها»[٦٥].

حول فئة الأعيان

إذا رجعنا الى الكتابات المتداولة في مصر في القرن التاسع عشر، نجد أن بعض الكتاب مثل عبد الله النديم يتحدثون عن: الأمراء ـ الأعيان ـ الوجهاء[٦٦]، وهي الفئات التي كانت تحتل مكانة رفيعة في إطار الهيكل والبنيان الاجتماعي المصري في القرن التاسع عشر. ومع توسع التعليم ونمو حجم الوظائف الحكومية والعامة، أضيف الى هؤلاء فئة «الأفندية» (المتعلمين) عند اسفل السلم، مع بدايات القرن العشرين.

كذلك جاء في العمل المهم لعلي باشا مبارك **الخطط التوفيقية الجديدة** ـ وهو مؤلف اعطاه عنواناً فرعياً: «تراجم العلماء والأعيان والمشاهير».

---

(٦٣) يوجد هنا اتفاق عريض بين كارل ماركس وماكس فيبر حول المحددات الأساسية المميزة للطبقات، إذ يقول ماكس فيبر في نهاية احد مقالاته الهامة:

«Property and «Lack of Property» are, therefore, the basic categories of all class situations» in: «Essay on Class, Status and party,» in: Max Weber, *From Max Weber: Essays in Sociology*, translated, edited and with introduction by H. H. Gerth and C. Wright Mills (New York: Oxford University Press, 1958), p. 182.

(٦٤) الحبيب المالكي، «رأسمالية الدولة والبرجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب،» **المجلة المغربية للقانون والسياسة**، العدد ٨ (النصف الثاني من ١٩٨٠)، ص ١٠٢.

(٦٥) انظر: هاني حوراني، «رأسمالية الدولة والبرجوازية في المجتمعات التابعة: حالة الاردن،» **المجلة المغربية للقانون والسياسة**، العدد ٨ (النصف الثاني من ١٩٨٠)، ص ٣٢.

(٦٦) انظر: محمد احمد خلف الله، **عبد الله النديم ومذكراته السياسية** (القاهرة: مكتبة الانجلو ـ المصرية، ١٩٥٦).

«إن القاعدة العريضة من سكان المدن في مصر في القرن التاسع عشر كانت تتكون من صغار التجار ومن الحرفيين والمزارعين. أما الطبقة العليا في هذه المدن فتتكون في الغالب من العلماء وكبار التجار والأعيان، ويظهر ذلك بوضوح في مدن كمنفلوط ودشنا وإخميم وطهطا وغيرها من عواصم المراكز والأقسام»[٦٧].

وفي تقديرنا ان تعبير أو مصطلح «الأعيان» لا يخرج عن كونه تعبيراً عن إحدى «جماعات المكانة» بالمعنى الفيبري. بيد أن المضمون الاجتماعي ـ الاقتصادي لتلك الفئة أو الشريحة المسماة «بالأعيان» يختلف باختلاف الزمان والمكان. ولكن في معظم الأحيان كانت التحليلات تميل الى إضفاء تعبير الأعيان على كبار ملاك الأرض في الريف. ومما يؤكد ذلك أن مؤرخاً مثل د. علي بركات يتحدث عن «صغار الأعيان»[٦٨]، ويقصد بهم فئة أخرى غير فئة «الأعيان» التي كان ينصرف معناها التقليدي الى كبار ملاك الأرض.

ومما يدل على وضوح الحس بالتمايز الطبقي لدى البرجوازية المصرية في منتصف القرن التاسع عشر، القول التالي لمحمد باشا سعيد والي مصر والمؤسس الأول للحزب الوطني المصري على حد تعبير النديم[٦٩].

«إنما جمعت أولاد العمد والأعيان ليكونوا حماة للأوطان، فإن الفقير يفضل الفرار على الثبات ويميل دائماً الى الشتات، والمستأجر لا يثبت الا اذا أرغم، فان أهمل كان أول مسلم. أما أبناء أعيان البلاد فان عندهم الاستعداد، لأن الواحد منهم يقاتل عن دينه وبلده وأهله وحرمه وملكه وولده، ففيه بواعث الحمية والغيرة الوطنية. وما جمعتكم الا لهذه الأغراض لتعالجوا وطنكم من الأمراض».

رابعاً: بعض الملاحظات النقدية على المناهج السائدة لدراسة وتحليل الأوضاع والمراتب الطبقية في المجتمعات العربية

رغم قلة الكتابات النقدية ذات الطابع المنهجي حول الأوضاع والتركيبات الطبقية في الوطن العربي، يمكن الاشارة الى بعض الملاحظات النقدية التي وردت في ثنايا بعض الدراسات التي تناقش الأوضاع الطبقية في المجتمع العربي. ويأتي على رأس القائمة دراسة للدكتور عبد القادر زغل (تونس) حول «المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الاوسط»[٧٠] ويتمركز نقد الدكتور عبد القادر زغل حول أن البحث الأكاديمي حول الهياكل والتركيبات الطبقية في الوطن العربي لم يخرج ـ في أغلب الأحيان ـ عن الاطار النظري والفرضيات الضمنية أو الصريحة لاثنين من كبريات المدارس الفكرية الأوروبية هما: الماركسية نسبة الى ماركس، والفيبرية نسبة الى ماكس فيبر. وفي تقديره ان هاتين المدرستين بالرغم من التعارض المبدئي بينهما حول فكرة النظام الاجتماعي والعلاقة بين التدرج الهرمي والسلطة، تنتميان لمدرسة كبرى واحدة هي مدرسة

---

(٦٧) انظر: **الخطط التوفيقية الجديدة**، ج ٨، ص ٣٩؛ ج ١١، ص ١٤، وج ١٧، ص ٥١، نقلاً عن: بركات، **رؤية علي مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي**، ص ٤٧.

(٦٨) بركات، **تطور الملكية الزراعية في مصر واثره على الحركة السياسية، ١٨١٣ ـ ١٩١٤**، ص ٤١٥.

(٦٩) انظر: خلف الله، **عبد الله النديم ومذكراته السياسية**، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٧٠) انظر: عبد القادر زغل، «المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الاوسط،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٧ (أذار/ مارس ١٩٨٢)، ص ٦ ـ ٢٥.

«التحول الكبير» في أوروبا الغربية على النحو الذي جاء شرحه في المؤلف المهم لكارل بولانيي[٧١].

وفي ضوء ذلك يرى الكاتب ان الاطار المرجعي لمعظم الدراسات عن الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمع العربي، لا يخرج عن كونه شكلاً من أشكال «النقل التكنولوجي» لنظامين فكريين هما: الماركسية والفيبرية. وهما نظامان تم تشكيلهما وتطويرهما بغية فهم مرحلة الانتقال في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر... بينما يجري استخدامهما في عصرنا هذا لفك رموز النظام الاجتماعي في بلدان الوطن العربي. واستطراداً للفكرة نفسها يقول الكاتب انه «بينما كان ابن خلدون والآباء المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث مبدعين أصليين لأدوات علمهم الذي يتميز بطابع نظري وتصوري، فإن الجيل الحالي من علماء الاجتماع في الشرق الاوسط يجدون انفسهم في موقف يستوردون فيه أدوات تم تشكيلها وتطويرها لتناسب حاجات فترة الانتقال في الثقافة الأوروبية في القرن التاسع عشر»[٧٢].

ويتساءل الباحث في نهاية دراسته النقدية: هل نحن ملزمون دائماً عندما نقوم بتصميم أي مشروع علمي لدراسة الهياكل الاجتماعية في الشرق الاوسط لأية فترة معينة، أن نختار بين هاتين النظرتين او النهجين الرئيسيين (الماركسية والفيبرية) فقط؟

ورداً على هذا التساؤل المهم، يؤكد الباحث على ضرورة تجنب أي معنى من معاني الانغلاق المذهبي في واحدة من هاتين المدرستين الكبيرتين، حتى ولو كان التدريب الأكاديمي الذي تلقيناه يجعلنا نشعر بقدر أكبر من الراحة واليسر مع الفرضيات الضمنية لأي من المدرستين[٧٣].

وفي الاتجاه نفسه تقريباً يطرح د. حبيب المالكي (المغرب) بعض القضايا المنهجية المتعلقة بفهم طبيعة «رأسمالية الدولة والبرجوازية في المجتمعات التابعة». فهو يرى أن «النقاش الدائر حول الطبقات الاجتماعية في بلادنا كثيراً ما يطرح من خلال مصطلحات تجعله ذا دلالة بالنسبة لأوروبا القرن التاسع عشر اكثر مما له علاقة بالعالم الثالث في القرن العشرين، فاستنفاد جهودنا في تبرير وجود الاقطاعية والبرجوازية حسب المقاييس الماركسية المركزية، معناه تحديد وضعيتنا بالنسبة الى ما كانت عليه اوروبا، وليس نسبة الى ما نحن عليه الآن»[٧٤].

ولذا فهو يدعو الى التخلي عن كل أشكال التقديس تجاه النظرية الماركسية، اذ «ان الموقف الذي يضفي طابع «المؤسسة» على الماركسية، أي يحولها الى معرفة جامدة، كثيراً ما أدى الى تحليلات نظرية مغلوطة لا تخلو استتباعاتها السياسية والايديولوجية من أخطار»[٧٥].

وضمن المنظور النقدي نفسه يشير المستشرق الفرنسي الكبير جاك بيرك في مقاله المهم حول «فكرة الطبقة في التاريخ المعاصر للعرب»[٧٦]، الى المشاكل والصعوبات التي تكتنف تحليل الواقع الطبقي والتركيبات الطبقية والهياكل الاجتماعية في البلدان العربية، بالاستناد الى «نماذج التصنيف الطبقي المستوردة» من بلدان العالم الصناعي المتقدم.

---

(٧١) Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston: Bacon Press, 1944).

(٧٢) زغل، المصدر نفسه، ص ٧.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٧٤) المالكي، «رأسمالية الدولة والبرجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب،» ص ٨٩.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) انظر: Jacques Berque, «L'Idée de classe dans l'histoire contemporaine des arabes,» *Cahiers internationaux de sociologie* (1963), pp. 164-184.

ويحيلنا جاك بيرك الى التصنيفات والمراتب الطبقية في التراث العربي والاسلامي. فهناك فئة «الصعاليك» الذين لا يحتلون مكاناً واضحاً ومحدداً في التقسيم الاجتماعي للعمل.. وهي فئة تناظر ما يطلق عليه «البروليتاريا الرثة» (Lumpen Proletariat) في التصنيفات الطبقية الحديثة. وفي المجتمعات المدينية العربية، كان التصنيف الاجتماعي ـ المهني (ليس الطبقي) يقوم تقليدياً على فئات ثلاث هي: التجار، أرباب الحرف، والصنائع، ورجال العلم والدين، وداخل كل فئة توجد مراتب عدة.

كذلك يشير جاك بيرك الى وجود حالات شائعة من التزاوج في التقسيم الاجتماعي للعمل بين مهن محددة وبين طوائف دينية أو أقليات إثنية معينة. ويضرب مثلاً بذلك فئة «المزاب» (Mzab) في المغرب، حيث تتداخل وتتوحد الخصوصية الدينية ـ الطائفية والتخصص المهني والاقتصادي الضيق[٧٧]. وينطبق التحليل نفسه على الدور الذي يحتله النوبيون ـ كفئة إثنية متميزة ـ في التقسيم الاجتماعي للعمل في المدينة المصرية، حيث يقومون بأعمال البوابة والسفرجية والخدمات الشخصية. ونضيف إلى ذلك الأرمن في لبنان والآشوريين في العراق.

وفي تقديرنا، أنه بالرغم من خصوصيات وتعقيدات تضاريس الواقع الاجتماعي والطبقي العربي، تظل هناك صلاحية عامة لمنهج المادية التاريخية في دراسة الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية. ولكن المطلوب هو التطبيق الحي والخلاق لهذا المنهج على الواقع الاقتصادي والاجتماعي العربي.. وليس لمقولات ونصوص تاريخية «جامدة» اشتقت في سياق تاريخي وتطوري مغاير. ولذا فإن التحدي الحقيقي، الذي يواجه الباحثين في هذا المجال، هو اثراء وتطويع منهج المادية التاريخية لكي يناسب وقائع تاريخية واجتماعية واقتصادية جديدة، وبالتالي معالجة خصوصيات قومية وتاريخية معينة.

وضمن هذا الاطار يجب الاستفادة من اسهامات ومناهج التحليل التاريخي لدى ابن خلدون حول القبيلة والدولة والعصبية، وكذا منهج التحليل الاجتماعي لدى ماكس فيبر حول الدور الذي تحتله «جماعات المكانة» ـ المرتبطة بالبناء الفوقي للمجتمع ـ في البنيان الاجتماعي والطبقي للمجتمع، ومن تراثنا العربي والاسلامي عموماً حول هذه القضايا □

---

(٧٧) المصدر نفسه.

الصهيونية والرومانسية: اعادة التفكير في طرق التفكير- محاولة عربية اسلامية أولية(*)

د. عبدالوهاب محمد المسيري

استاذ الادب الانكليزي والمقارن في كلية البنات - جامعة عين شمس - القاهرة.

- ١ -

إن حديثنا حديث تطبيقي في المنهج، فنحن نعرف جدوى التأمل، وفائدة التفكير النظري، وعلى عكس ما يتوهم الكثيرون، أجد أن الجهد التنظيري في وطننا العربي لا يزال محدوداً وفقيراً الى أقصى درجة، ولذا تجدنا نستقبل افكار الغرب وسلعه ونحن عُزل من السلاح. هل لنا على سبيل المثال لا الحصر نظرية عربية اسلامية في السيارة؟ نحن نستقل السيارة الخاصة ونشق لها الطرق ونؤسس لها المدن التي تفترضها كحقيقة نهائية او مطلقة دون ان نسأل ما إذا كانت هذه السيارة الخاصة تحمل مجموعة من القيم أم لا مثل قيم الفردية والنفعية؟ ودون ان نسأل ما إذا كنا حقاً على استعداد لتقبل هذه القيم؟ بعضنا ممن لا يزال يتمسك بأهداب الدين يسأل أهي حلال أم حرام؟ ولا يكد عقله ولا يجتهد. وما قولكم لو قارن العربة الخاصة بالسيارة العامة، وما قولكم لو سأل أهي مكروهة أم مستحبة؟ وما قولكم لو سأل عن الدلالات الأخلاقية والفلسفية للسيارة ووقف منها وقفة انسان عربي مسلم له مشروع حضاري مستقل، فوجد السيارة العامة مستحبة لأنها تقوي أواصر الجماعة ولاتضيع هباء عطية الله لنا من طاقة وطبيعة وأعصاب، وتمنحنا لحظات قصيرة للتأمل والحوار؟

نفتقر إذاً الى التنظير، ولذا فلنقل ان حديثنا لا يطمح ان يقدم فكراً جديداً، وإنما طريقة في التفكير عسانا ان نحرز شيئاً من المعرفة والحرية.

- ٢ -

بعد هذه الملاحظات المبدئية يمكننا ان ننتقل الى الموضوع ذاته: الرومانسية والصهيونية

(*) المحاضرة التي القيت في نادي الرياض الأدبي في شباط/فبراير ١٩٨٥.

والعلاقة بينهما، ولنبدأ بالقول إننا لا نريد ان نمدح الصهيونية ولا ان نذمها، كما اننا لا نريد ان نوصي الحاضرين بالتحول الى الرومانسية او عنها، فنحن نحاول، على الاقل في الجزء الاكبر من المحاضرة، ان نصنف ونعرّف.

وتعريف الرومانسية امر يكاد يكون مستحيلاً. فهو اصطلاح شامل لعدد كبير من الاتجاهات.. تتباين في اوقاتها واماكنها ودعاتها. وحيث ان تعريف الرومانسية قد لا يفيدنا كثيراً، فسنحاول ان نقدم هذ المفهوم الفلسفي عن طريق حصر بعض السمات الرئيسية التي تهمنا في المقارنة التي سنعقدها، وهذه السمات هي في واقع الامر شيء واحد، ولكننا قسمناه الى اجزاء مختلفة كضرورة تحليلية.

كانت الرومانسية ثورة ضد النفعية والمادية وكل الاتجاهات الميكانيكية التي تحاول ان ترد ظاهرة الانسان الى شيء خارج عنه ـ ترده الى الاقتصاد، او الى هذا العنصر المادي او ذاك ـ ولذا حاول الرومانسيون ان يبحثوا عن حقيقة بسيطة كامنة وراء الاشياء، حقيقة ثابتة وراء التغير، حقيقة مطلقة تتجاوز السطح. ومن هنا لم يعد العالم المادي بالنسبة اليهم شيئاً ميتاً، خاضعاً لقوانين الميكانيكا، وانما شيء حي ينبض بالحياة، تسري فيه الروح، يصلح كعلامة وكشاهد على وجود المطلق الذي كان يقرنه بعض الرومانسيين بالله عز وجل. ان الرومانسية اعادت الحقيقة والحياة للاشياء.

ولكن كيف يتأتى لنا ان نصل الى هذا المطلق؟ عالم الحواس عالم مفلس، ولا بد من طريقة جديدة للادراك، ومن هنا كانت اهمية الخيال، فالخيال وحده هو الذي يمكن الانسان من تجاوز عالم المادة ليصل الى المطلق، ان الخيال لا يبتدع صوراً خرافية لا علاقة لها بالواقع، وانما يساعد على تخطي المعطيات الحسية بان ينحت صوراً دالة، تعيد صياغة الواقع وعلاقاته، بحيث تجسد جوهر هذا الواقع.

ولكن كيف يمكن للخيال ان يلعب دوره هذا؟ يجيب الرومانسيون عن هذا بأن العاطفة هي التي يمكنها ان تفعل ذلك، فالانسان في حالته العادية، وفي حياته اليومية لا يستخدم سوى حواسه وعقله (بالمعنى الضيق للكلمة). اما اذا جاشت عواطفه، فإنها ترهف حواسه وتعمق إدراكه بحيث يتجاوز السطح ليصل الى الاعماق والمطلق والى جوهر الاشياء. ان العاطفة تهدم حدود الحواس والاشياء، ولذا فالصور الشعرية الخيالية تتسم بوحدة داخلية عضوية مختلفة تمام الاختلاف عن الوحدة الخارجية (المنطقية) التي تتسم بها الاشياء العادية، فالاولى مستقاة من منطق الروح الحي والثانية مستقاة من منطق الاشياء الميتة.

الانسان الرومانسي الذي يتجاوز السطح ويدرك الجوهر عن طريق الخيال الذي تشحذه العاطفة، انسان فردي متفرد ـ فردي لأن العاطفة على عكس العقل لا تخضع لقانون ـ ولذا فمن يعبر عن عاطفته انما يعبر عن ذاته، ومن يعبر عن ذاته فهو يعبر عن فرادته التي لا يشاركه فيها انس ولا جان.

ويمكن تلخيص الموقف الرومانسي بانه موقف يؤمن بمقدرة عقلَ الانسان (بالمعنى الواسع للكلمة الذي لا يستبعد العاطفة) على الادراك المبدع للعالم وعلى صياغته وتشكيله. ويمكن تفسير كل الموضوعات الرومانسية الاخرى في هذا الاطار، فالعودة للطبيعة وللماضي هي عودة لعالم يسهل

العثور فيه على المطلق وعلى الثبات، عالم يتسم بالوحدة العضوية الداخلية، يمكن للخيال ان يحلق فيه، ويمكن للعقل الخلاق ان يطلق لنفسه فيه العنان.

ومن المهم ان نقرر في هذا السياق ان الرومانسية كانت هي الرؤية الفلسفية السائدة في اوروبا منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى بداية القرن العشرين، بل ويؤمن كثير من مؤرخي الافكار ان الفكر الاوروبي الحديث، رغم ثورته على الرومانسية، فكر في صميمه رومانسي، وقد ظهرت الصهيونية كفكر سياسي في منتصف القرن التاسع عشر، وتبلورت في العقدين الاخيرين منه، وعقد المؤتمر الصهيوني الاول في العقد الاخير من القرن التاسع عشر، ووصلت اول دفعة من المستوطنين الصهاينة الى فلسطين عام ١٨٨٢، اي انها ظهرت في وقت ساد فيه الفكر الرومانسي في العالم الغربي، والغرب (وليس العالم كله) هو الذي أفرز الصهيونية وهو الذي ارسل بيهوده الينا.

وإن نظرنا الى الصهيونية لوجدنا ان بنيتها الفكرية تحمل كثيراً من سمات وملامح الرومانسية، ولنأخذ السمة الاولى، أي البحث عن مطلق يتجاوز السطح. الفكر الصهيوني يدور حول مطلقات ثابتة غير خاضعة للتغيير مثل الشعب (اليهودي) المختار وحقوق الشعب اليهودي والارض اليهودية المقدسة، فهذه كلها مطلقات تتجاوز التاريخ وسطحه وحدوده. ومصدر اطلاقها كلها هي أنها يهودية، أي أن المطلق الذي لا يتغير هو اليهود واليهودية. واحاول أن ابين في دراساتي عن الصهيونية ما سميته بتداخل النسبي والمطلق في كل الظواهر الصهيونية، بحيث تصبح كل الأشياء مطلقة بما في ذلك أتفه التفاصيل، الدولة اليهودية، علم إسرائيل، نجمة داود، حفيظة النفوس الاسرائيلية. ولتنظروا الى المصطلح السياسي الصهيوني والى موقف الصهاينة من ضم الأراضي. لا يمكن التفريط في هذا الشبر لأن اليهود لهم علاقة خاصة به، ولا يمكن التنازل عن قطعة الارض تلك لأنها مقدسة، والحدود الآمنة هي في الواقع الحدود المقدسة او الحدود المطلقة اي الحدود اليهودية. ويجب أن نشير هنا الى أن الصهاينة نظراً الى ان معظمهم ملاحدة يتحول المطلق عندهم الى امر ذاتي، فالمطلق هو ما يشاؤون. أما بالنسبة الى الأقلية المتدينة الصهيونية فثمة مساواة في وجدانهم بين المطلق واليهودي، ولذا فثمة مساواة بين الله والشعب اليهودي، وهذا هو اساس فلسفة بوبر الحوارية، وبالتالي فالمطلق هو ايضا ما يشاؤون.

والفكر الصهيوني فكر لاعقلاني يعود الى العاطفة ويرفض الفكر العقلاني الاستناري الذي كان يدعو الى اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، والذي كان ينظر الى اليهود باعتبارهم أقلية دينية أو اثنية مثل أي أقلية أخرى تعاني من الاضطهاد، ولكنها يمكنها أن تحصل على حقوقها عن طريق الكفاح من اجل تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

أما من حيث الفرادة والفردية فهذا موضوع اساسي في الفكر الصهيوني، وهو ولا شك مرتبط بفكرة المطلق. فالمطلق الصهيوني الذاتي، فريد قاصر على الصهاينة وهم يتحدثون دائما عن التجربة التاريخية اليهودية باعتبارها تجربة فريدة لا يمكن ان يشارك فيها غير اليهود، بل ولا يمكن ان يدركها غيرهم. ومن مظاهر فرادة التاريخ اليهودي انه لا يمكن ان يستمر في مساره الحقيقي خارج فلسطين، لذا، لابد من العودة الى هذا المطلق. ويفسر بعض الصهاينة معاداة السامية على انها رد فعل لفرادة اليهود (الميتافيزيقية او الاجتماعية) لأن الكيان اليهودي الفريد يثير حفيظة الآخرين من الأغيار، ولذا يجب ان يكون لليهود دولتهم الفريدة التي يمارسون فيها فرادتهم بشكل فريد.

والعقل اليهودي الخلاق، القادر على اعادة صياغة الواقع، امر يصر عليه الفكر الصهيوني.. والحديث عن الصحراء التي اخضوضرت والمستنقعات التي جففت هو حديث عن هذا العقل.
وفكرة العمل العبري، وهي فكرة محورية في الفكر الصهيوني، هي فكرة رومانسية حتى النخاع، اذ تحت هذا الشعار يطلب من اليهودي ان يعود الى احضان الطبيعة في بلاده الاصلية، فيعيش ببساطة ويعمل بيديه، وهو حين يعمل بيديه (عملاً عبرياً)، فإنه سيعيد صياغة ارضه، ومن هذه العملية سيولد الانسان العبري الجديد (الذي لا يختلف عن الانسان الطبيعي الذي بشّر به الرومانسيون منذ روسو حتى الآن). والفكر الصهيوني، شأنه في هذا شأن الفكر الاوروبي منذ نهاية القرن التاسع عشر، فكر عضوي، يصر على ان العلاقات بين الاشياء علاقة عضوية، والرابطة بين اليهودي وأرض الميعاد رابطة عضوية لا تنفصم عراها.

وفكرة الطبيعة التي تمور بالحياة، والحياة التي تتسم بالدينامية، والعقل المبدع الذي يطمس معالم الاشياء وحدودها ليبرز جوهرها، فكرة اساسية في الفكر الصهيوني الذي وسمته في دراسة اخرى بأنه فكر صيرورة مطلقة يشبه في هذا الفكر الغربي الحديث.

والفكر الصهيوني، في نهاية الامر، فكر نيتشوي، وفي تصوري ان نيتشه من أهم الفلاسفة الغربيين في العصر الحديث، إن لم يكن اهمهم على الاطلاق، ويمكن ان نرى خطاً واضحاً يمتد من مكيافلي عبر الفلاسفة الماديين والنفعيين الى ان نصل الى نيتشه الذي عزف معزوفة العدمية ـ النتيجة الحتمية للفلسفة المادية ـ بل وعزفها على انها أغنية الروح الوحيدة. والصهيونية تؤمن لا بالرجل المتفوق وانما بالامة المتفوقة، وبكل القيم الداروينية من احتقار للفضيلة الى تمجيد للقوة. وأجد الصهيونية، مثل النيتشوية، اصدق مثل على ما سميته دين دون اله: من ايمان بحقيقة مطلقة دون اخلاقيات، وبمنطق القوة، وبالتسامي فوق كل الحدود، اي ان تصبح الذات هي المطلق الوحيد (توثن الذات، كما سماها العقاد رحمه الله).

هذه هي بعض مواطن التماثل في بنية الفكرين الصهيوني والرومانسي. ويمكننا ان نخلص الى بعض النتائج، بعضها ذو طابع منهجي ينصب على طريقة التفكير وكيفية استخلاص النتائج من المقدمات، والبعض الآخر ذو طابع مضموني، اي يزودنا بمضامين فكرية جديدة.

ـ ٣ ـ

ولنبدأ بالنتائج المنهجية:

ـ يجب ان نفصل وبحدة، على مستوى التحليل، بين الوصف والتقييم، فالوصف يتطلب نوعاً من التجرد من القيم ورفضاً لمحاكمة الاشياء والظواهر من اي منظور اخلاقي أو فلسفي، كما يتطلب الرؤية الدقيقة التي تحاول ان تصل الى القوانين الخاصة التي تتحكم في الشيء والتي نطلق عليها منطق الظاهرة. فإن وصفت الصهيونية بالرومانسية فهذا لا يعني رفضاً أو قبولاً للصهيونية، كما لا يتضمن حكماً قيمياً على الرومانسية.

ـ الوصف المتعمق والتصنيف الدقيق يجب أن يتجاوزا المضمون الواضح والمباشر ليصلا الى بنية الفكر، والبنية ـ كما اعرفها ـ تتخطى المضمون، بل والشكل بالمعنى السطحي لتصل الى النقطة التي يكاد يصبح فيها المضمون شكلاً والشكل مضموناً. وكلمة بنية ـ أي نسق من العلاقات بين العناصر المختلفة المكونة للظاهرة ـ ليست الشيء نفسه الذي يشير اليه البنيويون او

دعاة البنيوية، فهم يتبنون اساساً نماذج لغوية او انثروبولوجية او رياضية يرصدون وجودها في كل الظواهر بغض النظر عن خصوصيتها وتفردها. ولذلك فالبنيوية تنكر التاريخ والزمان لأن تجريديتها تجعلها تصل الى بنى ثابتة جامدة شبه مطلقة، اما البنية كما اتصورها فهي شيء كامن في الظاهرة ذاتها على الرغم من انها ليس لها وجود امبريقي، وهي لا تتسق مع نماذج عامة مجردة توصل اليها المتخصصون في علوم انسانية (أو طبيعية) أخرى، وإنما تتسق مع بنية عامة وتنضوي تحت نماذج مجردة (ذهنية وافتراضية) يقوم الباحث باستخلاصها من خلال قراءته المتعمقة لنصوص وظواهر متماثلة مختلفة. وهي بنية كما قلت مجردة، ولذلك فهي تتجاوز النصوص والظواهر الى حد ما، ولكنها ليست على مستوى عال من التجريد بحيث تفقد الصلة بخصوصية النصوص والظاهرة موضع الدراسة أو باللحظة التاريخية التي توجد فيها، بل انه حسب تصوري للبنية يشكل التاريخ او البعد الزمني احد عناصرها الاساسية الذي يمنحها كثيراً من خصوصيتها وتفردها. وكلمة بنية كما استخدمها هي تقريباً ترجمة لكلمة (Theme) وهي تعني الفكرة المجردة والمحورية في عمل أدبي ما التي تتجاوز العمل ولكنها مع هذا كامنة فيه وفي كل اجزائه، تمنحه وحدته الاساسية وتربط بين عناصره المختلفة. وعندما انقل المصطلح من عالم الأدب لأطبقه على التاريخ والمجتمع، لا أفرق في هذا بين الظواهر والنصوص.

وفي تصوري ان احدى مشاكل الفكر العربي انه لا يزال فكراً مضمونياً، أي يتعامل مع المضامين المباشرة ولا يصل الى العلاقات الكامنة، او الى البنية كما عرّفتها. ولنضرب مثلاً عملياً على ما نقول بالاشارة الى حديثين شريفين:

قال رسول الله (ص): «عذبت امرأة في هرة، حبستها حتى ماتت، فدخلت فيها النار، فلا هي أطعمتها وسقتها إذ حبستها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض».

قال رسول الله (ص): «بينما رجل يمشي فاشتد عليه العطش فنزل بئراً فشرب منها ثم خرج، فإذا هو بكلب يلهث يأكل الثرى من العطش، فقال: لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ بي. فملأ خفه ثم أمسكه بفيه، فسقى الكلب فشكر الله له، فغفر له، قالوا: يا رسول الله، وإن لنا في البهائم أجراً؟ فقال: في كل ذات كبد رطبة أجر». أي كل حي من الحيوان والطير ونحوهما.

لو نظرنا الى هذين الحديثين الشريفين من منظور المضمون المباشر لقلنا ان الحديث الشريف الاول عن القطط والنساء والثاني عن الرجال والكلاب، وربما لو تعمقنا قليلاً لقلنا إن الحديثين الشريفين يحضان على الرفق بالحيوان. واذا نظرت اليهما بمنظار بنيوي ـ بالمعنى الغربي الشائع الآن ـ لجردتهما الى بنية لغوية ولقلت انه ثمة تعارضات ثنائية (المرأة ضد الرجل، قط ضد الكلب، الجوع ضد العطش، وزيادة الجوع ضد السقيا، والجنة ضد جهنم) ولقلنا ـ على سبيل المثال ـ إن العلاقة بين العناصر المختلفة في الحديثين الشريفين تشبه علاقة الفاعل بالمفعول.

وأعتقد انه لا التحليل المضموني الأول، الذي يكتفي بالمضمون المباشر الواضح، ولا التحليل البنيوي الثاني، الذي يجرد الحديث من اي مضمون ويحوله إلى بنية لغوية مجردة أو بنية هندسية طريفة خالية من المضمون، لا هذا ولا ذاك يفي بالغرض، ويمكننا أن نقول إن التحليل البنيوي، بالمعنى الذي أطرحه للكلمة، سيحاول أن يحلل الحديثين ويضعهما في سياق أوسع وهو بنية الاسلام الفلسفية ككل، وبالتالي فالبنية التي سنجردها من دراستنا للحديثين ستتسق مع البنية العامة للاسلام وليس مع أي بنية لغوية أو أنثروبولوجية مجردة. ويمكننا أن نرى الحديثين في هذا الضوء على أنهما يحاولان تحديد علاقة الرجل والمرأة بالقطة والكلب، أي علاقة الانسان

بالحيوان، بل والانسان بالطبيعة. ويمكننا القول انها في جوهرها علاقة تـوازن مع الطبيعـة (عذبت المرأة في هرة)، (بلغ هذا مثل الذي بلغ مني)، (في كل ذات كبد رطبة أجر)، ولكنه توازن لا ينطوي على مساواة بين الانسان والطبيعة **﴿إنا عرضنا الامانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان. إنه كان ظلوماً جهولاً﴾**[1]، وإنمـا تفتـرض تميـز الانسـان وتفـرده ومسؤوليته. ففي الحديثين الشريفين الفـاعل هـو الانسان (رجـل أو امرأة)، والمتلقي هـو الحيوان (قطة أو كلب)، والثواب والعقاب من نصيب الفاعل المسؤول. وإن تعمقنا لوجدنا أن بنية الحديثين تتسق مع النهج الاسلامي في التفكير ومع البنية الكامنة في القرآن الكريم والحديث الشريف.

ـ يتميز التفكير المضموني أنه لصيق بالواقع لا يحاول تجاوزه، ولذلك كما بيّنا نجد أن النظم التصنيفيـة ذات الطابـع المضموني ليست جيـدة ولا مفيدة. فـالتفكير المضمـوني يبـدأ عـادة من الشواهد الملموسة والقرائن الجزئية، أي من مكونات أو عناصر المضمون المختلفة، ولـذا فهو يظـل حبيس هذا المضمون وحبيس الأجزاء، لا يمكنه أن يصل إلى الكل إلّا بصعوبة بالغة، وحـين يصل إلى هناك يصعب عليه أن يربط بين هذا الكل وكليات أكثر تجريداً لأن عيـونه مستقـرة دائماً عـلى الشواهد والقرائن والاستشهادات الجزئية المتناثرة الملموسة. ولذلك فمثل هذا التفكير لا يمكنه أن يأتي بأطروحات جديدة خلاقة، ويمثل حجر عثرة في طريق الابداع، فالابداع هو أساساً اكتشـاف علاقات جـديدة بـين الأشياء. بـل إن الهويـة الحقيقية لأي شيء لا تـوجد فيـه في حد ذاتـه أو في عناصره المختلفة وإنما توجد داخل شبكة مركبة من العلاقات بين هذه العناصر. ولذا أجد أنـه من الأفضل أن نطرح فكرة التفكير من خلال نماذج افتـراضية تشبـه إلى حد مـا النمط المثالي (Ideal Type) الذي استخدمه ماكس فيبر كأداة تحليلية. والنمط المثالي ليس حقيقـة إمبريقيـة أو قانـوناً علمياً، وإنما هو أداة تحليلية تهدف إلى عزل بعض جوانب الواقـع وإبرازهـا حتى يتسنى إدراكها بوضوح، ومعـرفة أثـرها عـلى الواقـع. ومعظم الظواهـر التي نفكر فيهـا ليست حقائق امبـريقية، فالرأسمالية والحضارة الغربية والعلمانية والنفعية والمفهوم العذري للحب ليست أمـوراً محددة، ولا يمكن فهمها عن طريق القرائن والاستشهادات، وانما يمكن للمرء أن ينحت نموذجاً افتـراضياً للحضارة الغربية الحديثة يكون بمثابة استعارة أو صورة مصغـرة تحوي في داخلهـا بنية تشـاكل بنية الواقع. ولذا فمثل هذا النمـوذج قادر عـلى تفسير هـذا الواقـع أو تفسير جـزئياتـه الكثيرة لا كمضامين متناثرة، وإنما كبنية متكاملة متداخلة وكمجموعة من العلاقات الحية.

من خلال هذا النماذج يمكن أن نقوم بعمليـات ذهنية فنقـول: **إن كان كـذا فمن الممكن أن يكون كذا** ثم نختبر هذه الافتراضية الجديدة التي ولدت من النموذج بالعودة إلى الـواقع. ويمكن تصور العلاقة بين النموذج الافتراضي والواقع على انها علاقة حلزونية، إذ إننا نولّد هذا النمـوذج الافتراضي (الاستعارة الكلية) عن طريق معـايشتنا لـواقع مـا وعن طريق تـأملنا فيـه وعن طريق قراءتنا وتمحيصنا فيولد النموذج الافتـراضي من الواقـع. ثم نعمل فيـه الذهن والفكـر لنولـد من النموذج علاقات افتراضية، ونعود بالنموذج بعد تكثيفه وصقله إلى الواقع، فينيره لنا. ولكن الواقع يتحدى النموذج فيعدله ويزيد من تكثيفه وصقله ـ من الواقع إلى العقـل ومن العقل إلى الـواقع ـ وأثناء هذه العملية الحلزونية يزداد النموذج الافتراضي كثافة وحيوية أو مقدرة على التفسير.

ولنتخيل عالماً اسلامياً على قدر كبير من الثقافة والاطلاع والمعرفة بالتراث الديني، كنصوص

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الأحزاب،» الآية ٧٢.

وكممارسات عبر التاريخ الاسلامي، سيكون بوسعه أن يأخذ النموذج الذي جردناه بخصوص التصور الاسلامي لعلاقة الانسان بالطبيعة، فإنه ولا شك سيمكنه أن يزيد هذا النموذج كثافة بالعودة إلى بعض ممارسات الصحابة (رضي الله عنهم) وممارسات بعض المسلمين في أندونيسيا ـ على سبيل المثال ـ وممارسات المسلمين في العصر العباسي، ويمكنه أن يربط هذا النموذج بالموقف الاسلامي من الذبح الشرعي وقوانين الطعام، بل ويمكنه أن يربط هذا النموذج بفكرة السنة القمرية الاسلامية ـ التي تخالف فصول الطبيعة بحيث يأتي رمضان في الصيف أحياناً وفي الشتاء أحياناً أخرى ـ وبفكرة التقويم الاسلامي الذي يبدأ بالهجرة وليس بميلاد الرسول (ص) باعتبار ان الهجرة عمل يقوم به فاعل بوحي من الخالق، عمل انساني واع، وليس عملاً طبيعياً غير واعٍ مثل الميلاد. إن النموذج الافتراضي هو استعارة مكثفة منفتحة على الواقع، وهو كاستعارة يعبر عن جوهره الواقع، كعلاقات متشابكة، دون أن يكون لصيقاً به.

وحينما نقول استعارة فنحن لا نعني شيئاً خيالياً هبط علينا من القمر، وإنما نتحدث عن وسيلة لإدراك ما لا يمكن ادراكه بشكل مباشر نظراً إلى تركيبه. وكما نعلم يصف القرآن الكريم الله سبحانه وتعالى بأنه ﴿**ليس كمثله شيء...**﴾[٢] أي أنه لا توجد لغة يمكنها أن تساعدنا على إدراك كنه الله عز وجل، ولكن مع هذا ينقل القرآن الكريم مفهوم الله إلى عقل الإنسان القاصر عن طريق الاستعارة المركبة: ﴿**الله نور السموات والأرض، مثل نوره كمشكاة فيها مصباح..**﴾[٣] ويا لها من استعارة متواضعة، ولكنها تعكس لعقل الانسان القاصر فكرة اللامتناهي، ثم ينطلق القرآن من هذه الاستعارة فيكثفها: ﴿**المصباح في زجاجة، الزجاجة كأنها كوكب دريّ...**﴾[٤] وهكذا خرجنا من الاستعارة المتواضعة المستقرة في عالم الحدود إلى استعارة اخرى تكاد تكون لامتناهية، فعقل الانسان حينما ينظر إلى الكوكب الدريّ، فإنه يشعر بالرهبة، ولكن الرهبة هنا لا تزال رهبة أمام المخلوق، ولكنها مع هذا تصلح كاستعارة على الرهبة التي يجب أن يمارسها الإنسان امام الخالق: استعارة وحسب، إذ يظل الله وحده هو اللامتناهي. ثم بعد اقتراح اللانهائي والايحاء به نعود مرة أخرى لعالم المألوف: ﴿**يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية**﴾[٥]. لا زلنا في عالم النور الالهي، ولكننا انتقلنا من المشكاة إلى الكوكب ثم نعود إلى وقود المشكاة إلى تلك الشجرة المباركة التي أخذ منها الزيت، ثم نصل إلى الزيت نفسه: ﴿**يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار...**﴾[٦]. وهكذا تزداد الاستعارة كثافة بإضافة الأبعاد لها. ولا يمكن أن ندعي أننا ندرك الذات الإلهية ادراكاً كاملاً في نهاية الآية فهو عز وجل ليس كمثله شيء، وإن كنا قد اقتربنا منها في إدراكنا بعض الشيء.

ـ الدعوة إلى التفكير البنيوي والتفكير من خلال نماذج افتراضية والابتعاد عن التفكير المضموني هي أيضاً دعوة للإبتعاد عن الإصرار على مستوى عال من اليقينية، وأن نبحث عن مستوى من اليقينية في العلوم الانسانية يختلف عنه في العلوم الطبيعية ـ ولعل الفكر المضموني هو نتاج العقلية العلمية بالمعنى الشائع للكلمة التي ترى أنه لا يمكن أن نصل إلى الحقيقة إلّا عن طريق الملاحظة الامبريقية وتراكم المعطيات ثم التوصل إلى النتائج ـ إذ إن مستوى اليقينية الذي

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة الشورى،» الآية ١١.
(٣) المصدر نفسه، «سورة النور،» الآية ٣٥.
(٤) المصدر نفسه، الآية ٣٥.
(٥) المصدر نفسه، الآية ٣٥.
(٦) المصدر نفسه، الآية ٣٥.

نطمح له في دراستنا لتاريخ العباسيين أو العلاقة الرومانسية بالصهيونية مختلف عن مستوى اليقينية في دراسة عن تكوين الأرض في منطقة الرياض أو منسوب المياه الجوفية فيها. فالعناصر المكونة للظاهرتين الأوليين عناصر مركبة، بعضها مجهول لدينا، وربما يظل مجهولاً أبد الآبدين. كما أن العلاقة بين عنصر وآخر وتأثير الواحد في الآخر أمر صعب التحقق منه، ومن هنا كانت ضرورة النماذج الافتراضية، ومن هنا أيضاً البحث عن مستوى خاص من اليقينية.

ويمكن أن نؤكد في هذا المضمار أن الواقع الانساني أو (التاريخي أو الاقتصادي) مكون من بنى مختلفة ليست مترابطة بشكل عضوي أو حتمي، إذ توجد بينها مسافات. فالبنية الاقتصادية في مجتمع ما قد تكون فاعلة في وقت ما، بينما يمكن أن تكون البنية العقائدية أكثر فعالية في وقت آخر. كما أننا يجب أن نؤكد أن العلاقة بين الفكر والسلوك وبين بنية فكرية أو اجتماعية وبنية اخرى ليست علاقة سببية وانما علاقة احتمالية، ولذا نجد أن بنية فكرية أو حضارية ما قد تؤدي إلى شيء ما وعكسه. فالرومانسية على سبيل المثال ساهمت في البعث الديني في أوروبا وفي بعث الايمان بفكرة الجماعة العضوية المترابطة (Organic Community) على عكس المجتمع الحديث الذي تراه النظرية الرومانسية باعتباره مجتمعاً ذرياً تعاقدياً، الروابط فيه خارجية وليست عضوية. ولكن الرومانسية أيضاً أفرزت الفردية المتطرفة والنيتشوية والصهيونية ومعظم التبريرات الفلسفية للامبريالية. والثورة الصناعية هي الأخرى قد أدت إلى ظهور نقيضين: الفردية الكاملة والجمعية المفرطة. وللسبب نفسه نجد أن مجتمعاً عنصرياً مثل المجتمع الصهيوني من الممكن أن يكون رومانسياً في رؤيته لنفسه ولفلسطين، عملياً وعلمياً في سلوكه. والمجتمع النازي مثل آخر على مجتمع تبنى اسطورة غيبية ثم وظّف العلم والتكنولوجيا لترجمة الأسطورة إلى حقيقة.

ولعله بسبب وجود مسافة بين الفكر والممارسة، وبين الفكرة والفكرة، يجب ألّا نحكم على فكر سياسي كبنية فكرية محض، وإنما يجب ان نضع هذا الفكر في سياق أفكار أخرى وفي سياق الممارسات التي يقوم بها حاملو هذا الفكر. ولنتخيل النسق الفكري الصهيوني باعتباره محاولة ايديولوجية لبعث التراث اليهودي بين يهود المنفى وحسب، أو ان التجربة الصهيونية قد نفذت في أرض فراغ في الارجنتين كما كان مقرراً لها في بداية الأمر، بحيث يؤدي الاستيطان الصهيوني إلى حل مشكلة يهود شرق أوروبا وإلى ازدهار الاقتصاد الارجنتيني. اعتقد أن اعتراضنا عليها ما كان ليصبح بهذه الحدة. والفكر النازي إن قرىء بمعزل عن الممارسة لاكتشفنا أنه فكر قومي رائع. وقد كتب النازيون عن احد معسكرات الاعتقال: «إن العمل سيمنحك الحرية» وهي لا شك أفكار سامية لم يكن يشارك فيها المعتقلون الذين كانوا يعملون في نظام السخرة.

ـ واخيراً يجب ألّا نحكم على بنية فكرية أو اجتماعية ما إلّا بعد توصيفها وتصنيفها، ثم ننصرف بعد ذلك لاطلاق الأحكام القيمية، وحينما نفعل ذلك يجب أن نكون واعين بما نفعل وبأن التقييم يختلف عن الوصف. كما يجب أن نكون مدركين لنسق القيم الذي ننطلق منه والفلسفة التي نصدر عنها، وان نعرف أن الحكم القيمي هو في نهاية الأمر حكم يحوي داخله شرعيته، فإن كنت تحكم على الظاهرة من منظور اسلامي فأنت تفعل ذلك لأنك مؤمن بالاسلام، وبالتالي فمنطق الحكم (الذاتي) مختلف عن منطق الأشياء (الموضوعي). ولعل هذا الموقف يمكننا نحن العرب المسلمين من أن ننفتح على العالم دون أن نفقد هويتنا وقيمنا. إذ يمكنني أنأقوم بقراءة عمل أدبي ما فأصفه وأحلله وأبيّن بنيته والصور المتواترة فيه ومعناه وارتباط شكله بمضمونه، بل يمكنني أن أبيّن مواطن الجمال فيه كعمل أدبي وأربطه بالتقاليد الأدبية التي يصدر عنها ـ أي أن أقوم بعملي

كناقد أدبي ـ ثم بعد أن انتهي من المرحلة الأولى هذه انتقل إلى المرحلة التقييمية التي أتحدث فيها كعربي مسلم وأرفض العمل الذي قمت بتحليله وتوصيفه بل وتقويمه كناقد أدبي ـ أرفضه كعربي مسلم لأنه ربما يجسد قيماً أخلاقية لا تتفق مع قيمي الدينية. وبهذا لن يضطر العربي المسلم إلى رفض دراسة عمل ما أو ظاهرة ما لأنها منافية للدين والأخلاق، وإنما سيدرسها بموضوعية وحيادية ثم يقيّمها من منظوره. وقد يقال إن في هذا تناقض مع الذات، ولكنني أرد قائلاً إن في هذا تقبل لحقيقة أساسية وهي أن الواقع الانساني مركب يحتوي على بنى متداخلة غير مترابطة. وحيث انه لا توجد علاقة حتمية بين الجمال والخير والقبح والشر، فعلينا أن نتقبل تعدد البنى فنصف ثم نقيّم.

ـ يجب ألاّ نخجل من التعميم وألاّ نصدّق ما يقوله بعض التجريبيين والوضعيين (في العالم الغربي أساساً) من أن التعميم والتجريد أمور يجب الابتعاد عنها بقدر المستطاع، وانهما يجب أن يستندا إلى التجريب وإلى ما يدرك بالحواس الخمس. إن التعميم والتجريد أمور أساسية وضرورية للفكر الانساني، فنحن إن قلنا أخلاقيات العالم الغربي أو الرومانسية أو حتى الصهيونية، فإننا نكون قد فكرنا من خلال تعميمات واستخدمنا مقولات ليس لها أساس تجريبي، ولا يمكن إدراكها بالحواس الخمس، وإنما توصلنا إليها من خلال نماذج افتراضية تساعدنا على تصنيف معطيات الواقع، وهي مقولات لا يمكن أن ندرك العالم ونصنفه ونعرّفه ونتعامل معه دونها. ومن دون تعميم لا يمكن أن يكون هناك إبداع، فمن خلال التعميم (وتجريد البنية الكامنة) نصل إلى علاقات الأشياء كما ندركها نحن من خلال تجاربنا ونصل إلى تعريفات يمكن لتجاربنا التاريخية الخاصة أن تنضوي تحتها. بل ويمكننا القول إنه من دون المقدرة على التعميم الخلاق لا يمكن أن نحقق أي تحرر من الواقع المباشر، وواقعنا العربي ـ أي حاضرنا ـ ساهم الغرب في صياغته عن طريق سلعه ومفاهيمه وجيوشه وإذا استمر الآخرون في القيام بعملية التعميم بالنيابة عنا، من خلال تجاربهم هم ومن خلال ادراكهم، فإنهم سيلقون علينا بمقولاتهم جاهزة إما أن نقبلها فنخضع لرؤيتهم أو نرفضها فنقف في مهب ريح التفاصيل المتناثرة. وهذا ما نسميه بامبريالية المقولات.

ومن أهم الأمثلة على ما نقول تعريف كلمة (قومية) أو (أمة) كما هو شائع في العلوم الاجتماعية، هذا التعريف ناتج عن التشكيل الحضاري الغربي في القرن التاسع عشر، أفرزته الحضارة الغربية الصناعية الرأسمالية والاشتراكية بعد قرون من الحروب بين كل دول ومقاطعات أوروبا، وأعقب تبنيه عدة حروب صغيرة وحربان عالميتان تمت كلها في إطار هذا المفهوم. وقد صُدّر لنا ـ ولكل دول آسيا وافريقيا ـ هذا التعريف وبدأنا نحكم على أنفسنا وعلى تجربتنا الحضارية من منظوره، وبدأ بعضنا يتحدث عن الشعوب العربية، أو عن الشعوب المتحدثة بالعربية باعتبار أننا لسنا أمة، ولكنهم يقولون في واقع الأمر أننا لسنا أمة بالمعنى الغربي للكلمة الذي جرى تجريده من البنية السياسية الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

لكل هذا يجب ألا نرفض التعميم بل وأن نصر عليه، على أن يكون منطلقاً من كل التجارب التاريخية والحضارية في الشرق والغرب. بل ويمكن ان يكون التعميم مؤقتاً وهو أمر مقبول طالما أنه يفسر جوانب من الواقع وهو ما يسمى بالتعريف الاجرائي، أي تعريف قادر على تفسير جوانب هامة من الظاهرة ولكنه لا يدعي انه تعريف جامع مانع.

ان ما يجب أن يحدد موقفنا ليس هو مدى دقة التعميم أو مدى تطابقه مع الواقع بشكل

مجرد، وإنما مدى مقدرته التفسيرية وملاءمته للمستوى التحليلي الذي اختاره الباحث لنفسه، أي مدى ملاءمته للواقع الذي يجري تفسيره. فلو كان الحديث عن معدل الجريمة في مدينة ألمانية في القرن التاسع عشر، فإن المستوى التحليلي لا يسمح بالحديث عن الحضارة الغربية إلّا كعنصر واحد من بين عناصر أكثر خصوصية ومباشرة. ولكن لو كان الحديث عن أزمة المجتمع الحديث، فإن الحضارة الغربية تصبح مقولة أساسية ومستوى تعميمي مقبول لأنه يتفق مع المستوى التحليلي، أي أن مستوى التجريد لا بد وأن يتطابق مع المستوى التحليلي وهذا في تصورنا هو مشكلة البنيوية الأساسية، فهي تصل الى مستوى تجريدي عال وتصل إلى بنى تشبه البنى الرياضية، ثم تطبقها على كل النصوص والظواهر بغض النظر عن المستوى التحليلي، ولذا فهي غير قادرة على التعامل مع خصوصية الأعمال الأدبية ولا مع تاريخية الظواهر الاجتماعية، وتظل ضائعة في الثنائيات المتعارضة. ونحن لا ننكر هنا جدوى المستوى التجريدي العالي، مهما بلغ ارتفاعه، ولكن نبيّن عدم جدواه بالنسبة إلى مستويات تحليلية تكون خصوصية الظاهرة وتاريخيتها أكثر أهمية من جوانبها العامة التي تشترك فيها مع ظواهر أخرى، وقد قال الرسول (ص): «لا فضل لعربي على عجمي إلّا بالتقوى» فهو يؤكد تساوي كل المسلمين وانسانيتهم المشتركة، وبذا تصبح التقوى مقياساً واحداً ينطبق عليهم كلهم في كل زمان ومكان. ولكنه مع هذا أكد هوية كل، وهي هوية لها خصوصيتها وتاريخيتها، فتوجه للعربي وللعجمي ولم يطلب منهم التنازل عن هذه الهوية وإنما اعترف بها بأن توجه اليها.

- ٤ -

أما النتائج التي يمكن أن نتوصل إليها بخصوص الصهيونية فهي كما يلي:

- ان السياق الأساسي للحركة الصهيونية هو الحضارة الغربية في القرن التاسع عشر (والرومانسية كانت احد روافد هذه الحضارة وكانت الفكر المهيمن آنذاك). أما الدين اليهودي فهو - في تصوري - لم يكن سوى مصدر لشكل الصهيونية اليهودي، وأما ما يسمى بالتاريخ اليهودي فهو أمر لا وجود له إلّا في الكتب الصهيونية والمعادية للسامية، أو في كتابات بعض العرب الذين يرددون المفاهيم الغربية دون فحص أو تدقيق. ولعل أكبر دليل على ان الصهيونية ظاهرة غربية استعمارية، وليست ظاهرة يهودية عالمية، أنها لم تنشأ في صفوف اليهود العرب أو يهود الحبشة - على سبيل المثال - كما انها لم تنشأ في صفوف يهود الغرب إلّا في القرن التاسع عشر، عصر الرومانسية والامبريالية والتوسع.

- إن الوجدان الصهيوني نظراً إلى انكاره التاريخ والتصاقه بالمطلق (الذاتي) مصاب بجمود إدراكي يجعله عاجزاً عن أن يكون راصداً جيداً لحركة التاريخ أو للتغيرات التاريخية (النسبية) المختلفة. وفشل العدو الصهيوني في التنبوء بعبور عام ١٩٧٣ هو المثل الكلاسيكي على ذلك، فمن المعروف أن معظم المعلومات اللازمة لعملية التنبوء كانت متوافرة لدى العدو الصهيوني ولكنه ظل حبيس ادراكه العنصري للواقع، الذي كان يرى العرب شعباً خائفاً متخلفاً غير قادر على التحرك أو على استخدام السلاح الغربي بكفاءة، ثم خلع الاطلاق على هذا الادراك وحوّله الى حقيقة ثابتة أزلية. ولذلك لم تترجم المعلومات المتناثرة والمضامين المنعزلة نفسها إلى رؤية جديدة ولم توسع من اطاره الادراكي، ولذا فهو قد رأى ولم يدرك، عرف ولم يفهم، وتمكن العرب من انجاز عبور عام ١٩٧٣ بأقل عدد ممكن من الخسائر في الأرواح.

ويمكن القول إن التجمع الصهيوني ككل، نظراً إلى أنه حبيس الأسطورة الصهيونية المطلقة، لا يحوي داخله آليات التغير، فهو مجتمع يمر بأزمة حادة الآن من تضخم حاد إلى جريمة تهدد أمنه الداخلي إلى فشل في تحقيق مشاريعه الاستيطانية بسبب عدم وجود هجرة من الخارج، ومع هذا فهو عاجز عن الاتيان ببديل، ولا يوجد أمامه مخرج سوى الهرولة إلى واشنطن لتدفع له فواتير أزمته.

ـ لا تختلف بنية الصهيونية كثيراً عن بنية معاداة السامية: فكلاهما يرى اليهودي على أنه شخص فريد هامشي، ينتمي إلى الشعب اليهودي وإلى التاريخ اليهودي، ولذا لا يمكنه أن يدين بالولاء للبلد الذي يعيش فيه أو للأمة التي ينتمي إليها، وهو لكل هذا شخصية مخربة مدمرة، ولا بد من انهاء هذا الوضع الشاذ عن طريق تصفية الوجود اليهودي في المنفى، أي في العالم بأسره. والمنطق الصهيوني والمنطق المعادي للسامية متطابقان تمام التطابق، قد يختلف الفريقان في طريقة تنفيذ البرنامج، ولكنهما مع هذا لم يحجما قط عن التعاون، ولذا فتاريخ الصهيونية هو أيضاً تاريخ تحالف القيادات الصهيونية مع اعداء اليهود في كل مكان.

ولذا فالعرب الذين يشغلون أنفسهم بترجمة البروتوكولات والحديث عن الأفعى اليهودية واختها الحية الصهيونية يخدمون المخطط الصهيوني من حيث لا يدرون.

يجب أن نتذكر أن المهاجر اليهودي الذي يترك بلده فاراً من معاداة السامية هو نفسه المستوطن الصهيوني الذي يغتصب الأرض العربية والجندي الصهيوني الذي يقتل الأطفال العرب. ولذا يجب أن يهدف المخطط العربي لمحاربة الصهيونية إلى إفشال كل محاولات الصهاينة تهجير اليهود وذلك عن طريق الدفاع، نعم الدفاع، عن حقوق اليهودي السياسية والمدنية في البلاد التي يعيشون فيها. وبذا يقطع الشريان الرئيسي الذي يمد الكيان الصهيوني بالخامة البشرية التي يحولها إلى طاقة عدوانية ومدمرة. يجب أن نؤكد أن اليهود بشر عاديون وليسوا شيئاً مطلقاً رهيباً غير خاضع للتقنين، فهذا هو رأي المعادين للسامية والصهاينة.

ولعل المقارنة التي عقدناها بين الصهيونية وبين معاداة السامية هي مثال تطبيقي لما سميته بالتحليل البنيوي في مقابل التحليل المضموني، إذ إنه من زاوية المضمون المباشر تقف معاداة السامية على النقيض من الصهيونية، باعتبار أن الأولى تعادي اليهود أينما كانوا بينما تدافع الثانية عن اليهود أينما كانوا. ولكن التحليل المتعمق (للنصوص والظواهر) الذي يصل إلى العلاقات الكامنة يبين التماثل الذي لم يبينه التحليل المضموني المباشر.

وحتى لا يساء فهم بعض الأفكار التي وردت في هذا الحديث أحب أن أضيف أن الأسطورة الصهيونية، بكل رومانسيتها قدر لها الاستمرار والانتشار بسبب التمويل الغربي للكيان الصهيوني، فقد يسّر هذا للصهاينة الاستمرار في احلامهم الوردية المطلقة، وفي تركيزهم على الثابت دون المتغير. فالانسان لا يصل إلى نوع من العقلانية وإلى شيء من التوازن بين الحلم والواقع إلّا من خلال الممارسة التي يدفع اثناءها ثمن أخطائه وشطحاته. أما بالنسبة إلى الصهاينة، فثمة قوى خارجية هي التي تسدد فواتير أخطائهم وأوهامهم، ولذا فهم يستمرون في ترديد شعاراتهم الفاشية ويتحدثون عن حدودهم المقدسة الآمنة ويطرحون برامجهم السياسية المطلقة التي تعود جذورها إلى ماضٍ سحيق لم يبق منه سوى بعض الآثار والأطلال.

- ٥ -

وفي النهاية أرجو ألّا يفهم من حديثي ما يلي:

- انني قرنت الرومانسية بالصهيونية وعادلت بينهما.
- انني ذكرت أن الرومانسية قد تسببت، بشكل أو بآخر، في ظهور الصهيونية.
- انني قلت إن الرومانسية تشبه الصهيونية.
- أو انني قلت إننا يجب أن نقبل الصهيونية لأنها رومانسية، أو نرفض الرومانسية لأنها مقترنة بالصهيونية.

كل ما قلته هو انني من خلال تحليل بنيوي متعمق (تضمن النصوص الأدبية والوثائق التاريخية والفلسفية والاجتماعية وحركة التاريخ نفسها) توصلنا إلى أنه **ثمة تماثل بين بنية الصهيونية وبنية الرومانسية**، أو إلى أن **بنية الصهيونية رومانسية إذا كانت الرومانسية هي النموذج التصنيفي الذي نستند إليه**، وهو تماثل متوقع باعتبار أن الرومانسية كانت تشكل أهم عناصر السياق العام للفكر الغربي في القرن التاسع عشر.

بعد هذا التصنيف والتوصيف لكل من الرومانسية والصهيونية يجب ألا نقنع بهذا المستوى، وإنما ينبغي كعرب وكمسلمين أن نصدر أحكاماً أخلاقية قيمية، وإن لم نفعل نكون كجماد ينظر إلى جماد. أما الرومانسية فأنا من المعجبين بكثير من جوانبها واعتقد انها كنسق فلسفي وكطريقة للإدراك تخلق التوجه المطلوب نحو الرؤية الايمانية، وذلك على عكس الفلسفة النفعية العقلانية التي تخلق التوجه نحو الفلسفات العلمانية والمادية. إن الرومانسية هي المرحلة التي يدخلها الانسان الذي يؤمن بإفلاس الحواس وبفشل الأمر الواقع في اشباع جوعه وري صداه.

ولتلاحظوا ما أقول - لا الرومانسية تؤدي إلى التدين ولا العقلانية تؤدي إلى العلمانية والمادية - فهناك ماديون رومانسيون (مثل النازيين والماركسيين) وهناك متدينون عقلانيون مثل المعتزلة وكثير من المفكرين المسيحيين في القرن الثامن عشر - كل ما اقوله إنه ثمة ترابط اختياري أو علاقة قربى بين الرومانسية والتدين.

أما بالنسبة إلى الصهيونية، فالمسألة لم تعد مسألة تقييم أو اختيار فالعدو الصهيوني متربص بنا جميعاً، لا يفرق بين فلسطيني أو مصري أو عراقي أو سعودي، كلنا بالنسبة إليه عرب بشكل مطلق - بنيته الفكرية المطلقة المتفردة المنغلقة تجعل منه الأطروحة المضادة للبنية الحضارية العربية الاسلامية - كي يكون هو يجب ألا نكون، وكي نكون يجب ألّا يكون - وهو يعرف ذلك جيداً، ولم يبق إلّا أن نعي نحن الدرس، ونستخلص النتائج والعبر، ونرتدي ثياب المعارك □

تـأملات في تجـربة التنميـة العلمية ـ التكنولوجية العربية(*)

د. أسامة أمين الخولي

مستشار أول في معهد الكويت للأبحاث العلمية.

ـ ١ ـ

إن الحديث في التنمية العلمية ـ التكنولوجية في الوطن العربي، قد يكون إسهـاماً متـواضعاً في سبيـل صياغـة استراتيجيـة واضحة المعـالم تقوم عـلى فهم عميق لحجم الامكانيـات الوطنيـة ونوعياتها. ولكنني مُقدّر تماماً أن درايتي بخصائص الواقع العراقي الـراهن لا يمكن ان ترقى الى مستوى دراية أهله بها. فأهل مكـة ـ كما قـالوا ـ أدرى بشعـاب مكة، وزاعم ـ في الـوقت نفسه ـ انني بحكم السن (وأنـا قد جـاوزت الستـين من العمـر) قـد شهـدت من التحـولات والإنجـازات والإخفاقات في التنمية العلمية ـ التكنـولوجيـة العربيـة، ما يؤهلني لأن أستعـرض معكم خلاصـة خبرتنا في الوطن العربي على امتداد نصف قـرن أو يزيـد، شهد فيـه الوطن العـربي، والعالم من حوله، من التطـورات الكثير والخطـير، في حجمه ونـوعه. وأزعم أيضـاً أنني سأحـاول جاهـداً أن أتجنب تكرار تشخيصات ووصفات تواتر ترديدها وسئمنا الاستماع اليها، بل قد أزعم أخيراً أنني ربما طرحت عليكم بعض الآراء والأفكار الجديدة التي تستحق أن ينظر فيها وأن يثريهـا الحوار، وتدققها الدراسة المفصلة لواقع التنمية العلمية ـ التكنولوجية العربية، وهي الدراسة التي مـا زلنا نفتقدها ـ بحدة ـ في كل ربـوع الوطن العـربي، والتي لا يغني عنها النظـر في الدراسـات الكثيرة والمفيدة لخبرات أقطار وأقاليم أخرى في العالم النـامي والمتقدم، والتي لا تصلح، بحكم التعريف، بديلاً عن المعرفة المفصلة والفهم الصحيح لخبراتنا المكتسبـة، ولصياغـة الدروس المستفـادة منها بـالشكل الـذي يجعل منهـا مرشـداً وهاديـاً لبلورة تـوجهات المستقبـل وخططه. ولتكن محـاولتي المتواضعة هذه دعوة حارة الى بدء جهد مركز ومتواصل لدراسة السياسات العلمية ـ التكنولوجيـة في كل قطر عربي على أسس منهجيـة وعلمية أصيلـة، في المراكـز الأكاديمية والدوائر الحكوميـة والأهلية.

(*) اسهام في المنهاج الثقافي المركزي الذي نظمه مجلس البحث العلمي في العراق بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٣٠.

- ٢ -

إن استعراض تجارب الماضي ومحاولة تحليلها واستيعابها، يمكن ان يجري من احد منطلقين: أحدهما يعكس موقفاً مسبقاً للباحث يؤيد على أساسه ويشجب، ويثمّن ويستنكر، هذا التوجه أو ذاك، إستناداً الى رؤية معاصرة لا تقيم وزناً لواقع الحال فيما مضى من الزمان والأوضاع، أو انطلاقاً من منظومة قيم وأحكام أخلاقية أو ايديولوجية أو حتى ميتافيزيقية في أساسها. والمنطلق الثاني هو محاولة فهم ما جرى والتعرف على التفاعلات والمواقف والتناقضات والاتفاقات، الداخلية والخارجية، التي أنتجت توجهات الماضي وصاغت فكر المخططين وأفعال متخذي القرار ومنفذيه. وفي تقديري، أن هذا المنطلق الثاني هو الأنسب للمهمة التي أتعرض لها هنا. ولنذكر أن كلا الموقفين يعني على حد قول الإنكليز، اننا «اكثر حكمة بعد وقوع الحدث».

ومن هذا المنطلق، سأستعرض معكم في هذا الجزء من حديثي، فهمي لما جرى ورؤيتي للمواقف الكامنة وراءه. وسيجرني هذا بحكم الضرورة الى التعرض، دون إسهاب أو خروج عن الموضوع، الى ما جرى في العالم من حولنا، المتقدم منه والنامي والمتخلف. ويقتضي هذا، بالطبع، التطرق الى عدد من مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي بحكم ان العلم وتطبيقاته التكنولوجية يقطع عرضاً عبر كل هذه المجالات. ولكنني - بحكم قصور خبراتي الشخصية - مضطر الى التركيز على القطاع الصناعي وعلى التعليم والبحث في الجامعات ومراكز البحوث، وعلى الرغم من تقديري أن القطاع الزراعي، مثلاً، ربما كان أكثر منهما خطورة وأهمية في الواقع العربي وفي المستقبل القريب.

لقد جرى الحديث في السياسات العلمية، ثم العلمية - التكنولوجية، في مختلف ربوع الوطن العربي منذ الخمسينات، ورفدته مدخلات كثيرة من المنظمات الدولية بالذات والتي ما زالت تحظى بيننا بمكانة مرموقة لا يستأهلها بعضها على الأقل، بل ربما كان سبباً في تشويه الرؤية وشطط المسار. ولا شك ان النظر في هذه الأمور سيستمر ويتطور مع تطور الواقع العلمي - التكنولوجي في الوطن العربي وخارجه. وعندما بدأ انشغالنا في الخمسينات بقضية التنمية العربية في مختلف مجالاتها، كانت النماذج الهادية والرؤى السائدة - وبحكم التعريف - هي تلك الشائعة في الشمال المصنّع، غربه أساساً، ثم شرقه إلى حد ما فيما بعد. وكان أمامنا من الشواهد ما يؤكد الفوائد الجمّة التي يحققها تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية، ويدفعنا الى محاكاة هذه النماذج واتخاذ المواقف الفكرية نفسها والمفهومية لآليات هذا التسخير. ولا شك ان هذا التوجه قد حقق قدراً لا يستهان به من الإنجازات المفيدة. ومع حلول عقد الستينات وقرب نهايته، بدا أن هناك فجوة تتسع مع مرور الوقت بين الآمال والإنجازات وفي تحقيق ما صبونا اليه من رفد ذي مغزى لجهد التنمية من عطاء الأجهزة العلمية - التكنولوجية التي كانت موجودة آنئذ في عدد قليل من الأقطار العربية، سواء في معاهد التعليم أم مراكز البحث.

وربما كانت السبعينات نقطة تحول هامة في تاريخ التنمية العلمية - التكنولوجية، إذ شهدت عدداً من التغيرات الملفتة للنظر في الفكر السائد حول مسألة دور العلم والتكنولوجيا في التنمية، وعلاقات اكثر وثوقاً بين مجتمع العلميين والتكنولوجيين، وبين المخططين ورجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة. وتميزت هذه الفترة بسمتين أساسيتين، **أولاهما**، قفزة واضحة في معدلات إقامة مؤسسات التعليم والابحاث، وفي صياغة أهدافها وأساليب عملها بطرق تختلف عن تلك التي

أقيمت عليها سابقاتها الأقدم في قلة من الأقطار العربية. فشهدنا مثلاً إقامة الجامعات ومراكز البحوث في الكويت والسودان والأردن وليبيا والجزائر، وفي المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين، وغطّت خطط إنشائها وعملها حيزاً واسعاً من التخصصات والمجالات. وتزامن هذا مع تغير واضح في توجهات المؤسسات الأقدم، بعيداً عن النمط الأكاديمي الصرف الذي اهتدت به في سنواتها الأولى، وفي سعي جاد لتحقيق المزيد من التفاعل مع قطاعات الإنتاج والخدمات والمشاركة في حل ما يواجهها من مشاكل. **والسمة الثانية**، كانت نشاطاً ملفتاً في العمل القومي، مثل بدء عمل مركز التنمية الصناعية للدول العربية، والمنظمات العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتنمية الزراعية، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية. وليس هذا مجال استعراض هذا النشاط، وإنما قد يكون من المفيد أن نسترجع الظروف التي احاطت به، بل وربما حفزته. فقد شهدت هذه الفترة بروز منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) كقوة فاعلة من ائتلاف دول العالم الثالث، وجاءت حرب تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٧٣ لتغذي جذوة الأمل والثقة بالنفس التي كادت ان تخبو تماماً بعد نكسة عام ١٩٦٧، وجرى الحديث عن الأمة العربية باعتبارها القوة العالمية السادسة، بعد أن اثبت أداؤها في الحرب وقرارها وقف إمدادات النفط ودورها الرئيسي في رفع أسعاره الى مستوى أكثر عدلاً، قدرتها على التماسك والفعل الجماعي. وانعكس هذا النهوض العربي، الذي لم يدم طويلاً، على الصعيدين المحلي والدولي. فقد انطلقت من الجزائر الصيحة الأولى لإقامة «نظام اقتصادي دولي جديد»، وسعت الدول الأوروبية الى إقامة «حوار» مع العرب، ولعب المفكرون العرب، إلى جانب زملائهم من العالم الثالث، دوراً مرموقاً في الدعوة الى إقرار «مدونة للسلوك» في نقل التكنولوجيا، والتي اقترنت بالعلم، بل واحتلت أولوية متقدمة عليه. وعلى الصعيد العربي، طالب مؤتمر القمة المنعقد في الرباط عام ١٩٧٤ بإعداد دراسة جدوى لإنشاء منظمة عربية للبحوث، وأقر مؤتمر كاستعرب عام ١٩٧٦، إقامة صندوق عربي للتنمية العلمية ـ التكنولوجية برأسمال لا يقل عن نصف مليار دولار، وقامت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، متعاونة مع العديد من المنظمات الدولية والهيئات العربية، بإعداد مشروع مركز عربي لنقل التكنولوجيا، وغير ذلك كثير مما نعرفه جميعاً. وأثار هذا النشاط، الذي بدا محموماً احياناً، عدداً من القضايا الجوهرية، مثل طرق التعرف على برامج البحوث ومشروعاتها التي تحقق الأثر المنشود للنشاط العلمي في التنمية، والنمط الأمثل للعلاقات بين أجهزة التعليم ومراكز البحث من ناحية، وبينها وبين الهيئات المستفيدة من ناحية أخرى، وأساليب الإدارة العلمية الملائمة لواقعنا، والقيود الخارجية (اجتماعية واقتصادية، داخلية وخارجية) على الأجهزة والمؤسسات العلمية. ومع تعثر المشروعات الطموحة، الدولية والقومية العربية، وتكشف الحجم الحقيقي لمشاكل العلم ومؤسساته وتشعبها، واكفهرار الجو الدولي وازدياد حدة التوترات فيه، والانكماش الاقتصادي العالمي، والتدهور في أسعار النفط، مع كل هذا نجد أنفسنا اليوم في حالة نفسية وفكرية أقل تفاؤلاً من أواسط السبعينات، تكاد ان تتوه بنا السبل وتغمض الرؤية لكثيرين منا داخل الأجهزة والمؤسسات العلمية، التي تفقد الكثير من مصداقيتها لدى المجتمع ككل وتعاني مما يشبه الردة في الإيمان بجدواها وقدراتها وأهميتها، ومن تقطير في مواردها، بل وحتى تحجيم لانشطتها.

ولست أزعم ان هذا السرد السريع يعكس تجربة كل الأقطار العربية، بل أنا مدرك تماماً أن هناك تفاوتات مهمة وواضحة في خبرات كل منها، ولكني اتصور أنه لا يبعد كثيراً، بشكل عام، عن حصاد العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية. وإنما أوردته كخلفية بدت لي ضرورية لتحليل هذه

الخبرة والكشف عن منطلقاتها ودوافعها المعلنة والضمنية.

ولكنني أرى من الضروري أيضاً أن أنبّه هنا إلى اعتبارين مهمين في تجربة الوطن العربي في مجال سياسات التنمية العلمية التكنولوجية واستراتيجياتها، ويبدو لي أن تجاهلهما سينتهي بنا مرة أخرى إلى صياغات جديدة للتمنيات والآمال دون النظر المتعمق في الممكن والصعب والمستحيل، وبلا اعتبار لعوامل توافر الموارد واحتياجات الزمن (ولا اتحدث عن الإرادة وصدق العزيمة). وسأوردهما بإيجاز قبل أن انتقل إلى صلب موضوعنا:

ـ **الاعتبار الأول** هو أننا ما زلنا حتى الآن في الوطن العربي، وربما باستثناء قطر واحد أو قطرين على الأكثر، بدون سياسات علمية معلنة بالمعنى الدقيق للكلمة. إن إيراد بضع فقرات أو صفحات في وثائق سياسات التنمية ومخططاتها لا يعني وجود هذه السياسات أو انعكاسها وتفاعلها مع سياسات التنمية في القطاعات الاقتصادية ـ الاجتماعية الاخرى، فحتى في الحالة الشاذة التي أعلنت فيها مثل هذه السياسة، فإن البرامج والمخططات العلمية لم تعكس توجهات مثل هذه السياسة أو ترتبط بها بشكل واضح أو تنسق معها في أهداف البرامج والخطط وفي مداخل التنفيذ وسبله. والوضع الغالب في الأقطار العربية هو أن هناك سياسات ضمنية وراءها توجهات واستراتيجيات في التنمية، بل وربما مصالح معينة تنعكس، بشكل لا نهتم كثيراً بتحليله وفهمه، كما أشرت في مطلع حديثي، على الممارسات العلمية ـ التكنولوجية الجارية.

ـ **الاعتبار الثاني**، أنه حتى ولو كانت لاحد منا سياسة متماسكة فإنها ستكون بالضرورة قائمة على تصور واضح لما يأتي به المستقبل بدرجة معقولة من اليقين، من ناحية، وعلى خيار مبرر لبديل تنموي من بين بدائل عدة ممكنة تراعي الإمكانات والقيود والتطلعات. ولا شك أن هذا أمر عسير في أي مجتمع، بغض النظر عن المجتمعات النامية. فلو أضفنا إلى هذا أننا نواجه تحولات تكنولوجية تنمو بسرعة مدهشة، وتتشعب دروبها، وتتنوع تطبيقاتها، وتتغير صورتها بمعدلات غير مألوفة، وبحيث يصعب حتى على واضعي السياسات في الدول المصنعة توضيع صورة المستقبل بحد ادنى من الدقة، لوضح لنا اننا نبني على رمال متحركة، وأن البناء على مثل هذه القاعدة يحتاج الى براعة خاصة وإلى قدرة على التحرك السريع للتواؤم مع المتغيرات التي لا بد وأنها آتية، وفي الوقت المناسب. وهذه صعوبة أخرى لا يستهان بها، حتى في المجتمعات التي اكتسبت الخبرة في التخطيط العلمي. فالمعروف ان تغيير السياسات عملية شاقة ومكلفة وأنها تأتي، بحكم التعريف، بهدر لا مفر منه لو تغيرت التوجهات بحكم تغير الظروف. وأظننا نتفق على أن الدول النامية عموماً لا طاقة لها بإسقاط استثمارات ربما تكون قد بدأت في ظل سياسات ما بحكم تغير الظروف والسياسات.

ـ ٣ ـ

إن تحليلنا لا بد وأن يتناول الافصاح بوضوح عن الآراء السائدة والنماذج التي تطلعنا اليها وحاولنا الاقتداء بها لتحقيق النهضة العلمية ـ التكنولوجية العربية، ثم تقليب النظر في مدى دقتها وصحتها كي نقوم رؤيتنا للمستقبل، واستراتيجيتنا في المرحلة القادمة، على أسس أكثر رسوخاً ودقة، ويمكننا تلخيص هذه الآراء في مقولتين أساسيتين:

المقولة الاولى، ان البحث العلمي يكسبنا المعرفة التي هي الرصيد الذي تستمد منه

التطبيقات العملية احتياجاتها. فالسلع المستحدثة والعمليات الإنتاجية والخدمية الجديدة تقوم على أساس مبادىء ومفاهيم جديدة تبلورت في عالم العلم، في أكثر صوره نقاء وتجريداً. ولا شك ان الحرب العالمية الثانية كانت نقطة تحول بارزة في تأصيل هذه النظرة وترسيخها في الفكر العالمي الصناعي والتي ظلت سائدة حتى وقت قريب جداً. ففي أواخر الستينات، مثلاً، نجد ان سيرفان فرايبر في كتابه الشهير عن **التحدي الامريكي**، يورد قائمة بالفترات الزمنية التي انقضت ما بين اكتشاف علمي وما بين تطبيقه، موضحاً أنها نقصت من أكثر من مائة سنة في حالة التصوير الفوتوغرافي إلى أقل من خمس سنوات في تصنيع الدوائر الالكترونية المتكاملة. بل إننا نجد أيضاً مفكراً وفيلسوفاً مثل هربرت ماركيوز يصرخ في استنكار قائلاً: «عندما تحقق انجازات العلوم الرياضية والطبيعية النظرية احتياجات شركة (IBM) وهيئة الطاقة الذرية بهذه الدرجة من الكمال، فإن الوقت يكون قد حان لكي نتساءل عما إذا كان هذا التطابق ليس في حقيقته أمراً كامناً في مفاهيم العلم نفسه».

إن نظرية دفع العرض (Supply push) هذه والتي ترى أن نتاج البحث العلمي سيجرى استغلاله، إن آجلاً أو عاجلاً، ربما كانت هي المنطلق الضمني لاندفاعنا في إقامة مراكز البحث ومؤسساته، وهي التي أشاعت جو التفاؤل حول دور العلم وتطبيقاته في التنمية في العالم الثالث عموماً، بما في ذلك الوطن العربي. وهي تقوم على افتراض وجود «حزام ناقل» يدور بانتظام وينقل نتائج البحث العلمي إلى اجهزة الإنتاج والخدمات وبالشكل الملائم لتطبيقها فيها، دون صعاب أو اختناقات.

المقولة الثانية، والتي نادى بها رجال الاقتصاد وخبراء التنمية هي أن للدول المصنعة رصيداً ضخماً من المعرفة بتطبيقات العلم ومتاح للدول النامية كي تستفيد منه وتسارع بوتيرة التنمية فيها. ومن ثم، شاع الحديث عن «نقل التكنولوجيا» بصورتيها المجسدة في الآلات والمعدات، والمعرفية ممثلة في المهارات المهنية والمعرفة الفنية والخبرات الإدارية والتنظيمية. وعلى سبيل المثال، نجد ان روستو يؤكد لنا ان احد الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي السريع هو استغلال الرصيد الضخم من الابتكارات، والذي لم يطبق بعد، في تطوير البلاد النامية وتحقيق زيادات سريعة في الناتج القومي.

اما في شأن النماذج، فإن اسلوب التقليد والمحاكاة قد أدّى بنا بدوره الى ثلاث ظواهر مميزة لهذه المرحلة:

أولاها، أننا بدأنا ببناء المؤسسات على الطرف «العلوي» للحزام الناقل، عند مراكز البحث العلمي تمثلاً بما شهدناه في الدول المصنعة، أي أننا افترضنا وجود هذا الحزام الناقل، أو الدافع بغرض العطاء العلمي إلى المستفيدين منه، أو المرشحين لمثل هذه الاستفادة، وانه يعمل بانتظام وكفاءة. والأمر الملفت للنظر هنا، عند استعراض الخبرة التاريخية في الوطن العربي، هو ان أول مركز للبحث العلمي أُعلن عن إنشائه في القاهرة قبل بداية الحرب العالمية الثانية مباشرة، نص مرسوم إنشائه على ان الهدف منه هو خدمة الصناعة، لا البحث العلمي بصورته المجردة. إن هذه الرؤية الثاقبة و التي ربما كانت سابقة لأوانها قد طمست وتاهت في بريق الأسلوب الشمالي في بناء المؤسسات!

ثانيتها، هي التوجهات التي ميزت التعليم العالي[1] والبحث العلمي في مؤسساته والتي كانت

(١) أطرح جانباً هنا أمر التعليم الفني والذي جرى الحديث فيه لسنوات طوال لا يتناسب مع ما أحاط به من صعوبات وما آل اليه امره اليوم.

بدورها تكراراً للتحولات المهمة التي شهدها هذا التعليم في النموذج الرائد. لقد نبذنا التوجهات التي كانت قائمة قبل الحرب في معاهد التعليم العالي القليلة التي وجدت في الوطن العربي آنئذ، والتي ركزت على التعريف بالممارسات المهنية واكتساب الخبرات التطبيقية، إلى التركيز على العلوم الأساسية والتطبيقية باعتبارها السلاح الفعال في مواجهة أي موقف في التطبيق العملي بعد التخرج، والمفتاح العام لحل مشاكله. وشهدت معاهد التعليم الهندسي والزراعي مثلاً ما يشبه الثورة في مناهج هذا التعليم ومقرراته، وانتقل التركيز من المصنع أو الحقل الى المختبر والمزرعة النموذجية. وأشهد أنني كنت واحداً ممن استهواهم هذا التوجه وسعوا جاهدين لتأصيله، تأثراً بما شهدناه أثناء استكمالنا لدراستنا في الخارج في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. ولقد صحب هذا التركيز على التعليم العالي وعلى توجيهه وجهة جديدة، إهمال ملفت للنظر لما كان لدينا من مستويات التعليم الوسطى التقنية، وتراخ ملحوظ في التأكيد على أهمية التدريب العملي الواقعي بعد التخرج، وذلك في الوقت نفسه الذي انصرف فيه التعليم العالي عن الممارسات والخبرات التطبيقية الى «العلوم» الهندسية والزراعية مثلاً، ربما ساعد عليهما النمو المفاجىء في الاحتياجات البشرية التي تطلبتها مشروعات التنمية المتسارعة. وليس هذا مجال الإسهاب في الظروف والقيم التي أسهمت في هذه السمات الجديدة.

وثالثتها: ان التسليم بمقولة أن هناك رصيداً ضخماً في الشمال من التكنولوجيات الملائمة والمتاحة للاستغلال في جهود التنمية العربية، وبالذات في بناء القواعد الصناعية التي شاع وقتها الاعتقاد بأنها أقصر السبل وأنجعها لتحقيق التنمية المتسارعة، كان مناقضاً تماماً لما لاحظناه في الظاهرة الأولى من تركيز على إقامة مراكز البحث والتطوير على الطرف العلوي للحزام الناقل. ولما كان التركيز، نتيجة لذلك، هو على امتلاك القدرة على الإنتاج استناداً الى هذا الرصيد من تكنولوجيات الشمال، وبالذات في صورها المجسدة كمعدات وأساليب لإنتاج سلع مصممة في الخارج، فلم يكن من المنطقي، أو المقبول، ان نهدر ما استثمرناه في هذا الرصيد منها بأن نجعل منه حقل تجارب للأجهزة العلمية الوليدة. وتأصل بهذا الانفصام بين طرفي «الحزام الناقل»، والذي لم يكن موجوداً على أية حال، أكثر وأكثر، عندما لجأ بعضنا الى تشجيع مشاركة الاستثمار الأجنبي لأصحاب التكنولوجيا المنقولة، في سعي مفهوم ومبرّر لضمان حسن استغلالها في بلادنا واستقرار أوضاعها في أرضها الجديدة.

وانعكس هذا الأسلوب في النقل للتكنولوجيا بصورتها المجسدة، والذي شاركتنا فيه دول نامية أخرى كثيرة في العالم الثالث، بدوره على معالجتنا لمسألة تنمية الموراد البشرية. فقد ركزنا جهدنا واهتمامنا على تشغيل المنشآت الصناعية **وانتاج السلع** وتوفير الخدمات، ولم يكن هناك ما يدفعنا الى تنمية قدراتنا على **إنتاج التقنيات** المطبقة في إنتاج هذه السلع وتوفير تلك الخدمات. وشهدنا في مجال تنمية الموارد البشرية في المجال الأول الاهتمام في مراحل لاحقة باكتساب الخبرة في تقويم التكنولوجيا، وانتقاء الملائم منها، وفي التفاوض على عقود نقلها، وفي صيانة المعدات والآلات، وفي الإدارة الصناعية. ومرة أخرى كان هذا مناقضاً في أساسه لتوجهات مؤسسات التعليم العالي التي سادت في الوقت نفسه والتي استعرضناها في الظاهرة الثانية.

وهكذا سلكنا ثلاث سبل متناقضة تناقضات أساسية على ثلاثية الجبهات التقليدية «البحث ـ التعليم ـ الإنتاج». وكان كل سبيل منها تقليداً لما يجري في الغرب، أو تسليماً بفكر سائد فيه آنئذ. ولا أظن ان من حقنا اليوم أن نستنكر ما حدث أو ان نشجبه، إذ انه لم

تكن قد قامت في ذلك الوقت علاقات عمل بين هذه الجبهات تعكس إدراكاً متناسقاً لكامل الوضع في الدول المصنعة التي كنا نسعى للحاق بها والاستفادة من تجربتها.

وإذا ما حاولنا اليوم، وبعد مضي أكثر من عقدين من الزمان، ان نستخلص الدروس المستفادة من هذه التجربة، فإنني أتصوّر ان على رأسها عدم تنبهنا إلى أن كل واحدة من الدول التي تطلعنا الى فكرها ومؤسساتها وصلت إلى ما وصلت إليه عبر طريق متميز شكلته خصوصية أوضاعها التاريخية، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وأن القفز فوق هذه الحقيقة الجوهرية وصولاً الى نتيجة واقعها المعاصر قد صرفنا عن إمعان النظر في الطريق الأمثل لمسارنا من واقعنا نحن الى المستقبل المنشود[٢].

واسمحوا لي هنا بوقفة غير طويلة لشد الانتباه، ولو في إيجاز مخلّ، لبعض الأمثلة التي توضح اختلاف السبل التي سلكتها الدول المصنعة للوصول إلى ما وصلت إليه. لقد قامت الثورة الصناعية في بريطانيا على أكتاف نوعية جديدة من أفراد المجتمع هي فئة المهندسين، الواقفين وسطاً بين الحرفي الماهر والعالم الباحث. وفي البداية، كان بين هذه الفئة وبين الجامعات، التي كانت معاقل العلم والبحث، «حب مفقود»، بل إن المثقفين والفنانين شاركوا العلماء احتقارهم لهذه الفئة التي فرضت نفسها فرضاً على المجتمع بفضل ما حققته من قفزات في النمو الاقتصادي. وجاءت رياح التغيير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من مناطق النشاط الصناعي التي غزت فيها التكنولوجيا جامعات «الطابوق الاحمر» قبل ان تفتح لها الجامعات العريقة أبوابها بعشرات السنين. ولم يستكمل بناء «الحزام الناقل» من علياء مركز البحوث إلى ارض الإنتاج الصناعي إلا في القرن العشرين وبفعل حربين عالميتين. أما في المانيا، والتي كانت في القرن التاسع عشر تسعى لاهثة لعبور «الفجوة» بينها وبين بريطانيا (مثلما نحاول نحن في النصف الثاني من القرن العشرين)، فقد تميزت التجربة بدرجات متفاوتة، وفي قطاع الصناعات الكيماوية بالذات، بنشأة علاقة عضوية وثيقة بين الجامعة والصناعة منذ اللحظة الأولى. فكان الطابق العلوي في مبنى المنشأة الإنتاجية هو مختبر الأستاذ الجامعي الذي وضع فيه الأساس العلمي للكيمياء العضوية كما نعرفها اليوم، والذي رعى تطبيقها في عمليات الإنتاج، وهو ما افتقدته تجربة قيام الصناعات الكيماوية في بريطانيا فأدّى الى تقهقرها أمام التطور السريع للصناعة الألمانية المنافسة.

ولو أمعنا النظر اليوم لوجدنا في ممارسات التعليم العالي والصناعة حتى يومنا هذا في ألمانيا آثار هذا التوجه. وفي تجربة الولايات المتحدة، كان النشاط العلمي الوليد فيها، يوم أن كانت مستعمرة بريطانية، نشاطاً تابعاً يشبه الى حد كبير الأوضاع التي سادت في الوطن العربي. وعندما قامت الثورة تطور هذا النشاط تطوراً سريعاً وإن ظل نشاطاً تابعاً في جوهره يقوم على تكرار ما انجزه الأوروبيون. ولعل أشد ما يلفت النظر في هذه التجربة هو تنوع أساليب استكمال إقامة «الحزام الناقل» من خلال نوعيات من المؤسسات لا تحاكي تجارب الأوروبيين، إذ سرعان ما أقلع الأمريكيون عن محاكاة نماذج أكاديميات العلوم في روسيا وفرنسا أو الجمعية الملكية في بريطانيا. وسأطرح جانباً موضوع كليات منح الأرض (Land grant colleges) الفريدة في القطاع الزراعي

---

(٢) انظر: «قصة حياة مؤسسة عربية وليدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٤)، ص ١٤٢.

ومع كل ما فيها من دروس مستفادة، نظراً لقلة معرفتي بدقائقه وأنظر في الصناعة مؤكداً على أنه، عندما تكشّف قصور مخرجات نظام التعليم العالي عن الوفاء بمتطلباتها، نشأت **داخل الصناعة** محاولات تعويض هذا القصور. وكان طبيعياً ان ينعكس هذا على الجامعات وأن تنشأ مؤسسات جديدة للتعليم العالي ذات توجهات مختلفة، وفي علاقات وثيقة مع الصناعة، مثل معهد ماستشوستس للتكنولوجيا وكارنيجي ـ ميللون. أما في الاتحاد السوفياتي الذي دأبت ثورة ١٩١٧ على التأكيد على أهمية دور العلم في التنمية، وبحكم أوضاع التخلف والتفكك التي فرضت مركزية التخطيط والإشراف على التنفيذ، ما زالت قضية إقامة «الحزام الناقل» بين العلم والإنتاج، عبر مكاتب التصميم وغيرها من الخدمات التكنولوجية، مثار نقاش ومحل تقلبات في آليات الوصل بينها وبين مؤسساته، كان آخرها ابتداع روابط «العلم ـ الإنتاج» (Nauchno-Proizvodstvennye Obédineniya)[٣] في العقد الماضي والتي ما زالت تتشكل وتتطور حتى الآن، بل إنه يبدو وكأن الاتحاد السوفياتي مقبل في عصر قيادته الجديدة على متغيرات اخرى مثيرة. ولعل التجربة الايطالية التي جاءت متأخرة عن تجارب الدول الغربية الأقدم، تؤكد أكثر من غيرها أهمية البدء من الطرف الآخر من «الحزام الناقل». ولقد تميزت المراحل الأولى من سعيها للتصنيع المكثف في الشمال بغياب أو ضعف أجهزة البحث والتطوير. ومن ثم، جاء التركيز على امتلاك ناصية التكنولوجيات الصناعية الوسيطة، وتحقيق معدلات مرتفعة للإبداع في التصميم والهندسة، وقدرات متميزة في التسويق والإدارة لتعويض ضعف أجهزة البحث والتطوير. وما كان ممكناً لها ان تحقق ما انجزته في مطلع القرن لو لم تركز على إقامة قاعدة صناعية إنتاجية راسخة ومتنوعة. والمشاهد أنها حتى يومنا هذا ما زالت تعتمد، وبالذات في مجالات التكنولوجيا الرفيعة (hi-tech)، على حقوق استغلال براءات الاختراع والاستثمار المشترك، وهي تصعد رويداً رويداً الى مستوى المشاركة في البحث والتطوير مع دول اخرى أرسخ قدماً وأوفر إمكانيات[٤].

أما الدرس الثاني الذي نستخلصه من هذه التجارب فهو أن بناء «الحزام الناقل» بدأ من طرفه السفلي، عند المؤسسات المستفيدة التي شكّل «جذب الطلب» (demand pull) المنبعث منها طرق استكمال الوصل المنشود بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، وليس عند الطرف الآخر كما فعلنا نحن. ولعلني لا ابالغ كثيراً إذا ما قلت إن هذا التوجه، الذي يختلف اختلافاً جذرياً عن توجهاتنا، يكاد يكون مفتقداً تماماً في تجربتنا العربية[٥]. والمشاهد أننا انصرفنا الى التأكيد على **حاجتنا** الى تحقيق الوصل الفعال بين طرفي «الحزام الناقل» أكثر مما شغلنا بالنظر المتمعن في تحليل هذا الانقطاع أو بابتكار الإجراءات وانماط المؤسسات المؤدية الى وجود **الطلب** الفعال الكفيل بعبور الفجوة وتحقيق الوصل المنشود مثلما فعل من سبقونا، كل بما يناسب ظروفه، الداخلية والخارجية، وإمكاناته الحاضرة والمتوقعة.

---

(٣) لمعالجة مسهبة لتطور فكرة روابط «العلم ـ الانتاج» في الاتحاد السوفياتي، انظر مجلة:

Minerva, vol. 22, no. 2 (Summer 1984).

(٤) لا اتعرض هنا لتجربة اليابان عن عمد، وذلك لكثرة ما يتردد في شأنها هذه الأيام، ولاختلافي الجذري مع الكثير عما يقال في هذا الشأن.

(٥) أعرف ان هناك حالات شاذة مشرّفة، ولكنها لم يكتب لها الدوام والتطور ولم تنتشر من مواقعها الرائدة الى مواقع أخرى.

- ٤ -

وكان طبيعياً، عندما تكشف لنا قصور الإنجازات عن تحقيق الطموحات، أن تكون لنا وقفة لمراجعة حصاد هذه المرحلة. ولم نكن وحدنا في هذا الوضع المقلق، بل وجدنا معنا الغالبية العظمى من الدول الآخذة بطريق النمو. وحفز هذا الكثير من الافراد، والهيئات، لتحليل هذه التجربة والكشف عن مكامن الخلل فيها. وسرعان ما ترددت أصداء جهودهم في أروقة الأمم المتحدة ومنظماتها. ولعلكم توافقونني أن انشغالنا في الوطن العربي بهذه الأمور جاء متأخراً عن انشغال غيرنا بها في مناطق أخرى، وان تحليلاتنا نهجت، مرة اخرى، منهج النقل، لا التأصيل، وكانت في غالبيتها العظمى ترديداً لما خلص إليه غيرنا من تحليلات وتشخيصات وعلاجات، وأن قلة نادرة حقاً منها كانت نابعة من دراسة جادة للواقع العربي أو تحليل مستفيض لخصوصيات التجربة العربية، والتي لا تعني انها لا تشترك مع تجارب الآخرين في نواح كثيرة.

وكانت خلاصة هذه المراجعات ظهور مفاهيم جديدة ومهمة:

أولها: ان الحديث في العلم والتكنولوجيا ودورهما في التنمية لا بد وأن يشمل مسائل كثيرة خارج إطار مؤسساتهما والهيئات التي يمكن ان تستفيد منهما. وبدأنا نتحدث عن «المنظومة التكنولوجية» واتسعت دائرة النظر لتشمل مؤسسات التعليم والتدريب، والتمويل والتخطيط، والتشريعات والقيم، والأنساق الاجتماعية الداخلية والعلاقات الاقتصادية ـ السياسية الخارجية. ولعل محاولتي تصوير هذا الفهم الجديد، كما في شكل رقم (١)، مثال لا بأس به لمحاولات عربية عدة، لبلورة هذا المفهوم الجديد لحجم الإشكالية وتشابك علاقاتها، والذي لا داعي لمزيد من الخوض فيه هنا، إذ قد اصبح دارجاً الآن في الفكر العربي التنموي.

ثانيها: مفهوم «ديناميكية» المنظومة التكنولوجية، والتي ربما كان تصوير إبراهيم حلمي عبد الرحمن لها، في بحث مشترك مع هارلان كليفلاند أعدّ لمؤتمر فيينا عام ١٩٧٩، (انظر شكل رقم ٢)، نموذجاً جيداً له. وكان من نتائج انقطاع مراحل الدورة التكنولوجية التصاعدية. إن نقل التكنولوجيا أو بالأحرى إن سياسات التنمية ومنظومة القيم السائدة والقائمة على تقليد الغرب وتقمص نمط حياته، انتهى بنا إلى انفصام خطير في المجتمعات العربية بين نخبة، يفي أسلوبنا في النقل بتوفير قدر من متطلباتها من السلع والخدمات وتوطين هذا النمط على أراضينا، وبين أغلبية ساحقة ومسحوقة تقدم لها الطاقات الانتاجية المحلية منتجات رديئة التصميم والتنفيذ بأسعار زهيدة في «سوق بائعين» (Sellers' market) يفتقر كلية، بحكم قصور الموارد وحجم الطلب، لأي حافز للإبداع الوطني. وهذا بدوره أمر شخصناه وتحدثنا فيه كثيراً من قبل، وبما يغنيني عن المزيد من الإسهاب فيه.

ثالثها: مفهوم «التبعية»، و«المركز والتخوم». وكانت التبعية التكنولوجية بالطبع واحدة من أهم أشكال تبعية التخوم، ومن بينها الوطن العربي، للمركز في الشمال، وحالة حادة من حالات هيمنته عليها. وشكل رقم (٣) الذي طرحته في لقاء لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية منذ سبعة اعوام تقريباً، مثال تخطيطي لهذه التبعية يؤكد انقطاع «الحزام الناقل» في حلقاته الوسطى عند المؤسسات التكنولوجية وانسياب تكنولوجيا المركز الى التخوم عبر اجهزة الإنتاج في الشمال الى أجهزته في الجنوب. ولنذكر هنا مرة اخرى ان مفهوم التبعية لم ينشأ في الوطن العربي، بل

شكل رقم (١)

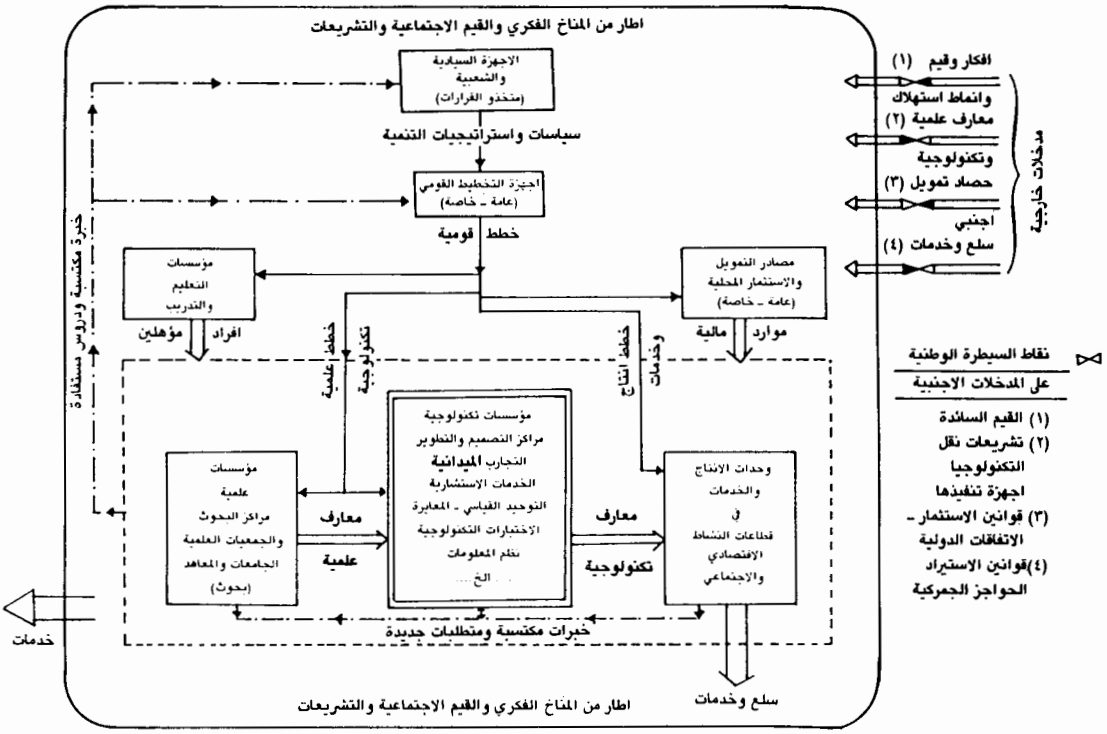

نشأ في امريكا اللاتينية التي استعرناه منها على علّاته، ودون محاولة لإعادة صياغته استخلاصاً من جذورنا التاريخية ومسار مجتمعاتنا أيام الاستعمار الأجنبي وبعده وعلى أساس خصوصية الأوضاع الجيوبوليتيكية للوطن العربي[٦].

ـ ٥ ـ

فلننظر، إذن، في الاسلوب الذي عالجنا به الأمور عندما اتضحت لنا هذه الحقائق الجديدة، إذ انه ـ فيما أرى ـ لم يتغير كثيراً عما كان سائداً من ذي قبل. ولنحاول مرة اخرى أن نركز الموقف في عدد محدود من الظواهر:

أولاها: أننا لم ننشغل بأي قدر ملحوظ بالنظر في مبررات قيام المؤسسات العلمية ـ التكنولوجية الموجودة بقدر ما انشغلنا بتعديل طرق عملها أو تطويرها. وتجاهلنا بهذا اسئلة جذرية حول ما إذا كانت هذه النوعيات من المؤسسات صالحة أصلاً لتحقيق الهدف. وأنا أقدّر ان

(٦) قد استثني من هذا التعميم محاولة رائدة لحمد السيد سعيد في دراسة بعنوان: «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤). وتميزت بأصالة في معالجة المفهوم في الواقع العربي.

شكل رقم (٢)

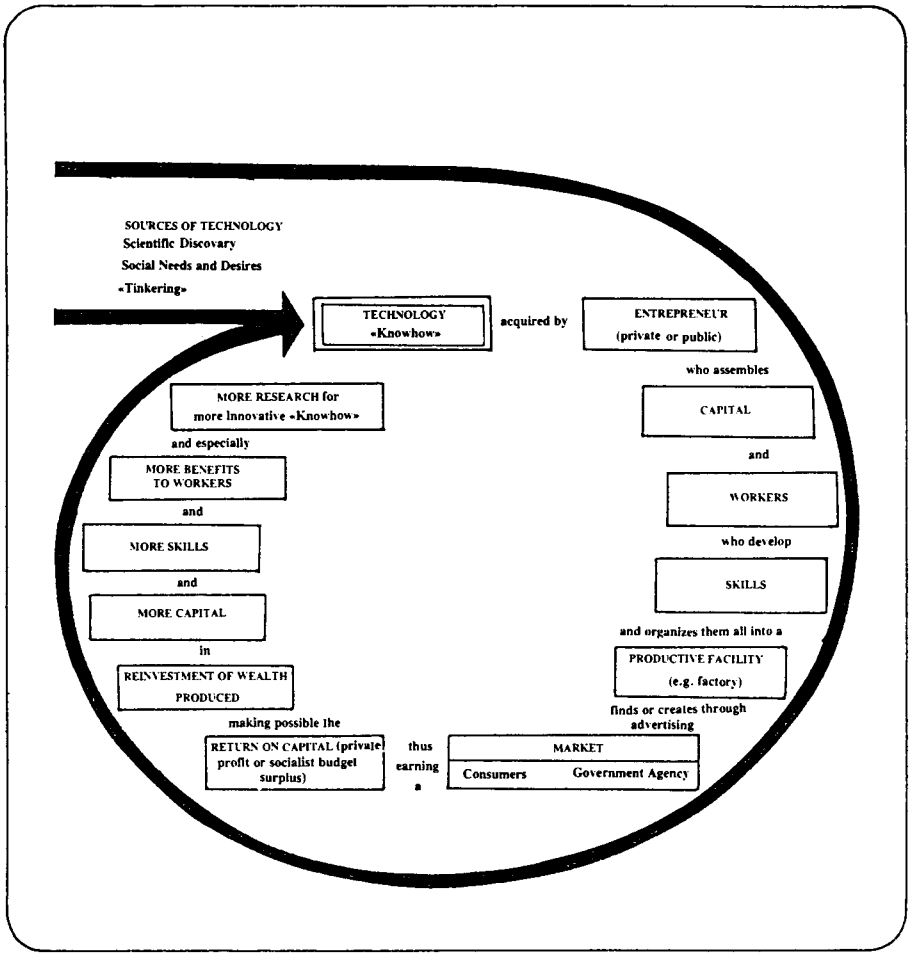

المصدر: نقلاً عن: ابراهيم عبد الرحمن وهارلان كليفلاند في دراسة قدّمت إلى: مؤتمر فيينا، ١٩٧٩.

التصدي للإجابة عليها لم يكن بالأمر السهل، إذ انه كان قد مضى على قيام هذه المؤسسات سنوات عدة، إن لم تكن عقود من السنين. ولم يكن من المقبول لأسباب مفهومة عدة، اجتماعياً أو سياسياً، إلغاء بعضها، أو دمجه، أو تفتيته، أو حتى إقامة غيره، إلى آخر الأساليب الجراحية المؤلمة التي كان يمكن ان يؤدي اليها طرح الموضوع بهذه الصورة الجذرية.

وسأقتصر هنا على مثالين من أمثلة محاولات التعديل والتطوير هذه. اولهما الاهتمام بطرق الإدارة العلمية في مؤسسات البحث بأنواعه، وثانيهما اللجوء إلى البحوث التعاقدية كأسلوب لاستكمال بناء «الحزام الناقل» ودفعه الى الحركة، ولو حركة بطيئة. وأود ان اقرر، بداية وبكل وضوح، أن كلا الامرين مهم ومفيد دون شك. وإذا ما كنت قد انتقيتهما للتدليل على وجهة نظر، فإن منطلقي ليس الاعتراض على أي منهما، إنما هو التأكيد على ان المعالجة الجزئية والانتقائية

شكل رقم (٣)
مخطط لعلاقة اجهزة العلم بالأجهزة التكنولوجية واجهزة الانتاج

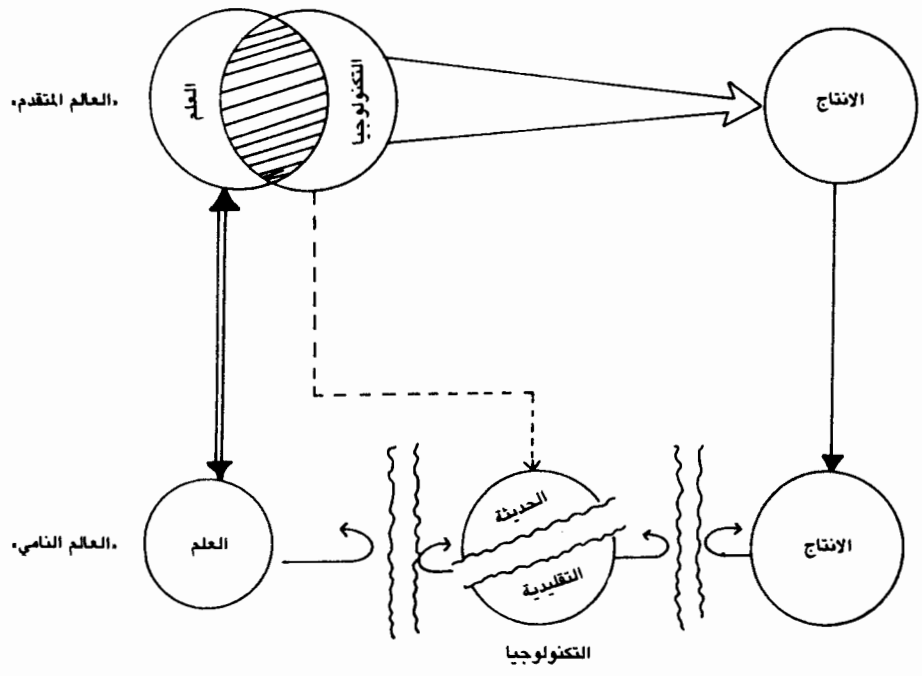

في العالم «المتقدم»:
- تداخل العلم والتكنولوجيا الى حد كبير ووجود علاقات وتفاعلات قوية ومباشرة.
- مدخلات ضخمة من قطاع التكنولوجيا الى قطاع الإنتاج.

في العالم «النامي»:
- علم وطني أوثق صلة بالعلم الأجنبي، منه باحتياجات وطنه.
- تكنولوجيا منفصلة (حديثة وطنية ولكن ضعيفة مع تقليدية تحتضر، ولا علاقة بينهما تقريباً).
- انتاج مرتبط ارتباطاً عضويا بالانتاج الاجنبي (النقل الافقي للتكنولوجيا) (هذه انعكاسات مباشرة لاستراتيجية التنمية طبقاً لنمط حياة مستورد).
- روابط واهية (انفصام؟) بين اجهزة العلم وأجهزة التكنولوجيا (إن وجدت).
- عزلة التكنولوجيا (بنوعيها) عن أجهزة الانتاج.

المصدر: نقلاً عن: فرنسسكو ساجاستي بتصرف.

ليست كافية لمعالجة الموقف الذي نواجهه الآن، والذي يتطلب مراجعة شاملة للمؤسسات القائمة تكون تمهيداً لإبداع عربي في شأن اشكالها وعلاقاتها، يناظر ما ابتكره آخرون من قبلنا في ملاءمته لأحوالنا واحتياجاتنا وطموحاتنا.

ففي إطار تحسين طرق الإدارة العلمية وتطويرها، وتطويعها لمنظومة القيم السائدة في مجتمعاتنا، كان هناك مثلاً اهتمام بمنهجيات وأساليب تقويم مشروعات البحوث، يعكس حرصاً على أن يكون لهذه المشروعات عائد مفيد في المجتمع يبرر الإنفاق عليها. وكانت هناك مبادرات جيدة في صياغة معايير التقويم وتنظيمات تطبيقها وإجراءاته. ولكن هذا الجهد لا يتطرق لمنابع مشروعات

البحوث المقترحة والتي ستخضع لعملية التقويم هذه، ولا هو يمعن النظر في طرق استنباطها وصياغتها. وإذا ما كان هناك خلل ما في هذه المرحلة السابقة للتقويم، فلن يغني التقويم نفسه في معالجة الموقف، لأنه ليس كفيلاً في حد ذاته بإنشاء علاقات التغذية المرتدة من مجتمع المستفيدين إلى مركز البحث أو الجامعة، ولا هو قمين بأن يضمن سلامة معايير التقويم، إذا ما صيغت داخل المؤسسات العلمية وحدها.

أما في شأن البحوث التعاقدية، والتي لا شك انها تؤدي الى تحسن ملموس في العلاقات بين طرفي «الحزام الناقل»، إذ انها تفرض على طرف البحث العلوي النظر في مشاكل طرفه السفلي في ارض الإنتاج والخدمة، والسعي للإسهام في حلها بصورة تقنع المستفيد بجدواها وتشركه في هذا السعي. ولكن هذا السعي محدود في اثره بحكم تعريف الواقع التكنولوجي، فهو سيحصر مركز البحث في معالجة مشاكل التطبيق والنقل، أي أنه لن يتعرض، ولن يساهم، بأي قدر ملحوظ في إحداث التغيير التكنولوجي الذي يقوم أساساً على الابتكار والإبداع. وبهذا سيتحول مركز البحوث الى مركز خدمة، أو الى مكتب استشاري متواضع في أفضل الأحوال. واذا ما كان الأمر كذلك، وهناك فعلاً حاجة حقيقية لحل مشاكل نقل التكنولوجيا واستغلالها بكفاءة أعلى في بلادنا، فإن تنظيم مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي عندنا يكون محتاجاً لعملية إعادة نظر شاملة تشمل حتى مؤهلات العاملين فيها.

ثانيتها: اننا عندما بدأ الحديث في السياسة العلمية ـ التكنولوجية وضرورة صياغتها ودمجها ـ أو استنباطها ـ من السياسات التنموية، انتهى بنا الحديث الى النظر في **سياسات البحث العلمي** والربط بينه وبين قطاعات الإنتاج والخدمات، فحديثنا كاد ان يقتصر على مؤسسات البحث العلمي ومجالسه وأكاديمياته ووزاراته، بمشاركة شكلية وضئيلة من القطاعات المرشحة للاستفادة من نتائج البحث ، وبعيداً بشكل يكاد يكون تاماً عن أجهزة التخطيط بمعناه الشامل. وحتى عندما تنبهت هذه الأخيرة إلى الأمر، فقد انحصرت استجابتها في بضع صياغات عامة تمتدح دور العلم في التنمية وتثمّنه، ولكنها لا تنعكس في تفاصيل الخطط والبرامج.

ثم إن محاولات الربط بين طرفي «الحزام الناقل» لجأت ـ وبتحريض واضح من المنظمات الدولية، وعلى رأسها اليونسكو ـ الى اسلوب قمعي عندما شاعت نغمة ضرورة ان تكون مجالس العلم مرتبطة بأعلى مستوى للسلطة السياسية وقريبة منه. ومع التسليم الكامل بأن هذا يكسبها قدرات متميزة ويحميها من قدر كبير من الهجوم غير المبرر عليها، إلا أنه في حد ذاته ليس بديلاً لوجود رؤية ثاقبة وأساليب عملية لتحقيق التقدم العلمي والتغيير التكنولوجي المطلوب طالما درنا في الحلقة المفرغة التي أحاول تشخيصها .

ثالثتها: انه عندما تكشف لنا أن نقل التكنولوجيا بالصورة التي جرى بها لم يحقق الاستفادة المرجوة من رصيد العالم المصنّع من التكنولوجيات المتاحة والمناسبة لتحقيق التنمية في بلادنا، بل إنه قد أصّل تبعيتنا له، وانفصام مجتمعاتنا إلى فئة مرفّهة تتطلع إليه وغالبيته لا تتحسن أحوالها كثيراً، هي نتيجة لهذا النقل، عندما تكشف لنا هذا، انصرفنا ـ وكما انصرف كثيرون غيرنا ـ الى التأكيد على اهمية تغيير الشروط المجحفة للنقل وتحسين قدرتنا التفاوضية. واندفعنا وراء الأنكتاد (UNCTAD) في سعيها اليائس لصياغة «مدونة سلوك» لنقل التكنولوجيا، أو وراء اليونيدو في إنشاء اجهزة الرقابة على استيراد التكنولوجيا وحسن توجيهه. وكل هذا مفيد،

ولا شك، ويستحق ان تبذل فيه الجهود، ولكنه في حد ذاته ليس كفيلاً بتحقيق الوصل بين أجهزة العلم ومؤسسات الإنتاج. إننا قد نسيطر على انسياب التكنولوجيا، بل وقد نمنع انتقال بعضها، ولكن هذا لا يعني اننا قادرون على تقديم بديل وطني لما نستورده أو على حسن استغلاله وتطويره.

وربما كان ما جرى في بلاد أخرى في العالم الثالث، مثل الهند أو البرازيل، وحتى كوريا الجنوبية، خير مثال لتوضيح ما أقصده هنا. **فقد تزامن فيها تطبيق إجراءات الرقابة على نقل التكنولوجيا مع إجراءات أخرى فعالة لإنتاج التكنولوجيا على أرضها.** ولعل آخر الأمثلة الملفتة للنظر، هو الصعود المذهل لصناعة الطائرات في البرازيل، والتي بدأت منذ عقد أو أكثر قليلاً بإنتاج أنواع بسيطة من الطائرات الصغيرة بترخيص من شركة امريكية ليست من العمالقة. ثم تطورت بسرعة غير مألوفة حتى أصبحت منافساً خطيراً للصناعة الأمريكية في السوق الأمريكي، مما حدا بالشركات الأمريكية الى ان تشكوها الى مجلس التجارة الفيدرالية (Federal Trade Commission) متهمة اياها بالمنافسة غير المشروعة، فتفشل في كسب الدعوى المقامة منها، وقد وقع اختيار سلاح الجو البريطاني منذ بضعة أشهر على طائرة من تصميمها، في مسابقة دولية لاختيار الجيل الجديد من طائرات التدريب لهذا السلاح! إن هذه وغيرها من التجارب في العالم الثالث، نموذج لموقف إيجابي فاعل من قضية نقل التكنولوجيا يختلف عن الموقف السلبي الدفاعي في مواجهة زخم التكنولوجيا المنهمرة علينا من الشمال سعياً وراء مدونات السلوك، والرقابة على التكنولوجيا المنقولة، ومراجعة تراخيص نقلها، دون العمل في مجالات تنمية القدرات الوطنية. وهذا موقف يعكس تسليماً غير مبرر بأننا لسنا أهلاً لدخول هذه المجالات. وأنا لا أتجاهل هنا اعتبارات اقتصادية ـ اجتماعية لا يمكن إهمالها، مثل حجم السوق والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وأحوال النظام التعليمي والمرحلة التي وصل إليها قطر ما في التنمية. ولا أراني بحاجة للتأكيد على أهمية العمل العربي المشترك في التغلب على ما تثيره هذه الاعتبارات من عقبات حقيقية في سبيل تحقيق الموقف الايجابي الفاعل.

رابعتها: اننا لم نتابع بدقة ودأب ما طرأ على الفكر في الشمال، أو حتى في بعض دول الجنوب ومناطقه، وعلى الآراء المتداولة فيها من تطورات منذ ان اتخذنا من نموذج الشمال، وفكره السائد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قدوة منذ الخمسينات وحتى الآن، مع أنه قد مرّ بتغيرات مهمة وذات مغزى عميق بالنسبة لتحسين أوضاعنا. فلقد جاءتنا السبعينات مثلاً بحصيلة ضخمة من الدراسات المتعمقة لعمليات الإبداع والابتكار وأثرها في إحداث التغير التكنولوجي وطرحت تساؤلات جذرية حول نموذج «الحزام الناقل» الذي يتحرك من مركز البحث والتطوير هبوطاً الى أرض الانتاج، وثارت شكوك مقنعة حول صحة تمثيل هذا النموذج لما كان يجري في الدول المصنعة. وربما كانت دراستا تراسيس وهندسايت (Traces, Hindsight)(٧) اللتان اجريتا

---

(٧) Project HINDSIGHT, Office of the Director of Defence Research and Engineering, Washington, D.C.

وقد انتهت الى ان الانفاق على البحوث العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٦٣ قد أتى بثمار تقدر بأضعاف ما تكلفت وأن فترة انتظار نضوج الثمرة وتطبيق النتائج كانت (٥ ـ ١٠) سنوات.

«Technology in Restrospect and Critical Events in Science,» (Illinois Institute of Technology Research Institute, 1968, for the National Science Foundation (NSF)).

وقدرت هذه الدراسة الفترة الزمنية لاسترداد نفقات البحث بما قد يصل إلى ثلاثين عاماً.

في الولايات المتحدة في منتصف الستينات، هما بداية إثارة هذه الشكوك حول العلاقة بين البحث العلمي عند الطرف العلوي «للحزام الناقل» وبين التغير التكنولوجي والتطبيق الميداني، بينما أظهرتا في الوقت نفسه أن عشرات السنين تمضي ما بين ظهور نتائج هذا البحث وبين التطبيق الميداني له عبر التطوير التكنولوجي والإنتاجي والتشغيلي. ومع بدء النظر الى العلاقة بين البحث والإنتاج باعتبارها علاقة «تفاعل ضعيف»[٨]، بلغة علماء الطبيعيات، بدأ انشغال دراسات السياسات العلمية بالبحث عن منابع أخرى للتغيير التكنولوجي غير البحث العلمي. وبرزت أهمية التطوير التكنولوجي كطريق آخر لاكتساب المعرفة يكمل البحث العلمي ولا يقل عنه أهمية، بل إنه لا يأتي تابعاً للبحث بل يزامنه، أو ربما يسبقه احياناً، ويتفاعل معه أخذاً وعطاء بطرق مختلفة من أهمها النظام التعليمي والافراد، الذين اعتبروا الناقل الاجتماعي (social carrier) للمعرفة. وكشفت هذه الدراسات أيضاً انه إلى جانب البحث العلمي (الساعي وراء المعرفة لذاتها) والتطوير التكنولوجي (وهو النشاط الهادف لتحقيق غرض معين) هناك أيضاً التطورات التقنية داخل وحدات الإنتاج والخدمات، نتيجة للممارسة اليومية لأنشطتها والتي هي إبداع أفراد في مواجهة ما يصادفهم على أرض العمل اليومي من مواقف، دون أن يكرسوا وقتهم كله للبحث العلمي أو التطوير التكنولوجي. ومن أهم صفات هذه التطورات تراكمية ما تأتي به من متغيرات تقنية طفيفة في أساليب الأداء، تنعكس آثارها على المستوى الأعلى من العمل المتفرغ للتطوير أو البحث. وهناك غير هذا، كثير من الاستنتاجات التي نقضت التصور الرومنطيقي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية عن انسياب نتاج البحث العلمي بشكل شبه تلقائي، عبر المؤسسات التكنولوجية، إلى الإنتاج والخدمات بين طرفي «الحزام الناقل». واتضحت بدهية غابت عن البال، أو طمست في هذا التصور، وهي تأثير ممارسات الإنتاج على التطوير والبحث، من منطلق بلورتها للمشاكل التي تحتاج الى أن تنشغل المستويات الأعلى بالعمل على حلها حلولاً عملية قابلة للتطبيق، أي بروز أهمية «جذب الطلب» (demand pull)، والتسليم بأن هناك حركتين في اتجاهين متضادين بين قطبي البحث العلمي والإنتاج. وأثار هذا، بالطبع، تساؤلات مبررة حول الهيكل المؤسسي المناسب لمثل هذا التصور، وحول الموقع الأمثل لمركز البحث العلمي أو التطوير التكنولوجي، وحول الأهمية النسبية لكل من اكتساب القدرات البحثية وتطوير القدرات التكنولوجية الإنتاجية، وحول علاقات الجامعات بمؤسسات الإنتاج، وحول علاقة هيئات الأبحاث التطبيقية والمؤسسات الاستشارية الممولة ذاتياً بالحكومة والصناعة[٩]، وغير هذا كثير مما لا مجال هنا لتفصيله أو الخوض فيه بأكثر من التنويه بعمقه واتساع نطاقه واستمراريته، وإن كنت أود أن اؤكد بشكل خاص على أن هذه الدراسات لم تقتصر على العالم الصناعي بل نشطت ايضاً في العالم الثالث، وبالذات في امريكا اللاتينية. وانعكست هذه الدراسات على الممارسات في البرازيل والأرجنتين وكوريا والهند بشكل واضح، إذ شهدنا عزوفاً عن محاكاة الأنماط السائدة في مؤسسات الشمال، وإبداعاً ذاتياً في

---

(٨) على حد تعبير ديريك برايس (Derek Price)، احد رواد التحليلات الدقيقة للظاهرة العلمية، الذي توفي منذ عامين.

(٩) شهدت هذه الفترة اشكالاً جديدة لمؤسسات البحث والتطوير وعلاقات عمل مختلفة بينها وبين قطاعات التعليم والانتاج، فنشأت في جامعات الولايات المتحدة مثلاً انشطة مستقلة تقوم على أسس تجارية للبحث التطبيقي الهادف، والخدمة الاستشارية، والتصميم، والانتاج الرائد، وظهرت في بريطانيا روابط البحث والتطوير الممولة تمويلاً مشتركاً من الشركات العاملة في قطاع ما، مثل السيارات أو السفن أو الصناعات الهيدروليكية، وظهرت نماذج أحدث من هذا النوع للإلكترونيات الدقيقة في الولايات المتحدة.

أشكال المؤسسات وأهدافها وعلاقات عملها يناسب أحوال هذه الدول وتوجهاتها في التنمية.

والذي يعنيني هنا بشكل خاص، من كل هذا الفيض الغزير من التحليل والتشخيص والتجريب والتوجيه، هو التأكيد على عنصر مهم نفتقر اليه كثيراً في الوطن العربي بشكل عام، الا وهو ان تحقيق الحركة في اتجاهين بين مكونات المنظومة التكنولوجية والتفاعل المستمر بين «دفع العرض» و«جذب الطلب» يتطلب وجود حد أدنى من القدرة التكنولوجية، وهي ليست القدرة على الإنتاج أو الخدمة تطبيقاً لتكنولوجيا منقولة، داخل وحدات الانتاج والخدمات ذاتها. إن وجود هذه القدرة التكنولوجية يأتي من التغيرات التقنية داخل وحدة الإنتاج والتي تؤدي صبغتها التراكمية في النهاية الى بلورة المهام التي يتطلبها الانتاج من التطوير التكنولوجي أو البحث العلمي. ولعل أوضح مثالين على ذلك هما إيطاليا في مطلع القرن العشرين والتي حققت قفزات من التغير التكنولوجي دون أن تمتلك قدرات بحثية مرموقة آنئذ، واليابان في الستينات والتي يقال انها، وهي تتأهب آنئذ لنهضتها التي تقلق الكثير من الدول الصناعية اليوم، كانت تخصص لتطوير الممارسات الإنتاجية، استناداً الى ما كانت تستورده من تكنولوجيا أمريكية أساساً، أكثر من عشرة أمثال ما كانت تنفقه على البحث والتطوير.

واسمحوا لي هنا باستطراد، يأتي من تجربة شخصية في قطر عربي في الستينات وفي مجال الصناعات الحربية. فعندما بدأت المحاولة الثالثة في مصر لإقامة صناعة طيران وطنية على أرض مصر وبسواعد وعقول مصرية، تستوعب ما لدى الخبرات الأجنبية الوافدة من معارف وتجارب، جاءت مبادرة الوصل بين الصناعة والجامعة من الصناعة ذاتها. وكان لهذه المبادرة تأثير عميق وسريع على العمل في قسم هندسة الطيران بالجامعة، والذي نشأ قبل ذلك بعشرين عاماً تقريباً كان يعيش خلالها في «الاعراف»، لا هو حيّ يتفاعل مع بيئته، ولا ميت يذكر الناس حسناته، أو يتغاضون عن سيئاته. ونشأت بين الطرفين علاقات عمل فريدة لا تحاكي انماطاً مستوردة بل تسعى للوفاء باحتياجات واضحة المعالم. فلدى الجامعة الآن، صورة واضحة عن متطلبات الصناعة من الخريج تسمح لها بإعادة تشكيل المقررات للوفاء بها، والبحوث الجارية في القسم نابعة من ممارسات الإنتاج والتطوير في المصنع تعالج ما أبرزته هذه الممارسات من مسائل تحتاج الى البحث والتحليل والدراسة(١٠). وهي تؤكد بهذا كثيراً مما خلصت إليه دراسات وخبرات مجتمعات أخرى من أن التغير التكنولوجي جاء من العمل على كل من طرفي الحزام الناقل المزعوم، بل ربما كان العمل عند طرف الإنتاج أجدى وأولى بالاهتمام منه عند الطرف الآخر. ولست أزعم أن هذه تجربة فريدة، بل إنني واثق من أننا لو أمعنّا النظر في خبراتنا في أقطار وصناعات ومؤسسات أخرى لوجدنا في خبراتنا نحن نماذج كثيرة تناقض، أو على الأقل تعدّل، نموذج «الحزام الناقل» ومركز البحوث القائم بذاته بعيداً عن مجتمع المستفيدين منه.

- ٦ -

والآن، وبعد ان حاولت طرح صياغة معدلة، بل وربما جديدة نوعاً ما، لتجربتنا من منطلق

---

(١٠) تناولت تحليل هذه التجربة بشيء من التفصيل في:

«A Case Study of University/Industry Interaction in Modern Technology Transfer,» Workshop organised by University of Alexandria Research Center (UNARC), Alexandria (Egypt) April 1980.

رؤية قد تختلف بعض الشيء عن الرؤى التقليدية، وفي مقاربة أولية لا أدعي لها عمقاً كبيراً في الدراسة، ولا وضوحاً كاملاً في المنظور، بل هي إرهاصات مبدئية تحتاج للتنقيح والاستكمال والتأصيل، يصبح السؤال المطروح هو: «ثم ماذا؟» ـ ماذا عن التوجهات الأمثل؟ ماذا عن خطط العمل وأساليبه البديلة؟ ماذا نفعل لكي ننتقل من واقعنا المنقوص إلى مستقبلنا المنشود؟ ـ وهنا أقرر صراحة وبكل وضوح أنني لا املك الإجابة عن هذه التساؤلات المهمة والمصيرية. ولكنني قد أضيف عن قناعةٍ شخصية ـ تزايدت كثيراً في السنوات الأخيرة ـ بأننا نحتاج، أول ما نحتاج، للإجابة عن هذه التساؤلات إجابة ذات قيمة، الى جهد مركز، يستمر لسنوات عدة ويمتد ليشمل عدداً من المجالات، لاقامة مدرسة عربية لدراسات السياسات والممارسات العلمية ـ التكنولوجية في الوطن العربي، تقوم على أسس علمية ومنهجية راسخة وأصيلة وتستمد مادتها الخام من تجاربنا في التنمية في بلادنا على امتداد قرابة قرنين من الزمان. إن حصيلة مثل هذه الدراسات وما تخلص إليه من نتائج، هي إسهام المجتمع العلمي في ترشيد سياسات التنمية واستراتيجياتها وخططها في المرحلة القادمة، وفي العمل على تحقيق التفاعل المنشود. وربما يأتي بعد هذا، ودونما انتظار لقيام المدرسة العربية لدراسات السياسات العلمية ـ التكنولوجية، اهتمام سريع ببناء حد أدنى من القدرة التكنولوجية في قطاعات الإنتاج والخدمات والتركيز على تنمية قدراتها على تطوير أدائها، ورفع كفاءتها، وزيادة إمكاناتها في تحديد احتياجاتها من التطوير التكنولوجي والبحث العلمي بقدر أكبر من الوضوح، من ناحية، وتأكيد على ان تهتم مؤسسات التعليم والبحث (وهي ليست بالضرورة الجامعة ومركز البحوث كما عرفناها حتى الآن) بالنظر في هذه الاحتياجات، وتعديل كياناتها وأهدافها وممارساتها للوفاء بهذه الاحتياجات في أفق زمني طويل الأمد، يدرك أن مثل هذا التعديل يستغرق وقتاً غير قصير، وانه لا يجب ان يكون اندفاعاً أهوج للوفاء بحاجة آنية ربما زالت قبل استكمال التعديل، بل تأسيساً على الاحتياجات على المدى البعيد لمؤسسات الإنتاج والخدمات.

إن الأمر يصبح ضرورة ملحة لا تحتمل التباطؤ أو التأجيل، إذا ما لاحظنا ان بروز ظاهرة التقدم التكنولوجي الجديد على الصعيد العالمي وإجماع الآراء، في العالمين المتقدم والنامي، تحمل في طياتها فرصاً جديدة لتسارع التنمية بصور علمية وتكنولوجية أكثر ملاءمة لأحوال الجنوب، مع تهديدات خطيرة من نوع لا سابق عهد لنا به لإطباق طوق التبعية بصورتها المتطورة على أعناقنا. وليس هذا مجال الخوض في هذا الأمر الذي ما زال يشوبه غموض كبير في الفكر العالمي واهتمام عارض في الوطن العربي، ويكفيني هنا أن انوه بإحدى السمات الواضحة لهذا الوجه الجديد للإشكالية، ألا وهو ازدياد التزاوج بين البحث العلمي وتطبيقاته وارتكاز هذه التقنيات ـ بشكل غير مألوف عن ذي قبل ـ على البحث الأساسي في أشد صوره تجرداً وعمقاً□

أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥: مراجعة وتقويم(*)

د. خالد تحسين علي

المستشار الاقليمي للزراعة في لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

اولاً: الصورة العامة

شهدت أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي في السنوات الخمس عشرة الماضية (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) تطورات سريعة كانت لها انعكاسات بالغة الأهمية في جميع الأقطار العربية. اتسمت هذه الفترة بمستويات لنمو الطلب على معظم السلع الزراعية، وبخاصة سلع الغذاء الأساسية، فاقت مستويات هذا النمو التقليدية في المراحل الزمنية السابقة، كما فاقت، وبنسبة كبيرة، معدلات نمو الانتاج، مما ترتب عليه انخفاض سريع في نسب الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على مصادر هذه السلع الاجنبية. ففي عقد السبعينات بلغ المتوسط السنوي لنمو الطلب ٤,٦ بالمائة ولنمو الانتاج ١,٨ بالمائة، وفي الفترة بين منتصف السبعينات وأوائل هذا العقد كانت هذه النسبة ٦,٠ بالمائة للطلب، و٢,٥ بالمائة للإنتاج، وفي الفترة اللاحقة (١٩٨٣ـ ١٩٨٥) ظهرت بعض الدلائل التي تشير إلى تقلص الفارق بينهما، إذ انخفض نمو الطلب بعض الشيء، كما ان هنالك بعض التحسن في نمو الانتاج، ولو ان ذلك لم يتأكد بعض لقصر هذه الفترة نسبة إلى التفاوت السنوي الكبير في الانتاج الناجم عن اختلاف مواسم الامطار، إذ إن ٧٠ بالمائة من المساحة المحصولية في الوطن العربي هي زراعات مطرية اضافة إلى قطاع الماشية الرعوي السائد في العديد من الاقطار العربية[1].

(*) اعدت هذه الدراسة بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية، لاغراض مشروع دراسة «استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي يقوم المركز بتنفيذها. وقد قامت الاسكوا مشكورة بتوفير خدمات المؤلف للمركز لإعداد هذه الدراسة، التي تمثل القسم الأول من دراسة اوسع تتناول الجانب المستقبلي والتي تأمل «المستقبل العربي» بنشرها في عدد قادم.

(١) لزيادة ايضاح أثر هذا العامل لاحظ نسب الاختلاف في الانتاج الزراعي خلال سنوات هذا العقد السابقة:

السنة	١٩٨١ ـ ١٩٨٢	١٩٨٢ ـ ١٩٨٣	١٩٨٣ ـ ١٩٨٤	١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	المتوسط
النسبة المئوية	٤,٧	٢,١	-١,٩	١٠,٥	٣

ونتيجة لهذا الفارق الكبير بين مستويات الانتاج والطلب اختل الميزان التجاري للسلع الزراعية في صالح زيادة الواردات. ففي اول العقد كانت هناك حالة تقرب من الاعتماد الذاتي الكامل على مستوى الوطن العربي ككل (مع فوارق كبيرة بين الاقطار) متمثلة بحالة تقرب من التوازن بين عوائد الصادرات وكلفة الواردات الزراعية، إذ كانت الأولى تمثل ٩٥ بالمائة (١٩٧٠) من الثانية، وكان الفارق بين الاثنتين لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار (١٩٠٠ مليون دولار واردات، إلى ١٨٠٠ مليون دولار صادرات)[٢]. وفي نهاية الفترة (متوسط ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) ارتفعت كلفة الواردات إلى اكثر من ٢١ مليار دولار[٣] (١١ مثلاً)، فيما ازدادت عوائد الصادرات بنسبة ١٦٠ بالمائة فقط (إلى حوالى ٣ مليارات دولار). اما مقادير الواردات فقد تضاعفت ثلاث مرات في فترة السنوات العشر الماضية فقط (من ٢٢ إلى ٦٢ مليون طن). بينما بقي حجم الصادرات، بحدود ٨ ملايين طن، دون تغيير يذكر.

توضح الأرقام المبنية في الجدول رقم (١) هذه التطورات.

جدول رقم (١)

الواردات والصادرات الزراعية / السنة(*)	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الواردات الزراعية				
القيمة (مليار دولار)	١,٩	٧,٥	١٨,٨	٢١
المقادير (مليون طن)	...	٢٢	٤٨	٦٢
متوسط سعر الطن (دولار)	...	٤٣٠	٣٩٠	٣٣٩
الصادرات الزراعية				
القيمة (مليار دولار)	١,٨	٢,٦	٣,٤	٢,٩
المقادير (مليون طن)	...	٧,٧	٨,٩	٧,٩
متوسط سعر الطن (دولار)	...	٣٣٨	٣٨٢	٣٦٧

(*) متوسط ثلاث سنوات تشمل كل من السنتين السابقة واللاحقة للسنة المذكورة.

يتضح من الأرقام الواردة في الجدول رقم (١) عدداً من الحقائق المهمة:

ـ ان الزخم الرئيسي لزيادة الواردات، حدث خلال عقد السبعينات بسبب الزيادة السريعة في النمو السكاني للمواطنين ولتدفق العمالة الاجنبية إلى العديد من الاقطار العربية بخاصة اقطار الخليج العربي، وكذلك للزيادة السريعة في دخول الأفراد وما نجم عنه من زيادة في الانفاق على

---

(٢) في عام ١٩٧٠ كان هيكل الصادرات والواردات الزراعية العربية كالآتي: **الصادرات**: القطن (٣٥ بالمائة من العوائد الاجمالية)، الفواكه والخضروات ومنتوجاتها (٢٦ بالمائة)، المحاصيل الزيتية (٨ بالمائة)، الحبوب (٧ بالمائة)، المنتوجات الحيوانية (٤ بالمائة)، واخرى (١٨ بالمائة). **الواردات**: الحبوب (٢٥ بالمائة)، المنتوجات الحيوانية (١٥ بالمائة)، مجموعة البن والشاي والتبغ (١٥ بالمائة)، المحاصيل الزيتية والسكر (١٣ بالمائة لكل منهما)، منتوجات اخرى (١٨ بالمائة).

(٣) لا تشمل هذه القيمة واردات الأسماك ومنتوجات الغابات، وكذلك معدات ومدخلات الانتاج الزراعي وهي وإن لم تكن سلع زراعية إلّا انها لازمة للانتاج الزراعي المحلي.

الغذاء، كماً ونـوعاً. علمـاً ان زيادة دخـول الافراد تجـاوزت الأقطار النفطيـة إلى غالبيـة الأقطار الأخرى بسبب هجرة العمالة منها إلى الأقطار النفطيـة، أو لأنها أصبحت مضيفـة لبعض فوائض الأموال النفطية أو لكليهما، اضافة إلى النمو الذاتي الذي حققـه اقتصاد هـذه الاقطار خـلال تلك الفترة.

ـ امـا السنوات المنصرمـة من العقد الحـالي فقد شهـدت تراجعـاً ملموسـاً في معـدل نمـو الواردات كماً وقيمة. كمّاً بسبب التراخي في نمو الطلب، وقيمة لهذا السبب وللتـراجع الملمـوس في اسعار العديد من سلع الواردات الزراعية في الأسواق العالمية. ويعـزى ذلك إلى تـراجع الأوضـاع الاقتصادية في ارجاء كثيرة من الوطن العربـي بسبب الآثار المبـاشرة وغير المبـاشرة لتدني عـوائد الصـادرات النفطية، وإلى الارتبـاكات الامنيـة التي تفشت في بعض أرجاء الـوطن العربي، وذلـك اضـافة إلى بعض التحسن في أداء القطـاع الزراعي ولـو أن الآثار الحقيقيـة لهـذا التحسن غـير واضحة حتى الآن.

أدت هذه التطورات السلبية إلى أن يصبح الـوطن العربي، خـلال هذه الفتـرة الوجيـزة من الزمن، أكثر مناطق العالم عجزاً في إنتاجه الغذائي. وتـوضح هـذه الحقيقة المقـارنات الـواردة في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

المناطق	كلفة صافي الواردات الزراعية للفرد من السكان (١٩٨٤) دولار/سنة
مناطق العجز	
الوطن العربي	٩٦
ومنه اقطار الخليج العربي (ما عدا العراق)	٥٠٠
قارة اوروبا	٦٨
قارة افريقيا	١٠
قارة آسيا	١٦
العالم النامي	صفر[١]
مناطق الفائض	
امريكا الشمالية والوسطى	(١٠٥)
امريكا الجنوبية	(٦١)
اوقيانوسيا	(٥٢٠)

(١) الواردات تعادل الصادرات.

( ) الصادرات تفوق الواردات.

ثانياً: نمو الانتاج الزراعي

تقدر مساحة الرقعة الزراعية الحالية في الوطن العربي بحدود ٤٧ مليـون هكتار، منهـا ٣٦

مليون هكتار تعتمد زراعتها على الأمطار وتبلغ الكثافة المحصولية فيها ٠,٧، أي ان المساحة المحصولية المطرية تبلغ ٢٥ مليون هكتار. وتبلغ مساحة الرقعة الزراعية المروية، العامة والمحصولية، ١١ مليون هكتار تزرع بكثافة زراعية ١,٠ (أي محصول واحد في السنة) وبذلك يكون اجمالي المساحة المحصولية السنوية ٣٦ مليون هكتار.

لم تحقق الرقعة المنزرعة (المساحة المحصولية) نمواً يذكر خلال فترة الدراسة إذ ازدادت بمعدل لم يتجاوز ٠,٢ بالمائة سنوياً، ويعزى ذلك إلى الثبات النسبي في مساحات الحبوب والمحاصيل الزيتية (٨٠ بالمائة من اجمالي المساحة)، وللانخفاض في مساحات المحاصيل البقولية (بنسبة ١,٥ بالمائة سنوياً) مقابل زيادة في مساحات المحاصيل السكرية والدرنية والخضروات والفواكه تراوحت بين ٢-٤ بالمائة سنوياً.

توضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣) متوسطات نمو الانتاج الزراعي العامة والمجاميع المحصولية المختلفة خلال فترة الدراسة حيث تتضح الحقائق التالية:

- ان الانتاج الزراعي عموماً نما بمتوسط منخفض خلال السنوات الخمس عشرة الماضية (١٩٧٠ - ١٩٨٥) بلغ ٢,٢ بالمائة سنوياً، وكان اكثر انخفاضاً (١,٨ بالمائة) خلال عقد السبعينات، ولم يختلف نمو السلع الغذائية كثيراً عن النمو العام للانتاج.

- ان نمو انتاج المحاصيل النباتية كان ابطأ بكثير من نمو الانتاج الحيواني وهو عموماً لم يبلغ الـ ٢ بالمائة سنوياً مقارنة بأكثر من ضعف هذا المعدل بالنسبة إلى الانتاج الحيواني. ويعزى ذلك اساساً إلى التدني الشديد في مستويات نمو انتاج محاصيل الحبوب والتي كانت اقل من ١ بالمائة سنوياً، وكذلك بسبب النمو السالب أو توقف نمو بعض المحاصيل الأخرى بخاصة البقول والمحاصيل الزيتية ومحاصيل الألياف.

- ومن المحاصيل النباتية حققت المحاصيل السكرية والدرنية والخضروات معدلات نمو عالية تراوحت بين ٤ بالمائة إلى ٦ بالمائة سنوياً.

ويلاحظ مما ورد اعلاه ان أداء المحاصيل المروية (السكرية والدرنية والخضروات والفواكه) كان افضل من أداء المحاصيل المطرية حيث يتدنى مستوى الأداء كلما ازدادت نسبة مساحة المحصول المعتمدة على الأمطار كما هو واضح من أداء المحاصيل الزيتية، إذ يكوّن محصول الفول السوداني والسمسم والذي يزرع اغلبه في منطقة السفانا السودانية معظم انتاج هذه المحاصيل في الوطن العربي، وكذلك بالنسبة إلى المحاصيل البقولية التي تنتشر زراعتها في حزام الأمطار الشتوية في المشرق العربي والشمال الافريقي، إذ كان متوسط اداء كلًا من هاتين المجموعتين سالباً خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥). كما يعزى بدرجة كبيرة انخفاض نمو محاصيل الحبوب إلى اعتماد نسبة كبيرة من زراعاتها على الأمطار (كالذرة البيضاء والشعير والدخن ونسبة عالية من مساحات القمح). وتعزى ظاهرة انخفاض انتاجية المحاصيل المطرية ليس إلى التذبذب الموسمي في الهطول المطري فقط، وإنما كذلك إلى انتشار هذه الزراعات في مناطق حدية يشتد فيها هذا التذبذب، اضافة إلى سيادة أساليب الانتاج التقليدية البدائية في هذه الزراعات مقارنة بالزراعة المروية.

يلزم النظر إلى تفوق اداء قطاع الانتاج الحيواني بحذر شديد. ذلك أن جزءاً هاماً من نمو هذا الانتاج قد تحقق على حساب انتاجية المراعي الطبيعية التي يعتمد عليها قطاع كبير من

الماشية العربية، كما هو واضح من التدهور الخطير في انتاجية هـذه المراعي نتيجـة للرعي الجـائر خلال العقود القليلة الماضية ومن انتشار ظاهرة التصحر. كما ان جزءاً آخر من هذا النمو يعـزى إلى زيادة استخدام الحبوب العلفية المستوردة بخاصة الشعير في تغذية المـاشية والـذرة في تغذيـة الدواجن. لذلك، فإن نسبة عالية من نمو الانتاج الحيواني إما أنه قد تحقق بكلفة اقتصادية عالية بسبب استنزاف الموارد الطبيعية، أو أنه نمو ظاهري غير حقيقي يستند إلى عمليات تحويلية لسلع وسيطة مستوردة.

جدول رقم (٣)

المجاميع المحصولية	متوسط النمو السنوي(*) للفترات (نسب مئوية)		
	١٩٧٠ ـ ١٩٨٥	١٩٧١ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥
الانتاج الزراعي	٢,٢	١,٨	٢,٤
السلع الغذائية	٢,٣	٢,٢	٢,٣
المحاصيل النباتية	١,٩	١,٧	١,٤
الحبوب	٠,٩	٠,٥	٠,٧
المحاصيل الدرنية	٦,٣	٠,٥	٢,١
المحاصيل السكرية	٤,٦	٣,٤	٧,٦
المحاصيل البقولية	-٠,٨	-٠,٨	١,٢
المحاصيل الزيتية	-٠,١	١	-٤,٥
محاصيل الألياف	-٠,٩	-٢,٤	١,٨
المنتوجات الحيوانية	٤,٢	٢,٦	٥,١
اللحوم	٣,٨	٣	٥,٥
الحليب	٤,٢	٤,١	٣,٤
البيض	٨,٨	٩,٣	٧,٧
الخضروات	٤,١	٤,٢	٢,٧
الفواكه	٢,١	٢,١	١,٨

(*) احتسبت معدلات النمو الواردة في هذا الجدول لمؤشرات الانتاج (Production indices) والتي تمثل التغير في قيمة الانتاج (المقادير × الاسعار). وهي بذلك لا تتطابق دائماً مع معـدلات نمو مقـادير الانتـاج الواردة في الجـزء التالي من هذه الدراسة التي تبحث تطورات الانتاج والطلب على مختلف السلع الزراعية.

ثالثاً: التطورات حسب المحاصيل الزراعية

١ ـ **الحبوب**: تحتل محاصيل الحبـوب المركـز الأول في الانتاج الـزراعي العربي من حيث المساحة والتي تراوحت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بين ٢٢ ـ ٢٤ مليون هكتار تمثل ما يقرب من ثلثي اجمالي المساحة المحصولية السنوية. ولم تسجل الرقعة الزراعية للحبوب ولا الغلـة زيادة تذكر خلال هذه الفترة (بحدود ٠,٥ بالمائة سنوياً لكل منهما)، ممـا ادى إلى نمو في الانتـاج لم يتجاوز ١,٠ بالمائة سنوياً. ويوضح الجدول رقم (٤) هذه التطورات للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤.

جدول رقم (٤)
الحبـوب

السنة[1]	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الرقعة المحصولية (مليون هكتار)	٢٢,٢	٢٢,٧	٢٣,٨
الغلة (كغم/هكتار)	١٠٨٩	١٠٩١	١٠٧٥
الانتاج (مليون طن)	٢٤,٣	٢٤,٨	٢٥,٦
الطلب[2] (مليون طن)	٣٤,٩	٤٧,١	٥٦
الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)	٧٠	٥٣	٤٦

(١) السنوات المذكورة في هذا الجدول والجداول اللاحقة المماثلة تمثل متوسط ثلاث سنوات هي السنة المذكورة والسنتين السابقة واللاحقة.

(٢) الطلب يساوي الانتاج + الواردات – الصادرات، في هذا الجدول والجداول المماثلة اللاحقة.

وبسبب النمو السريع في معدلات الطلب والتي قاربت الـ (٥ بـالمائـة) سنويـاً (٦,١ بالمـائة للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، و٣,٥ بالمائة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) فقد تدنت مستويات الاكتفاء بسرعـة كبيرة، من ٧٠ بالمائة الى ٤٦ بالمائة خلال السنوات العشر الماضية (كانت هذه النسبة ٨٤ بالمائة في عام ١٩٧٠)، وتجاوزت فجوة الحبوب حالياً ٣٠ مليون طن، بينما كـانت بحدود ١٠ مـلايين طن في عام ١٩٧٥ و٤ ملايين طن فقط في عام ١٩٧٠.

أ ـ يحتل القمح المركز الأول بين محاصيل الحبوب من حيث المساحة وحجم الانتاج (بحدود ٣٥ بالمائة من المساحة و٤٠ بالمـائة من الانتـاج لعام ١٩٨٤) وبسبب التـذبذب الكبـير في الهطول المطـري الذي مـا زالت معظم زراعة هـذا المحصول تعتمـد عليه، فـإن الانتاج قـد تراوح خـلال السنوات الماضية بين ٧ و١٢ مليـون طن. إذ إن الرقعـة المنزرعـة اتجهت نحو الانخفـاض، بينما سجلت الغلة تحسناً واضحاً، خصوصاً بالنسبة إلى متوسط السنوات الثلاث الأخيرة، إلّا أن معظم هذا التحسن يعزى إلى جودة موسم الأمطار لمحصول ١٩٨٤/١٩٨٥.

وبسبب تخلف نمو الانتاج والزيادة السريعة في نمو الطلب (٤,٣ بالمائة سنوياً) فقد ازدادت وارداته وتدنت مستويات الاكتفاء الذاتي منه بدرجة كبيرة كما توضحها الأرقام في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)
القمح

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الرقعة المحصولية (مليون هكتار)	٩,٢	٨,٤	٨,١
الغلة (كغم/هكتار)	١٠١٠	١٠٦٠	١٢٣٥
الانتاج (مليون طن)	٩,٤	٨,٩	١٠
الطلب (مليون طن)	١٩,٤	٢٥	٢٩,٦
الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)	٤٨	٣٦	٣٤

يتضح من الجدول السابق ان فجوة القمح والتي قاربت ٢٠ مليون طن سنوياً أصبحت تمثل ثلثي فجوة الحبوب الكلية، ولم يعد انتاج القمح المحلي يسد الا ثلث الاحتياجات، وهي فجوة بالغة الأهمية والخطورة نسبة إلى الوضع الخاص للقمح، والذي يجعل منه السلعة الغذائية ذات الأهمية الاستراتيجية الأولى في المنطقة العربية. وتتأتى الأهمية الخاصة لهذه السلعة من تجمع عدد من العوامل والاعتبارات لم تتجمع في أي سلعة أخرى يمكن اجمالها بالآتي:

ـ إن جميع الأقطار العربية اصبحت مستوردة صافية لهذه السلعة (عدا السعودية التي حققت الاكتفاء الذاتي وتجاوزته عام ١٩٨٥، كما حقق بعض الأقطار الأخرى هذا الاكتفاء في المواسم المطرية الجيدة كالمغرب وتونس وسوريا).

ـ ان منشأ معظم صادراته في الأسواق العالمية (٨٥ بالمائة) ينحصر في عدد قليل جداً من الأقطار ينتمي اغلبها إلى اتجاه سياسي واحد، وتستحوذ الولايات المتحدة الامريكية على معظم اسواق هذا المحصول، تشاركها فيه فرنسا وكندا واستراليا والارجنتين.

ـ إن وارداته اصبحت تمثل نسبة عالية من اجمالي الواردات الزراعية العربية (٣٠ بالمائة من حيث المقادير و٢٠ بالمائة من حيث القيمة).

ـ إنه اكثر سلع الغذاء استخداماً إذ تتناوله جميع الشرائح السكانية في الوطن العربي بغض النظر عن مستويات الدخول، بخاصة وان استخدامه أخذ ينتشر في المجتمعات الريفية وأخذ يحل محل بعض الحبوب التقليدية الأخرى كالشعير والذرة البيضاء والصفراء.

ـ كما أن متوسط استهلاك الفرد العربي منه كبيرة، تتراوح بين ١٠٠ كغم/سنة كحد أدنى (في اليمنين) إلى أكثر من ٣٥٠ كغم/سنة في أقطار أخرى كسوريا، وهو لذلك اصبح أهم مصدر لطاقة الغذاء الحرارية إذ يوفر في المتوسط ٤٥ بالمائة من اجمالي الطاقة الغذائية للفرد من السكان العرب.

ـ وأخيراً فهي سلعة صعبة الاحلال ببديل آخر، وهو اجراء قد تدعو الضرورة إليه في ظروف طبيعية أو امنية أو سياسية أو اقتصادية، قد تؤدي إلى استحالة أو صعوبة الحصول على امدادات كافية منه، أو بسبب ارتفاع اسعاره في الاسواق العالمية.

تستأثر سبعة اقطار عربية بـ٩٧ بالمائة من انتاج القمح العربي هي: الجزائر والمغرب وتونس وسوريا والعراق ومصر والسعودية، إلّا أن الانتاج في الأقطار الخمسة الأولى يتذبذب كثيراً بسبب اعتماد معظم مساحاتها على الأمطار مما يؤثر على مستويات الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول.

ب ـ يعتبر الشعير محصول الحبوب الثاني بعد القمح من حيث الرقعة (٢٦ بالمائة) وكمية الانتاج (١٨ بالمائة) لمتوسط الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥. ولان زراعته تنتشر في المناطق المطرية الأكثر جفافاً لذلك فإن الغلة وبالتالي الانتاج يتأثر كثيراً بموسم الأمطار، حيث تراوح الانتاج خلال فترة السنوات العشر الماضية بين ٢,٣ إلى ٦,٧ مليون طن. وتوضح ارقام الجدول رقم (٦) تطورات الانتاج والطلب على الشعير خلال السنوات العشر الماضية.

تعكس هذه التطورات الفارق بين معدل نمو الانتاج الذي كان بحدود ١,٢ بالمائة سنوياً، أساساً بسبب زيادة المساحة وانخفاض الغلة، ومعدل نمو الطلب الذي وصل إلى ٨,٦ بالمائة سنوياً. ويعزى هذا المستوى العالي لنمو الطلب إلى تزايد استخدام الشعير في تغذية ماشية الحليب واللحم، مما ادى إلى انخفاض سريع في مستوى الاكتفاء الذاتي، وتزايد واردات الشعير السنوية إلى اكثر من ٥ ملايين طن.

تستأثر خمسة أقطار بـإنتاج اكثـر من ٩٥ بالمـائة من هـذا المحصول (لعـام ١٩٨٥) وهي بالتسلسل: المغرب، الجزائر، العراق، سوريا وتونس.

جدول رقم (٦)
الشعير

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الرقعة المحصولية (مليون هكتار)	٥,٢	٦	٦,٢
الغلة (كغم/هكتار)	٧٩٠	٨٠٠	٧٣٠
الانتاج (مليون طن)	٤,١	٤,٨	٤,٦
الطلب (مليون طن)	٤,٤	٧,١	١٠
الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)	٩٢	٦٨	٤٦

ج ـ الذرة البيضاء والدخن. يشغل هذان المحصولان معاً المركز التالي بين محاصيل الحبوب من حيث كمية الانتاج، ولو ان مجموع رقعتهما الزراعيـة يفوق الشعـير. يوضـح الجدول رقم (٧) تطورات الانتاج والطلب لهذين المحصولين:

جدول رقم (٧)
الذرة البيضاء والدخن

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الرقعة المحصولية (مليون هكتار)	٥,٦	٦,١	٧,١
الغلة (كغم/هكتار)	٨٢٠	٧٥٠	٥٥٠
الانتاج (مليون طن)	٤,٦	٤,٦	٣,٩

يوضح الجدول رقم (٧) مدى التذبذب في الغلة والناجم اساساً عن الاختـلافات الكبـيرة في الهطـول المطري، حيث تـزرع معظم مساحـات هذين المحصـولين في منـاطق الأمطار الصيفيـة في السودان، ومن ثم الصومال واليمنين. إذ على الرغم من التحسن الملحوظ في المساحة المنزرعة، فإن الانتاج انخفض بنسبة ملموسة في السنوات الأخيرة بسبب دورة الجفاف الشديـد، والتي أدت إلى المجاعة المعروفة في منطقة الساحل الافريقي (بما فيها السودان). ولولا التحسن الكبـير في لهطول المطري في موسم (١٩٨٤/١٩٨٥) والذي أدى إلى زيادة انتـاج السودان، عـلى سبيل المثـال، من الذرة البيضاء بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بالمـوسم السابق (٣,٦ مليـون إلى ١,١ مليون طن) لكان متوسط الغلة (الوارد في الجدول رقم (٧) لمتوسط ١٩٨٤) قد انخفض بدرجة أكبر.

يعتبر الوطن العربي مكتفٍ ذاتياً من انتـاج هذين المحصـولين، وفي المـواسم الجيدة تكـون الذرة البيضاء واحدة من صادرات السودان الزراعية المهمة.

د ـ تعتمـد زراعة الـذرة الصفراء أسـاساً عـلى الري الصنـاعي في الوطن العـربي، ولهذا السبب ولأن معظمهـا يزرع في مصر فلقـد شهدت غلـة هذا المحصـول تحسناً ملمـوساً. ويـوضح الجدول رقم (٨) تطورات الانتاج والطلب على هذا المحصول.

جدول رقم (٨)
الذرة الصفراء

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الرقعة المحصولية (مليون هكتار)	١,٤٩	١,٤٨	١,٥٦
الغلة (كغم/هكتار)	٢٣٦٠	٢٥٢٠	٢٦٤٠
الانتاج (مليون طن)	٣,٥٢	٣,٧٣	٤,١٣
الطلب (مليون طن)	٤,٤٠	٦,٣٧	٨,٢٢
الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)	٨٠	٥٩	٥٠

تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (٨) إلى تحسن معتدل ومستمر في الغلة (١,٧ بالمائة سنويا)، إلا أنه بسبب الاستقرار النسبي في الرقعة المنزرعة، فإن نمو الانتاج لم يتجاوز كثيراً مستوى تحسن الغلة. وبسبب اعتماد صناعة الدواجن الحديثة على هذه السلعة، وهي المكون الرئيسي في أعلافها وللتوسيع السريع في هذا الانتاج في جميع الاقطار العربية، ازداد الطلب على هذه السلعة بنسبة عالية حيث بلغ معدل نموه في السنوات العشر الماضية ٦,٧ بالمائة في السنة، مما ادى إلى تدني نسبة الاكتفاء الذاتي من ٨٠ بالمائة إلى ٥٠ بالمائة.

تستأثر مصر بـ ٨٥ بالمائة من انتاج هذا المحصول (١٩٨٥) يليها المغرب (٧ بالمائة) ثم الصومال (٢ بالمائة).

هـ ـ يعتمد محصول الأرز في زراعته كلياً على الري الصناعي في الوطن العربي. وبسبب الانتاجية العالية لهذا المحصول نسبة إلى محاصيل الحبوب الأخرى في الوطن العربي، فإنه على الرغم من ان رقعته الزراعية لا تتجاوز ٢ بالمائة من اجمالي رقعة الحبوب، إلّا أن انتاجه يمثل ١٠ بالمائة من اجمالي انتاج الحبوب. توضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (٩) تطورات الانتاج والطلب على هذا المحصول.

جدول رقم (٩)
الأرز

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الرقعة المحصولية (مليون هكتار)	٥١٢	٤٩١	٤٧٦
الغلة (كغم/هكتار)	٤٩٢٠	٥٢٩٥	٥١٩٠
الانتاج (مليون طن)	٢,٥٢	٢,٦٠	٢,٤٧
الطلب (مليون طن)	٣,٠٤	٣,٩٣	٤,٣٧
الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)	٨٢	٦٦	٥٦

ويتضح من هذه الأرقام أن انتاج الأرز كان ثابتاً تقريباً خلال السنوات العشر الماضية بسبب الركود النسبي لكل من الغلة والرقعة المزروعة، بينما نما الطلب على هذه السلعة بمعدل ٥,٠ بالمائة سنوياً، وانخفضت بذلك نسبة الاكتفاء الذاتي من ٨٣ بالمائة إلى ٥٦ بالمائة.

ويكاد ينحصر انتاج الرز في مصر، إذ يمثل انتاجها ٩٥ بالمائة من اجمالي الانتاج العربي، يليها العراق (٢ في المائة) وتنتج كل من الجزائر وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان كميات رمزية.

٢ ـ المحاصيل الدرنية: تعتبر المحاصيل الدرنية من المحاصيل التي حقق انتاجها مستويات نمو عالية بلغت ٤,٨ بالمائة سنوياً خلال السنوات العشر الماضية، وكان ذلك حصيلة نمو متقارب في كل من الرقعة المنزرعة (٢,٧ بالمائة) والغلة (٢,١ بالمائة) ولذلك فإن انتاج هذه المحاصيل جارى، إلى حد بعيد، مستويات نمو الطلب كما يوضحه الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)
المحاصيل الدرنية

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الرقعة المحصولية (مليون هكتار)	٣٠٠	٣٤٨	٣٧٧
الغلة (كغم/هكتار)	٨٧٠٠	١٠٣٥٠	١٠٤٠٠
الانتاج (مليون طن)	٢,٦٠	٣,٦٠	٣,٩٢
الطلب (مليون طن)	٢,٥٥	٢,٩٠	٤,٢٩
الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)	١٠٢	٩٢	٩١

تشمل هذه المجموعة البطاطس والبطاطا (البطاطس الحلوة) والقلقاس والكسافا واليام، الا ان البطاطس اهمها واكثرها انتشاراً، إذ مثل انتاجها (١٩٨٥) ٨٨ بالمائة من اجمالي انتاج هذه المجموعة. وتعتبر هذه المحاصيل من أعلى المحاصيل النباتية غلّةً (انظر الجدول رقم ١٠) وبخاصة البطاطس التي بلغ متوسط غلتها ١٢,٧ طن بالهكتار (لعام ١٩٨٥) وتجاوز الـ ٢٠ طن/هكتار في بعض الأقطار العربية.

٣ ـ المحاصيل السكرية: حقق انتاج المحاصيل السكرية (قصب السكر والبنجر السكري) نمواً جيداً خلال السنوات العشر الماضية، بلغ ٣,٨ بالمائة سنوياً للقصب، و٦,٧ بالمائة للبنجر، ويعزى ذلك بالنسبة إلى القصب إلى زيادة الرقعة المنزرعة وبالنسبة إلى البنجر إلى زيادة كل من الغلة (٣,٥ بالمائة سنوياً) والرقعة المنزرعة (١,٦ سنوياً). ولذلك، فإن اجمالي انتاج السكر قد حقق نمواً خلال تلك الفترة بلغ ٦,١ بالمائة سنوياً، ويجاري هذا النمو إلى حد بعيد نمو الطلب الذي بلغ ٦,٧ بالمائة سنوياً، لذلك بقيت نسبة الاكتفاء الذاتي المتدنية اساساً، على ما كانت عليه مع بعض التراجع. ويوضح الجدول رقم (١١) تطور الانتاج والطلب على هذين المحصولين.

ينحصر انتاج قصب السكر في عدد قليل من الأقطار اهمها مصر ثم السودان، ويمثل انتاجهما من هذا المحصول ٩١ بالمائة من الانتاج العربي (٦٠ بالمائة لمصر و٣١ بالمائة للسودان في عام ١٩٨٥)، يليهما المغرب (٥ بالمائة) ثم الصومال (٣ بالمائة). وتجدر الاشارة إلى أن السودان حقق زيادة كبيرة في انتاج هذا المحصول حيث تضاعف اربعة امثال منذ أول هذا العقد، ويعزى ذلك إلى استكمال تشغيل اكبر مشروع للسكر في السودان وهو مشروع سكر كنانة. اما بالنسبة إلى البنجر، فإن المغرب يحظى بالمركز الأول، ويمثل انتاجه منه ٦٣ بالمائة من اجمالي الانتاج العربي (١٩٨٥)، وهو ومصر ينتجان حوالى ٨٠ بالمائة من المحصول، ويقتسم الباقي الجزائر ولبنان والمغرب وتونس.

جدول رقم (١١)
المحاصيل السكرية

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الرقعة المحصولية (مليون هكتار)	٢٠٢	٢٤١	٢٠١
القصب	١٢١	١٤٧	١٩١
البنجر	٨١	٩٤	١١٠
الغلة (طن/هكتار)			
القصب	٨٠,٥	٧٥,٩	٧٤,٢
البنجر	٢٧,١	٢٠,٩	٢٨,٤
الانتاج (مليون طن)	١١,٩٤	١٤,٠٦	١٨,٣٩
القصب	٩,٧٤	١١,١٥	١٤,١٧
البنجر	٢,٢٠	٢,٩١	٤,٢٢

كما يوضح الجدول رقم (١٢) تطور الانتاج والطلب على السكر.

جدول رقم (١٢)
السكر

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الانتاج (الف طن)	١٠٣٢	١٣١٩	١٨٧١
الطلب (الف طن)	٣١٣٠	٤٧٨٤	٥٩٩١
الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)	٣٢	٢٨	٣١

٤ ـ المحاصيل البقولية: تشمل المحاصيل البقولية عدداً كبيراً من المحاصيل بلغ اجمالي انتاجها ١,٢ مليون طن (١٩٨٥) واهمها الفول (٥٤ بالمائة من اجمالي الانتاج) والعدس والماش والهرطمان واللوبياء والفاصوليا والباسلاء والباقلاء والترمس. تنتشر زراعة هذه المحاصيل حسب انواعها في معظم الأقطار العربية، إلا أن اهم الاقطار المنتجة هي: مصر وسوريا والمغرب وتونس.

حقق انتاج هذه المحاصيل كمجموعة نمواً سالباً في السنوات العشر الماضية ويعزى ذلك إلى تراجع في الغلة، بسبب اعتماد نسبة كبيرة من زراعاتها على الأمطار، وكذلك في الرقعة المنزرعة. اما بالنسبة إلى الطلب، فقد حقق نمواً بمتوسط ٢ بالمائة سنوياً مما أدى إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل من مستواها العالي قبل عشر سنوات (٩٦ بالمائة) إلى ٧٤ بالمائة. ويوضح الجدول رقم (١٣) هذه التطورات.

جدول رقم (١٣)
المحاصيل البقولية

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الرقعة المحصولية (مليون هكتار)	١,٥١	١,٢٤	١,٣٨
الغلة (كغم/هكتار)	٨٩٦	٨٢٥	٨٧٢
الانتاج (مليون طن)	١,٣٥	١,١٢	١,٢٠
الطلب (مليون طن)	١,٤٠	١,٤٨	١,٦٣
الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)	٩٦	٧٦	٧٤

٥ ـ المحاصيل الزيتية: أهم المحاصيل الزيتية في الوطن العربي بذرة القطن ثم الفول السوداني فالسمسم، إذ يمثل انتاج هذه المحاصيل ٥٩ بالمائة، ٢٠ بالمائة، و١٢ بالمائة من اجمالي الانتاج(*) لعام ١٩٨٥ على التوالي (٩١ في المائة من اجمالي الانتاج للمحاصيل الثلاثة) والبالغ ٢,٣٨ مليون طن. وتستأثر ثلاثة محاصيل اخرى هي فول الصويا وبذرة الخروع وعباد الشمس بمعظم النسبة الباقية.

تعاني اغلب الأقطار العربية من عجز في انتاج المحاصيل الزيتية، وتنتج القليل منها فوائض من بعض أصنافها كالسودان بالنسبة إلى الفول السوداني والسمسم، وبعض أقطار الشمال الافريقي بخاصة تونس بالنسبة إلى الزيتون. إلّا أن الميزان التجاري الاجمالي لهذه المحاصيل، وبصورة خاصة لمنتوجاتها من الزيوت والكسب (وهي المخلفات المتبقية بعد استخلاص الزيت) هو ميزان سالب، خاصة بالنسبة إلى الكسب التي يتزايد الطلب عليها بمعدلات عالية لأنها تكون عنصراً عاماً في تكوين علائق الدواجن والماشية (كمصدر للبروتين).

أهم واردات الوطن العربي من هذه المحاصيل ـ إضافة إلى كسبة فول الصويا وهي المصدر الرئيسي للمركزات البروتينية في علائق الدواجن ـ هي زيت النخيل وزيت عباد الشمس وزيت جوز الهند وزيت بذرة القطن وزيت الصويا وكسبة الفول السوداني. توضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (١٤) تطورات الانتاج لأهم المحاصيل الزيتية.

جدول رقم (١٤)
المحاصيل الزيتية

المحصول	بذرة القطن			الفول السوداني			السمسم		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الرقعة المحصولية (الف هكتار)	١٣٥٥	١١١٥	١٠٥١	٩٣٠	١٠٢٥	٧٢٠	١١٣٥	١٠٣٥	١١٧٠
الغلة (كغم/هكتار)	١٠٤٠	١١٥٥	١٣٥٠	١١٠٠	٨٤٠	٦٦٠	٢٨٠	٣٠٠	٢٤٢
الانتاج (الف طن)	١٤١٠	١٢٨٥	١٤٢٠	١٠٢٣	٨٦٠	٤٨٠	٣١٧	٣١١	٢٨٠

(*) عدا الزيتون.

يلاحظ من الجدول رقم(١٤) ان انتاج بذرة القطن حافظ على مستواه خلال السنوات العشر الماضية كنتيجة لانخفاض في مساحة القطن وتحسن في الغلة. اما انتاج الفول السوداني فقد تراجع بنسبة كبيرة خلال الفترة (بمعدل ٧,٣ بالمائة سنوياً)، بسبب الأثر المزدوج لتراجع المساحة (بنسبة ٢,٤ بالمائة سنوياً) والغلة (بنسبة ٥,٠ بالمائة سنوياً) كما تراجع انتاج السمسم ولو بنسبة أقل (١,١ بالمائة سنوياً). ويعزى هذا التراجع في المحصولين إلى دورة الجفاف الطويلة التي أصابت منطقة السفانا الافريقية حيث يزرع معظم هذين المحصولين زراعة جافة في السودان.

ويقدر مستوى الطلب الحالي (١٩٨٥) على المحاصيل الزيتية (الزيوت والكسب) بحوالى ٥,١٥ ملايين طن، بلغ صافي وارداتها (بعد تنزيل الصادرات)، حوالى ٢,٩٧ مليون طن، بينما بلغ متوسط الانتاج في السنوات الثلاث الماضية ٢,٢٠ طن (عدا الزيتون)، ولذلك فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلع هي حالياً بحدود ٤٢ بالمائة. كما ان من المتوقع تدني هذه النسبة في السنوات المقبلة خصوصاً بسبب ازدياد واردات الكسب الزيتية المستخدمة في تغذية الدواجن والماشية، ولأن الامكانات المنظورة لزيادة الانتاج غير مشجعة لعدم احتمال زيادة في مساحات القطن ولأن زراعة المحصولين الآخرين الرئيسيين (الفول السوداني والسمسم) تتأثر كثيراً بالدورات المناخية في مناطق زراعتها في السفانا الافريقية. ولعل أهم امكانات زيادة الانتاج في المدى القريب تكمن في التوسع بزراعة فول الصويا بسبب وفرة غلته ولنجاح التجارب السابقة في زراعته في عدد من الاقطار اهمها مصر.

٦ ـ **محاصيل الألياف**: يكاد يقتصر انتاج الألياف النباتية في الوطن العربي على القطن، والذي يستأثر بانتاج الجزء الاعظم منه ثلاثة أقطار هي بالتعاقب مصر والسودان وسوريا حيث يمثل انتاجها من تيلة القطن (١٩٨٥) ٥١ بالمائة، ٢٨ بالمائة و٢١ بالمائة على التوالي. شهد انتاج القطن في السنوات العشر الماضية بعض التحسن، إلّا انه بسبب زيادة مستوى الطلب المحلي بقيت الصادرات كذلك على مستوياتها السابقة، كما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم (١٥).

جدول رقم (١٥)
تيلة القطن

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الانتاج (الف طن)	٧٣٤	٧٦٢	٨٢٢
الصادرات (الف طن)	٣٥٠	٣٢٠	٣٦٠
الطلب المحلي (الف طن)	٣٨٤	٤٤٢	٤٦٢
الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)	١٩٠	١٧٢	١٧٨

وبهذا تبقى تيلّة القطن واحدة من اهم الصادرات الزراعية العربية إذ يبلغ عائد صادراتها للسنوات الثلاث الأخيرة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٥) ٨٩٠ مليون دولار مثلت ٣٠ بالمائة من اجمالي حصيلة الصادرات الزراعية العربية.

٧ ـ **الخضروات**: تتضمن الخضروات، كما هو معروف، عدد كبير من المحاصيل، اهمها في

الـوطن العربي، من حيث حجم الانتـاج والرقعـة الزراعيـة، الطماطم والبصـل والخيار والبطيـخ والشمام.

والخضروات من المحاصيل التي سجل انتاجها نمواً ملموساً خلال السنوات العشر الماضية، ويعزى ذلك إلى تعـدد انواعهـا، والأصناف المختلفـة من النوع الـواحد، وبـالتالي سهـولة ايجـاد الأنواع والأصناف الملائمة للبيئة الطبيعية. كما تتوزع هذه الأنواع والاصنـاف جيداً بـين مواسم الانتاج المختلفة، إضافة إلى ان غلتهـا العاليـة تساعـد على انتـاج مقاديـر كبيرة في رقعـة زراعية ضيقة، مما مكن معظم الأقطار العربية ذات الموارد المائية المحدودة منها على انتاج نسبة عالية من احتياجاتها. كما انتشر في الآونة الأخيرة اسلوب الزراعة المحمية في انتـاج العديـد من الخضروات (بخاصة الطماطم والخيار) حيث ساعدت هذه الاساليب المتطورة على مضاعفة الغلة بعدة اضعاف، بخاصة في البيئات شديدة البرودة والحرارة وعلى تمديد مـوسم الانتاج ومضـاعفة عـدد الدورات الانتاجية في السنة الواحدة.

حقق انتاج الخضروات نمواً بمتوسط ٣,١ بالمائة في السنـة، حيث ازداد الانتاج من حـوالى ١٦ مليـون طن في عـام ١٩٧٥، إلى اكثـر من ٢٢ مليـون طن في عـام ١٩٨٥. وبسبب مـرونـة الاستخـدام في غالبيـة الخضروات، أي امكـانيـة تحـول الطلب من نـوع إلى آخـر (عـدا البعض كالطماطم والبصل والبطيخ) فإن الوطن العربي على وجه العموم يتمتـع بحالـة تقرب من الاكتفـاء الذاتي في اجمالي انتاج هذه المحاصيل.

٨ ـ **الفواكه**: بلغ اجمالي انتاج الفواكه في الوطن العربي ١١,٧ مليون طن عام ١٩٨٥.

جدول رقم (١٦)
الفواكه

الصنف	الانتاج	
	مليون طن	النسبة المئوية
الكروم	٤,٤٢	٣٨
الموالح (الحمضيات)	٢,٤٠	٢١
التمور	١,٧٦	١٥
التفاح	٠,٤٨	٤
الموز	٠,٤١	٣
اخرى	٢,١٩	١٩
المجموع	١١,٦٦	١٠٠

سجل انتاج الفواكه نمواً معتدلاً خلال السنوات العشر المـاضية بلـغ متوسطـه ٢,٠ بالمـائة سنوياً. ومن اهم الاستثناءات التمور التي تراجع انتاجها خلال الفترة بنسبة ١٣ بالمـائة، ويعـزى ذلك في الأساس إلى التراجع الكبير في انتاج هـذا المحصول في العـراق، حيث انخفض الانتاج من حوالى ٦٠٠ الف طن عام ١٩٨٠ (كانت تمثل ٢٨ بالمائة من الانتاج العربي و٢٢ بالمائة من الانتاج

العالمي) إلى ما يقدر الآن بصورة مبدئية بـ (١٠٠ الف طن) فقط (١٩٨٥). وعلى أي حال، فإن الانتاج العربي من التمور ما زال (١٩٨٥) يمثل ٧٠ بالمائة من الانتاج العالمي، كما ان انتاج اربعة أقطار عربية هي مصر والسعودية والجزائر والعراق يمثل ٧٠ بالمائة من الانتاج العربي.

تكون صادرات الفواكه، واهمها الموالح والتمور والتفاح ومنتوجات الكروم (النبيذ)، واحدة من اهم الصادرات الزراعية لعدد من الأقطار العربية. كما أن الوطن العربي يستورد مقادير من الفواكه وبعض منتوجاتها غالية الثمن (كالعصير). وعلى وجه العموم، فقد حافظ الميزان التجاري لهذه المنتوجات على نوع من التوازن. ولذلك وبسبب مرونة الاحلال بين انواعها المختلفة، فإن الوطن العربي بقي محتفظاً بنسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل ومنتوجاتها.

٩ ـ اللحوم: يتوزع انتاج اللحوم في الوطن العربي بنسب متساوية تقريباً بين ثلاثة مصادر كما هو مبين (لمتوسط ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥).

الصنف	الانتاج	
	الف طن	النسبة المئوية
بقر وجاموس	٩٦٠	٣٢
اغنام وماعز	٩٣٠	٣١
دواجن	١٠٠٥	٣٤
اخرى	١٠٠	٤
المجموع	٢٩٩٥	١٠٠

وعلى وجه الإجمال فلقد حقق انتاج اللحوم نمواً جيداً خلال السنوات العشر الماضية بلغ متوسطها للحوم الحمراء ٣,٨ بالمائة سنوياً (بقر، جاموس، اغنام، ماعز)، وللحوم الدواجن ١٠,٩ بالمائة سنوياً، وتعتبر هذه الأخيرة اعلى نسبة نمو حققتها أي من المنتوجات الزراعية، وبذلك ارتفعت مساهمة هذه اللحوم في اجمالي الانتاج من الخمس في عام ١٩٧٥ إلى أكثر من الثلث في عام ١٩٨٤. ويوضح الجدول رقم (١٧) تطورات الانتاج والطلب على اللحوم.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) ان الطلب على اجمالي اللحوم حقق نمواً في المتوسط اعلى من متوسط نمو الانتاج خلال كل الفترة (٧,٢ بالمائة إلى ٥,٢ بالمائة) مما أدى إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي من ٨٤ بالمائة إلى ٧٠ بالمائة، وازدادت فجوة اللحوم من حوالى ٣٥٠ الف طن إلى ما يقرب من ١,٣ مليون طن. كما يلاحظ ان معظم هذه الفجوة حصلت خلال النصف الثاني من العقد الماضي بسبب النمو السريع جداً للطلب (متوسط ٩,٥ بالمائة سنوياً) مقارنة بالفترة اللاحقة التي انخفضت فيها مستويات نمو الطلب إلى ٤,٩ بالمائة سنوياً، واصبحت مساوية تقريباً لمتوسط نمو الانتاج (٥,٠ بالمائة سنوياً)، مما يبشر باحتمال تحسن مستويات الاكتفاء الذاتي أو في الأقل عدم تراجعها في المستقبل المنظور، بخاصة وإن امكانات زيادة انتاج اللحوم الحمراء ما زالت غاية في الاتساع سواء في الأقطار ذات مصادر الرعي الطبيعي الوافرة (كالسودان) أم تلك التي لم تحقق تكاملاً جيداً بين الانتاج النباتي والحيواني في انظمتها الزراعية (بادخال محاصيل العلف في

جدول رقم (١٧)
اللحوم

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الانتاج			
لحوم الماشية (الف طن)	١٣٩٠	١٦٤٠	١٨٩٠
لحوم الدواجن (الف طن)	٣٧٥	٦٠٥	١٠٠٥
لحوم اخرى (الف طن)	٢٥	٦٥	١٠٠
اجمالي اللحوم (الف طن)	١٧٩٠	٢٣١٠	٢٩٩٥
الطلب	٢١٤٠	٣٣٦٠	٤٢٨٠
الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)	٨٤	٦٩	٧٠

الدورات الزراعية) كالعراق. هذا كما يلزم التأكيد على ما سبق بيانه بشأن انتاج الدواجن وهو اعتماد هذا الانتاج على المدخلات المستوردة، إذ لا يزال المجال متسعاً في عدد من الأقطار العربية للتوسع بزراعة الحبوب العلفية وانتاج الاكساب (ككسبة الصويا والفول السوداني) لتحرير هذا الانتاج المهم (الدواجن) قدر الامكان في الاعتماد على المصادر الأجنبية.

١٠ ـ **الحليب**: تشير الاحصاءات المتوافرة[٤] عن انتاج الحليب في الوطن العربي إلى التوزيع المبين في الجدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨)

المصدر	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الابقار (الف طن)	٣٩٠٠	٥٠٠٠	٦١٥٠
الجاموس (الف طن)	١١٩٥	١٢٨٠	١٣٥٠
الأغنام (الف طن)	١١٥٠	١٥٨٠	١٨٦٥
الماعز (الف طن)	١٢٧٠	١٤٩٠	١٦٤٥
مجموع الانتاج (الف طن)	٧٥١٥	٩٣٥٠	١١٠١٠

حيث يلاحظ من الجدول ان حليب الابقار يمثل أكثر من ٥٠ بالمائة من اجمالي الانتاج، كما

---

(٤) يلزم التنبيه إلى أن الاحصاءات المتعلقة بالماشية في معظم الأقطار العربية هي اقل الاحصاءات الزراعية دقة وربما تكون أقرب إلى التخمين منها إلى الاحصاء، حيث أن تعداد الماشية عملية صعبة خاصة في الاقطار التي يسود فيها قطاع الماشية الرعوي، كما أنه يجري مرة كل بضعة سنين ومن المعتقد أن الاحصائيات المتعلقة بالحليب هي أقلها دقة بسبب طبيعة هذا الانتاج.

أن هذه النسبة تزايدت خلال السنوات العشر الماضية (من ٥٢ بالمائة إلى ٥٦ بالمائة) وينتج النصف الباقي، بنسب متقاربة، كل من الجاموس والأغنام والماعز. كما تشير هذه الأرقام إلى ان انتاج الحليب عموماً حقق نمواً بمتوسط ٥,١ بالمائة في السنة.

ويوضح الجدول رقم (١٩) اعداد الماشية الحلوب وانتاجيتها في الوطن العربي.

جدول رقم (١٩)
اعداد وانتاجية الماشية الحلوب

السنة / النوع	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٤	
	العدد (مليون)	الانتاجية (كغم/رأس)	العدد (مليون)	الانتاجية (كغم/رأس)	العدد (مليون)	الانتاجية (كغم/رأس)
الابقار	٦,٢	٦٣٥	٧,٧	٦٥١	٩,٣	٦٦٠
الجاموس	١	١١٤٦	١,١	١١٥٠	١,١	١١٧٥
الأغنام	٣٢	٥٢	٢٨,١	٥٦	٣٣,٣	٥٦
الماعز	١٤,٧	٨٦	١٧,١	٨٧	١٨,٤	٨٩

وتشير أرقام الجدول إلى مستوى الانتاجية المتدني للغاية وخصوصاً بالنسبة إلى الأبقار، المصدر الرئيس لهذا الانتاج، والتي لم يتجاوز متوسطها ٦٥٠ كغم للرأس في السنة. ويعزى ذلك بالأساس إلى النسبة العالية (٧٠ بالمائة) للأبقار الرعوية التي تربى بطرق بدائية على المراعي الطبيعية، والمنتشرة في الكثير من الأقطار العربية وأهمها السودان والصومال وموريتانيا (٢٥,٥ مليون رأس من الاجمالي العربي البالغ ٣٦,٢ مليون رأس). إذ يلاحظ أن متوسط انتاج البقرة من الحليب، على المستوى العالمي يبلغ ثلاثة اضعاف المستوى العربي (حوالى ٢٠٠٠ كغم للرأس)، كما أن الأقطار العربية التي تعتمد بدرجة كبيرة على ابقار الحليب الأجنبية المستوردة قد حققت أو تجاوزت هذا المستوى العالمي.

وبالنظر لأن تجارة منتوجات الألبان تتضمن عدداً كبيراً من السلع المنتجة من الحليب، فإنه من غير الممكن تدويل هذه المنتوجات إلى ما يعادلها من الحليب الطازج لأن نسبتها في تجارة الواردات والصادرات تختلف عن نسبتها في الحليب، ولذلك فلم يكن ميسوراً حساب اجمالي الطلب وبالتالي نسب الاكتفاء الذاتي.

وفي محاولة للتغلب على هذه الاشكالية نورد فيما يلي بعض المؤشرات لتجارة منتوجات الألبان وانعكاساتها على مستوى الاكتفاء الذاتي:

- تضاعفت واردات الحليب الفرز (الخالي من الدهن) المجفف منذ عام ١٩٧٨ كما ازدادت واردات السمن الحيواني بنسبة ٦٥ بالمائة خلال الفترة نفسها. إذ يستخدم هذان المنتوجان (بخلطهما وإضافة الماء وتجنيس وتعقيم الخليط) في انتاج الحليب السائل. وتعتمد نسبة عالية من صناعات الألبان في الوطن العربي على استخدام هذه المواد المستوردة. وبتحويل المقادير

المستوردة من هذين المنتوجين إلى معادلهما من الحليب السائل يتضح أن هذا المعادل يساوي ٣,٧٥ ملايين طن (عام ١٩٨٥).

ـ وباستخدام الاسلوب نفسه في تحويل الأنواع المختلفة من الحليب المستورد (الحليب المجفف كامل الدهن، الحليب المكثف والحليب الطازج) يتضح أن واردات هذه المنتوجات تعادل مليون طن آخر من الحليب الطازج.

ـ إضافة إلى ذلك، فإن واردات الوطن العربي من الجبنة بلغت حوالى ١٧٠ ألف طن، ومن الزبدة ١٩٤ الف طن في عام ١٩٨٥.

وباستخدام المعادل من الحليب الطازج لواردات مختلف انواع الحليب والسمن تصبح نسبة الاكتفاء الذاتي لعام ١٩٧٥ بحدود ٧٠ بالمائة. وبإضافة واردات الزبدة والجبنة وهي مستخرجة من ٢,٤ مليون طن من الحليب تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي بهذا المعيار، إلى حوالى ٦٠ بالمائة.

ـ وبمقارنة تطور صافي الواردات منذ عام ١٩٧٨ يتضح أن هذه الواردات نمت بمتوسط ١٠ بالمائة سنوياً. وتعكس هذه المستويات العالية من النمو مستويات الاستهلاك المنخفضة للألبان في الوطن العربي والتوجه الواضح نحو زيادة حصة الفرد منها نتيجة لزيادة دخول الأفراد وللوعي الصحي بين السكان.

١١ ـ **البيض**: سجل انتاج البيض معدلات نمو عالية جداً، إذ زاد الانتاج خلال السنوات العشر الماضية بنسبة ٢٥٠ بالمائة من أقل من ٢٠٠ الف طن (١٩٧٥) إلى ٧٣٢ الف طن (١٩٨٥).

جدول رقم (٢٠)
تطورات الانتاج والطلب على البيض

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
الانتاج (الف طن)	٣٢٠	٥٠٧	٦٨٩
الطلب (الف طن)	٣٦٠	٦٢٢	٨٤٣
الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)	٨٨	٨١	٨١

حيث يلاحظ أن معدلات نمو الطلب في السنوات الخمس الأولى كانت اعلى من معدلات نمو الانتاج (١١,٦ بالمائة إلى ١١,٢ بالمائة في السنة) مما ادى إلى تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي من ٨٨ بالمائة إلى ٨١ بالمائة. وفي السنوات اللاحقة تساوت معدلات نمو كل من الطلب والانتاج (٦,٢ بالمائة في السنة) ولذلك بقيت نسبة الاكتفاء الذاتي على مستواها السابق (٨١ بالمائة). وبالنسبة لمتوسط كل الفترة كانت معدلات نمو الطلب أعلى قليلاً (٨,٩ بالمائة) من نمو الانتاج (٨,٥)بالمائة.

١٢ ـ **التبغ والبن والشاي**: يكاد يقتصر انتاج الوطن العربي من هذه السلع الثلاث على التبغ والذي بلغ انتاجه عام ١٩٨٥ حوالى ٧٠ الف طن، مثّل ٢٩ بالمائة من اجمالي الطلب، كما مثّل

١ بالمائة فقط من اجمالي الانتاج العالمي. وينحصر ٧٠ بالمائة من الانتاج في اقطار المشرق العربي بخاصة العراق وسوريا. اما انتاج البن فيقتصر على كميات ضئيلة لم تعد تتجاوز ٤ آلاف طن تنتج في اليمن العربية وقليل في اليمن الديمقراطية، بينما بلغ اجمالي الطلب على هذه السلعة (١٩٨٥) ١٦٢ الف طن، أي ان الانتاج المحلي يتجاوز بقليل ٢ بالمائة من اجمالي الطلب.

ويكاد ينعدم انتاج الشاي في الوطن العربي (عدا كميات ضئيلة في اقصى جنوب السودان)، بينما بلغ الطلب عليه (١٩٨٥) ٢٢٠ الف طن.

وتأتي أهمية هذه السلع الثلاث من اسعارها العالية وبالتالي ارتفاع كلفة وارداتها كما هو مبين في الجدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١)
واردات التبغ والبن والشاي

السنة	١٩٨٥ (مليون دولار)
صافي واردات التبغ ومنتجاته	٩٥٠
واردات البن	٢٢٢
واردات الشاي	٦٢٧
المجموع	١٩١٩

ومن مراجعة الجدول رقم (٢١) اصبحت تكلفة واردات هذه السلع تمثل ١٠ بالمائة من صافي الواردات (بعد تنزيل حصيلة الصادرات) الزراعية العربية □

الطفل العربي: بين الحاجات والمؤسسات

د. الطاهر لبيب

استاذ بقسم الاجتماع في الجامعة التونسية، والامين العام للجمعية العربية لعلم الاجتماع.

تقديم

في هذا العمل قسمان يمكن الفصل بينهما ـ قراءةً ـ وإن تكاملا. الأول ذو بعد نظري يطرح تساؤلات حول طبيعة حاجة الطفل وظروف تحديدها واشباعها، والثاني ذو بعد عملي اجرائي يقترح تطويراً مؤسسياً لصالح الطفل العربي قطرياً وقومياً.

وما قد يتطلب التوضيح هو أن القسم الأول، من وجهة نظرنا، قسم «عملي» أيضاً، لأنه يبحث في أصل الصعوبات التي يواجهها العمل من اجل الطفل العربي. والقناعة التي حصلت لنا خلال الاطلاع على النصوص والوثائق والاستطلاع الميداني هي أن من أهم أسباب ضعف الانجاز، قيام المشروعات والمؤسسات والخدمات على اعتبارات يُنظر إليها كمسلمات، ولكنها ليست كذلك. فهناك غياب عام للبعد النظري، أو لما يُسمى بالإطار الفكري، على الأقل، وهو ما يعبَّر عنه عادة بغياب التصور. وقناعتنا أن هذه «المسلمات» يجب اعادة النظر فيها **مهما كانت ضغوط اهل الحل العملي السريع**.

لهذا، فالتساؤلات المطروحة في القسم الأول من هذا العمل هي دعوة ملحّة إلى تعمق ضروري في موضوع الحاجة يتجاوز الارتحال في تناولها ويقصر عن تحديدها قبل اقتراح ما يلبيها. وفي انتظار اكتمال هذا الجهد لم نجرؤ على تقديم ما بدا لنا من حاجات وأولويات واكتفينا بعرض ما تم اثباته منها في النصوص والوثائق العربية. وأخيراً، لا يستبعد أن يفضي الاهتمام العلمي بالحاجة إلى تطوير فرع من المعرفة العربية يمكن أن يسمى **علم الحاجة**.

(*) قدّمت هذه الدراسات الثلاث التي يتضمنها محور هذا العدد إلى: المؤتمر العربي حول الطفولة والتنمية، تونس، ١٣ ـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

أولاً: الحاجات

١ ـ الحاجة إلى تحديد الحاجة

أول ما يسترعي الانتباه غياب تعريف «الحاجة» في النصوص والوثائق العربية المتداولة. ومما يفاجىء ميدانياً استغراب بعض الناس للسؤال عن الحاجة: لقد كان في الاجابات ما يعني إن حاجات الطفل معروفة، وإنها لا تحتاج إلى تعريف، لكن عندما طُلب تقديم مثال عن هذه الحاجات «المعروفة» ذُكرت الخدمات، أي وسائل تلبية الحاجات لا الحاجات نفسها.

على أن غياب التعريف مؤشر، في العادة، عن التساهل في استعمال المفاهيم والدلالات، وهو أمر في غاية الخطورة لأنه غالباً ما يؤدي إلى تشويش الفهم، وبالتالي إلى سوء تفاهم أو إلى تفاهم غير مبرر! ومما فيه تساهل واضح هو استعمال الألفاظ على أنها مترادفات لغوية. من ذلك، مثلاً لا حصراً: حاجات (وتجمع حاجيات) واحتياجات وضرورات وطلبات ومتطلبات. وبالرجوع إلى السياق، تضاف: رغبات وطموحات، حقوق وخدمات. ومما يلاحظ أن هذا «الترادف» كثيراً ما يبدو ضرورة اسلوبية لتحاشي التكرار، أكثر مما هو بحث عن اللفظ المناسب للمعنى[١].

قد تبدو هذه الملاحظة في غير مقامها، ومع ذلك لا مناص من البدء بها. إن استعمال اللغة (دون الحديث عن المفاهيم) مؤشر عن وضع المعرفة. والافتراض الحاد هنا أن الارتباك اللغوي في التعبير عن حاجة الطفل لا يمكن أن يدل ـ جماعياً ـ عن تحديد علمي لهذه الحاجة، بل هو سمة من سمات ما قبل المفهمة[٢].

ومن الغريب أن الاستعمال الحديث للفظ الحاجة استغنى عن تمييز عربي قديم بين **الحاجة والضرورة** كان بالإمكان أن يساعد على التمييز والتصنيف. الكتابات العربية اليوم تسمي الحاجات الأساسية ولا تجد لفظاً يناسب غيرها (إذ لا يؤدي المعنى الفاظاً كالثانوية والفرعية)، لذلك تسكت عن الوصف. والواقع أن ما كان يسمى ضرورات هو أقرب ما يكون إلى ما يسمى اليوم «حاجات أساسية»، ويشمل قطعاً، ما يسمى «حاجات حيوية»، يتوقف البقاء على تلبيتها. يقول ابن خلدون: «إعلم ان اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش؛ فإن اجتماعهم انما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي»[٣]. ويرى أن أهل البدو «مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد ومقصّرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي...»[٤]. «ولا شك أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه؛ لأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشىء عنه»[٥].

ومما يهم هنا وبصفة خاصة، هو الغموض في استعمال **الحاجات والخدمات**. ولعل مرد هذا

---

(١) عندما يتحول النص إلى لغة اجنبية يصبح أكثر صرامة في استعمال الألفاظ. وقد يحصل شعور بأن الشخص الواحد له درجتان من الحرص في هذا الباب. والأمر خطير إذا كان يعني أن للجمهور المتلقي دوراً في ذلك.

(٢) المفهمة بمعنى «Conceptualisation».

(٣) ابو زيد محمد بن عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة: كتاب العبر وديوان المبتدا والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤)، ص ١٦٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

الغموض هو الافتراض الضمني أن ما يقترح من خدمات لا بد أنه يلبي حاجات: نوع من التدليل العكسي. إن العمل الهام الذي قُدم لمؤتمر الطفل العربي الأول في نيسان/ابريل عام ١٩٨٠ عن «الاحتياجات الأساسية للطفل في الوطن العربي»، مثلاً، ليس تحديداً لهذه «الاحتياجات» بقدر ما هو تحديد للخدمات التي يفترض أنها تلبيها. وطبيعي أن تزداد صعوبات هذا الافتراض في الاقناع بقدر ما تزداد الخدمة المقترحة بعداً عمّا يسمى حاجات حيوية أو ضرورات يتوقف البقاء على تلبيتها. إن اقتراح الخدمة او تقديمها ليس دليلاً بالضرورة عن وجود الحاجة، كما ان عدم اقتراحها وتقديمها ليس دليلاً عن عدم وجود حاجة حقيقية.

واثارة موضوع التعريف ليس أمراً شكلياً، وإنما يقصد منه وسيلة عمل تُعتمد في تحديد الحاجات وفي الاقتناع بأنها، فعلاً، حاجات. ذلك أن المسألة ليست مسألة ضبط لوائح تقصر أو تطول (فهذا في متناول الجميع)، بل المسألة في التدليل على طبيعة الحاجة وعلى درجة الاحتياج إليها. أبسط سؤال: من قال إن هذه أو تلك حاجة؟ لا يكفي في الاجابة عنه الرجوع إلى ما هو سائد في المعرفة أو الممارسة.

الحاجة ليست خدمة، وليست كذلك ما ينقص الأفراد والجماعات. الحاجة مسافة نفسية واجتماعية بين المحتاج وما يحتاج إليه. مصدر الصعوبة هنا: كيف تقاس هذه المسافة؟ وهي مسافة غير خطية وغير مباشرة، تخترق نسيج العلاقات الاجتماعية وتتدخل في رسم تصورها والوعي بها (وعياً حقيقياً أو وهمياً) وفي التعبير عنها أو المطالبة بتقصيرها جملة من الوسائط من أبرزها الوسائط المؤسسية بمعناها العام وبأشكالها المختلفة[1].

هذه الصعوبات تجعل من المستحيل هنا، تحديد مؤشرات أو بناء نموذج مركب متكامل لحاجات الطفل العربي الحقيقية. الفكرة نفسها غير واردة في سياق هذه الورقة. إن يبقى هذا مشروعاً لا بد للجهد العلمي العربي من أن يتبناه خدمةً للطفل العربي. ونحن هنا نكتفي بتساؤلات وايحاءات تهدف إلى لفت النظر، لا أكثر، إلى تعقد الحاجات وإلى الصعوبات التي تعترض تحديدها والتي يجب حلها دون تحاشيها أو تناسيها.

٢ ـ من يحدد الحاجة؟

المحتاجون في المجتمع العربي لا يعبّرون عن حاجاتهم إلّا في حالات استثنائية. حظهم ـ في الوضع العادي ـ من حرية التعبير لا يتيح لهم ذلك. لذلك تتوسط المؤسسات بينهم وبين حاجاتهم: تُعدِّدها لهم باسمهم وعوضاً عنهم. إن «رصد» حاجاتهم يتم دون معرفة رأيهم، بل ومع منع معرفة رأيهم في حالات كثيرة يعرفها الباحثون جيداً.

إن المعادلة بين عرض الخدمات وطلبها معادلة صعبة في المجتمع العربي. هناك خدمات لا يكفي عرضها للإستفادة منها، بل قد يكون هناك امتناع عن الاستفادة منها، وبالمقابل هناك حاجات لا يُعبَّر عنها. إن العمل على اثارة الطلب أو خلقه عند اصحاب الحاجة لِتَلَقّي الخدمات

---

(٦) من المساهمات المفيدة في تعريف الحاجة:

Ismail Sabri Abdallah, «Needs and Desires: A New Approach to Consumption Analysis,» *Development and Peace*, vol. 7 (1986).

المعروضة عليهم طريقة مقترحة[٧]. وبقطع النظر عن الاحترازات المحتملة حول هذه الطريقة، فإنها ليست متيسّرة إلّا في مجالات محدودة كبيع أو توزيع المواد الصحية. وعموماً فإن «الطلب» تثيره، في الواقع، وسائل الاعلام والاتصال للتزكية بعد اتخاذ القرار في تقديم الخدمة.

إن بعض ما يسند من حاجات إلى الفئات الاجتماعية هو، في الواقع، من حاجات الاجهزة المشرفة نفسها. إن السلطة (بمعناها العام وبأشكالها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية المختلفة) من طبيعتها ترك الحاجة التي لا تستطيع ولا ترغب في تلبيتها. وهي على عكس ذلك قد تخلق حاجات لتلبيتها. لذلك فعمل الباحث دقيق وصعب إذا أراد التمييز بين حاجة حقيقية عند اصحابها، وحاجة وهمية او مصطنعة يحددها غيرهم.

وإذا كانت بعض الفئات الاجتماعية لها صوت ومطالب، فإن الأطفال لا صوت لهم، وقد لا يكون لآبائهم أيضاً. انهم لا يكوّنون مجموعات ضاغطة، على الأقل. «ولو كان للطفل حق التصويت وكانت لديه القدرة على استخدام هذا الحق في كيان ديمقراطي، لكان الأطفال اقوى فئات اصحاب المصالح في مجتمعاتنا»[٨].

إن الطفل لا يحدد حاجاته، وإنما تحددها حاجات غيره وحاجة غيره إليه أيضاً، بدءاً بالوالدين ومروراً بالمدرسة إلى الدولة. وإذا كان هذا الطفل «غير مرغوب فيه»، أو هو محل رعاية بعد أن وُجد (وهذا يحدث في مستوى العائلة والمجتمع على حد سواء)، فإن ضعف الحاجة إليه يُضعف العناية به وقد يؤدي إلى اهماله. وليس من شك في أن تَخلّف وضع الطفل العربي قد يبعث على التساؤل حول حاجة المجتمع العربي الفعلية إلى هذا الطفل، رغم كل ما يقال عنه كأولوية قومية.

وإذا كانت بعض المشاريع أو الخدمات تتواصل رغم قلة مردودها أو عدم نجاعتها، فلأن مصير المؤسسة مرتبط بها، ولقد مكّن العمل الميداني والمعاينة المباشرة من الوقوف عند بعض الظواهر التي افرزها هذا الارتباط، وتبيّن كيف أن بعض الهياكل البيروقراطية لا تتنازل بسهولة عن مهام غير مفيدة وتصرّ على القيام بها، وترجع أسباب القصر أو العجز إلى عوامل خارجة عن نطاقها. والبيروقراطية في البلاد النامية عموماً وفي البلاد العربية بوجه خاص ليست لها الكفاءات اللازمة. وهي قليلة المبادرة الفكرية، بل ولها مواقف ضد الفكر بدعوى أن عملها اداري عملي مباشر للواقع ولا يتسع للفكر النظري، لذلك فالبيروقراطي النموذجي لا يستوعب تعقد الحاجات التي حددها للطفل، أو هو لا يهتم بذلك باعتباره خارجاً عن صلاحياته واهتماماته.

ولقد أبرز المهتمون بأوضاع الطفل أن هذه الظاهرة من صعوبات العمل الموجّه إلى الأطفال، وخاصة إلى الفقراء منهم[٩]. وفي المجتمعات التي يقل فيها الاستقرار السياسي وتتغير فيها، تبعاً لذلك، المسؤوليات الادارية يتقطّع العمل أو يتراجع ويتّبع الروتين الذي لا يُحمِّل البيروقراطي

---

(٧) انظر في ذلك: Richard K. Manoff, «Marketing social et éducation nutritionnelle: Un Projet pilote en Indonésie,» *Les Carnets de l'enfance* (UNICEF), no. 56/68 (1984).

(٨) اسماعيل صبري عبد الله، «عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر الطفل العربي، تونس، ٨ ـ ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٠.

(٩) انظر على سبيل المثال: Mary Racelis Hollnsteiner, «Politique urbaine et participation dans les bidonvilles,» *Les Carnets de l'enfance,* no. 57/58 (1982).

تبعات الانتماء إلى مسؤول سابق. وكثيراً ما تسعى الادارة الجديدة إلى إظهار ما يميزها عن الادارة السابقة فتقدّم على تحوير الأولويات وإلى تعديل قائمة الحاجات والخدمات. وهكذا «تتغيّر»، حاجات الطفل والوضع واحد لم يتغيّر.

إن ارتباط حاجة الطفل بحاجة المؤسسة من معطيات الواقع. أما الإشارة إليه، هنا، فهي دائماً في اتجاه التساؤل عن موضوعية الجزم في إثبات قائمة للحاجات وما يوافقها من مشروعات وخدمات. الأمثلة كثيرة: دور الحضانة، مثلاً، مطلب معروف، ولكن هل وجودها يلبي حاجة عند الطفل إلى حضانة الآخرين أم يلبي حاجة أمّ تعمل أو لا تعمل؟ والاعلام أصبح يذكر كمجال حيوي لتوعية الأسرة وتثقيف الطفل، لكن هل هو الآن في البلاد العربية مخصص لذلك بقدر ما هو مخصص لنشر الصور والقيم المؤسسية السائدة بين الأطفال[١٠].

إن للحاجات مضموناً اجتماعياً تاريخياً. والبحث عمن يحددها في مجتمع ما وفي فترة تاريخية ما يُكسبها هذا المضمون ويخلصها من التجريد الذي لا يراعي الواقع. لهذا، فمن المفيد دائماً تتبع صيرورتها ومعرفة ما تراكم فيها عبر تطورها، وبالتالي فهم ما تمثله في حياة الناس حقاً. فالأطفال ليسوا «قطاعاً» ولا فئة متجانسة في المجتمع، إن لهم أصولاً وانتماءات اجتماعية. لذلك فبعض ما يُعتبر حاجات للأطفال قد لا يكون، في الواقع، إلّا حاجات طبقية أو فئوية تسعى إلى الانتشار والتنميط وما لم يؤخذ هذا بعين الاعتبار فإن المجال يتسع لقوى اجتماعية ما لتحديد حاجات أطفال غيرها، ولا يكون ذلك إلّا في حدود مصلحة أطفالها. وإذا كانت بعض الضرورات الحيوية كالصحة والغذاء تبدو كونية (دون أن تخلو، مع ذلك، من مضمونها الاجتماعي والسياسي) فإن قطاعات كالتعليم والثقافة والاعلام اتخذت أهدافاً لها ومضامين واشكالاً لا يمكن فصلها عن البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع.

وما دامت ظروف التمايز وعوامله موجودة، وما دام الطفل في أسرته يتحمل تبعاتها، فإنه لا بد من مجابهة السؤال: حاجة أي طفل؟ إن أطفال الفئات المستضعفة هو اكثر البشر حرماناً في أي مجتمع، وفي أي منطقة من العالم. وهم مع ذلك يُنْفقون ـ عن طريق اوليائهم ـ ما يساهم في تحمل نفقات أطفال فئات اخرى أكثر حظاً منهم. والمسألة المطروحة في الأقطار العربية ـ وبخاصة منها ذات الامكانات والمشاريع الاجتماعية المحدودة ـ هي أن تعدّل نسق ومعايير خدماتها المقدمة إلى أطفالها في اتجاه العدل الاجتماعي. وقد أشارت مواثيق عربية ودولية كثيرة إلى هذا الاتجاه بصيغ مختلفة[١١].

وأخيراً، فإن مفهوم الطفل العربي هو أيضاً غير عملي إذا نُظر إليه من زاوية الاختلاف في الأوضاع المجتمعية. بديهي أن هناك عوامل حضارية وقيمة مشتركة بين كل الأطفال في المجتمع

---

(١٠) قد يكون من حقوق الطفل العربي اعفاؤه من المضمون الدعائي لوسائل الاتصال والاعلام (وبخاصة التلفزة)، وهو في سن لا تسمح له بالتمييز بين الاعلامي والدعائي.

(١١) من الواضح في المجال الصحي مثلاً، ان بقاء الطفل ونموه، كما ورد في وثائق ومشاريع **اليونيسيف**، والرعاية الصحية الدولية كما جاءت في اعلان **المأتا** سنة ١٩٧٨ تتضمن دعوة في هذا الاتجاه، باعتبار ان الوسائل التي تقترحها مفقودة، بدرجة أولى، في المناطق والفئات الفقيرة. وبصورة أعم اشار **ميثاق حقوق الطفل العربي** إلى «تأسيس خدمة اجتماعية متقدمة، ذات اتجاه تنموي، تنبسط لكل الأطفال في كفاية وتكامل وتوازن، وبخاصة للأسرة الفقيرة وتركز حيث الحاجة الأكثر والموقع الأبعد...» (المادة ٢٢).

العربي، وليس هذا موضوع نقاش، لكن الباحث في طبيعة الحاجات وأصنافها وأولوياتها لا يمكنه إلّا ان يعاين تنوعها واختلافها بين قطر وآخر اجمالاً، وداخل كل قطر تفصيلاً. ومن المهم فكرياً وعملياً أن يكون هذا التنوع حاضراً في الذهن أو التخطيط في أي مشروع عربي محتمل. إن «توحيد» الحاجات ليس من الواقع ولا من الواقعية، قد يكون اسقاطاً لطموح في مستقبل مثالي، ولكن ما دام النسق الحالي متواصلاً فهناك فرق ومسافة بين طفل يموت جوعاً في بقاع عربية، وآخر يموت من التخمة، في بقاع عربية أخرى.

٣ ـ حاجات أم خدمات أساسية؟

يكاد الحديث ينحصر في الأدبيات المتداولة عربياً فيما تعتبره حاجات أساسية. ينطبق هذا على ما هو تجميعي منها، أي ما سعى منها إلى ضبط لوائح في الحاجات، كما ينطبق على القطاعي منها، أي ما ركز على حاجة أو مجموعة حاجات تنتمي إلى قطاع واحد، ولكن مع اعتبارها دائماً اساسية. والملاحظ هنا، غياب ما ليس أساسياً، لا ذكراً فقط، بل كعنصر مقارنة لإثبات أساسية ما هو أساسي.

ليس هناك اجمالاً اجابة عن سؤال بديهي أساسي بالنسبة لماذا؟ هذا رغم الاجابة الضمنية في اتجاهين: اعتماد ما هو كوني، متصل ببقاء الطفل ونموه من ناحية، والإدراج في عملية التنمية (الشاملة) من ناحية ثانية. ومما يزيد الأمر إشكالاً ان الحاجة يتزايد وزنها كلما اقتربت من اختصاص من يحددها وان تقديرها قد يكتسب بذلك مصداقية فكرية أو شرعية مؤسسية على حساب المروءة وتكامل الاجتهاد فيها. لذلك نجد نوعاً من التنافس في اسناد الأولويات، يصبح الترتيب معه صعباً وكما سبقت الاشارة إليه. فإن تناول الحاجات ـ ولو كانت أساسية ـ يتم عن طريق الخدمات المقترح تقديمها، والطريقة المعتادة تتمثل في «رصد» الواقع أو عرض الوضع أولاً. ومن الطبيعي أن يبرز خلال ذلك «نقص» وانطلاقاً من الافتراض بأن النقص = حاجة، يبدأ البحث عما يسدُّ هذا النقص من خدمات. وإذا كان النقص/الحاجة اساسياً، فلا بد أن تكون الخدمة أساسية، هناك، إذاً، مرور سهل من حاجات غير محددة إلى خدمات تُستَنتج من تقويم الوضع. لهذا تمتد لوائح الخدمات وتغيب الحاجات.

ومقارنة المقترحات بعضها ببعض يوضّح أنها متطابقة إلى حد كبير وإن اختلفت في ترتيبها أو في تفرّعاتها وإلى حد ما في بعض تسمياتها. إنّ رَدَّها إلى مجموعات تأليفية متجانسة يؤكد أنها، بنائياً، مقترحات مشتركة. الاضافات قليلة، ويبدو أن الزمن لا يغير منها كثيراً. وأغلب الظن أن السبب في صعوبة بروز أفكار جديدة ليس استمرار الأوضاع الداعية إلى اقتراح ما يُصْلِحُها فحسب، بل كذلك توقّف المقاربات والآراء عند مصادر معرفية وجهود تحليلية مشتركة، بَقِي حدُّها الأقصى دون الحاجة نفسها كموضوع علمي. وإلى أن يتم تحديد حاجات الطفل العربي ورصدها من هذا المنظور فبالإمكان استخراج الخدمات المقترحة عربياً حتى الآن. وقد رأينا عرضها للإستفادة من الجهود السابقة:

أ ـ في الورقة التأليفية حول «عناصر استراتجية لتنمية الطفل العربي»[١٢] أمكن، بشكل غير

---

(١٢) انظر: عبد الله، «عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي»،.

نهائي إقرار القائمة التالية لخدمات الطفل الأساسية[١٣]:

- اعداد الأسرة لاستقبال الطفل (مع التركيز على التوعية الاعلامية في اتجاه الوالدين).
- الرعاية إبان الحمل (توفير الرعاية أثناء الحمل وعند المخاطر والمخاض).
- الصحة (مع التركيز على التحصين ضد أمراض الأطفال المتفشية).
- التغذية (للرضع والأطفال الصغار والحوامل والأمهات).
- الرعاية في مرحلة ما قبل المدرسة (بما في ذلك حيز مناسب للتحرك واللعب وخدمات الأطفال والأسر العاملة).
- توافر الشروط البيئية (كالماء والتخلص من النفايات والصرف الصحي وسلامة الأغذية والصحة الشخصية).
- التربية (التعليم الرسمي وغير الرسمي).

- أخذنا عينة من النصوص والوثائق التي اكتسبت طابعاً عربياً رسمياً بعضها كان الطفل موضوعاً مباشراً لها، وبعضها تناولته ضمنياً ومن منظور تنموي أعم[١٤]. وقد تم رصد كل ما اتخذ صبغة المقترح في مجال العمل من أجل الطفل قطرياً وقومياً. على أن القائمة المتحصل عليها طويلة إذا ما أدرجت فيها التفاصيل والجزئيات المقترحة. وقد تم ارجاع هذه التفاصيل والجزئيات إلى محاورها وإلى الخدمات الأساسية التي تفرعت عنها. ومع ذلك، فالمتفحص سيعاين التغطية الواسعة في مستوى الاقتراح والتعبير عن الأمل والرغبة. ولا شك انه سيتساءل عما يمكن أن يضاف إلى ما قيل، ولربما عن جدوى الإضافة إلى ما لم يجد طريقاً إلى الفعل والانجاز.

ومهما يكن، فإن **القائمة العربية النموذجية**، في مجال رعاية الطفل وحمايته، هي التالية[١٥]:

(١) في مجال الخدمات الاجتماعية

هذا المجال من اقل المجالات وضوحاً وتحديداً، لكأنه خليط مما يتبقى خارج المجالات الأساسية الأخرى أو يصعب ادراجه في تصنيف معتمد الخدمات الاجتماعية إذاً أقرب إلى التعريف السلبي: فهي ما ليست صحة ولا غذاء ولا تربية ولا ثقافة... الخ، وهي كل هذا لكن دون

---

(١٣) طبعاً، القائمة هنا مستخرجة من سياقها التنموي العام الذي وضعت فيه. ومن المهم، مثلاً، معرفة أن هذه الخدمات الأساسية مرتبطة بإقرار الطفل أولوية قومية عليا ومدعومة ببعض «الأفكار الاساسية» لخفض تكاليفها وزيادة فعاليتها. من ذلك توفير ظروف مناسبة للأسرة وحزمة خدمات في مكان واحد. والاعتماد على المستويات القاعدية ومشاركة المجتمعات المحلية. ومن الملاحظ أن د. اسماعيل صبري عبد الله حدد (خارج سياق الطفل) الحاجات الأساسية التالية: ١) حاجات مادية: تغذية، لباس، مسكن، حركياً (Mobility)، تربية وصحة. ٢) حاجات غير مادية: تحقيق الذات (self-fullfilment) والمعية (Togetherness) انظر:

Abdallah, «Needs and Desires: A New Approach to Consumption Analysis,».

(١٤) هذه النصوص والوثائق (وكلها أنجزت في اطار عمل **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**) وهي التالية: ميثاق حقوق الطفل العربي؛ توصيات مؤتمر الطفل في الوطن العربي (١٩٨٠)؛ الاحتياجات الأساسية للطفل العربي (عمل مقدم لمؤتمر الطفل ١٩٨٠)؛ الطفل العربي: أوضاعه وأسس رعايته؛ الميثاق العربي للتنمية الاجتماعية الشاملة؛ استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي، والاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة.

(١٥) حاولنا المحافظة على اكثر الصيغ استعمالاً دون تعديل، كما أن توزيع الخدمات المقترحة لا يتضمن أي تبويب حسب الأولويات لا في مستوى التوزيع العام ولا في مستوى كل مجال.

تركيز قطاعي، وإنما مع الاشارة إلى ما يتصل فيهما ببعض الفئات التي تعتبر مستضعفة او محرومة أو تعيش ظروفاً تتعرض فيها إلى مشاكل نوعية طارئة. وهي لذلك وفي العادة، أهم فرصة تغتنمها النصوص والوثائق للإشارة إلى التمايز الاجتماعي وإلى الاهتمام بالحاجة الأكثر ضرورة في المجتمع[١٦].

لهذه الأسباب يصعب ضبط الخدمات (الاجتماعية) المقترحة بطريقة أخرى غير ضبط الفئات الموجهة إليها. هذه الفئات يمكن تصنيفها كما يلي:

ـ **فئات الأطفال المعوقين (جسدياً أو عقلياً).**

فئات محرومة: أطفال الريف والبدو؛ أطفال النازحين من الريف إلى المدينة؛ أبناء الفقراء والمعوزين؛ أبناء العاطلين عن العمل.

ـ **فئات هامشية**: الأحداث المنحرفون؛ اليتامى والمشردون واللقطاء؛ أبناء السجناء.

ـ **فئات هشة**: أبناء الأسر المفككة (المطلقة)؛ أبناء الأم العاملة؛ أبناء المسنين؛ أبناء المرضى.

ـ **حالات ظرفية خاصة**: الطفل الفلسطيني؛ الطفل اللبناني؛ أبناء المهاجرين؛ الأطفال المتدخلة في تربيتهم عاملات آسيويات.

(٢) في مجال التربية والتعليم

(أ) تقويم وتطوير برامج التعليم (بما فيه التعليم غير الرسمي)؛ (ب) تحقيق مجانية التعليم واستيعاب كل من هم في سن الدراسة؛ (ج) تحسين المباني والمرافق المدرسية؛ (د) تدعيم تعليم ما قبل المدرسة ومؤسساته؛ (هـ) فتح المدرسة على المجتمع (المحيط ـ البيئة)؛ (و) دعم التقارب والتعاون بين المعلمين والأولياء؛ (ز) تجاوز القطيعة بين العمل الذهني والعمل اليدوي؛ (ح) تطوير اللغة (العربية) وانجاز التعريب؛ (ط) تأصيل القيم الحضارية العربية والاسلامية (الهوية) مع تفتح على العالم والقيم الانسانية؛ (ي) دعم الخلق والابتكار؛ (ك) دعم حرية الفكر والرأي؛ (ل) تطوير طريقة التفكير ودعم الفكر العلمي والتكنولوجي (معلوماتية)؛ (م) ضمان الثقافة المستمرة؛ (ن) المساواة بين البنين والبنات (في الدراسة والمعاملة المدرسية)؛ (س) مشاركة المجتمع المحلي في ادارة المؤسسات التعليمية؛ (ع) ادراج نظام الخدمة الاجتماعية في المدارس.

---

(١٦) لذلك فالخدمة الاجتماعية مرادفة للرعاية، بل ان «تصور العمل الاجتماعي وادواره ومجالاته لا تزال مقصورة على جوانب معدودة ارتبطت معظمها بفئات المعاقين أو القطاعات البشرية الأقل حظاً ممن يحتاجون إلى العون او المساعدة. وقد جرى العرف في كثير من الحالات على اعتبار أن هذا التصور هو المجال الرئيسي، بل المجال الوحيد احياناً للعمل الاجتماعي. وقد يعزى هذا إلى عوامل تاريخية واجتماعية ارتبطت بمفهوم الاحسان وتقديم العون للضعفاء» كما جاء في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ادارة التنمية الاجتماعية، «استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي»، ورقة عمل اعدتها مجموعة من الخبراء في ادارة التنمية الاجتماعية في الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية بجامعة الدول العربية للمؤتمر السادس لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب المنعقد في الرباط، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، ص ٣٧.

وإذا كان هذا هو مضمون الخدمة الاجتماعية فهو محل نظر ومراجعة بخاصة إذا أمكن القول «بأن القائمين على شؤون الطفولة في العالم العربي تبنوا في الأغلب ما يمكن أن يطلق عليه مفهوم الخدمة الاجتماعية بالنسبة لاحتياجات الطفل» كما رأى: عبد الله، «عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي،» ص ٣٨.

(٣) في مجال التنشئة الأسرية

- توعية الوالدين بالمسؤولية وبالقيام بوظائفهما.
- تأصيل الوعي لدى الوالدين (وأفراد الأسرة).
- رفع أمية الوالدين (وبخاصة المرأة).
- تطوير التوجيه والارشاد الأسري.
- تطوير حماية الأمومة والطفولة (بخاصة ما قبل المدرسة).
- المساواة بين الرجل والمرأة.
- الاعتراف بدور المرأة (التي تشتغل) في المنزل.
- تنظيم أوقات عمل ألام (العاملة).
- تدريب الأمهات (والفتيات) على المهارات والتدبير المنزلي.
- تنظيم النسل (أما التحديد فمحل مناقشة).
- رفع سن الزواج.

(٤) في مجال الرعاية الصحية

(أ) وضع استراتيجية للخدمات الصحية؛ (ب) تطوير سياسات وزارات الصحة؛ (ج) مد المستشفيات بالمتخصصين في مجال الأم والطفولة؛ (د) دعم الطب المدرسي (كاختصاص)؛ (هـ) دعم البحث الصحي (والصحي الاجتماعي) عن الطفولة؛ (و) دعم التثقيف الصحي (وإدراجه في المدارس)؛ (ز) دعم الصحة الوقائية؛ (ح) الاهتمام الخاص بصحة ما قبل المدرسة؛ (ط) دعم الصحة البيئية؛ (ي) توعية المرأة (وبخاصة الحامل) بضرورة ارتياد المراكز الاستشفائية؛ (ك) الفحص السابق للزواج؛ (ل) اعتماد حملات جماهيرية للتوعية الصحية.

(٥) في مجال الرعاية الغذائية

(أ) برامج وحملات التوعية الغذائية؛ (ب) ادراج التربية الغذائية في التعليم؛ (ج) الاهتمام بتغذية ما قبل المدرسة (بما في ذلك الأم الحامل والمرضع)؛ (د) دراسة أصناف الطعام في علاقتها بالوسط الاجتماعي.

(٦) في مجالات الثقافة والاعلام والترفيه[١٧]

(أ) تدعيم الثقافة القومية؛ (ب) محاربة الغزو الثقافي (انتقاء الانماط والبرامج المستوردة)؛ (ج) تطوير برامج تثقيف الطفل؛ (د) محاربة تزييف الوعي؛ (هـ) ايجاد مؤلفات اكثر جاذبية وتنوعاً (مطالعة)؛ (و) دعم مجلات الأطفال (شكلاً ومضموناً)؛ (ز) العمل على ايصال المؤلفات والمجلات إلى الأطفال والمدارس (وبخاصة في الريف)؛ (ح) تحديد علمي وتربوي لأهداف وبرامج التلفزة والاذاعة؛ (ط) تطوير برامج الاذاعة والتلفزة (مع اعتبار توسعها في الريف)؛ (ي) تخصيص اعلام للأطفال (يقوم على صدق المعلومات)؛ (ك) التشجيع على ممارسة الهوايات؛

---

(١٧) الجمع بين هذه المجالات نتيجة للتداخل بينها في مستوى الاقتراح. وهي غالباً ما وردت مجتمعة أو اقترنت ثنائياً: ثقافة/اعلام أو ثقافة/ترفيع أو اعلام/ترفيه.

(ل) انشاء وتطوير مؤسسات ومساحات للترفيه (الأندية ـ الحدائق والمنتزهات ـ الساحات الرياضية)؛ (م) اقامة مهرجانات سنوية وفعلية للأطفال.

(٧) في مجال التشريعات

(أ) حماية الطفولة (تشريعات منفصلة عن القوانين العامة)؛ (ب) حماية الأسرة (والأمومة)؛ (ج) رعاية الأحداث؛ (د) رعاية الأطفال غير الشرعيين؛ (هـ) تحديد السن المناسبة لعمل الأطفال؛ (و) تنظيم تعدد الزوجات (مع اشارة إلى الشريعة)؛ (ز) تنظيم الطلاق؛ (ح) تنظيم الانفاق (مع اشارة إلى حق الطفل في المسكن).

(٨) في مجال المؤسسات

(أ) قطرياً: (أ) تكوين لجان وطنية للطفولة في جميع الأقطار العربية؛ (ب) قسم رئيسي (بالوزارات المعنية) خاص برعاية الطفل وإشباع حاجاته (وبخاصة الطفل الريفي)؛ (ج) تأسيس وتطوير الجمعيات الأهلية التطوعية لرعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية (مشردون، يتامى، لقطاء... الخ)؛ (د) تأسيس وتطوير ونشر المؤسسات المهتمة بأطفال ما قبل المدرسة (دور حضانة، رياض أطفال)؛ (هـ) تأسيس وتطوير المؤسسات المهتمة بالبحوث والدراسات حول الطفولة؛ (و) تأسيس وتطوير المؤسسات المهتمة بتدريب القوى البشرية العاملة في مجال الطفولة.

(ب) قومياً: (أ) تأسيس منظمة عربية للطفولة؛ (ب) تأسيس صندوق لتنمية الطفولة ورعايتها (لتمويل برامج المنظمة)؛ (ج) إنشاء مؤسسات صناعية، تربوية، ثقافية، اعلامية، صحية وترفيهية للطفل العربي؛ (د) إنشاء مؤسسة عربية لأدب الأطفال؛ (هـ) إنشاء مؤسسة لانتاج البرامج الاذاعية والتلفزية المشتركة؛ (و) تنظيم لقاءات ومناقشات ثقافية وفنية ورياضية وكشفية للأطفال العرب؛ (ز) احتفال عربي سنوي بعيد الطفل؛ (ح) انشاء مؤسسة مهتمة بأطفال المهاجرين (ذكرت عرضاً).

٤ ـ لماذا اشباع الحاجة؟

من المعهود تبرير اشباع حاجات الطفل وتقديم الخدمات إليه بالمردود التنموي. وهذه الغائية واردة بشكل صريح أو ضمني وراء كل اقتراح[١٨]. والسؤال المطروح هنا هو: هل ان أنماط التنمية وخياراتها وآلياتها في الوضع العربي الراهن قادرة على تطوير مردود هذه الخدمات؟ المجال هنا لا يتسع للإجابة عن هذا السؤال بالصورة المناسبة، ولكن لا بد من الاشارة إلى ضرورة الخروج، ذهنياً على الأقل، من الحلقة المفرغة التي تبرر العمل الاجتماعي بما يتطلبه من تنمية وهي، موضوعياً، غير قادرة على انجاز هذا العمل الاجتماعي الذي تتبناه. لقد بعثت مؤسسات كثيرة باسم هذه التنمية لخدمة الطفولة، دون أن توفّر الخدمة التي جُعلت لها[١٩]. وهي، مع ذلك، قائمة مستمرة باسم التنمية دائماً.

---

(١٨) العبارة النمطية هي من نوع: «يجب كذا... ليكون الطفل كذا... في المجتمع».

(١٩) الرجوع إلى قائمة المقترحات السابقة (الفصل الثالث) لا يوحي بما ينقص فحسب، بل كذلك، بما هو قائم من مؤسسات قلّ مردودها.

إن البدائل التنموية التي تضمن للطفل العربي بقاءً ونمواً وحياة افضل هي موضوع جهد فكري متواصل وكتابات اصبحت من الأدبيات الواسعة الانتشار[٢٠]. لكن الطفل، في الواقع، يعاني من وضع تجريبي أكثر مما هو مستفيد من البديل الممكن. بذلك يبدو الربط بين حاجاته والتنمية (بنمطيها المتّبع والبديل) تحاشياً لمجابهة واقعه الراهن. ولعل في الرجوع إلى القيمة الانسانية للطفل وفي التركيز عليها حلاً اكثر ضماناً، في نهاية الأمر[٢١]. من هذه الوجهة يصبح الهدف هو اشباع حاجة الطفل كطفل أولاً، أي لذاته وفي حد ذاته قبل أي اعتبار آخر. وقد تكون هذه احسن طريقة وأخصر طريق لضمان «المردود» الاجتماعي لهذا الطفل العربي.

إن «التوظيف» الاجتماعي والسياسي الذي يتم في اغلب الحالات على حساب تأكيد الذات هو تصريف آني للطاقة الكامنة في الطفل العربي، وبالتالي هدر لها على المدى البعيد. إن النظر إلى الأطفال، مثلاً، على أنهم قوى منتجة قابلة للاستعمال معناه أن الهدف هو الانتاج لا تلبية الحاجات. وقد يعني أن ما يقدم لهم من خدمات هو مخطط ومحسوب على هذا الأساس. هذه الرؤية النفعية قصيرة المدى ولا تخلق اجيالاً متواصلة البذل والعطاء.

إن ذاتية الطفل (بمضمونها النفسي والاجتماعي) مُعرَّضة اكثر من غيرها إلى التأثر السلبي بنفعية المشروعات والشعارات وإلى الاختزال حسب النفع المحسوب و المتوقع من تلبية الحاجات. هذا الاختزال ـ الذي تعبر عنه بصورة واضحة تجزئة المؤسسات والخدمات وتشتتها وغياب التنسيق بينها ـ لا يبني شخصية متكاملة ثابتة وبالتالي فاعلة، ومن الصعب أن نجد دراسة او وثيقة واحدة لم تُشر إلى انعدام التكامل والتجانس في بناء شخصية الطفل العربي. وليس هذا راجعاً إلى غياب المؤسسات والخدمات المناسبة فحسب، بل كذلك إلى دور المؤسسات والخدمات القائمة أيضاً.

لا شك أنه لا وجود لمجتمع يمكنه الادعاء بأنه لبّى حاجات أطفاله كلها، لاسيما وأنها ـ بطبيعتها ـ متطورة. ولا شك أيضاً أن قدرة المجتمعات في ذلك متباينة. لهذا فإن الرؤية التكاملية للذات وللفعل لا تفترض ان يكون كل شيء أو لا شيء. ليس في هذه الرؤية ما يوحي بالتعجيز، إن أهميتها تكمن ـ عملياً ـ في التنبيه إلى جدوى اكتشاف قوانين التفاعل بين الحاجات في كل مجتمع وفي كل مرحلة من مراحل تطوره، وتحديد الحلقات والقنوات الأساسية التي يجب التركيز عليها كأولويات مركزية (لا كأولويات متوازية أو متقاطعة). ولا يستبعد، عند ذلك، أن يتحول مركز ثقل الخدمات الحالي نحو مجالات تبدو الآن ثانوية في سلم الاهتمامات والأولويات. وإذا كان «التراجع» الفكري الذي اقترحناه في اتجاه **تأكيد الذات** اقتراحاً مقبولاً، فإن قضايا مثل قضية

---

(٢٠) ولقد انجزت في اطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعمال تعتبر متقدمة جداً من منظور تنموي. من ذلك مثلاً: **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، والاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة**. وفي هذه الأخيرة استنباط للمفاهيم وتحديد طريف ومفيد لأولويات التنمية الاجتماعية.

(٢١) إن الطفل قبل «توظيفه» أو تحميله عبء مجتمعه (باسم التنمية مثلاً) هو قيمة انسانية نبيلة. ولقد اكد الاسلام على هذه القيمة وابرزها. «وإذا كانت الأمم المتحدة قد بدأت تعتني بالطفولة، وقررت اقامة عيد لها في تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام في ذكرى اعلان حقوق الطفل، وذلك من خلال الوثيقة التي أعلنتها المنظمة الدولية. فإن الاسلام منذ اكثر من الف واربعمائة سنة عني بالطفولة، وجعل من مبادئه الكريمة ورعايته عيداً دائماً لها. ولم يكتف بحقوقه منذ وجوده في الحياة... ولكن حدد له حقوقه حتى قبل أن يولد. وللطفولة في الاسلام عالمها الجميل المليء بالبهجة والجمال والأحلام والسعادة والحب. وحديث القرآن عن الطفولة يفيض بالمودة والنبل...» انظر: **المنهج الاسلامي في رعاية الطفولة**، من وضع لجنة من علماء الأزهر، بتكليف من اليونيسيف، ١٩٨٥.

العجز عن التعبير بمستوياته واشكاله المختلفة وقضية تزييف الاعلام للوعي بالذات والواقع قد تحتل اولوية مركزية، باعتبار ان انعكاساتها تمتد واسعة وعميقة في حياة الطفل الفردية والجماعية[٢٢].

إن اقتراح معيار تأكيد الذات لتقويم المشروعات والخدمات اقتراح محدد وعلمي أكثر من معيار المردود التنموي. وهو بكل الصور أكثر صرامة في تقويم العمل لصالح الطفل لأن المرجع فيه هو الطفل نفسه، فلا تضيع حاجاته ولا تلتبس خلال تبرير للواقع، ولا خلال اسقاطات ذهنية لمستقبل لا يأتي. التعليم، مثلاً، مجال حيوي ومنظور إليه كبعد من أبعاد التنمية الشاملة. والجهد الذي بذلته البلاد العربية عموماً في هذا المجال جهد كبير، بل أن بعضها يُعتبر من اكثر دول العالم الثالث تقدماً فيه. لكن ما مردود هذا التعليم على أغلبية أطفال العرب؟ ما تأثيره الايجابي على نسبة كبيرة من الأطفال لا يُتِمّون تعليمهم الابتدائي[٢٣] ويصبح ما تحصّلوا عليه من «معرفة» عامل تأزم نفسي وتهميش اجتماعي، لاسيما في الريف العربي؟ هذا النوع من الأسئلة مطروح في الواقع اليومي، بل كثيراً ما يأسف الشاب وأسرته عما أضاعه من وقت ومن فرص في التعليم. إن مفهوم التسرب أو الفشل المدرسي لا يكفي هنا للتعبير عن وضع هؤلاء الأطفال. لقد كان الإنسان يستفيد حيوياً بحد أدنى من القراءة والكتابة ويكتسب بهما مكانة اجتماعية. أما الآن فأغلب البلاد العربية تعاني تضخماً في عدد المتعلمين الذين تحول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون استفادتهم والاستفادة منهم. لقد أفرزت انماط التنمية المتبعة تباعداً تدريجياً بين التعلّم والحراك الاجتماعي، واصبح اتساع نشر التعليم عاملاً من عوامل اتساع البطالة وتعميق الكبت لاسيما في الأوساط والفئات الفقيرة[٢٤].

إن كل عمل يسد حاجة هو عمل ضروري ونافع، لكنه قد لا يحل المشكل الأساسي في حياة فرد أو جماعة. كثير من الأطفال تتوافر لهم ظروف مادية جيدة ويستهلكون أكثر مما يحتاجون إليه، ولكن ينقصهم أهم ما في حياتهم من سكينة المحبة والاحترام. وقد تلجأ الأسرة الميسورة إلى التوفير المادي تعويضاً لما كان عليها توفيره عاطفياً وفكرياً. وفي بعض الحالات تمتد الحاجة إلى ما لا وجود له في قائمة معتمدة. من ذلك ما صاغه مؤتمر الطفل العربي من «ان الخدمة الأساسية الأولى للطفل الفلسطيني هي في دعم نضال الشعب الفلسطيني لتحرير كامل أرضه وإقامة دولته الديمقراطية المستقلة

---

(٢٢) نحن نعتقد أن هناك **اعاقة لغوية جماعية**، وان الطفل العربي عاجز عن التعبير، لغوياً، عن احساسه، وحاجاته وتصوراته وعن علاقته بالآخرين والعالم. ولو كان لنا اقتراح أولويات لأسندنا لمعالجة هذه الاعاقة اولوية مركزية ولافردنا للغة مجالاً متميزاً خارج المجال التربوي والتعليمي الذي ارتبطت به في التناول والتحليل. كان بالإمكان ان نقول مثلاً، من المجالات الحيوية للطفل: الصحة والغذاء واللغة... وبالمناسبة، نشيد بمجهود **الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية** التي أثارت موضوع ازمة التصور اللغوي. انظر: **مجلة الطفولة العربية**، العدد ٦ (تموز/يوليو ١٩٨٦).

(٢٣) هذه النسبة هي حوالى ٣٥ بالمائة عربياً. وهي تصل إلى ٨٥ بالمائة في جمهورية اليمن العربية و٨٠ بالمائة في اليمن الديمقراطية و٦٧ بالمائة في الصومال. على أن من يتمون المرحلة الابتدائية لا يدخلون كلهم المرحلة الثانوية.

(٢٤) هذه الظاهرة تدعو إلى اعادة النظر في مفهوم «**ديمقراطية التعليم**». وقد رأى بعض الباحثين أن تعميم التعليم المجاني في البلاد العربية وفي العالم الثالث عموماً يملأ «الوقت الميت» بين سنوات الطفل الأولى التي تتحمل عبئها الأسرة وبين السن التي يتحمل فيها الشاب أعباء نفسه. انظر:

Abdelkader Zghal, «Note pour un débat sur la jeunesse arabe,» dans:: *Jeunesse et changement social* (Tunis: CERES, 1984).

عليها، وتمكين الأسرة الفلسطينية من حق البقاء واستمرار النضال»[٢٥]. ذلك أن الحاجة الأساسية تصبح نسبية عند طفل منفي عن الأهل والوطن.

إن الأمثلة يمكن أن تتعدد، ولكن النتيجة واحدة. إن ما لا يمكن تعويضه ولا تأجيله هو الرجوع إلى الطفل كقيمة وتناول أوضاعه ومصيره على هذا الأساس. ذلك أن الهدف الأسمى من أي فعل موجه إليه هو سعادته. وما لا يكون خطوة نحو هذا الهدف لا يكون اشباعاً لحاجة ولا يُعتبر خدمة مهما كانت مبرراته ومهما كانت الأولوية المسندة إليه.

٥ ـ حاجة الطفل والحاجة إلى الطفل

إذا كان متيسراً قياس رغبة الأفراد أو الأسر في أن يكون لها أطفال، فمن الصعب قياس هذه الرغبة على مستوى المجتمع أو الأمة. وجود الأطفال ليس في حد ذاته دليلاً على هذه الرغبة. ورغم الصعوبة المنهجية في تحديد مكانة الطفل اجتماعياً، فإن الاعتماد على درجة الاستعداد لاستقباله ثم على الجهد المبذول من أجل بقائه ونموه وسعادته يدفع إلى القول، بشكل عام، إن المجتمع العربي المعاصر أقرب إلى اعتباره عبئاً عليه. هو كائن مكلف، مستهلك، غير منتج، له حقوق وليس له واجبات إزاء المجتمع... وهو يعامل على هذا الاساس ضمن «الفئات الخاصة» كالمعوقين والمسنين. والاهتمام بالأطفال يصبح انشغالاً عندما يتحولون إلى قوى منتجة ذات مردود مباشر أو إلى مصدر إضطراب ذي خطر مباشر.

هذه **الرؤية النفعية** حدّت من تطوير الفعل الاجتماعي لصالح الطفل العربي ووجّهته إلى خدمات ذات مردود مباشر. والواضح أن مقولة التنمية البشرية التي بدأت تنتشر لم تتحول إلى إجراء عملي في تصور المشروعات التنموية وتخطيطها وانجازها. ذلك ان تطبيق هذه المقولة لا يمكن إلّا أن يمر بالأطفال كطاقة بشرية كامنة ومحددة لمصير مجتمعاتها في المدى البعيد.

هناك مجهودات بذلت ولا تزال تبذل قطرياً وقومياً من أجل الطفل في البلاد العربية. والدراسات المسحية والتقارير تبين أن هذه الجهود توجهت ـ بدرجات متفاوتة ـ إلى ما اعتبرته قطاعات اساسية في الغالب كالصحة والتربية والتعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية. وقد بعثت البلدان العربية لذلك المؤسسات، وصاغت التشريعات والدساتير، إلى غير ذلك من مجهودات[٢٦]. ومهما كان التقويم سلبياً ـ باعتبار ما كان يمكن أو يجب أن يكون ـ فإنه يعتبر كسباً وتقدماً ومن ظواهر التغير الاجتماعي. اما في مستوى العمل العربي المشترك فمن أبرز المجهودات في مجال الطفولة عقد المؤتمر الأول للطفل في الوطن العربي وصدور ميثاق حقوق الطفل العربي، وكذلك وضع استراتيجيات منها استراتيجية تطوير التربية العربية والاستراتيجية العربية للتنمية

---

(٢٥) مؤتمر الطفل العربي، تونس، ٨ ـ ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٠، التوصية (١٩).

(٢٦) يطول استعراض هذه المجهودات هنا. انظر على سبيل المثال لا الحصر: عن تونس والعراق ومصر والسعودية، **الاحتياجات الأساسية للطفل في الوطن العربي**، وعن دول الخليج العربي دراسات ووثائق كثيرة، منها: **اعمال ندوة واقع ومستقبل الطفل في الخليج في ضوء الاعلان العالمي لحقوق الطفل**، البحرين، ٢٥ ـ ٢٩ نيسان/ابريل، ١٩٨٤، **واستعراض خدمات رعاية الطفولة في دول مجلس التعاون الخليجي**، من اعداد مكتب اليونيسيف بمنطقة الخليج العربية (١٩٨٥).

الاجتماعية الشاملة التي ادرجت الاسرة ضمن محاور التنمية وأولـوياتهـا. وهذه المبـادرات مؤشر على تزايد الوعي عربياً بمسألة الطفولة.

هذه مكتسبات لصالح الطفل لا شك في أهميتهـا. لكن هل هي كـل ما كـان يمكن ان ينجز؟ البعض يرى ان الحدود الموضوعية لانماط التنمية المتَّبعة بـاهدافهـا وآلياتهـا لا تتسع لغـير ذلك. والبعض يرى ان امكانـات هذه التنميـة لم تُستغل ولم تستنفـد. وهو مـا يفسر الطلب بالتحسـين والتطوير مع البقاء في حدود ما هو متاح. ومهما يكن من امر الرأيين، فوضع الطفل العربي لا يزال متخلفـاً ومفزعـاً. وهو بكـل الصور لا يـدل على ان التنميـة المتبعة جعلت تغيـير هذا الـوضع من اولوياتها، كما لا يدل على ان الخدمات التي توفرها تؤدي بالضرورة الى الاستفادة منها.

ورغم أن دلالـة الارقام نسبيـة جداً، فنحن نعـرض منها بعض مـا بدا معبـراً عن تواصـل الوضع المتخلف للطفل العربي وعن حجم المشكلة التي يجب حلها[٢٧]:

ـ يقارب الآن سكان البـلاد العربيـة ١٩٠ مليون نسمـة، بنسبة نمـو طبيعي وهي من أعلى النسب في العالم بلغت ٣,٢٤ بالمائة (فيما بين عـامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥). وهذا الارتفـاع راجع الى تـواصل ارتفـاع نسبة المـواليد التي تفـوق (٤٠ بالالف) مـع تراجـع ملحوظ في نسبـة الـوفيـات الاجمالية الى حوالى (١٠ بالالف). هؤلاء السكان موزعون توزيعاً تزايدت فيه نسبـة سكان الحضر منهم الى ما يناهز ٦٠,٤ بالمائة بعد ان كانت الغلبة لسكان الـريف والبوادي الى وقت قـريب. ومن أهم خصائص التوزيع العمري ارتفاع نسبة الصغـار فيه. فمن هم دون ١٤ سنـة يمثلون حـوالى ٤٥ بالمائة. وهو يعني وجود ما يقارب ٩٠ مليون طفل عربي دون هذه السن، حالياً.

ـ وتندرج البلاد العربية ضمن البلدان ذات الوفيات المرتفعة بين الاطفال الرضع (من صفر الى سنة)، باستثنـاء الكويت التي تعتبـر فيها هـذه الوفيـات منخفضة (٢٣ بـالالف) ثم الامارات العربية المتحدة (٣٨ بالالف). والى حد ما لبنان (٤٨ بالالف). واذا كانت نسبة وفيـات الرضـع في العالم هي (٦٥ بالالف)[٢٨] فإن أقطاراً عربية مثل الصومـال وجيبوتي (١٥٥ بـالالف) وموريتـانيا واليمنين (١٣٥ بالالف) وكذلك السودان (١٢٠ بالالف) وعمان (١١٥ بالالف) تنتمي الى المجموعة الاكثر تضرراً في العالم[٢٩].

ولا يكاد الامر يختلف بالنسبة لـوفيات الاطفـال الصغار (حتى سن الخـامسة) لا من حيث وضع البلاد العربية عالمياً ولا من حيث الاختلاف ما بين الاقطار العربية في ذلك. فاذا كانت نسبة هذه الوفيات لا تتجاوز (٢٧ بالالف) في الكويت و (٤٧ بالالف) في الامارات العربية المتحدة، فإنها تتجـاوز (٢٢٠ بالالف) في الصـومال وجيبـوتي وموريتـانيـا واليمنـين وتصـل (٢٠٠ بـالالف) في السودان و (١٨٥ بالالف) في عُمان.

---

(٢٧) تحاشياً لارهاق النص بالجداول الاحصائية المتوافرة خيّرنا عدم نسخها. والارقام الـواردة فيما يـلي ـ إن لم تكن اشارة إلى غير ذلك ـ مأخوذة عن: تقارير البنك الدولي، وتقرير اليونيسيف: «وضع الأطفال في العـالم ١٩٨٦،» واحصاءات اليونسكو الثقافية.

(٢٨) لا يموت من الف رضيع إلاّ ٦ في اليابان وفنلنداو٧ في السويد و٨ في سويسراوالنرويج وهولندا والدانمارك.

(٢٩) هذا رغم الانخفاض الملحوظ لوفيات الرضع في البلاد العربية خلال ربع القرن الأخير. وقـد سجلت بعض الأقطارفي ذلك أرقاماً قياسية: فبين ١٩٦٠ و١٩٨٣ انخفضت، مثلاً، نسبة الوفيـات في الامارات العـربية المتحـدة من ١٦٠ بالألف إلى ٣٨ بالألف وفي الاردن من ١٤٥ بـالألف إلى ٥٥ بالألف وفي سـوريا من ١٤٥ بـالألف إلى ٦٠ بالألف وفي السعودية من ١٨٠ بالألف إلى ٦٥ بالألف وفي تونس من ١٦٥ بالألف إلى ٨٥ بالألف.

وبالمناسبة، فإن توقع الحياة عند الولادة يحافظ على هذا التباين بين الاقطار العربية من ناحية ويجعل بعضها من أقل البلدان طول حياة في العالم. فإذا بلغت اقطار مثل قطر (٧٢ سنة) والكويت والامارات (٧١ سنة) مستوى عالمياً متقدماً، فإن اقطاراً أخرى مثل الصومال وجيبوتي وموريتانيا وجمهورية اليمن العربية لم يتجاوز فيها هذا المعدل (٤٦ سنة).

والبيانات الدقيقة عن الوضع الصحي للاطفال قليلة في البلاد العربية، لذلك فمقاربة هذا الوضع تجزيئية باعتبار تعدد المجالات والعوامل التي تتداخل فيه وتشابكها. إن نسباً معتمدة في العادة مثل متوسط الامداد اليومي للفرد من السعرات الحرارية وعدد السكان للطبيب الواحد ونسبة السكان الذين تصلهم المياه النقية ونسب التحصين ضد المرض ونسب المصابين بسوء التغذية، هذه كلها ـ وفي حدود ما هو متوافر عنها من بيانات ـ تؤكد ان هذا الوضع ما زال أهله، وبخاصة صغارهم، يعانون فيه المرض المتفشي والاعاقة، ويموتون لأسباب لم تعد مصدر خطر في كثير من بلدان العالم.

لقد انخفض عدد السكان للطبيب الواحد في البلاد العربية واحياناً بشكل سريع كما حدث في البلدان النفطية. فمن عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٧ كان ذلك مثلاً من ٥٢٧٠ نسمة/ طبيب الى ٢١٩٠ في العراق، ومن ١٦,٣٧٠ الى ١,٧٠٠ في العربية السعودية. وقد حققت الكويت والامارات العربية المتحدة في تلك الفترة أحسن معدل عربي هو، على التوالي، ٧٩٠ و ٧٨٠ نسمة/ طبيب. لكن النقص في الاطباء ما زال كبيراً ولا يتجاوز عددهم في بعض الاقطار، واحد الى عشرة الاف ساكن[٣٠].

ومتوسط الامداد اليومي من السعرات الحرارية للفرد أقل من الحاجة الدنيا التي حددتها المنظمات الدولية في أغلب البلاد العربية. هناك سوء تغذية ونقص في التغذية، يعاني منهما بشكل خاص الامهات الحوامل والمرضعات والاطفال، ويصل هذا الى حد له سمات المجاعة في أقطار كالصومال والسودان وقريباً منهما موريتانيا واليمنان[٣١].

ونسبة عالية من سكان البلاد العربية لا يصلهم الماء الصالح للشرب وقد تتجاوز هذه النسبة النصف، كما هو الحال في الصومال والسودان واليمنين في حين تنخفض الى ١٠ بالمائة فما دون، في أقطار اخرى كليبيا ولبنان والامارات والكويت.

واذا كانت الامم المتحدة قد حددت عام ١٩٩٠ أملاً وأجلاً لتحصين جميع الاطفال في العالم ورغم ان ٤٠ بلداً نامياً تضم قرابة ثلثي أطفال العالم قد عمدت الى تسريع برامج التلقيح، فإن التعرض لأمراض يمكن التحصين ضدها مثل السل والشلل والحصبة لا يزال واسع الانتشار في البلاد العربية. وقد أشار تقرير منظمة اليونيسيف لعام ١٩٨٦ الى أن الاقطار العربية التي اقدمت

---

(٣٠) نقلاً عن: حامد ابو جمرة، «الصحة والسكان في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي، عمان، ٢٥ ـ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤، الجدول رقم (٤)، ص ١٩.

(٣١) معدل الاستهلاك الفردي بالكالوري كنسبة مئوية من الحاجة اليومية هو عالمياً حوالى ١١٤ (سنة ١٩٨٢). وكثير من البلاد العربية ما زال دون هذا المعدل: الصومال (٩١)؛ موريتانيا (٩٧)؛ اليمنان (٩٧)؛ السودان (٩٦)؛ المغرب والجزائر (١٠) وتونس (١١).

على تسريع البرامج الهادفة الى تحقيق التحصين الشامل بحلول عام ١٩٩٠ هي: الاردن وسوريا والعراق ومصر والامارات العربية المتحدة والعربية السعودية واليمنان والسودان والصومال. والى ان يتم ذلك، فإن التحصين ضد الامراض قد لا يتجاوز احياناً ٥ بالمائة فقط من الاطفال، كما هو الحال، مثلاً، بالنسبة للشلل والثلاثي في الصومال (حتى عام ١٩٨٣).

وتشير دراسة أعدتها ادارة الاسكان والتعمير (الادارة العامة للشؤون الاقتصادية) الى ضُعف الرصيد العقاري في البلاد العربية لعام ١٩٨٠ وان اختلف ذلك من قطر الى آخر. فإذا كان عدد الاشخاص في المسكن الواحد لا يتجاوز الستة في لبنان والامارات العربية المتحدة والاردن وسوريا وتونس فإنه يتجاوز العشرة في موريتانيا والصومال[٣٢]. واذا كان المسكن المناسب هو، في الدول الصناعية، ما يحتوي على غرف يفوق عددها بواحد عدد ساكنيه، فإن تأمين غرفة واحدة لشخصين يبقى مسعى طموحاً في البلاد العربية[٣٣].

أما في مجال التعليم فقد ارتفع عدد التلاميذ في مختلف مراحل التعليم الحكومي في العقدين الماضيين ارتفاعاً سريعاً. ويقدر عدد هؤلاء التلاميذ بحوالى ٣٠ مليون تلميذ عام ١٩٨١/١٩٨٢ وهو ما يعادل ١٧ بالمائة من مجموع السكان. ومع ذلك، فإن التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة ضئيل جداً، كما ان الزامية التعليم غير معممة في البلاد العربية، وأحياناً غير مطبقة في الأقطار التي توجد فيها لا سيما بين الاناث وفي المناطق الريفية.

وتفوق نسب التسجيل المصرح به عام ١٩٨٣ في التعليم الابتدائي المائة بالمائة فيما لا يقل عن ٦ اقطار عربية، في حين تتدنى الى ٣٣ بالمائة في موريتانيا و ٣٠ بالمائة في الصومال. وهؤلاء المسجلون في التعليم الابتدائي لا يتمه منهم أكثر من ٣٣ بالمائة في الصومال و ٢٠ بالمائة في اليمن الديمقراطية و ١٥ بالمائة في جمهورية اليمن العربية. ومن المتوقع ان يبقى عام ٢٠٠٠ خارج التعليم الابتدائي ٨ ملايين طفل بين ٦ و ١١ سنة وان لا يقدر التعليم الثانوي عن استيعاب ١٥,٢ مليوناً ممن هم في سنه[٣٤].

ومعلوم ان عدد الأميين المطلق يزداد في البلاد العربية وان تراجعت نسبته الى مجموع السكان. واذا كان حوالى نصف الاقطار العربية قد تجاوزت فيه نسبة المرفوعة اميتهم من بين الرجال ٥٠ بالمائة فإن ثلاثة منها فقط (هي لبنان والكويت والاردن) تجاوزت فيها النساء هذه النسبة. إن نسبة الامية في النساء، حتى عام ١٩٨٣، هي ٩٨ بالمائة في جمهورية اليمن العربية و ٩٧ بالمائة في الصومال و ٩٢ بالمائة في اليمن الديمقراطية و ٧٨ بالمائة في مصر.

والارقام المتصلة بثقافة الطفل (كتب، اذاعة وتلفزة، نوادٍ... الخ) لا يكاد يكون لها معنى لعدم دقة القليل المتوافر منها او لأنه مبالغ في تقديرها. فنظرة في احصاءات اليونسكو الثقافية، مثلاً، (وهي تعتمد التقارير الواردة عليها) تشير الى ان بعض البلدان العربية التي تعاني من

---

(٣٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥**، تحرير صندوق النقد العربي، ص ١٢٧ والملحق ص ٣٨١.

(٣٣) انظر: مروان محسن، «السكان والاسكان في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي، عمان، ٢٥ ـ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤.

(٣٤) موسى سمحة، «السكان والتعليم في الدول العربية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي، عمان، ٢٥ ـ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤.

الامية هي في رأس قائمة الدول ذات التلفزة «الثقافية» في العالم[٣٥].

هذه الارقام لا تكتسب دلالتها الا اذا تم الربط بينها أولاً، ثم الرجوع بها الى مدلولاتها في الواقع الاجتماعي. إن المعدلات لا وجود لها في الواقع. والارقام التي ذكرت ولم تذكر غير قابلة للتحليل والاستنتاج دون معرفة ظروفها وعواملها من ناحية، ودون معرفة مضمونها الحقيقي من ناحية ثانية. إن الانجازات والتطورات التي تشير اليها الارقام في مجالات العمل الموجه الى الطفل هي أكثر تفاؤلاً في الارقام مما هي عليه في الواقع.

إن وراء هذه الارقام تمايزاً اجتماعياً وتفاوتاً بين حُظوظ الافراد والفئات والجهات والاقطار، ووراءها كذلك هدر لامكانات متاحة لا تستغل او يساء استعمالها، ووراءها نوعية سلبية وتخلف في آليات العمل، وهي قد تحجب حاجات يصعب تكميمها: حرية الانسان وأمنه واطمئنانه. قد تحجب ايضا علاقة تبعية وصعوبة في تنمية الذات. ولا شك ان هذا مما قيل فيه الكثير وتعرضت اليه الكتابات حول التنمية في البلاد العربية.

وما يمكن التأكيد عليه هنا هو **الترابط التفاعلي** بين الحاجات، وان كان هذا الترابط مازال يتطلب جهداً نظرياً وميدانياً لتحديد عناصره وأشكال تمفصله. إن العلاقة بين درجة اشباع الحاجات ونوعية الاوضاع والظروف التي يعيشها الطفل هي معطى من المعطيات. فالفرق بين الحضر والريف عموماً، وكذلك بين الطبقات والفئات الاجتماعية في حجم الحاجات فرق معلوم. ومما هو معلوم كذلك ان الخدمات ليست متناسبة اطرادياً مع هذه الحاجات. المسألة لا تتصل اذاً باثبات هذه العلاقة، وانما بتحديد المتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان نجاعة العمل او الخدمة. ذلك أن الصعوبة تكمن في معرفة الاسباب والعوامل والشروط التي يتوقف عليها إنجاز العمل كاملاً ودون انتكاس في نتائجه.

ففي مجال الصحة مثلاً، نجد ترابطات ممتدة تتجاوز الرعاية الصحية بمعناها الضيق. وفي أسرة ريفية فقيرة أمية من الصعب الجزم بنقطة البداية في صحة الطفل[٣٦]. فهذه الصحة لها علاقة بدخل الاسرة وبعدد افراد العائلة وبأمية الوالدين وبالسلوك الصحي وبالمعتقدات والعادات[٣٧]. وهي مع كل ذلك لها علاقة بجنس الطفل. فالطفل في البلاد العربية طفلان:

---

(٣٥) بالنسبة إلى البلاد العربية يُعتبر مجهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم انفع ما بذل حتى الآن. اضافة لمنشورات ادارة البحوث التربوية، انظر: **الحولية العربية للثقافة** (١٩٨٣).

(٣٦) ان خدمات صحية محددة كالتي تدعو إليها **اليونيسيف** (كمعالجة الجفاف عن طريق الفم والرضاعة الطبيعية والتحصين ومراقبة النمو). تبدو تقنية ولكن نجاعتها متوقفة على توافر الاستعداد لها نفسياً وذهنياً واجتماعياً، بل أيضاً على المدى البعيد ـ على وجود العدالة الاجتماعية. اشار إلى هذا اليونيسيف في تقريره السنوي:
UNICEF. *La Situation des enfunts duns le monde 1982. 1983.*

(٣٧) حول هذه الترابطات والأرقام الموضحة لها، انظر مثلاً: محمد اسحق الخواشكي، «الخدمات الصحية الأساسية في العالم العربي: الواقع والامكانات المتاحة،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي، عمان، ٢٥ ـ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤: نادية رمسيس فرح، «النمو السكاني والفوارق الاجتماعية الاقتصادية في العالم العربي،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه: مصطفى خوجلي، **التصور المعياري للاستراتيجية الصحية في العالم العربي حتى عام ٢٠٠٠** (١٩٨٣): عبد الباسط عبد المعطي، **التركيب السكاني في اطار التطور الاجتماعي الاقتصادي في الاقطار العربية: حالة مصر** (جامعة الدول العربية، نشر وحدة البحوث والدراسات السكانية، [د. ت.]). من المفيد كذلك الاطلاع على الدراسات الطريفة التي تبرز تأثر اوضاع الطفل (بما في ذلك صحته) بالأزمة العالمية:
=

ذكـر وانثى[٣٨].

إن القول **بالحاجة المركبة** يعني ان اشباعها عملية مركبة ايضاً. ومـا أشرنا اليـه ـ بدءاً ـ من صعوبة قيس المسافة بـين المحتاج ومـا يحتاج اليـه يتضح الآن أكثـر. إن كل مجتمـع يضبط سلمية حاجاته بالممارسة ويوزع المسافات بينها وبين الناس، لهذا تبقى العدالة أولى الحاجات لكل الاطفال قبل ان يولدوا.

٦ ـ من الحاجة الى علم الحاجة

لعله تبين مما سبق أن علاقة العمل والمجهودات المبذولة بالحاجة الحقيقية علاقة افتراضية، وانـه مهما كـان التسليم بها فهي تبقى خـاضعـة للبحث والتـدليـل. ومهمـا كـان الحـاح العمـل واستعجاله فينبغي ان لا يكون ذلك على حساب معرفة المـوضوع الـذي جعل من اجلـه. ورأينا ان غياب المعرفة العلمية المنظمة هي من أهم أسباب صعوبة الانجاز في البلاد العربية. وقد اتضح ان النقص ليس في المقترحات والتوصيات والقرارات، بل وليس في حجم المؤسسـات القائمـة، ولكن في التناسب بين عمل متقن وحاجة مدروسة. وما لم يكن هناك تصور علمي وتحديد موضوعي لحاجات الناس، فإن العمـل من اجل الطفـل او من أجل غـيره سيبقى معرضـاً لنتائـج الارتحال، وسيبقى غياب المعيار العلمي مساعداً على تبرير الخطأ والصواب.

هنـاك، اذاً، دوافع معـرفية لاعـادة النظر في المـرصود من الحـاجات وفي قـائمة الخـدمات المقترحة لتلبيتها. ولعله غير سابق لأوانـه التفكير في استنبـاط اختصاص قـائم بذاتـه نسميه **علم الحاجة**. وفي مجتمعات كالمجتمع العربي لن يكون هذا ترفاً فكـرياً، بـل سيستفيد الفكـر التنموي وكذلك المخططون للتنمية استفادة كبيرة مما سيبذل من جهد علمي في هذا الاتجاه.

ثانياً: المؤسسات

١ ـ المجالس العليا للطفولة

أ ـ المبررات

كل الوثائق والدراسـات المتوافـرة تشير الى ان أوضـاع الطفل العـربي تحتاج الى تسـوية. والتسوية تعني ان المسألة ليست مسألة «اهتمام» او «عناية» بقدر ما هي مبادرة تاريخية لا تقبـل التأجيل. هناك جهود حكـومية وأهليـة يتواصـل بذلهـا في تقديم خـدمات للطفـل، يختلف حجمها ونوعها باختلاف الاقطار وامكانـاتها والانظمـة وتوجهـاتها. غـير أن المحصلة النهـائية لا تـزال ـ بـاعتـراف الجميـع ـ دون الممكن. هي دون الممكن (ولا نقـول دون الطمـوح) لأن المشكـل ليس،

UNICEF, *L'Impact de la récession mondiale sur les enfants,* travaux dirigés par Richard Jolly et = Giovanni André (Cornia, 1984).

(٣٨) ان مظاهر التمييز الجنسي بين الأطفال واردة في دراسات عربية كثيرة. وفي دراسة نفيسـة زردومي حرارة الملاحظة والشهادة، انظر:

Nefissa Zerdoumi, *Enfants d'hier: L'Education de l'enfant en milieu traditionnel algérien* (Paris: Maspero, 1970).

بالضرورة، في قلة المؤسسات والخدمات، فقائمة هذه وتلك في بعض الاقطار طويلة. المشكل هو في تجزئة المجهودات وعدم التنسيق بينها. وهو ما يعني غياب التخطيط المتكامل والانجاز المنسق في مجال العمل من أجل الطفل العربي.

لذلك، فإن إنشاء مؤسسات وطنية للطفولة في الاقطار العربية مشروع لا يقابله احتراز او تردد. كل الكتابات التي اشارت اليه عبرت عن تحمس ومساندة، وكذلك ـ دون استثناء ـ كل من طُلب رأيهم في المشروع، سواء أكانوا ذوي مسؤولية ادارية أم متخصصين مهتمين بشؤون الطفولة خارج المؤسسات الرسمية[٣٩]. المشروع اذاً لا يحتاج الى تبرير. ان التبرير هو، في الواقع، مؤشر على صعوبة الانتقال من القول الى الفعل، أكثر مما هو محاولة للاقتناع والاقناع.

واذا كان مشروع **المجالس العليا للطفولة** مطروحاً فلأنه قادر أولاً على التوظيف المناسب للامكانات المتاحة. ذلك أن أول ما يسعى اليه هو تنسيق الجهود القائمة. ولقد اجمعت النصوص والاقوال على ان غياب التنسيق بين الجهات المهتمة بتحسين اوضاع الطفل في البلد الواحد هو ابرز ظاهرة تستوجب الاصلاح. السائد حالياً هو نزعة «الاستقلال» القطاعية، كلٌ بـ «صلاحياته» ومشمولاته، وكأنَّ توزيع الادوار قائم على تخطيط ورؤية شاملة بعيدة.. لهذا تُجزَّأ الاوضاع والحاجات وتُقدَّم الخدمات دون ربط بينها فتزدوج أحياناً أو تتكرر وتغيب أحياناً حيث يجب أن تكون. وقد يدفع الحزم والعزم مؤسسة ما الى تحمل مسؤولية مشروع لا يمكن ـ موضوعياً ـ أن تنجزه، كما تصر مؤسسة على تحمل مسؤولية مشروع تعلم ـ او لا تعلم ـ انها لا تقدر، موضوعياً، على انجازه بمفردها، لما يتطلب من تكامل في المعرفة والعمل.

إن المبرر الاول، إذاً، لقيام المجالس العليا للطفولة ليس هو غياب الخدمات أو تقديم خدمات جديدة (وان كان هذا هدفاً من اهدافها)، بل المبرر الاول هو وجود خدمات غير مخططة وغير منسقة، تزداد تكلفتها ويقل مردودها. كما أن قيام مجلس اعلى وفي **أعلى مستوى من المسؤولية في الدولة** تعبير عن ارادة سياسية، يكسب مسألة الطفولة قدرة على استقطاب الاهتمام ويطرحها كقضية سياسية هامة في البلاد.

ب ـ التوصيات

إن فكرة إنشاء مجالس أو لجان عليا للطفولة ليست جديدة في بعض الاقطار العربية، ومن المحتمل جداً أن الراجع الى الوثائق الرسمية والاوامر والقرارات الحكومية سيجد ما يتصل بها في أقطار كثيرة.

ومما يدعو الى هذا الاحتمال ان البلدين اللذين حصرنا الاستطلاع فيهما ـ وهما تونس والاردن ـ برزت فيهما هذه الفكرة على الصعيد الرسمي منذ فترة بعيدة وقبل الاهتمام المتزايد منذ السنة العالمية للطفل عام ١٩٧٩: ذلك ان من اوائل القرارات التي صدرت في تونس، بعيد الاستقلال، قرار باحداث، **مجلس أعلى للطفولة**، بتاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧. ومما يلفت الانتباه ان هذا القرار يسند الرئاسة الى **رئيس الدولة** نفسه، وهو ما يبدو الآن مسعى

---

(٣٩) تم استجواب مجموعة متنوعة من الأشخاص في تونس وعمان: مديرو ورؤساء المصالح ببعض الوزارات كالشؤون الاجتماعية والصحة والتربية وببعض المنظمات المهتمة بالطفولة، وكذلك شخصيات متخصصة من بين الأطباء والأكاديميين والتربويين ومسيري مؤسسات الأطفال وممن يكتبون للأطفال.

صعب المنال، «تراجعت» عنه التوصيات العربية بحثاً عن «الممكن». كذلك يوجد في الاردن منذ عام ١٩٧٣ **نظام المجلس الاعلى لرعاية الطفولة والاحداث** أسندت رئاسته لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل وهنا نص مشروع لنظام **المجلس الاعلى لرعاية الطفولة** يعود الى عام ١٩٧٩ يمكن اعتباره تعديلاً للأول. ومن أهم ما جاء فيه أسناد رئاسة المجلس الى **رئيس الوزراء**.

إن التوصيات العربية التي ظهرت، خصوصاً، بعد السنة العالمية للطفل تعتبر «تراجعاً» بالنسبة لما بادرت به بعض الدول قبل ذلك. ففي حين اعتمدت هذه الدول فكرة المجالس العليا المتقدمة تراجعت التوصيات الى حدود **اللجان الوطنية للطفولة**. من ذلك ما ورد في توصيات مؤتمر الطفل العربي المنعقد في تونس فيما بين ٨ و ١٠ نيسان/ابريل عام ١٩٨٠ من أنه اذا كانت السنة العالمية للطفل قد شهدت تكوين لجان وطنية للطفولة في عدد من الاقطار العربية، فإن الحاجة ماسة الى تكوين مثل هذه اللجان في جميع الاقطار العربية وضمان استمرار نشاطها كأجهزة مستمرة للقيام بمسؤولياتها في مجالات الطفولة، والعمل على توفير الامكانات اللازمة لفاعلية جهدها في مختلف المجالات. وقد جاء كذلك في ميثاق حقوق الطفل العربي «قيام لجنة للطفولة في كل قطر عربي، تضم في عضويتها الاجهزة الرسمية والاصلية والشعبية ذات الاختصاص والاهتمام برعاية الطفولة، وتنسق جهودها في مجال وضع السياسة والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم».

وباعتبار ان صياغة الميثاق كانت بعد توصيات مؤتمر الطفل فإن التطور واضح في الفكرة والتصور. ويمكن القول بأن توجه ميثاق حقوق الطفل العربي هو أقرب ما يكون الى مشروع المجالس العليا للطفولة ولو كانت اشارته نصاً الى اللجان ودون تحديد مستوى الاشراف عليها.

على أن الفرق بين اللجان الوطنية للطفولة القائمة او التي يمكن ان تقوم والمجالس العليا للطفولة كما تصورتها بعض البلدان أو كما هو مطروح هنا تصورها فرق جوهري. ومن المتأكد تقويم تجربة اللجان الوطنية القائمة في بعض البلدان ومعرفة الصعوبات التي تلاقيها وتحول دون انجاز ما أسندته الى نفسها من مهام وعمل.

ولقد اتضح من **ردود البلدان** نفسها عن استجواب وجهته اليها الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ان تكوين لجان وطنية بمناسبة السنة العالمية للطفل لم يؤدِ في أغلب الحالات الى وضع خطة لرعاية الطفولة، بل ولم يدفع في أغلب الحالات الى تنظيم نشاط خارج الاحتفال بالسنة العالمية للطفل ولقد كان في بعض الردود ما يعني ان اللجنة التي تأسست زالت بزوال المناسبة[٤٠].

إن حوالى اثني عشر بلداً تستطيع القول بأنها نفذت التوصيات وانشأت لجانها الوطنية للطفولة. وليس من شك في أن هذا، في حد ذاته، يعتبر كسباً وتقدماً بالنسبة الى أقطار أخرى لم تتمكن من الاقدام على هذه المبادرة. الا ان ردود هذه الاقطار، وكذلك المعاينة مما يدعو الى الاعتراف بأن أغلب اللجان القائمة لا تؤدي مهامها، وانها قليلة الفاعلية وبعضها في حكم المغلق.

ومعلوم ان أي صيغة مؤسسية أخرى يمكن ان تلاقي الصعوبات نفسها أو ان تكون تضخيماً دون جدوى، لجهاز بيروقراطي. الا أن ما هو مطلوب هنا هو صيغة تسعى الى تجاوز الصعوبات التي ابرزتها التجربة العملية. ولقد أوضحت **ردود البلدان** ان مشكلة الازدواجية وانعدام التنسيق هي العقبة الكبرى امام عمل اللجان الوطنية القائمة. ذلك ان هذه اللجان ولو

---

(٤٠) البلدان التي اطلعنا على اجاباتها هي: المغرب، الجزائر، سوريا، لبنان، العراق، ليبيا، السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، اليمن، قطر، وعمان.

انشئت تنفيذاً لتوصيات لها طموحات كتلك التي وردت في ميثاق حقوق الطفل، فإنها ارتبطت منذ النشأة بجهة من الجهات لا تقدر، عملياً ومهما كان نفاذها، على تجاوز ما افرزته التقسيمات القطاعية والادارية من حساسيات وتحفظات قد تعمقها عوامل واعتبارات اخرى، هذا العجز لا يتضمن، بالضرورة، قلة العزم او التقصير في الجهد والبذل وانما هو عدم قدرة موضوعية على ذلك.

لهذا يبدو الخيار واضحاً: اما تطوير اللجان القائمة الى لجان أو مجالس عليا لها ما يؤهلها من صلاحيات قانونية وكفاءة تنظيمية الى حل الصعوبات والعراقيل الحالية، واما الاستمرار في انشاء لجان ذات أثر محدود أو غير ذات اثر. وصلب القضية في الحالة الثانية ان هذا يتم باسم الطفل وعلى حساب الطفل وانه يساهم في تغطية اوضاع الطفل دون أن يساهم في حلها.

ج ـ الصعوبات

الاجماع على ضرورة انشاء مؤسسات وطنية لصالح الطفولة لم يدفع بالارادة الى انشاء مجالس او لجان عليا للطفولة في الاقطار العربية. ومن المفيد معرفة الصعوبات التي تحول دون الوصول الى هذه الصيغة المؤسسية المتقدمة كجهاز ذي سيادة ونفاذ في الدولة. لماذا تقدم الدولة على انشاء «لجنة وطنية» مرتبطة أو تابعة لوزارة من الوزارات ولا تقدم على انشاء مجلس او لجنة عليا تفك هذا الارتباط الذي برهنت التجربة على ضيق فاعليته وقلة مردوده؟

الامير طلال بن عبدالعزيز (وهو من اوائل الداعين لهذه المجالس ومن أكثرهم عملاً وحرصاً على انشائها) لخص تقريباً أهم التساؤلات حول تردد الدول أو احجامها عن تأسيس هذه المجالس: «هل هي اسباب مادية؟ هل هو تخوف الجهات المتعددة العاملة في مجال الطفولة والامومة من ان هذا الجهاز سوف يسيطر على مهامها او يتدخل في شؤونها، أو سيكشف اخطاءها؟ هل هو عدم ادراك المسؤولين او أصحاب القرار لما للطفولة والامومة من دور فعال سواء في الحاضر أم المستقبل؟ أم انه لعدم اعتبار قضايا هذه الفئة من أولويات القضايا العربية بخاصة في الظروف الراهنة؟ وهل تكمن المعضلة في عدم وضوح الفكرة في حد ذاتها وعدم القدرة على استيعابها؟ أم في التخوف من أن هذا الجهاز سوف يصبح بدوره جهازاً بيروقراطياً تقليدياً يضاف الى هموم الطفولة العربية؟»[٤١].

هذه تساؤلات أو أجوبة حول صعوبات اتخاذ القرار. وهي صعوبات اشار اليها معظم المستجوَبين «بصفتهم الشخصية» من بين المسؤولين وأهل الاختصاص:

قد يكون هناك، فعلاً، عدم وضوح في طرح المشروع وفي ابراز ما يميزه عما هو سائد، فكراً أو ممارسة. وبالمناسبة، فإن مما يُفقد التوصيات العربية بعض فاعليتها انها تتوجه الى كل الحالات بالطلب نفسه واللهجة والعبارة نفسهما. لهذا قد يرى البعض انه تجاوز ما هو مطلوب، في حين قد يرى البعض ان لا قدرة له على ما هو مطلوب، وقد يرى البعض الآخر انه غير معني تماماً بما هو مطلوب. وهكذا تصبح التوصية قابلة للتأويل المناسب.

لكن **الصعوبة الاساسية سياسية**: إن الوعي السياسي العربي بواقع الطفولة دون مستوى المشكلة أو أنه فوق ذلك ودون الحل. كثيراً ما يقال بوجود هذا الوعي مع انعدام الوسائل. الا أن الرد على هذا أصبح معروفاً: عدالة توزيع الموارد والامكانات المتاحة. وهذا ينطبق ايضاً في مجال الطفولة ومن أجل انشاء مؤسسات لصالحها.

---

(٤١) انظر حديث الامير طلال بن عبد العزيز آل سعود والذي يدعو الى انشاء **مجالس عليا للأمومة والطفولة** في: **مجلة الطفولة العربية**، العدد ٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦).

هناك، ايضاً، **عقلية بيروقراطية** ومواقف مصلحية ضيقة تعودت أن ترى في مشاريع التنسيق حداً من صلاحياتها وتدخلاً في شؤونها. وبالتالي تقلصاً لما لها من مكانة وأدوار. هذا دون الحديث عن احتمال الخوف من ظهور الخطأ او عدم الكفاءة. والواقع أن وراء كل هذا تقاليد العمل الفردي وشَخْصَنَته على حساب العمل الجماعي وتأسيسه.

د ـ التحركات

كل ما ذكر غير قابل للتعميم. اختلاف الاوضاع في الاقطار العربية من سمات الواقع العربي. ولا يتضمن مشروع المجالس العليا للطفولة توحيداً، نمطياً قد لا يراعي بعض المعطيات أو الاولويات والحاجات. لذلك فإن الهيكلة المقترحة **قابلة للتعديل والملاءمة**[٤٢]، في حدود المبادىء والاهداف الكبرى التي تمثل عاملاً مشتركاً ثابتاً في كل الحالات، وفي مقدمتها **مستوى الاشراف السياسي على المجلس**.

وللتعريف بالمشروع وتوضيحه، وللاقناع بأهميته، **لا تكفي صياغة التوصيات** أو التقارير النهائية وتعميمها على الدول. وقد أشرنا الى أن المؤتمر الاول للطفل العربي أوصى بتكوين لجان وطنية للطفولة في جميع الاقطار العربية. وقد أقر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب هذه التوصية. واذا اعتبر المؤتمر الحالي ان صيغة المجالس العليا للطفولة متطورة فعلاً وتضمن للعمل ظروفاً وشروطاً مناسبة فمن المؤمل ان يدعو الى انشائها، لا سيما وأنها امتداد لتوصيات سابقة وتجسيم تحديدي لما وردت في ميثاق حقوق الطفل العربي.

والتحرك من أجل انشاء مجالس عليا للطفولة يمكن ان يستفيد كثيراً من **المبادرة التطوعية** للاتصال بالمسؤولين واصحاب القرار في البلدان العربية. فالاعتماد على شخصيات عربية ذات صيت وتحمس للمشروع امتداد عملي للمؤتمر. واذا صادف ان كانت لها مقترحات تتصل بالدعم والتعاون فهذا محفز في أغلب الحالات. وحبذا لو يوازي هذا ويسانده تطوع معرفي يثير الموضوع في الاقطار العربية ويلفت نظر المسؤولين والرأي العام الى أهميته وأبعاده.

هـ ـ مهام المجلس الاعلى للطفولة

مشروع المجالس (أو اللجان)[٤٣] العليا للطفولة[٤٤] يقوم على مبدأ ادراج مسألة الطفولة ضمن كبرى القضايا الاجتماعية والسياسية المطروحة لا باعتبارها قضية انسانية فحسب، بل باعتبارها بعداً اساسياً من أبعاد التنمية وعاملاً حاسماً في صنع المستقبل.

والتسليم بهذه الاعتبارات يفضي الى ضرورة وضع سياسة عامة والى تخطيط يعتمد شمول

---

(٤٢) لذلك نقترح ثلاث صيغ أو مراحل لهيكلة هذه المجالس.

(٤٣) قد يستحسن توحيد التسمية. على أن اتساع الأهداف وطبيعة الهيكل التنظيمي المقترح وكذلك مستوى المسؤولية والقرار مما يدفع إلى تفضيل عبارة **(المجلس)**.

(٤٤) تسمية هذه المجالس بالمجالس العليا للطفولة **والامومة** يمكن أن يكون موضوع نقاش وإن اصبحت شبه سائرة. ورأينا الشخصي أن اضافة (الأم) **دون (الأب)** اضافة غريبة رغم كل ما يقال عن دور الأم في تربية الطفل ورعايته وعن علاقتها «المباشرة» به... الخ، مما هو معروف. وقد تكون في هذا رؤية «ذكورية» للتخلف تتضمن تبرئة للرجل من دوره فيه. إذا كانت هناك ضرورة ـ لا نراها ـ في عدم الاكتفاء بالطفولة في التسمية **فالوالدان** أو **الأسرة** أولى بالإضافة من الأمومة.

الرؤية ويراعي سلم الاولويات وتداخل الحاجات وتكامل وسائل اشباعها. هذه السياسة وهذا التخطيط يتطلبان مستوى عالياً من المسؤولية في الدولة. وهو ايضاً ما يتطلبه اكتساب صلاحية متابعة الانجاز وتنسيقه وتحقيق التعاون فيه.

إن انشاء مجالس عليا للطفولة تناسب مكانتُها ومهامُها حجمَ المشكلة القائمة لا يمكن ان يتضمن تقليلاً من شأن الاجهزة الموجودة أو حداً من مشمولاتها بل دعماً لمبادراتها وتيسيراً لمردودها من منظور تنموي شامل، مخطط ومنسق على المستوى الوطني، يسعى الى أقصى النتائج الممكنة بأدنى تكلفة ممكنة[٤٥]. أما المهام الموكلة الى المجالس العليا للطفولة فيمكن تلخيصها فيما يلي[٤٦]:

(١) **وضع السياسة العامة**: (أ) تحديد المنطلقات والاهداف الكبرى للعمل الوطني في مجال الطفولة، تعبيراً عن وعي سياسي بحجم المشكلة وأبعادها، (ب) ضبط التصورات والمواقف الرسمية واصدار القرارات تعبيراً عن ارادة سياسية حقيقية.

(٢) **التخطيط**: (أ) تحديد الاولويات والحاجات على المدى البعيد (عشر سنوات، على الاقل) في مسار مشروع مجتمعي تنموي يهيىء الطفل للمشاركة الفاعلة وتحمل مسؤوليات الغد، (ب) ادراج هذه الاولويات والحاجات وآليات اشباعها ضمن خطط التنمية المتتالية في البلاد (من ثلاث الى خمس سنوات، عادة).

(٣) **التنسيق**: (أ) التنسيق مع الجهات المعنية الحكومية والاهلية للمشاركة في جميع مراحل اعداد الخطة؛ (ب) توزيع مهام انجاز الخطة المعتمدة على هذه الجهات، حسب تخصصها وأمكاناتها الفعلية، وبشكل يضمن تكاملاً يسد الثغرات ويمنع الازدواجية؛ (ج) رصد مشاريع الجهات المعنية وبرامجها وانشطتها غير المدرجة في الخطة المعتمدة، للتحفيز على التعاون في انجازها لتجنب الازدواجية فيها.

(٤) **التعاون**: (أ) العمل على ايجاد أوسع ما يمكن من العلاقات مع الجهات والهيئات والمنظمات الحكومية والاهلية، العامة والخاصة، للتعاون أو لدعم المجلس؛ (ب) المساعدة على توفير المشورة والخبرة للجهات المحتاجة اليها؛ (ج) السعي الى اقامة علاقات تعاون مع الدول والمنظمات العربية والدولية خدمة لاهداف المجلس.

(٥) **المتابعة**: (أ) المتابعة المتواصلة لمراحل انجاز ما أسند لكل جهة من مهام الخطة

---

(٤٥) لذلك، فإن المشروع لا يمكن الاّ يكون مقبولاً من الوجهة الاقتصادية أيضاً. فنجاحه يختزل الانفاق المزدوج في ميزانيات الدولة ويتابع وجهة المرصودات في اتجاه ما رصدت له من أبواب العمل في مجال الطفولة، كما أنه يمكن أن يستقطب تمويلات وهبات وطنية ودولية قد لا تستقطبها الجهات القطاعية.

(٤٦) أغلب هذه المهام ـ وإن أعيد توزيعها وتبويبها ـ واردة في وثائق اعتمدناها. من ذلك: «**ورقة عمل حول انشاء لجان أو مجالس عليا للأمومة والطفولة**»، من وضع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية؛ «**مخطط لانشاء مجالس عليا لبقاء الطفل وتنميته**»، من وضع د. بول شودري، بتكليف من اليونيسيف، ومشروع «**نظام المجلس الأعلى لرعاية الطفولة والأحداث**» (الأردن، ١٩٧٣)، و «**نظام المجلس الأعلى لرعاية الطفولة**» (الاردن، ١٩٧٩)، وكذلك بعض ردود الدول عن «**استبيان حول اللجان الوطنية للطفولة**»، وجهته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. هذا اضافة لاجابات مجموعة متنوعة من الأشخاص في تونس وعمان. والملاحظ أن هذه المهام وإن تكاملت تتسع أو تضيق حسب الصيغة او المرحلة التي يمر بها كل مجلس.

المعتمدة وتلقي التقارير منها في ذلك؛ (ب) التأكد من تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المجلس ومعرفة الصعوبات والعراقيل في حالة عدم التنفيذ.

(٦) **التقويم**: (أ) تقويم نتائج مشاريع وبرامج وأنشطة الجهات المعنية مع الحرص في ذلك على الدقة والموضوعية؛ (ب) تقويم أساليب وطرق العمل والانجاز بهدف تطويرها؛ (ج) مد الجهات المعنية بنتائج التقويم مع ابداء الملاحظات والتوصيات المناسبة؛ (د) اعداد تقارير تقويمية دورية للمجلس.

(٧) **الدعم والتمويل**: (أ) دعم بعض المشاريع ذات الأهمية الخاصة التي قد تعجز الجهات المعنية بها على انجازها لاسباب مادية أو بشرية؛ (ب) تمويل بعض المشاريع التجديدية أو الطارئة التي قد لا تجد جهة تقبل او تقدر على تحمل مسؤولية انجازها.

(٨) **البحوث والتدريب**: (أ) القيام بدراسات وبحوث ذات علاقة متينة وواضحة بأهداف واهتمامات المجلس لتساعد على وضع الخطط وعلى انجازها، مع التركيز على الجانب التطبيقي وعلى استنباط اساليب العمل الملائمة للوضع العربي؛ (ب) اعداد برامج توعية تعتمد الوسائل والاساليب المدروسة شكلاً ومضموناً؛ (ج) جمع المعلومات والبيانات الاحصائية وتوثيقها وتبادلها ووضعها على ذمة كل المهتمين بها؛ (د) اصدار نشرات متخصصة والحرص على توزيعها على نطاق واسع؛ (هـ) تنظيم لقاءات علمية ودورات تدريبية متخصصة مع التركيز على التجارب والاساليب الجديدة.

(٩) **التشريع**: (أ) اعداد مشاريع لتطوير التشريعات القائمة أو لسن تشريعات جديدة بهدف عرضها لاقرارها؛ (ب) متابعة احترام وتنفيذ القوانين والتشريعات الصادرة عن الدولة؛ (ج) متابعة احترام وتنفيذ المواثيق والقوانين الدولية المصادق عليها من قبل الدولة.

(١٠) **التوعية**: (أ) استعمال كل وسائل الاعلام والاتصال، لا سيما أكثرها انتشاراً وتأثيراً على الجماهير لتعميق وعيها بأوضاع الطفل وحاجاته وارشادها في حمايته وتنشئته؛ (ب) العمل على تحفيز المشاركة الاهلية والتطوعية وعلى استعادة أنماط من القدرة الذاتية في المجتمعات المحلية.

و ـ الهيكل التنظيمي للمجلس الاعلى للطفولة

للمجلس الاعلى للطفولة رئيس ومؤتمر عام ولجنة تنفيذية. ومهما اختلفت التسميات من بلد الى آخر، فإن المبادىء الاساسية المراعاة هنا هي:

- أن تكون للمشرف على المجلس سلطة الاشراف ـ خارج المجلس ـ على الجهات الممثلة فيه.
- تجنب التعقيد واختزال الجانب البيروقراطي في مستوى اتخاذ القرار.
- اسناد مهمة القيام الفعلي بمهام المجلس للجهاز التنفيذي.

من هذا المنظور لا يفيد توزيع المهام (التي سبق تحديدها). ذلك أنه باستثناء ما قد يحتفظ به المؤتمر العام به لنفسه منها، فإن انجازها من عمل اللجنة التنفيذية.

ومع الاهتمام دائما بمرونة الاقتراح لتنوع الاوضاع والانظمة والدساتير العربية، يمكن ـ ولهذا السبب ـ الاكتفاء بما هو جذع مشترك وأساسي في الهيكل التنظيمي التالي:

أولاً: **الرئاسة**: ان يترأس المجلس أحد اصحاب القرار من قمة السلطة في الدولة مسألة

مصيرية بالنسبة لهذا المجلس. عملياً، يفضل أن يشرف عليه رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس وزرائه. ومهما يكن، فإن الاشراف يجب ان لا يربط المجلس بجهة من الجهات ليست لها صلاحيات وامكانات الاشراف العام[٤٧].

ثانياً: المؤتمر العام: المؤتمر العام أو الهيئة العامة هو السلطة العليا للمجلس. ينعقد دورياً (مرة في السنة) ويعمل وفق نظام اساسي يصدر بقرار من الدولة طبقاً للانظمة والقواعد الدستورية المعمول بها. ويضم المؤتمر العام في عضويته كل الوزراء المعنيين، وكذلك رؤساء المنظمات والهيئات الحكومية والاهلية ذات العلاقة البارزة بمجال الطفولة.

واذا كانت هذه العضوية سوف تختلف ـ دون شك ـ من بلد الى آخر، فإن الغاية هي ان تشمل اوسع مشاركة ممكنة، دون التقيد المعهود بالجهات المختصة، ذات الاهتمام المباشر بمجال الطفولة، مثل وزارة الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة. من المهم، مثلاً، ان يضم المؤتمر العام ممثلين عن منظمات العمال واصحاب العمل، وكذلك بعض المفكرين والمتخصصين ممن يساهمون في تعميق الحوار واكتشاف الحلول.

ويختص المؤتمر العام بوضع السياسة والتوجهات العامة التي يتبعها المجلس وينظر في خططه وبرامجه ونشاطاته ويتابعها ويراقب أعماله الفنية والمالية والادارية.

ويتخذ المؤتمر العام القرارات والاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المجلس وانجاز مهامه، وعلى الاخص: (أ) اقرار خطط المجلس وبرامجه ونشاطاته السنوية؛ (ب) اقرار الميزانية السنوية للمجلس؛ (ج) اعتماد تقرير اللجنة التنفيذية السنوي؛ (د) اقرار الاساليب الهيكلية لتطوير عمله وانشاء مكاتب فرعية له.

ثالثاً: اللجنة التنفيذية: وهي الجهاز المكلف بانجاز مهام المجلس وتحقيق اهدافه، وترأسه شخصية ذات مكانة سياسية واجتماعية متفرغة لشؤونه تمام التفرغ ولا يخضع العمل فيه للعضوية أو التمثيل، بل لكفاءة موظفيه وذوي الاختصاص والخبرة فيه. وعمل اللجنة التنفيذية عمل دائم يمكن ان تستعين فيه باستشارة شخصيات وهيئات وطنية ودولية.

تجسم اللجنة الفنية عمل المجلس الفعلي وتتخذ المبادرات التي لا تتعارض وقراراته. وهي، في ذلك، مطالبة على الاخص بما يلي: (أ) تنفيذ قرارات المؤتمر العام؛ (ب) رفع تقرير دوري عن نشاطها وانجازاتها وعن سيرها الاداري والمالي؛ (ج) اعداد وعرض مشروع برامج عمل المجلس للدورة القادمة، مصحوباً بتقديرات الميزانية اللازمة له؛ (د) جمع وتبليغ المعلومات والاقتراحات والملاحظات الواردة من الجهات الحكومية والاهلية ومن المواطنين والمتصلة باهتمامات المجلس.

رابعاً: البدائل: واعتباراً لعمل هذا الجهاز فإن توفير الكفاءة البشرية والوسائل المادية أمر ضروري لنجاعته. وبافتراض الإحكام في التنظيم الهيكلي والاداري وفي التوزيع التكاملي للكفاءات والمسؤوليات، يمكن اقتراح بدائل تيسر الاقبال على المشروع والاقدام على هذا او ذاك حسب الاستعداد والحالة.

على ان المهم في الاختيار بين البدائل المقترحة ليس حجمها أو طموحها بقدر ما هو القدرة

---

(٤٧) بعض من سئلوا ممّن هم في مستوى المسؤولية في قطاع الطفولة اكدوا «بصفتهم الشخصية» أن هذا شرط لنجاح المجلس الأعلى للطفولة وأنه بدون ذلك لا يتم تجاوز اوضاع اللجان الوطنية الحالية.

الفعلية على بلوغ المطلوب منها. النجاح «المتواضع» هنا، أفضل من فشل «كبير». اما «النجاح» الذي لا مبرر له، فذاك الذي تُشيَّد فيه للطفولة مؤسسة ذات «سمعة» لا تعمل.

والنماذج الثلاثة المقترحة لهيكل اللجنة التنفيذية يمكن تفريغها الى أكثر من ذلك. ويعتبر الأول حداً أدنى أو نواة لمجلس أكثر تطوراً. أما الاخير فصياغة لأغلب ما ورد من توصيات واقتراحات في هذا الموضوع. لذلك، فإن طموحه ولربما «مثاليته» هما جمع وتركيب لتوصيات واقتراحات **تم التعبير عنها فعلاً**.

١ ـ **هيكل أدنى**: إن الحد الادنى هو الاكتفاء بالمتابعة والتنسيق مع الجهات المعنية بالطفولة في البلاد. دون هذا الحد يفقد المجلس الاعلى للطفولة مبرر وجوده الاساسي. ذلك ان تشتت المجهودات والخدمات هو ابرز ظاهرة مرصودة وأهم دافع لإقامة هذا المجلس. واذا كان هذا الهيكل الادنى يحتاج ككل البدائل الممكنة الى التبني والدعم السياسي، فإن ما هو موكول اليه لا يمثل صعوبة مادية أو بشرية:

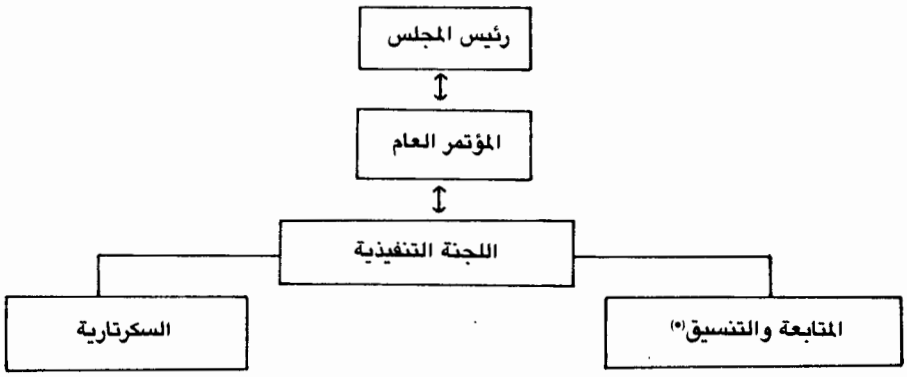

(*) **التقويم** ضمن مهام هذه الوحدة، بالضرورة، وكذلك **التعاون** الوطني والدولي.

٢ ـ **هيكل موسع**: الانتقال الى هذه الصيغة الهيكلية يمكن ان يمر بمراحل تحددها الاولويات والامكانات. وما يقترح هنا، على سبيل المثال، من وحدات يشملها الجهاز التنفيذي لا يُفترض وجودها دفعة واحدة. تحاشي تعديد الصيغ الوسيطة هو الذي أملى تقديمَ الرسم التالي، مغطياً معظم المهام المسندة الى المجلس:

٣ ـ **هيكل متطور**: ما يميز هذا الهيكل المتطور هو توسعه الى أجهزة متخصصة، ملحقة به واعتماده عليها في دعم برامجه وانجازها. ومن أهم هذه الاجهزة:

أ ـ **معهد عال للطفولة**[٤٨]: يخفف على الجهاز التنفيذي عبء جانب كبير من عمله مع التخصص فيه والتركيز عليه من ذلك القيام بالبحوث والدراسات وجمع البيانات والاحصاء

---

(٤٨) قد تكون تسميته **معهداً** محل احتراز في بعض الأقطار او المناطق، والمهم هو ما يقوم به.

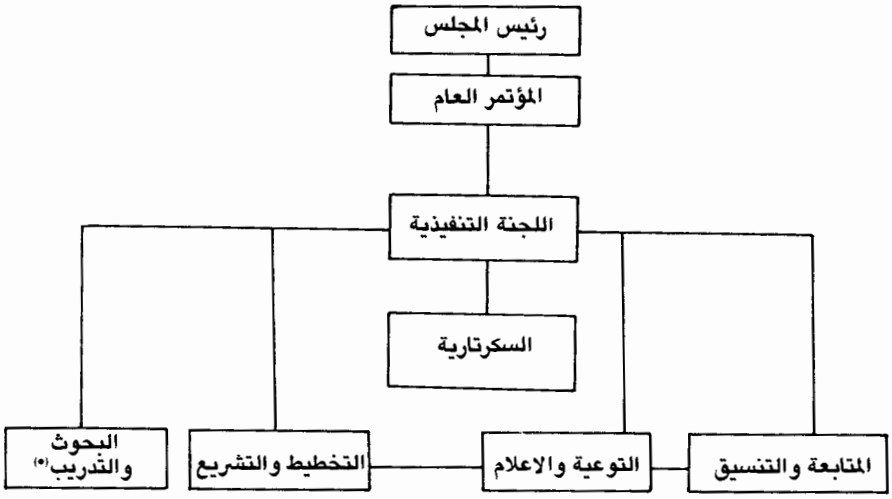

(*) **التوثيق والاحصاء** ضمن مهام هذه الوحدة في حال عدم تخصيص وحدة لهما.

والتوثيق وضمان التكوين والتدريب واعداد برامج التوعية واساليبها ومشاريع المواثيق والقوانين.... الخ، وهو، مع ذلك، يمد الادارة التنفيذية ومصالحها بالمشورة والخبرة.

ب ـ صندوق وطني للتمويل: يدعم المشاريع ويقدم المعونات حسب الحالات. والصندوق صيغة متقدمة تتطلب التوعية والتعبئة، كما تتطلب تحمساً وتفانياً لدى المشرفين على جمع الموارد ومصداقيتهم ايضا. لذلك، فإن انشاء الصندوق وتوفير موارده قد يستغرقان وقتاً يمكن ان يطول. الا ان هذا يجب ان لا يصرف عن البدء بمرحلة أولى يكون فيها للمجلس ميزانيته التي تخصصها له الدولة.

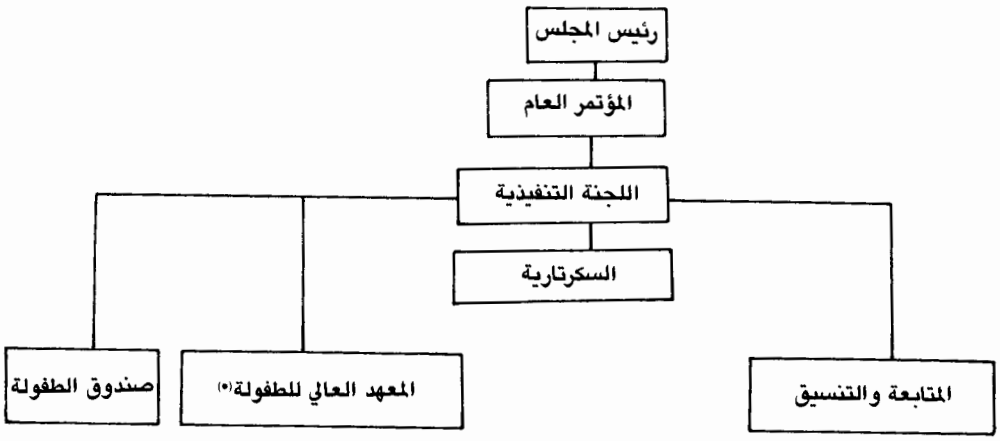

(*) كل ما تشمله وحدات **البحوث والتدريب والتخطيط والتشريع والنوعية والاعلام** (في الهيكل ٢) متضمن في مهام هذا المعهد وما لم ينشأ هذا المعهد فهما قائمتان.

خامساً: التمويل: مهما كان حجم عمل المجلس فلا بد من أن ترصد له ميزانية محددة خاصة به يتصرف فيها. ومن المفروغ منه أن البدء بمساهمة الدولة خطوة عملية مطمئنة ومحفزة. قد تكون هذه المساهمة متواضعة في بدايتها. تكتفي بضمان عمل وجدوى الهيكل الادنى للمجلس (نموذج ١)، مع تواصل السعي في تطويرها.

وقد أبرزت بعض الوثائق واستطلاع الرأي (في تونس وعمان) ان افضل صيغة لمرحلة ثانية هو تخصيص نسبة مئوية (قد تصل الى ١ بالمائة) من ميزانيات كل الوزارات. واذا كان البعض قد حدد الوزارات «المعنية» (كتلك التي ذُكرت لعضوية المجلس) فان اغلب الاراء ترى أنه **لا يمكن ان توجد وزارة غير معنية بالطفولة في بلادها**.

وفي مرحلة ثالثة (بافتراض اتباع هذا التدرج) **ينشأ صندوق الطفولة** أو تكونُ قد توافرت له الموارد ان كان أنشىء قبل ذلك. هذه الموارد كثيرة، في مستوى التصور، ويصعب حصرها. فقد تحصل من المساهمات والتبرعات الاهلية والخاصة ومن مشاركة المنظمات العربية والدولية ومن تنظيم اصناف مختلفة من التظاهرات والحملات. وكل هذا أو غيره يتوقف على المبادرة والجهد واستنباط الاساليب[٤٩].

٢ ـ منظمة عربية للطفولة: هل هذا حل أمثل؟

عند الرجوع الى التوصيات والمقترحات نجد منها ما يدعو الى تأسيس منظمة عربية للطفولة ومؤسسات عربية قطاعية أخرى تغطي مجالات مختلفة[٥٠].

أ ـ احترازات سائدة

وقد لاحظنا في استطلاعاتنا للرأي ان هناك تخوفاً عاماً وشكاً مسبقاً في قدرة منظمة عربية للطفولة على أن تنجز المهام المناطة بعهدتها. ويمكن القول بأن الرأي أقرب الى الاحتراز. وهو في ذلك لا يخفي «خيبة أمله» في أغلب المنظمات العربية القائمة اذا ما قورن انجازها بأهدافها ومهامها. وهو في ذلك يستصعب عملاً عربياً مشتركاً يرفع المؤسسة القومية فوق حساسياته السياسية.

وانه لمن الصعب قبول فكرة انشاء منظمة عربية للطفولة (وهو أمل كبير) في حين أن

---

(٤٩) من السابق لأوانه الدخول في جزئيات هذه الأساليب وتقديم قائمة فيها.

(٥٠) انظر مثلاً: **ميثاق حقوق الطفل العربي**، وبخاصة التوصية (٤٠) ذات الطموح الكبير تدعمها التوصية (٤١):

٤٠ ـ انشاء منظمة عربية للطفولة تضطلع بتنسيق الجهود العربية من مجال تنمية الطفولة ورعايتها. واقتراح السياسات والخطط والبرامج القومية، وتعين الدولة العربية على تحديد سياساتها وخططها وبرامجها ومشروعاتها. وتمد المحتاجة منها بالعون الفني والمادي وتضطلع بالدراسات والبحوث، وتيسر تبادل الخبرات. وتعد وتجرب نماذج عربية أصيلة لمشروعات رائدة، وتعين في تعميم التجارب الناجحة، وتضطلع بكل ما من شأنه ان يرتقي بأحوال الطفولة في الوطن العربي، وما من شأنه أن يوفر ويمد الخدمات الأساسية لتنشئة اجيال عربية متتالية قادرة على المشاركة في جهود التنمية العربية، واستعادة التاريخية لامتنا.

٤١ ـ انشاء صندوق عربي لتنمية الطفولة ورعايتها، تكون موارده في خدمة برامج المنظمة العربية للطفولة والدول العربية. يركز على المشاريع القومية والبرامج المشتركة وتلبية الحاجات الأساسية للأطفال في الدول العربية الفقيرة...

المنظمات العربية القائمة مهددة بالزوال لأسباب معلومة، أهمها: المالي والسياسي. وليس هذا تشاؤماً أو تأويلاً، بل هو وارد في التصريحات الرسمية للمسؤولين عن هذه المنظمات نفسها.

إن معرفة الرأي العام الذي لا يجامل أمر لازم ومفيد. هذا الرأي يتساءل: منظمة عربية للطفولة هل هذا ممكن؟ في أي ظروف ولأي جدوى؟ ثم لماذا منظمة عربية للطفولة؟ أهي للطفولة أم للمشرفين على الطفولة؟ إن كانت ضمانات فلا أحد يعارض المشروع. ولكن كيف الضمان؟ هذا هو المشكل.

إن هذه التساؤلات والاحترازات تدعو الى كثير من الواقعية في تعليق الآمال واسناد المهام الى منظمة عربية للطفولة. وقد يجدي التفكير في بدائل تتجاوز مجرد الوجود الرمزي (وان أفاد كرمز) دون الوصول الى حد «المغامرة». هذه البدائل الوسيطة كثيرة ولا شك، نقترح منها، على سبيل المثال، ما يلي:

ب ـ لنستفد، أولاً مما هو قائم!

إن نظرة عجلى في هيكل جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية المتخصصة والمجالس والمؤتمرات الوزارية يباغتها غياب الطفولة العربية كاهتمام أساسي. ومع ذلك، فهذا الهيكل يتسع الى القانون والاعلام والمواصلات السلكية واللاسلكية والفضائية والارصاد الجوي والبريد والطيران والنقل البحري والسياحة والجمارك والادارة والجريمة، اضافة الى ما هو اكثر شمولاً من منظمات ومجالس.

ومما يلاحظ أيضاً ان أهداف أو أغراض هذه الاجهزة والمنظمات والمجالس كما وردت نصاً في دساتيرها، **لا تشير الى الطفل العربي**، بل لا وجود فيها للفظة «طفل» او «طفولة»[٥١] هناك ما يُفهم ضمنياً (في الحديث عن التربية، مثلاً) أو بشكل مباشر (في الحديث عن «الاحداث» في مجال العمل والدفاع الاجتماعي ضد الجريمة...).

كذلك لا تمثل الطفولة قطاعاً من قطاعات «التنسيق» بين الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاجهزة العاملة «في نطاقها» والمنظمات العربية. التقسيم المعتمد لا يشير الى شيء من ذلك[٥٢] واذا اكتفينا بمثال واحد، وجدنا ان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عضو في قطاعات: الزراعة، والبترول والطاقة، والقوى البشرية والقوى العاملة والتنمية الادارية، والاعلام والبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، والتوثيق والمعلومات والاحصاء[٥٣]. دون ان يكون لها في التقسيم المعتمد ما يتيح مساهمة متوقعة من اجل الطفل العربي.

---

(٥١) ينطبق هذا على ٢١ دستوراً وردت نصاً في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **المنظمات العربية المتخصصة: معلومات اساسية، وثائق التاسيس** (١٩٨٤).

(٥٢) التقسيم الذي تم تنفيذاً لقرار الدورة ١٣ للجنة التنسيق (١٩٨٢/١٢/٢٢) يحدد القطاعات التسع التالية: الزراعة، الصناعة، البترول والطاقة، النقل والمواصلات، التمويل والنقد والاستثمارات، القوى العاملة والقوى البشرية والتنمية الادارية، الاعلام، البحث العلمي والتنمية التكنولوجية، التوثيق والمعلومات والاحصاء. المصدر نفسه، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٨.

(٥٣) المصدر نفسه.

أمام هذا الوضع يكون من المنطقي والمفيد التفكير جدياً في الاستفادة من المنظمات والاجهزة القائمة وذات العلاقة ـ الفعلية او المتوقعة ـ بالطفل:

(١) معلوم ان لبعض هذه المنظمات والاجهزة التفاتات للطفل العربي تتخلل برامجها وأنشطتها. لكن لا بد من تحويل هذه الالتفاتة الجزئية او الظرفية الى **اهتمام متواصل** والى عمل مركز أقرب ما يكون الى التخصص. إن بعث وحدة في صلب هذه المنظمات والاجهزة مشروع يتطلب الاقتناع والارادة اكثر مما يتطلب تمويلاً صعباً. ذلك أنه يستفيد مما هو متاح وقد لا يستدعي غير اعادة توزيع بعض المهام والترفيع من مردود بعض الكفاءات والموظفين.

إن منظمة مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مؤهلة وقادرة على تبني مشروع كهذا. وهناك منظمات اخرى يمكن ان تكون لمساهمتها اهمية كبيرة مثل منظمة العمل العربية واتحاد اذاعات الدول العربية.

(٢) نواة ادارة الطفل الموجودة حالياً في صلب الامانة العامة لجامعة الدول العربية تنقصها الامكانات لتؤدي عملاً مناسباً لمكانتها. على أنه لا يبدو من فائدتها ولا لصالح العمل ان تتجه نحو تحمل أعباء متعددة المجالات والاختصاصات مثل: تخطيط السياسات والتنسيق والانجاز العلمي والتدريب والندوات والنشر الى غير ذلك. إن هذه الاعباء تتجاوز ما يمكن ان يتوافر من مال وتوسيع الهيكل.

ومع ذلك، فمهمة إدارة الطفل تبقى ضرورية في مستوى **المتابعة والتنسيق** على المستوى العربي. ومن المفيد ان تكون الإدارة في مرحلة لاحقة بمثابة الامانة التنفيذية **لمجلس وزراء عرب** يهتم بالطفولة العربية ويشارك في نشاطه رؤساء اللجان الوطنية او ممثلون عن المجالس العليا للطفولة كلما وجدت.

ج ـ مؤسسة للطفولة العربية (Fondation): لم لا؟

التساؤلات والاحترازات بشأن تأسيس منظمة عربية للطفولة في الاوضاع الراهنة للعمل العربي المشترك تقل إذا قام المشروع، اساساً، على مبدأ **التطوع والاستقلالية** النسبية. هذا المبدأ يمكن ان يتيسر تطبيقه في مؤسسة للطفولة العربية تبادر بتأسيسها شخصية او مجموعة من الشخصيات العربية ذات الوعي والمكانة والقدرة.

ومعلوم ان العمل الاجتماعي في المجتمع الاسلامي ومنه العربي، قد اعتمد صيغاً قريبة من ذلك (كالاوقاف او الاحباس وغيرها) مع وزاع خيري لا صلة له بالنفع او الضرائب. واذا كنا نبحث عن مقابل غربي للتعريف او التوضيح فنذكر (Fondation) فإنما ذلك لانقطاع السند لهذا العصر!

هذه المؤسسة، ان كتب لها أن تقوم، فستكون ـ في حد ذاتها ـ حدثاً ورمزاً، ولربما مثلاً يحتذى. وهي، ان أُحكم اعدادها ثم تسييرها ، ستكون لها فسحة من الارادة ومن حرية «التدخل» المطلوب من أطراف عربية كثيرة. وأهم ما في الامر أنها تملك حداً أدنى من القدرة على المتابعة والتقويم وعلى توجيه عملها فيما ينفع الطفل العربي حقاً.

وجدير بالاشارة ان هذا المقترح هو صيغة جديدة من صيغ العمل العربي المشترك. لذلك

يؤمل ان يجد التشجيع والدعم من جامعة الدول العربيـة ومنظماتهـا، رغم ان المبدأ الاسـاسي هو **استقلالية هذه المؤسسة** المقترحة عن الدول والمؤسسات القطرية والقومية.

إن انشاء مؤسسة من هذا النوع سمة نضج حضـاري، والمجتمع العـربي لا يفتقر الى من يثبت ذلك. هناك كثيرون بذلوا جهوداً كل في مجاله ومن موقعه. وهناك ايضـا، من عرب اليـوم، من سخر الجهد للطفولة العربية. لذلك فـالمبادرة كـامنة يـرجى ان يحولهـا هذا المؤتمـر من القوة الى الفعل □

قياس نوعية الحياة للطفل العربي

د. هدى زريق

استاذة الاحصاءات الحياتية ـ كلية العلوم الصحية ـ الجامعة الأميركية في بيروت.

وسوزان حلبي

مدرسة في كلية العلوم الصحية ـ الجامعة الأميركية في بيروت.

مقدمة

تحتاج السياسات الهادفة نحو رفع مستوى نوعية حياة الطفل العربي إلى دالٍ للطريق التي يجب أن تسلكها، ويأتي هذا الدال من خلال تطوير طرائق قياس نوعية حياة الطفل من النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية. فبواسطة المؤشرات القياسية تُحدد الحاجات والأولويات التي يجب أن تتوجه اليها السياسات، كما يجري متابعة آثار هذه السياسات بعد تطبيقها، ويأتي تقويم نتائجها للتأكد من تحقيقها الأهداف المنشودة.

يهتم هذا البحث بموضوع أسلوب قياس نوعية الحياة، وبعملية استخلاص مستويات هذه النوعية العائدة للطفل العربي في مختلف البلدان العربية. ونركز في القسم الأول من البحث على كيفية قياس نوعية الحياة للطفل، فنعرض الاطار النظري لمفهوم نوعية الحياة، ومنه نستخرج الإطار العملي الذي يحدد المؤشرات الممثلة لهذه النوعية. أما في القسم الثاني من البحث فنتطرق الى تحديد توصيف نوعية حياة الطفل العربي وفق المصادر الاحصائية المتوفرة عن البلدان العربية. ونتفحص في عرضنا لهذه المستويات مدى تجانس وضع الطفل مع مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، كما ننظر إلى مدى تقارب هذه المستويات لما حققته المجتمعات المتقدمة بالنسبة لنوعية حياة الطفل فيها. وننتهي إلى الهدف الأهم لهذا البحث فنعرض مظاهر الضعف في كل من البلدان العربية، وهي تشكل أولويات العمل لأي مجهود يهدف إلى رفع مستوى نوعية حياة الطفل العربي.

أولاً: كيفية قياس نوعية حياة الطفل

١ ـ المفهوم النظري لقياس نوعية الحياة

تهتم معظم أبحاث نوعية الحياة في جوهرها بفئة الأشخاص البالغين في المجتمع. ويعرف

معظم الباحثين نوعية الحياة بحالة من الرضى والسعادة تنتج عن تحقيق متطلبات معيشية أساسية منها الفيسيولوجي، ومنها الاجتماعي والاقتصادي، ومنها النفسي[١]. وقد حاولت بعض الدراسات التطرق مباشرة إلى قياس مستوى حالة الرضى والسعادة التي يشعر بها الانسان في مجتمع ما. وبما أن معظم هذه القياسات قد اعتبرت ذاتية في مفهومها وغير دقيقة في قياسها فقد، فضل الباحثون إجمالاً استعمال مؤشرات أكثر موضوعية. وتحيط هذه المؤشرات بحالة الرضى والسعادة بطريقة غير مباشرة، إذ تعتمد على تحديد مدى تحقيق المجتمع للمتطلبات المعيشية الأساسية التي يؤدي اشباعها إلى خلق هكذا حالة. وسنتبع في هذا البحث المنهج غير المباشر آخذين بالاعتبار أن محاولة قياس حالة رضى الطفل وسعادته تشكل عملية شائكة ومعقدة وغير منضبطة.

٢ ـ الاطار العملي

يحتاج البحث إذاً، في تطوير قياسه لنوعية حياة الطفل العربي، إلى تحديد المتطلبات الأساسية لهذه الحياة. وقد تختلف هذه المتطلبات حسب سن الطفل[٢]، ولكننا، في هذه المحاولة الأولى، لن ننظر إلى الأطفال في فئات عمرية متعددة، بل سنركز على مجموع الأطفال الذين هم دون سن الخامسة عشرة. وسنستعين في تحديدنا للمتطلبات الأساسية لمجموع الأطفال بأهداف ميثاق حقوق الطفل العربي[٣] الصادر عن الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في جامعة الدول العربية، فهذا الميثاق يمثل الوضع المنشود للطفل من جميع البلدان أعضاء الجامعة.

أ ـ المفاهيم القياسية لأهداف الميثاق

يحدد ميثاق حقوق الطفل العربي المتطلبات الأساسية لتأمين نوعية حياة جيدة للطفل العربي بما يلي: أولاً، تأمين حياة الأسرة وتوفير حاجاتها الأساسية وضماناتها الاجتماعية؛ ثانياً توفير الرعاية الصحية الكاملة للطفل والأم في وجهتيها الوقائية والعلاجية؛ ثالثاً إقامة نظام تعليمي سليم يكون إلزامياً في مراحله الأساسية ومجانياً في كل مراحله؛ رابعاً تأسيس خدمة اجتماعية متقدمة ذات اتجاه تنموي؛ وخامساً تأسيس نظام للرعاية والتربية الخاصة بالأطفال

---

(١) M. Bayless and S. Bayless, «Current Quality of Life Indicators: Some Theoretical and Methodological Concerns,» *American Journal of Economics and Sociology*, vol.41, no.4 (1982), pp. 421-437; E. Gerson, «On Quality of Life,» *American Sociological Review*, vol.41 (1976), pp. 793-806; B.Liu, «Economic Growth and Quality of Life: A Comparative Indicator Analysis between China (Taiwan), USA and other Developed Countries,» *American Journal of Economics and Sociology*, vol.39, no. 1 (1980), pp. 1-21; D. Shin and W. Snyder, «Economic Growth, Quality of Life and Development Policy: A Case Study of South Korea,» *Comparative Political Studies*, vol.16, no. 2 (1983), pp. 195-213; J. Sinden, «Application of Quality of Life Indicators to Socio-Economic Problems: An Extension of Liu's Method to Evaluate Policies for 26 Australian Towns,» *American Journal of Economics and Sociology*, vol.41, no. 4 (1982), pp. 401-420, and D. Morris, *Measuring the Condition of the World's Poor* (New York: Pergamon Press, 1979).

(٢) P. Petersson and K. Ichimura, «Child Health in Europe: A Review of Who Activities,» *Acta Paediatrica Scandinavica Supplement*, no.275 (1979), pp. 7-15.

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، **ميثاق حقوق الطفل العربي**، وثيقة رقم ٤.

المعوقين. وقد ترجمنا هذه الأهداف إلى مفاهيم قياسية تفصيلية تبيّن حاجات الطفل الأساسية كخطوة عملية أولى في تطوير قياس نوعية حياة الطفل. وقد استعنا للقيام بهذه الخطوة بتحاليل الدراسات المهتمة بقياس نوعية الحياة وبمنظورها الاجمالي الى الحاجات الأساسية[٤].

يبيّن الجدول رقم (١) تحديدنا للحاجات المنبثقة من أهداف ميثاق حقوق الطفل العربي. وقد اعتبرنا أن **تأمين حياة الأسرة** وتوفير حاجاتها يتطلب رفع المستوى المعيشي للأسرة ودرء المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها. أما **تأمين الرعاية الصحية** الفعّالة فإنه يعتمد ـ في نظرنا ـ على خمسة مفاهيم هي: معرفة الوضع الصحي للطفل، وتوافر الموارد الصحية في المجتمع، واستعمال الخدمات الوقائية المتوجهة لحماية الطفل والأم، ورفع مستوى التغذية، وتحسين نظافة البيئة. كما اعتبرنا أن **الحاجات التعليمية الأساسية** تتلخص بدخول الأطفال المدارس وتوفر الموارد البشرية والمالية للنظام التعليمي. أما **نظام الخدمة الاجتماعية والرعاية والتربية** فقد حددنا خدماته بمؤسسات على نوعين، ليشمل مؤسسات الخدمة الاجتماعية والتنموية والترفيهية التي تغذي فرص ازدهار مواهب الأطفال، ومؤسسات الخدمة الرعائية المهتمة بالأطفال المعوقين والجانحين.

وبما أن تحقيق أهداف ميثاق حقوق الطفل مقترنة ـ إلى حد بعيد ـ بتوفر أوضاع اجتماعية تسمح بقيام التطورات المنشودة، فقد اعتبرنا أن صحة الوضع الاجتماعي حاجة أساسية يجب ادخالها في سياق عملية قياس نوعية حياة الطفل. هذه الأوضاع ممثلة بمدى تأمين الأمن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي وفرص التقدم الاجتماعية، وبمدى عمق الشعور بالانتماء والاعتزاز بالوطن.

ب ـ استخلاص المؤشرات الاحصائية

الخطوة العملية الثانية في تطوير قياس نوعية حياة الطفل استدعت اختيار المؤشرات الاحصائية التي تعبّر عن حاجات حياة الطفل الأساسية المبينة أعلاه. وقد اعتمدنا في هذه الخطوة أيضاً مراجعة الدراسات المهتمة بقياس نوعية الحياة[٥]. واستخلصنا منها ما يتناسب مع الحاجات المحددة، كما قدمنا المزيد من المؤشرات التي تمثل خصوصية مجتمعاتنا العربية. ويبيّن

---

(٤) Bayless and Bayless, «Current Quality of Life Indicators: Some Theoretical and Methodological Concerns,»; J. De Roy, «A Canonical Quality of Life Model,» *American Journal of Economics and Sociology*, vol.37, no. 4 (1978), pp. 359-380; B. Liu, «Economic and Non-Economic Quality of Life: Empirical Indicators and Policy Implications for Large Standard Metropolitan Areas,» *American Journal of Economics and Sociology,* vol.36, no. 3 (1977), pp. 225-240; B. Liu, «Variations in Social Quality of Life Indicators in Medium Metropolitan Areas,» *American Journal of Economics and Sociology,* vol. 37, no. 3 (1978), pp. 240-260; Liu, «Economic Growth and Quality of Life: A Comparative Indicator Analysis between China (Taiwan), USA and other Developed Countries,»; J. Najman and S. Levine, «Evaluating the Impact of Medical Care and Technologies on the Quality of Life: A Review and Critique,» *Social Science and Medicine,* vol.15 (1981), pp. 107-115; Petersson and Ichimura, «Child Health in Europe: A Review of Who Activities,» and Sinden, «Application of Quality of Life Indicators to Socio-Economic Problems: An Extension of Liu's Method to Evaluate Policies for 26 Australian Towns,».

(٥) المصادر نفسها، و Morris, *Measuring the Condition of the World's Poor.*

الجدول رقم (١) المؤشرات التي تـمّ اختيارها لتمثيل الحاجات الأساسية النابعة من أهداف ميثاق حقوق الطفل العربي.

جدول رقم (١)

مؤشرات قياس نوعية الحياة المنبثقة من أهداف ميثاق حقوق الطفل العربي

الهدف	المفهوم القياسي	المؤشر
تـأمـين حيـاة الأسرة وتـوفير حاجاتها الأساسية وضماناتها الاجتماعية	١ ـ مستوى معيشة الأسرة	أ ـ نسبـة الأسر التي دخلهـا دون المستـوى المطلوب ب ـ مستوى تعليم الرجال(*) ج ـ مستوى تعليم النساء(*)
	٢ ـ عوامل ديمغرافية اجتماعية	أ ـ العمر عند الزواج ب ـ نسبة الزواج من الأقارب ج ـ نسبة الطلاق د ـ معدل الخصوبة(*) هـ ـ نسبة هجرة الآباء و ـ معدل عدد القاطنين في المسكن
تامين الرعاية الصحية للطفل والأم في وجهتيهـا الـوقائيـة والعلاجية	١ ـ الوضع الصحي للطفل	أ ـ معدل وفيات الأطفال دون السنة(*) ب ـ معدل وفيات الأطفال سن ١ إلى ٤(*) ج ـ نسبة النمو البطيء د ـ نسبة سوء التغذية هـ ـ نسبة انتشار الأمراض
	٢ ـ توفر الموارد الصحية	أ ـ عدد السكان لكل طبيب(*) ب ـ عدد السكان لكل ممرضة(*) ج ـ عدد السكان لكل تخت استشفائي د ـ معدل نفقات الدولة على الصحة للفرد
	٣ ـ استعمال الخدمات الوقائية	أ ـ نسبة الأطفال المحصنين ب ـ نسبة الاطفال الذين رضعوا ج ـ معدل مدة الرضاعة د ـ نسبة استعمال مصل بالفم (ORT) هـ ـ نسبة الأمهات اللواتي حصلن على عنـاية صحية قبل الولادة و ـ نسبة الأمهات اللواتي يستعملن وسائل منع الحمل
	٤ ـ مستوى التغذية	أ ـ امتصاص الكالوريز ب ـ امتصاص البروتينز
	٥ ـ مستوى نظافة البيئة	أ ـ نسبـة المسـاكن التي تحصـل عـلى مـاء شرب(*)

يتبع

تـابع جـدول رقم (١)

الهـدف	المفهوم القيـاسي	المؤشر
اقامة نظام تعليمي سليم يكون الـزامياً في مراحله الأساسيـة ومجانياً في كل مراحله	١ ـ التسجيل في المدارس	أ ـ نسبـة الانـاث المسجـلات في المـرحلـة الابتدائية(*) ب ـ نسبـة الـذكـور المسجلـين في المـرحلـة الابتدائية(*) ج ـ نسبـة الانـاث المسجـلات في المـرحلـة الثانوية(*) د ـ نسبـة الـذكـور المسجلـين في المـرحلـة الثانوية(*)
	٢ ـ توفر الموارد التعليمية	أ ـ معـدل الطـلاب لكـل معلم في المـرحلـة الابتدائية(*) ب ـ معـدل الطـلاب لكـل معلم في المـرحلـة الثانوية(*) ج ـ معدل نفقات الدولة على التعليم للفرد
تأسيس نظام خدمة اجتماعية متقـدمـة ذات اتجـاه تنموي ورعاية وتربية خاصة للأطفال المعوقين والجانحين	١ ـ مـؤسسـات الخـدمـة الاجتماعية	أ ـ انتشار مراكز الخدمة الاجتماعية ب ـ انتشار المؤسسات الرياضية ج ـ انتشار المكتبات د ـ انتشار المتاحف هـ ـ انتشار الحدائق العامة
	٢ ـ مؤسسات الخدمة الرعائية	أ ـ انتشار مدارس المعوقين ب ـ انتشار مدارس اصلاح الجانحين
تأمين صحة المجتمع	١ ـ الأمن الاجتماعي	أ ـ نسبة الجرائم ب ـ نسبة أحداث العنف
	٢ ـ الاستقرار الاقتصادي	أ ـ نسبة قيمة القروض للناتج القومي(*) ب ـ نسبة الواردات للصادرات(*) ج ـ نسبة الاشتراك في القوة العاملة(*) د ـ نسبة ارتفاع الاسعار
	٣ ـ فرص التقدم الاجتماعي	أ ـ نسبة تعليم المرأة لتعليم الرجل ب ـ نسبة تعليم الأبناء لتعليم الآباء ج ـ نسبة تعليم ابن الريف لتعليم ابن المدينة
	٤ ـ الشعور بالانتماء والاعتزاز بالوطن	

(*) المؤشرات الداخلة في عملية قياس نوعية الحياة للطفل في هذا البحث.

ج ـ قياس مستويات نوعية الحياة

تشكل محاولة تحديد مستويات جميع المؤشرات الظاهرة في الجـدول رقم (١) عملية صعبـة بالنسبة للبلدان العربية، وذلك لأن الأنظمة الاحصائيـة في معظم هذه البلـدان تشكو من نقص في الدقة والشمولية. وقد اعتمدنا في عملية القياس هذه عـلى مراجعـة التقاريـر الاحصائيـة الدوليـة والاقليمية والقطرية المتيسرة لنا، ومقارنتها ببعضها البعض، آخذين الحيطة في استخلاص الأرقام منها. وقد اضطررنا إلى الاستغناء عن بعض المؤشرات التي شككنا في دقة المعلومات المتيسرة عنها

لبعض البلدان، كما اضطررنا إلى الاستغناء عن بعض المؤشرات التي لم تتوفر معلومات عنها لجميع البلدان. ولم نستطع أن نشمل جميع البلدان العربية في بحثنا، واضطررنا أن نغفل أربعة بلدان هي الامارات العربية وفلسطين وعمان وقطر، ذلك لأن مستويات المؤشرات لتلك البلدان كانت غائبة من معظم التقارير الاحصائية المتيسرة لنا. أما بالنسبة للبلدان والمؤشرات التي شملها البحث فقد حاولنا توحيد فترة المراجعة الزمنية، ولكننا لم نوفق في ذلك في جميع الحالات، كما هو ظاهر في الجداول الملحقة.

وبما أننا اعتبرنا أن المستويات المحددة تعكس المستوى التقريبي للمؤشرات، فقد استغنينا عن العمليات الاحتسابية التي تتبعها عادة دراسات نوعية الحياة لاستخراج معدل يمثل المستوى الاجمالي لهذه النوعية في كل بلد. ومثال عن هذه العمليات الاحتسابية هو اعطاء مرتبة لكل بلد حسب ترتيبه بين البلدان بالنسبة لكل مؤشر يدخل في سياق قياس نوعية الحياة، واحتساب معدل المرتبات للمؤشرات جميعها ليمثل مستوى نوعية الحياة في ذاك البلد. وقد استعملنا هذه الطريقة الاحتسابية فقط في استنباط مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، كما سنبيّن في ما بعد. أما بالنسبة لقياس مستوى نوعية الحياة فقد اكتفينا بعرض تلخيص يبيّن لكل بلد ما هي المؤشرات (جدول رقم (٨))، وما هو عدد المؤشرات (جدول رقم (٩))، التي يشكو ذاك البلد من ضعف فيها قياساً للبلدان الأخرى. ويبرز هذا التلخيص مظاهر الضعف في كل بلد عربي. وقد أخذنا في الاعتبار، عند رسم أولويات العمل، حجم فئة الأطفال في هذه البلدان.

ثانياً: توصيف نوعية حياة الطفل العربي

١ ـ حجم فئة الأطفال والبيئة التي يعيشون فيها

بلغ عدد الأطفال دون سن الخامسة عشرة عام ١٩٨٢ في بلدان الوطن العربي التي شملتها الدراسة ٧٠ مليون طفل (جدول رقم (٢)). وقد قُدر عدد الأطفال في مجمل بلدان الوطن العربي حوالى ٨٥ مليون طفل عام ١٩٨٥[٦]. ويتأثر حجم فئة الأطفال بثلاثة عوامل أساسية هي: حجم السكان؛ ومستوى الخصوبة؛ ومستوى الوفاة. ولا تزال الخصوبة مرتفعة في معظم البلدان العربية مما يجعل نسبة الأطفال فيها قرابة ٤٥ إلى ٥٠ بالمائة من حجم السكان. وتتفاوت البلدان العربية بالنسبة لأحجامها مما يعكس نفسه في التباين الظاهر في الجدول رقم (٢) بالنسبة لعدد الأطفال في كل منها. ويؤثر في هذا التباين أيضاً الاختلاف الحاصل في مستويات الوفاة. ونلاحظ أن عدد الأطفال يبلغ أقصاه في مصر حوالى ١٥ مليوناً، وتليها الجزائر والمغرب والسودان حيث يتراوح العدد بين ٨ و١٠ مليون طفل. وبالمقابل يبلغ حجم فئة الأطفال ما دون المليون في كل من موريتانيا واليمن الديمقراطية، وما دون نصف المليون في كل من البحرين والكويت.

وهناك تباين أيضاً بين البلدان العربية بالنسبة للبيئة المحددة بمستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي يعيش ضمنها الطفل. ومن أجل تفحص علاقة مؤشرات نوعية حياة الطفل بالمستوى الاجمالي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد حاولنا قياس مستوى التنمية في بلدان الوطن العربي (جدول رقم (٣)) باعتماد ثلاثة متغيرات تمثل الناحية الاجتماعية (نسبة الأمية عند

---

(٦) رياض طبارة، «قضايا سكانية في التنمية العربية،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر البرلماني حول التنمية والسكان** (بيروت: جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، ١٩٨٦).

جدول رقم (٢)
عدد الأطفال دون سن الخامسة عشرة في البلدان العربية (١٩٨٢)

البلـد	عدد الأطفال دون سن الخامسة عشرة[١]
الأردن	١٠٩٦٠٦٥
البحرين	١٦٠٧٢٨[٢]
تونس	٢٦٤٠٥٠٠
الجزائر	٩٧٤٣٨٠٠[٢]
الجماهيرية العربية الليبية	١٠٩٦٧٦٣
السعودية	٤٢٣٣٧٧٥[٢]
السودان	٨٣٨٢٤٠٠
سوريا	٤٤٦٥٠٠٠
الصومال	١٩١٠٥٢٠[٢]
العراق	٥٨٦٧٦٤٦
الكويت	٤٧١٩٧٨
لبنان	١٠٦٧٣٨٨[٢]
مصـر	١٤٦٢٩٣٩٥
المغرب	٨٥٨١٠٠٠
موريتانيا	٥٥٦٠٠٠
اليمن الديمقراطية	٨٨٦٩٨٩
اليمن العربية	٣٢٦٢٩٥٠[٢]
المجموع	٩٦٠٤٨٨٩٧

(١) الأمم المتحدة، **التقرير الديمغرافي السنوي**، ١٩٨٢.
(٢) البنك الدولي، **الجداول العالمية**، ١٩٨٣.

الذكور والاناث البالغين) والناحية الصحية (توقعات الحياة عند الولادة) والناحية الاقتصادية (الناتج القومي الخام للفرد). وقد رتبنا البلدان العربية حسب مستويات كل من هذه المؤشرات واحتسبنا معدل المرتبات ليكون أساساً لتنظيمها حسب مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها، كما هو مبين في الجدول رقم (٣). وسنعتمد هذا الترتيب في عرض نتائجنا بالنسبة لمستويات مؤشرات نوعية حياة الطفل في بلدان الوطن العربي.

٢ ـ مستويات المؤشرات الممثلة لنوعية حياة الطفل

سنعرض هنا مستويات المؤشرات النابعة من الاطار العملي للدراسة والتي استطعنا تحديدها بشكل واف من المصادر الاحصائية المتاحة لنا. وسنقدم هذه المؤشرات في مجموعات تمثل الأهداف الأساسية والمفاهيم القياسية لنوعية حياة الطفل، كما هو مبيّن في الجدول رقم (١).

أ ـ تأمين حياة الأسرة

يبيّن الجدول رقم (٤) مستويات المؤشرات التي تمثل مدى تأمين حياة الأسرة في البلدان العربية، وهي نسبة التعليم عند البالغين ونسبة الخصوبة الكلية. ويدخل مؤشر تعليم الرجل في سياق قياسنا لنوعية حياة الطفل، لأن الرجل يمثل فئة آباء الأطفال والمعيل الرئيسي لهم. ونجد

جدول رقم (٣)
مؤشرات مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدان العربية

البلد	تقديرات نسبة الأمية[١] (١٥ +) (١٩٨٥)				توقعات الحياة عند الولادة (١٩٨٣)[٢]		الناتج القومي الخام للفرد (بالدولار)[٤] (١٩٨٣)		معدل المرتبات	مرتبة المعدل
	ذكور		اناث							
	المستوى	المرتبة	المستوى	المرتبة	المستوى	المرتبة	المستوى	المرتبة		
الصومال	٨١,٦	١٦	٩٣,٥	١٥	٤٣	١٧	٢٥٠	١٧	١٦,٣	١٧
موريتانيا	—	—	—	—	٤٤	١٥	٤٨٠	١٥	١٥	١٦
اليمن العربية	٧٣,١	١٥	٩٦,٩	١٦	٤٤	١٥	٥٥٠	١٣	١٤,٨	١٥
السودان	٦٢[١٢]	١٤	٨٦[١٢]	١٤	٤٨	١٣	٤٠٠	١٦	١٤,٣	١٤
اليمن الديمقراطية	٤١,٤	١٠	٧٤,٨	١٢	٤٦	١٤	٥٢٠	١٤	١٢,٥	١٣
المغرب	٥٥,٢	١٣	٧٨,٣	١٣	٥٨	٨	٧٦٠	١١	١١,٣	١٢
مصر	٤١,٤	١٠	٦٩,٨	١٠	٥٧	١١	٧٠٠	١٢	١٠,٨	١١
السعودية	٥١,٩[٣]	١٢	٦٦,٧[٣]	٩	٥٦	١٢	١٢٢٣٠	٢	٨,٨	١٠
الجزائر	٣٧	٩	٦٣,١	٨	٥٨	٨	٢٣٢٠	٦	٧,٨	٨
العراق	٣٥[٣]	٨	٧٤[٣]	١١	٥٩	٧	٣٠٢٠[٣ج]	٥	٧,٨	٨
تونس	٣٢,٢	٧	٥٩,٤	٧	٦١	٦	١٢٩٠	٩	٧,٣	٧
سوريا	٢٤,١	٦	٥٦,٧	٦	٦٧	٣	١٧٦٠	٧	٥,٥	٦
الجماهيرية العربية الليبية	١٨,٦	٣	٥٠,٢	٥	٥٨	٨	٨٤٨٠	٤	٥	٥
الاردن	١٣,٤	١	٣٦,٩	٢	٦٤	٥	١٦٤٠	٨	٤	٣
لبنان	١٤,٣	٢	٣١,١	١	٦٥	٤	١٠٧٠[٤ج]	١٠	٤,٣	٤
البحرين	٢٢,١[٣]	٥	٤٥,٣[٣]	٣	٦٨	٢	١٠٥١٠	٣	٣,٣	٢
الكويت	٢٠,٤[٣]	٤	٤٨,١[٣]	٤	٧١	١	١٧٨٨٠	١	٢,٥	١
اوروبا الغربية أمريكا الشمالية اليابان	١٥ ـ ٤		٢٥ ـ ٥		٧٦		١١٠٦٠			
اوروبا الشرقية الاتحاد السوفياتي	٤ ـ ١		٧ ـ ١		٧٠		—			

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، **التقرير الاحصائي السنوي، ١٩٨٥**.

(٢) اليونيسيف، **حالة الأطفال في العالم**، ١٩٨٦، (أ) ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣، (ب) ١٩٨٠، (ج) ١٩٧٤.

(٣) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية** (١٩٨٥)، (للسعودية والكويت والبحرين، فإن نسبة الأمية تعود للمواطنين فقط).

(٤) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥** (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ١٩٨٥).

نسبة تعليم الذكور متوافقة اجمالاً مع قياس مستوى التنمية في البلدان العربية، ونلاحظ أن هذه النسبة قد تخطت الخمسين بالمائة في معظم البلدان العربية، وتعدت الثمانين بالمائة في ليبيا والأردن ولبنان، غير أنها لا تزال متدنية جداً في الصومال واليمن العربية، كما أنها لم تتخطى ـ بكثير ـ حدود الثلث في السودان. أما مؤشر تعليم المرأة البالغة فأهميته جوهرية بالنسبة لقياس نوعية حياة الطفل، إذ إن المرأة تلعب دور الأم الراعية والمربية للطفل. ونلاحظ أن نسبة تعليم الاناث البالغات لم تتخطى الخمسين بالمائة إلّا في أربعة بلدان هي: الأردن ولبنان والبحرين

والكويت. وتبقى هذه النسبة دون نسبة تعليم الذكور في جميع البلدان العربية. وتظهر خطورة الوضع جلية بالنسبة للصومال واليمن العربية والسودان والمغرب حيث لا تزال نسبة تعليم المرأة دون ربع البالغات، وتبلغ الخطورة أشدها بين هذه البلدان في الصومال واليمن العربية حيث نسبة تعليم المرأة دون العشرة بالمائة.

ونعرض في سياق بحثنا، لمدى تأمين حياة الأسرة الى نسبة الخصوبة الكلية في البلدان العربية. وقد اعتبرنا مستوى الخصوبة ممثلاً للعبء الاقتصادي الذي يشكله كثرة الأطفال في الأسرة والذي قد يتعارض مع احتمال تأمين نوعية حياة جيدة للطفل. واعتبرنا أيضاً مستوى الخصوبة هذا من العوامل المؤثرة في صحة الطفل من ناحية علاقته السلبية بفترة التباعد بين الولادات. ويبيّن الجدول رقم (٤) أن مستويات الخصوبة مرتفعة جداً في معظم البلدان العربية،

جدول رقم (٤)

مؤشرات تأمين حياة الأسرة في البلدان العربية

البلد	تقديرات نسبة التعليم[١] (١٥ +) (١٩٨٥)		نسبة الخصوبة الكلية[٢] (١٩٨٣)
	ذكور	اناث	
الصومال	١٨,٤	٦,٥	٦,١
موريتانيا	—	—	٦,٩
اليمن العربية	٢٦,٩	٣,١	٦,٩
السودان	٣٨[أ٢]	١٤[أ٢]	٦,٦
اليمن الديمقراطية	٥٨,٦	٢٥,٢	٦,٨
المغرب	٤٤,٨	٢١,٧	٦,٤
مصر	٥٨,٦	٣٠,٢	٥,٢
السعودية	٤٨,١[أ٣]	٣٣,٣[أ٣]	٧,٧[٣]
الجزائر	٦٣	٣٦,٩	٧
العراق	٦٥[٣]	٢٦[٣]	٦,٧
تونس	٦٧,٨	٤٠,٦	٤,٩
سوريا	٧٥,٩	٤٣,٣	٧,٢
الجماهيرية العربية الليبية	٨١,٤	٤٩,٨	٧,٢
الأردن	٨٦,٦	٦٣,١	٧,٤
لبنان	٨٥,٧	٦٨,٩	٣
البحرين	٧٧,٩[أ٣]	٥٤,٧[أ٣]	٦,٢[٣]
الكويت	٧٩,٦[أ٣]	٥١,٩[أ٣]	٥,٩[٣]
اوروبا الغربية امريكا الشمالية اليابان اوروبا الشرقية الاتحاد السوفياتي	٨٥ ـ ٩٦ ٩٦ ـ ٩٩	٧٥ـ ٩٥ ٩٣ ـ ٩٩	١,٩ ٢,١

(١) اليونسكو، المصدر نفسه.

(٢) اليونيسيف، المصدر نفسه، (أ) ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣.

(٣) الاسكوا ،المصدر نفسه (للسعودية والبحرين والكويت، فإن نسبة التعليم ونسبة الخصوبة الكلية تعود للمواطنين فقط). (أ) ١٩٨٤.

حتى أنها تبلغ أعلى المستويات المحققة في عالم اليوم. ونجد أن نسبة الخصوبة الكلية متقاربة في معظم البلدان، من غير أن تكون متلائمة مع مستويات التنمية. إذ انها تتخطى السبعة في كل من السعودية والأردن وليبيا وسوريا. كما نجد أن ثلاثة بلدان فقط تقف عند مستوى ما دون الستة بشكل ملحوظ وهي: مصر وتونس ولبنان، حيث تكثف نشاطات تنظيم الأسرة. ورغم تدني مستوى الخصوبة في هذه البلدان الثلاثة بالمقارنة مع البلدان الأخرى، فلا تزال مستوياتها تُعتبر مرتفعة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة ومن ناحية تأثيرها في اقتصاد الأسرة وصحة الطفل.

ب ـ تأمين الرعاية الصحية

لقد اعتمدنا في استقصائنا لمدى تأمين الرعاية الصحية في بلدان الوطن العربي ثلاثة مفاهيم قياسية. وهي: الوضع الصحي، وتوفر الموارد الصحية البشرية، ومستوى نظافة البيئة (جدول رقم (٥)). وبالنسبة لمؤشرات الوضع الصحي، ركزنا على معدل الوفيات كممثل لأقصى المشكلات الصحية عند الأطفال، وذلك لعدم توفر المعلومات عن المؤشرات الأخرى للوضع الصحي، كانتشار الأمراض ونسبة سوء التغذية بين الأطفال. وقد اعتمدنا أولاً مؤشر وفيات الأطفال ما دون السنة من عمرهم، وهو ذو حساسية مرتفعة في عكسه لمستوى الوضع الصحي. ونلاحظ تراوح مستوياته بين البلدان العربية وانسجامه إجمالاً مع مستويات قياس التنمية. ونجد أن ثمانية من هذه البلدان تشكو من ارتفاع بالغ يتخطى المائة في مستوى وفيات أطفال ما دون السنة. وهي: الصومال وموريتانيا واليمن العربية والسودان واليمن الديمقراطية ومصر والسعودية والجزائر. كما نلاحظ أن مستوى هذا المؤشر يقف إجمالاً فوق الخمسين بالألف ما عدا في لبنان والبحرين والكويت. وتبقى على كل حال المستويات مرتفعة في هذه البلدان الثلاثة، قياساً على تلك المحققة في البلدان الغربية والتي تبلغ حوالى العشرة بالألف، بينما تشابه الكويت معدلات الدول الأوروبية الشرقية.

وانتقالاً الى المؤشر الثاني للوضع الصحي، نلاحظ أن معدل وفيات الأطفال ما بين السنة الأولى والرابعة تقل كثيراً عن معدل الوفيات بالنسبة لأطفال ما دون السنة في البلدان العربية كافة، وذلك نظراً لخطورة السنة الأولى من حياة الطفل، واجتياز الطفل لهذه السنة بسلامة يضعف من احتمال وفاته في السنوات اللاحقة. ويبدو هذا المؤشر متجانساً أيضاً مع مستويات قياس التنمية، وهو يبلغ مستويات مرتفعة في البلدان حيث مستوى التنمية متدنٍ نسبياً وبخاصة في الصومال واليمنين، وتتدنى مستوياته مع ارتفاع مستوى التنمية حتى يصل في الكويت إلى مستويات مشابهة للدول المتقدمة.

المفهوم القياسي الثاني لمدى تأمين الرعاية الصحية يركز على توفر الموارد الصحية البشرية، وخصوصاً الأطباء والممرضات منها. ويبيّن الجدول رقم (٥) أن مستويات مؤشر عدد السكان لكل طبيب لا يتوافق تماماً مع مستويات قياس التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبدو مستويات هذا المؤشر على درجة عالية من التباين بالنسبة لمختلف البلدان العربية. فبينما نجد في البلدان الستة الأولى المبينة في الجدول رقم (٥) أن هناك طبيباً لكل أكثر من سبعة آلاف شخص، نرى أن مستوى هذا المؤشر في البلدان الاحدى عشرة الأخرى يبلغ طبيباً لكل أقل من أربعة آلاف شخص، ويصل إلى طبيب لكل أقل من ألف شخص في كل من مصر وليبيا والأردن ولبنان والبحرين والكويت. ورغم أن المستويات في لبنان والكويت مشابهة للمستويات المحققة في البلدان المتقدمة،

جدول رقم (٥)
مؤشرات تأمين الرعاية الصحية في البلدان العربية

البلد	الوضع الصحي		توفر الموارد الصحية		مستوى نظافة البيئة
	معدل وفيات الأطفال[١]		عدد السكان (١٩٨٠)[١]		نسبة المساكن التي تحصل على ماء شرب[٤] (١٩٧٥ ـ ١٩٨٣)
	دون السنة (١٩٨٣)	سن ١ ـ ٤ (١٩٨١)	لكل طبيب	لكل ممرضة	
الصومال	١٤٢	٣٠	١٥٦٣٠	٢٥٥٠	٣٢
موريتانيا	١٣٦	١٦	١٤٥٠٠	٢١٠٠	١٦
اليمن العربية	١٥٢	٣٣	١١٦٧٠	٤٥٨٠	٢٠
السودان	١١٧	١٩	٨٩٣٠	١٤٣٠	٤٠
اليمن الديمقراطية	١٣٧	٢٧	٧١٢٠	٨٢٠	٤٤
المغرب	٩٨	١٢	١٠٧٥٠	١٨٣٠	٥٥[٣]
مصر	١٠٢	١٤	٩٧٠	١٥٠٠	٧٥
السعودية	١٠١	١٣	١٦٧٠	١١٧٠	٦٥[٣]
الجزائر	١٠٧	١٥	٢٦٣٠	٧٤٠	٧٧
العراق	٧١	٦	١٨٠٠	٢١٦٠	٧٣
تونس	٨٣	٨	٣٦٩٠	٨٩٠	٥٨
سوريا	٥٦	٤	٢٢٤٠	١٣٩٠	٧١
الجماهيرية العربية الليبية	٩١	١٠	٧٣٠	٤٠٠	٩٨
الأردن	٦٢	٥	٩٠٠	١٩٩٠	٨٩
لبنان	٤٨	٣	٥٤٠	٧٣٠	٩٢
البحرين	٣٧[٣]	٣[٣]	٩٥٠[٣]	٢٤٠[٣]	—
الكويت	٢٩	١	٥٧٠	١٨٠	٨٩
اوروبا الغربية امريكا الشمالية اليابان اوروبا الشرقية الاتحاد السوفياتي					
	١٠	٠	٥٥٤	١٨٠	—
	٣٠	١	٣٤٥	١٣٠	—

(١) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥**.

(٢) رياض طبارة، «قضايا سكانية في التنمية العربية،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر البرلماني حول التنمية والسكان** (بيروت: جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، ١٩٨٦).

(٣) البنك الدولي، **الجداول العالمية، ١٩٨٣**، (أ) (١٩٨١، (ب) ١٩٨٠.

(٤) اليونيسف، المصدر نفسه.

فهي لا تعني بالضرورة توفر الأطباء بشكل أمثل في هذين البلدين. فعلينا التنويه أن معظم البلدان العربية تشكو من سوء توزيع الأطباء، حتى أن توفر الأطباء في بعض المناطق الريفية من البلدان التي تتمتع بنسب إجمالية لا بأس بها، قد يتدنى إلى مستوى البلدان الستة الأولى. وضروري لنا في تقويمنا لمدى توفر الأطباء، أن نجمع المعلومات الاضافية عن نوعية تعليمهم وتخصصاتهم ومنها طب الأطفال وطب العائلة، وعن كلفة الطبابة وتأثيرها في وصول الناس إلى الأطباء.

ومن المهم الاشارة، في سياق نظرنا إلى مدى توفر الممرضات في البلدان العربية، إلى أن

الممرضة تشكل مورداً أساسياً في تطبيق برامج الرعاية الصحية الأولية التي اعتمدتها البلدان النامية كطريقة مثلى لتنظيم خدماتها الصحية. ويبيّن الجدول رقم (٥) أن التباين أقل حجماً بين البلدان العربية بالنسبة لمؤشر توفر الممرضات بالمقارنة مع مؤشر توفر الأطباء. وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ أن مستوى عدد السكان لكل ممرضة لا يزال مرتفعاً نسبياً في الصومال وموريتانيا واليمن العربية والعراق حيث يتخطى الألفين. وقد حققت اليمن الديمقراطية والجزائر وتونس وليبيا ولبنان والبحرين والكويت مستوى يبلغ دون الألف. كما توصلت الكويت إلى مستوى مشابه لمستوى توفر الممرضات في الدول المتقدمة. ويجب التحقق هنا من تشابه تعريف الممرضة بين البلدان العربية، إذ إن هذا التعريف قد يشمل فقط الممرضة المتخرجة من معهد للتمريض أو أنه قد يتوسع ليشمل أيضاً الممرضة التي اكتسبت خبرتها بالممارسة.

أما بالنسبة للمفهوم القياسي الثالث أي نظافة البيئة، فقد تمثل بنسبة المساكن التي تحصل على ماء شرب. ونجد أن فترة المراجعة لهذا المؤشر تتراوح بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٣، دون أن يحدد مصدر المعلومات سنة المراجعة لكل بلد. ويبيّن الجدول رقم (٥) أن نسبة المساكن الحاصلة على ماء شرب تصل دون الخمسين بالمائة في الصومال وموريتانيا والسودان واليمنين، مما يعكس فيها عامل خطر صحي آخر. وبالمقارنة تبلغ النسبة في ليبيا والاردن ولبنان والكويت حوالى تسعين بالمائة وما فوق.

ج ـ الحالة التعليمية

تشمل مؤشرات الحالة التعليمية نسب المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية، ذكوراً واناثاً، وهي تشير الى فرص التعلم المؤمّنة للطفل العربي، كما تبيّن المستوى التعليمي المرتقب لآباء وأمهات أجيال الأطفال القادمة. ويتبيّن لنا من الجدول رقم (٦) أن معظم البلدان العربية قد حققت مستويات مرتفعة بالنسبة لتسجيل الذكور في المرحلة الابتدائية، غير أن مستوى هذا المؤشر لا يزال حوالى الخمسين بالمائة في السودان ودون الخمسين بالمائة في الصومال وموريتانيا. ولا بد من لفت الانتباه إلى الجهد الخاص الذي تبذله اليمنين في تسجيل الذكور في المرحلة الابتدائية. وقد حققت مستوى فوق السبعين بالمائة. ونلاحظ أن مستويات تسجيل الاناث تبقى دون مستويات تسجيل الذكور في جميع البلدان العربية. وتبرز أمامنا أن نسبة تسجيل الاناث في المرحلة الابتدائية في الصومال وموريتانيا، لا تزال تقف عند ٢٥ بالمائة وأن هذه النسبة تبلغ ١٥ بالمائة فقط في اليمن العربية. وتجدر الاشارة الى أن هذا البلد الأخير الذي حقق تقدماً بارزاً بالنسبة لتسجيل الذكور في المرحلة الابتدائية، يبلغ أدنى المستويات بين البلدان العربية بالنسبة لتسجيل الاناث في هذه المرحلة.

ويبيّن الجدول رقم (٦) أن نسبة التسجيل في المدارس الثانوية هي دون ما هي عليه في المدارس الابتدائية، للذكور والاناث، ونلاحظ أن نسبة تسجيل الذكور في المدارس الثانوية تتخطى الخمسين بالمائة في معظم البلدان العربية، وهي ترتفع اجمالاً مع ارتفاع قياس مستوى التنمية. أما بالنسبة لليمنين، فإن اليمن الديمقراطية تحتفظ بمركزها المتميز نسبياً، بينما يبلغ مستوى تسجيل الذكور في المرحلة الثانوية في اليمن العربية أدنى المستويات بين البلدان العربية. ويصل مستوى تسجيل الاناث في هذه المرحلة في اليمن العربية الى أقل من خمسة بالمائة. ويبقى مستوى

جدول رقم (٦)
مؤشرات الحالة التعليمية في البلدان العربية

البلد	التسجيل في المدارس				توفر الموارد التعليمية	
	نسبة المسجلين في المدارس[١] (١٩٨٥)				معدل عدد الطلاب لكل معلم[٣] في المرحلتين (١٩٨٠)	
	الابتدائية		الثانوية			
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	الابتدائية	الثانوية
الصومال	٣٥,٩	٢٥,٢	٤٢,٥	٣٠,٤	٣١[١٣]	١٦[١٣]
موريتانيا	٣٥,٦	٢٤,٨	٣٥,١	١٨,٣	٤١	٢٥
اليمن العربية	٧٠,٤	١٤,٥	٢٤,٩	٤,٦	٤٤	١٨
السودان	٤٩,٤	٤١,٨	٣٤,٩	٢٥,٤	٣٤	٢٠
اليمن الديمقراطية	٨٨,٦	٦٠,٢	٥٧,٦	٣٣,٣	٢١[١٣]	١٦[١٣]
المغرب	٦٦,٩	٤٥,٤	٣٥,٤	٣٤,١	٣٨	٢٢
مصر	٨٤,٣	٦١,٤	٦٢	٤٢,٧	٢٨	٢٤
السعودية	٧١,٩	٥٧	٥١	٣٧	١٨	١٣
الجزائر	٩٥,٣	٨٠,٥	٦٣	٤٥,٩	٣٦[١٣]	٢٥[١٣]
العراق	١٠٠	٩٧,٩	٩٦,٧	٧٦,٦	٢٨	٣١
تونس	٩٤,١	٧٨,٤	٦٣,١	٤٣,٢	٣٩	٢٠
سوريا	١٠٠	٨٧,٤	٦٧,٤	٤٦,٣	٢٩[١٣]	١٨[١٣]
الجماهيرية العربية الليبية	—	—	٨٠[١٣]	٥٤[١٣]	٢١[١٣أ]	١٤[١٣أ]
الاردن	٩٥[١٢]	٩٠[١٢]	٧٩[١٢]	٧٦[١٢]	٣٢[١٣]	٢٠[١٣]
لبنان	٨٩,٤	٨٦	٩٦,٧	٧٦,٦	١٨	١٣
البحرين	٨٥,٤	٧٨,٧	٨٦,٢	٧٧,٩	٢٠[١٣]	٢٥[١٣]
الكويت	٩٠,٤	٨٤,٧	٩٣,٨	٨٤,٩	١٩	١٢
اوروبا الغربية امريكا الشمالية اليابان اوروبا الشرقية الاتحاد السوفياتي	١٠٢ ٩٨	١٠٢ ٩٨	٨٠ ٣٤ ـ ٥٨	٨٢ ٤٧ ـ ٨٢	٢٩ ـ ٧ ٢١ ـ ٩	٢١ ـ ٩ ٢١ ـ ٨

(١) طبارة، المصدر نفسه.
(٢) اليونيسف، المصدر نفسه، (أ) ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣.
(٣) البنك الدولي، **الجداول العالمية**، ١٩٨٣، (أ) ١٩٧٩، (ب) ١٩٧٨، (ج) ١٩٧٧.

تسجيل الاناث في المرحلة الثانوية دون الخمسين بالمائة في معظم البلدان العربية ومن بينها مصر والسعودية والجزائر وتونس وسوريا.

وتشمل مؤشرات الحالة التعليمية أيضاً، عدد الطلاب لكل معلم في المرحلة الابتدائية والثانوية، وهذا المؤشر يعكس توفر الموارد البشرية التعليمية ويشير جزئياً الى نوعية التعليم. وسنركز على المرحلة الابتدائية، إذ إن مستويات المؤشر في المرحلة الثانوية جيدة ومتقاربة بين

البلدان العربية، ونجد أن معدل عدد الطلاب لكل معلم في المرحلة الابتدائية لا يتجانس مع مستوى التنمية، وأنه يتخطى الثلاثين في معظم البلدان العربية. وتجدر الاشارة إلى أن معدل اليمن الديمقراطية بالنسبة لهذا المؤشر يقارب مستويات السعودية وليبيا ولبنان والبحرين والكويت، مما يلفت الانتباه مرة أخرى إلى الجهود المنصبة في نطاق التعليم في ذاك البلد.

د ـ تأمين صحة المجتمع

إن مؤشرات تأمين صحة المجتمع المبينة في الجدول رقم (٧) تمثل امكانات الاستقرار الاقتصادي قياساً على قدرة المجتمع على الاتكال الذاتي. وتشمل هذه المؤشرات نسبة قيمة

جدول رقم (٧)
مؤشرات تأمين صحة المجتمع في البلدان العربية

البلد	نسبة قيمة القروض للناتج القومي[١] (١٩٨٣)	نسبة الواردات للصادرات[١] (١٩٨٣)	نسبة الاشتراك في القوى العاملة[٣] (١٩٨١)
الصومال	٦٢	٢,٥٨	٣٩,١
موريتانيا	٥٨,٢	٠,٩٢	٢٨,٨
اليمن العربية	٣٨,٤	٧,٤٥[أ]	٢٤,٩
السودان	٧٧,٨	٢,١٧	٣١,٦
اليمن الديمقراطية	١١٨,٥	٢,٢٥[أ]	٢٤,٤
المغرب	٦٩,٦	١,٧٤	٢٦,٤
مصر	٤٩,٤	٢,٢٧	٢٥,٨
السعودية		٠,٥١	١٦[٣]
الجزائر	٢٨	٠,٩٢[أ]	٢٠,٥
العراق	٤٨,٨[ب]	٢,٠٨[أ]	٢٤,٦
تونس	٤٢,٤	١,٦٨	٢٥,٩
سوريا	١٣,٧	٢,٢٣	٢٤,٤
الجماهيرية العربية الليبية		٠,٧٢[أ]	٢٥,٣
الاردن	٤٧,٩	٤,٣٥[أ]	٢٣,٧
لبنان	٤,٢[ب]	٤,٤٢	٢٧,٢
البحرين		—	٢٨,٧[٣]
الكويت		٠,٧٩[أ]	١٨,٧[٣]
اوروبا الغربية			
امريكا الشمالية			
اليابان		١,٠٤	٣٥ ـ ٥٢
اوروبا الشرقية			
الاتحاد السوفياتي		٠,٩١	٤٣ ـ ٥٤

(١) البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥**، (أ) ١٩٨٢، (ب) ١٩٧٠.
(٢) البنك الدولي، **الجداول العالمية، ١٩٨٣**.
(٣) الاسكوا، **كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية** (للمواطنين فقط).

القروض للناتج القومي ونسبة الواردات للصادرات ونسبة اشتراك السكان في القوى العاملة. وبما أن التركيبة العمرية في جميع البلدان العربية هي تركيبة فتية، نجد أن مستويات نسبة الاشتراك في القوى العاملة متقاربة ومتدنية في جميع هذه البلدان. وسنركز لذلك على المؤشرين الآخرين، وقد راجعنا مستوياتهما للبلدان العربية على مدى ثلاث فترات زمنية، آخذين بالاعتبار أن هذه المستويات قد تتغير من سنة إلى أخرى. ووجدنا اجمالاً أن المستويات تتغير ضمن تراوح محدد وتحافظ على ترتيبها النسبي بين البلدان العربية. وقد اعتبرنا لذلك أنه في مقدورنا الاعتماد في بحثنا على المستويات الأخيرة المصرح بها لهذين المؤشرين وهي تعود لعام ١٩٨٣.

بالنسبة للقروض الخارجية نجد طبيعياً انها غائبة في السعودية وليبيا والبحرين والكويت. ونجد أن نسبة القروض للناتج القومي متدنية في لبنان وسوريا والجزائر، وتبلغ هذه النسبة عام ١٩٨٣ حوالى الأربعين إلى الخمسين بالمائة في اليمن العربية ومصر والعراق وتونس والاردن. وتتخطى ما يقارب الستين بالمائة في بقية البلدان، وتصل قيمة القروض إلى أكثر من الناتج القومي في اليمن الديمقراطية. ونجد أن نسبة الواردات للصادرات تبلغ في العام ذاته أقصاها في اليمن العربية يتبعها الأردن ولبنان، بينما يبلغ مستوى الواردات دون مستوى الصادرات في موريتانيا والسعودية والجزائر وليبيا والكويت.

وتبين هذه المؤشرات المكانة المميزة للبلدان النفطية بالنسبة لمعالم الاستقرار الاقتصادي، ولكن تجدر الاشارة هنا إلى أننا لم نأخذ بعين الاعتبار جميع عوامل الاستقرار والعافية في صحة المجتمع، ومنها الأمني والاجتماعي، وذلك لغياب المؤشرات المناسبة. ولنا عودة الى هذه النقطة في الملاحظات في خاتمة الدراسة.

٣ - تحديد أولويات العمل بالنسبة لجهود رفع مستوى نوعية حياة الطفل العربي

نعرض في الجدول رقم (٨) تلخيصاً للنتائج الواردة في الجداول رقم (٤) الى (٧). ويشير الجدول، بالنسبة لكل مؤشر دخل في سياق قياسنا لنوعية حياة الطفل، إلى البلدان التي تشكو من ضعف بالنسبة لذاك المؤشر قياساً على البلدان العربية الأخرى. وإذا كانت علاقة المؤشر بنوعية حياة الطفل علاقة سلبية، كحالة مؤشر وفيات الأطفال مثلاً، حيث ارتفاع مستواه يشير الى انخفاض في نوعية حياة الطفل، فقد اعتبرنا أن المستويات فوق المتوسط، أو المساوية له، تشكل مظاهر ضعف نسبية بين البلدان العربية. أما إذا كانت علاقة المؤشر بنوعية حياة الطفل علاقة ايجابية، كحالة مؤشر نسبة تعليم البالغين مثلاً، حيث ان ارتفاع نسبته يشير الى ارتفاع في نوعية حياة الطفل، فقد اعتبرنا أن المستويات دون المتوسط، أو المساوية له، تشكل مظاهر ضعف نسبية بين البلدان العربية.

ويبدو جلياً من مراجعة الجدول رقم (٨) أن وضع الطفل العربي يتناسب اجمالاً مع الوضع التنموي العام في البلد الذي ينتمي إليه. فإننا نجد أن البلدان الستة الأولى المبينة في الجدول تشكو من ضعف بالنسبة للأكثرية الساحقة من المؤشرات، بينما تتدنى مظاهر الضعف مع ارتفاع مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولكن لا بد من التنويه هنا إلى أنه من بين البلدان حيث مستوى التنمية متدن نسبياً، هناك بلدان قد احرزا بعض التقدم بالنسبة لمؤشرات نوعية حياة

جدول رقم (٨)

ظواهر الضعف النسبية بين البلدان العربية في مؤشرات نوعية حياة الطفل

البلد	نسبة تعليم البالغين		نسبة الخصوبة الكلية	وفيات الاطفال		عدد السكان لكل		توفر ماء شرب	المسجلين في الابتدائي		المسجلين في الثانوي		الطلاب لكل معلم في الابتدائي	القروض نسبة للناتج القومي	الواردات نسبة للصادرات	عدد المؤشرات التي تشكل مظاهر ضعف نسبي	عدد المؤشرات متيسرة المستوى
	ذ	ا		دون ١	١ ـ ٤	طبيب	ممرضة		ذ	ا	ذ	ا					
الصومال	×	×	+	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	١٤	١٥
موريتانيا	–	–	*	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	(+)	١٢	١٣
اليمن العربية	×	×	*	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	+	×	١٤	١٥
السودان	×	×	*	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	١٥	١٥
اليمن الديمقراطية	×	×	*	×	×	×	+	×	+	×	×	×	(+)	×	×	١٢	١٥
المغرب	×	×	*	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	+	١٤	١٥
مصر	×	×	+	×	×	+	×	×	×	×	×	×	(+)	×	×	١١	١٥
السعودية	×	×	*	×	×	+	+	×	×	×	×	×	(+)	(+)	(+)	١٠	١٥
الجزائر	×	+	*	×	×	×	+	+	+	+	×	+	×	+	(+)	٧	١٥
العراق	+	×	*	+	+	+	×	+	(+)	(+)	+	+	(+)	×	+	٤	١٥
تونس	+	+	*	+	+	×	+	×	+	+	+	+	×	+	+	٤	١٥
سوريا	+	+	*	+	+	×	×	+	(+)	+	+	+	×	+	×	٥	١٥
الجماهيرية العربية الليبية	+	+	*	+	+	+	+	+	–	–	(+)	+	(+)	(+)	(+)	١	١٣
الاردن	(+)	+	*	+	+	+	×	+	+	+	(+)	+	×	+	×	١	١٥
لبنان	(+)	+	+	+	+	(+)	+	+	+	+	+	+	+	+	×	١	١٥
البحرين	+	+	+	+	+	+	+	–	×	+	+	+	(+)	(+)	–	١	١٣
الكويت	+	+	+	(+)	(+)	(+)	(+)	+	+	+	+	(+)	(+)	(+)	(+)	٠	١٥

ملاحظات عامة:

- تشير العلامة × إلى البلدان التي تشكو من ضعف نسبياً للبلدان الأخرى. وتكون اما دون المتوسط أو فوق المتوسط على حسب اتجاه علاقة المؤشر بنوعية الحياة، أو تكون مساوية للمتوسط.
- تشير العلامة + الى البلدان المتقدمة نسبياً للبلدان الأخرى، وتكون إما فوق المتوسط أو دون المتوسط على حسب اتجاه علاقة المؤشر بنوعية الحياة.
- تشير العلامة * اننا استعملنا المعدل (وهو ٦,٣٦) بدل المتوسط.
- تشير العلامة (+) الى البلدان المتقدمة نسبياً للبلدان الأخرى، وهي إضافة تشابه المستويات المحققة في المجتمعات المتقدمة في العالم.
- تشير العلامة – الى أن المعلومات غير متوافرة.

الطفل وهما اليمن الديمقراطية، وذلك بالنسبة لتوفر الممرضات وتسجيل الذكور في المدارس الابتدائية وتوفر المعلمين في هذه المدارس، ومصر، بالنسبة لمعدل الخصوبة وتوفر الأطباء وتوفر ماء الشرب وتوفر المعلمين في المدارس الابتدائية. وتجدر الاشارة إلى أن السعودية، وهي دولة نفطية غنية، لا تزال تشكو من ضعف بالنسبة لكثير من مؤشرات نوعية حياة الطفل، وخصوصاً بالنسبة لمؤشرات التعليم والتسجيل في المدارس. ويظهر جلياً أيضاً من الجدول رقم (٨) أن البلدان المتقدمة نسبياً حسب قياس مستوى التنمية، لا تزال تشكو من ضعف نسبة إلى البلدان العربية الأخرى في بعض مؤشرات نوعية الحياة، فنجد مثلاً أن العراق وتونس وسوريا والأردن تشكو من ضعف في حوالى ثلث عدد المؤشرات الداخلة في سياق قياس نوعية حياة الطفل.

ويبيّن الجدول رقم (٨) أن معظم البلدان العربية لا تزال تقع دون المستويات المحققة في المجتمعات المتقدمة، بالنسبة لمؤشرات نوعية حياة الطفل، مما يحث على تكثيف الجهود المبذولة في الوطن العربي لرفع مستوى هذه النوعية. ومن المهم الاشارة هنا إلى أننا، إذ نحدد عوامل الضعف **بشكل نسبي** بين البلدان العربية، إنما نهدف إلى تثبيت **أولويات العمل** بالنسبة للجهود المطلوبة. وإن تحديداً صحيحاً للأولويات يتطلب أن نأخذ بالاعتبار أيضاً حجم فئة الأطفال في البلدان العربية. وقد فعلنا ذلك في الجدول رقم (٩) حيث قسمنا البلدان العربية حسب عدد الأطفال فيها إلى أربعة أقسام: البلدان التي تشمل أكثر من ثمانية ملايين طفل، وهي مصر والجزائر والمغرب والسودان، والبلدان التي تشمل ما بين الثلاثة والستة ملايين طفل، وهي العراق وسوريا والسعودية واليمن العربية، والبلدان التي تشمل ما بين المليون والثلاثة ملايين طفل وهي تونس والصومال وليبيا والاردن ولبنان،وأخيراً البلدان التي تشمل ما دون المليون طفل وهي اليمن الديمقراطية وموريتانيا والكويت والبحرين.

وقد رتبنا البلدان داخل كل قسم حسب عدد المؤشرات التي تشكل مظاهر ضعف نسبي من بين المؤشرات المتيسرة المستوى. وقد اعتبرنا المؤشرات جميعها في مستوى الأهمية نفسه، وهذا أسلوب مفضل لعدم توفر المعلومات عن تباين تأثير هذه المؤشرات في نوعية حياة الطفل. والمعلومات المعروضة في الجدول رقم (٩)، مع الرجوع الى الجدول رقم (٨) لتحديد هوية المؤشرات وإلى الجداول رقم (٤) إلى (٧) لتحديد مستوياتها، تشكل توصيفاً يمكن على أساسه رسم أولويات العمل بالنسبة لرفع مستوى نوعية حياة الطفل في الوطن العربي.

ملاحظات ختامية

في الختام لابد من الاشارة الى نقاط يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في تقويم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة، وهي تهدف إلى تطوير وتطبيق قياس لنوعية حياة الطفل العربي. وسنلخص ملاحظاتنا بما يلي:

١ ـ لم يشمل قياسنا نوعية حياة الطفل جميع المؤشرات النابعة من الاطار العملي للدراسة والمبينة في الجدول رقم (١)، وذلك لعدم توفر المعلومات العائدة لبعض هذه المؤشرات، أم لعدم توفرها بشكل دقيق. وقد اضطررنا أن نغفل جميع المؤشرات الممثلة لهدف تأسيس نظام خدمة اجتماعية متقدمة، وذلك لعدم تمكننا الحصول على معلومات تتعلق بمؤسسات الخدمة الاجتماعية والرعائية في البلدان العربية. كما اضطررنا أن نغفل المؤشرات الممثلة لمفهوم استعمال الخدمات

جدول رقم (٩)
عدد المؤشرات التي تشكل مظاهر ضعف نسبي
بين البلدان العربية مقسمة حسب حجم فئة الأطفال

البلد	عدد المؤشرات التي تشكل مظاهر ضعف من بين المؤشرات متيسرة المستوى	عدد الأطفال دون سن ١٥
حجم ٨ الى ١٥ مليون طفل		
السودان	١٥/١٥	٨٣٨٢٤٠٠
المغرب	١٥/١٤	٨٥٨١٠٠٠
مصر	١٥/١١	١٤٦٢٩٣٩٥
الجزائر	١٥/ ٧	٩٧٤٣٨٠٠
حجم ٣ الى ٦ ملايين طفل		
اليمن العربية	١٥/١٤	٣٢٦٢٩٥٠
السعودية	١٥/١٠	٤٢٣٣٧٧٥
سوريا	١٥/ ٥	٤٤٦٥٠٠٠
العراق	١٥/ ٤	٥٨٦٧٦٤٦
حجم ١ إلى ٣ ملايين طفل		
الصومال	١٥/١٤	١٩١٠٥٢٠
تونس	١٥/ ٤	٢٦٤٠٥٠٠
الاردن	١٥/ ٤	١٠٩٦٠٦٥
الجماهيرية العربية الليبية	١٣/ ١	١٠٩٦٧٦٣
لبنان	١٥/ ١	١٠٦٧٣٨٨
حجم ما دون المليون طفل		
موريتانيا	١٣/١٢	٥٥٦٠٠٠
اليمن الديمقراطية	١٥/١٢	٨٨٦٩٨٩
البحرين	١٣/ ١	١٦٠٧٢٨
الكويت	١٥/ ٠	٤٧١٩٧٨

الوقائية ولمفهوم مستوى التغذية وذلك لشكنا في دقة بعض المعلومات المتيسرة لنا. وبالنسبة لهدف تأمين صحة المجتمع، فإننا لم نوفق إلى ايجاد معلومات عن مستويات مؤشرات مفهوم الأمن الاجتماعي ومفهوم فرص التقدم الاجتماعية، كما أننا لم نستطع تحديد مؤشرات لمفهوم الشعور بالانتماء والاعتزاز بالوطن. وهذه المؤشرات المستثنية جميعها مهمة، واغفالها يؤثر في عملية قياس نوعية حياة الطفل وفي تبيان عوامل الضعف في هذه النوعية. وخير مثال على ذلك الوضع المتميز الذي ظهر فيه الطفل اللبناني في هذه الدراسة، بينما هذا الطفل يشكو الويلات من فقدان الأمن الاجتماعي في بلده. ولكن لبنان يمثل حالة استثنائية، ولا بد من الاشارة إلى أن المؤشرات التي دخلت في سياق قياسنا لنوعية حياة الطفل العربي قد شملت معظم مفاهيم الاطار العملي للدراسة. ونستطيع أن نستخلص من جراء ذلك مظاهر ضعف متفاوتة بين البلدان العربية تشكل أولويات عمل لتحسين وضع الطفل في بلدان الوطن العربي.

٢ ـ لا بد من التشديد هنا على ضرورة تطوير مصادر المعلومات الاحصائية في جميع البلدان

العربية مما يؤمن الأساس لتحليل دقيق للواقع القائم على الأرض في شتى المجالات. وقد منعنا فقدان الاحصاء لفترات زمنية ماضية في معظم البلدان العربية من اغناء البحث بادخال بعد زمني عليه، وذلك عن طريق رسم صورة التحرك الزمني الذي حصل في كل من البلدان العربية بالنسبة لنوعية حياة الطفل فيها. ويأتي تطوير المصادر الاحصائية من خلال تحسين وانشاء الأنظمة الاحصائية الروتينية، والتأكد من دقتها وشموليتها. كما يكون بالقيام بدراسات بواسطة العينة تستطيع أن تعطي المعلومات المتخصصة بدقة وشمولية وعمق.

٣ ـ لقد اعتمد قياسنا نوعية حياة الطفل العربي على مؤشرات تشير الى مستويات كمية، ولم نأخذ بالاعتبار في معظم الحالات نوعية هذه النوعية. وخير مثال على ذلك مؤشرات التعليم التي شملت نسبة تسجيل الأطفال في المدارس، كما أنها نظرت الى نوعية المدارس من حيث عدد الأطفال لكل معلم، غير أنها لم تنظر إلى هذه النوعية بشكل وافٍ يشمل تفحصاً للمنهج التعليمي ولطريقة التعليم ولمستوى تدريب المعلمين. والاشارة الى نوعية النوعية تحتاج إلى معلومات مسهبة ودراسات متخصصة لابد منها في دراسة لنوعية حياة الطفل، تدخل في العمق، في كل قطر عربي.

٤ ـ لم يفرق الاطار العملي للدراسة بين المؤشرات التي تمثل حصيلة وضع الطفل، كمعدل الوفيات مثلاً، وتلك التي تشكل عوامل تدخل في هذا الوضع، كتوفر الموارد البشرية الصحية والتعليمية. وتعمل الدول على تحسين مستويات عوامل التدخل لتؤثر بدورها ايجابياً في وضع الطفل. ويساعد التفريق بين الفئتين من المؤشرات، واستنباط العلاقة بينها على تقويم السياسات ليس فقط من حيث تحسينها لمستويات عوامل التدخل، بل أيضاً من حيث نجاحها في التأثير في وضع الطفل. وتبرز هنا صعوبة تحديد مؤشرات وضع الطفل، وقد يمثل وضعه الصحي بمستوى الوفيات مثلاً، ولكن ماذا عن وضعه الاجتماعي والنفسي.

نشدد في الختام على ضرورة متابعة العمل على تطوير الدلالات المتعلقة بنوعية حياة الطفل، وذلك من خلال تطوير أساليب جمع المعلومات، وطرق تحليلها في نطاق نموذج يفرق بين مؤشرات الوضع ومؤشرات التدخل، لنستطيع ان نصل إلى تقويم صحيح لسياسات التدخل وأن نعتمدها حسب فعاليتها في تحسين نوعية حياة الطفل العربي □

دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي

د. محمود احمد موسى

كلية التربية - جامعة
الامارات العربية المتحدة.

مدخل: الانسان

عندما سئل «ديوجينس» ماذا يفعل وهو يحمل مصباحاً مضيئاً وسط النهار، قال انه يبحث عن الانسان. وما زال هذا البحث جارياً مستمراً اناء الليل واطراف النهار، وذلك رغم ازدياد التراكم المعرفي عن الانسان وبخاصة فيما يتعلق بأبعاده التاريخية والاجتماعية والفلسفية. الانسان ذلك اللغز الكبير المحيّر، الذي جعل كثيراً من الفلاسفة والعلماء يعرّفونه ببعض خصائصه او مكوناته الاساسية كالانسان الرمزي والانسان الاقتصادي والانسان السياسي والاداري والاخلاقي والسيكولوجي...الخ[1].

لقد مرّ الانسان في حياته على وجه هذه الارض بمراحل مختلفة من التطور الثقافي، فقد كان في يوم من الايام يخضع تماماً لقوى الطبيعة، بل آمن بها واعتقد فيها والهها وجعل منها خرافات واساطير، فأسلم فكره ووجدانه لهذه القوى، كما فسر الكثير من ظواهر الطبيعة بأسباب وعوامل تمتّ الى العقل والمنطق في بعض الاحيان، والى الصدفة والعبث في معظم الاحايين.

لقد بدأ البحث عن ماهية الانسان منذ اقدم العصور. فها هو سقراط يحثّ الانسان على ان يعرف نفسه، ورحم الله امرأً عرف قدر نفسه، وهذا هو افلاطون ينادي بأن الانسان هو حلقة الوصل بين عالم الازل (المثل) وعالم الأجل (الصيرورة)، وتوصل ارسطو والمناطقة الاصوليون الى ان الانسان حيوان ناطق، وقال سيدنا عمر بن الخطاب قولته المشهورة: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً، وتناقل كثير من الفلاسفة والمفكرين المقولة العقلانية التي تنادي بأن

---

(١) انظر في هذا الخصوص:

Maurice S. Friedman, *To Deny Our Nothingness: Contemporary Images of Man* (London: Gollancz, 1967).

ما يميز الانسان في الاساس هو الرمز او اللغة او الذكاء او العقل، فالعقل هو طريق الكمال للانسان كما يقولون وان ما يميز الانسان من الحيوان هو قابليته للكمال، وهذا هو المبرر الاساسي لكل الجهود التي تنفق على الانسان[٢].

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن تاريخ الفكر الانساني لم يخل من بعض الذين يرون في الانسان وجداناً وعبثاً ولا عقلانية، والتي كثيراً ما ترتبط بصفات العدوانية والتسلط والقهر والشرور والدمار.

لقد تأرجحت التفسيرات الفلسفية لطبيعة الانسان بين الخير والشر، وبين التخيير والتسيير، وبين الثنائية والاحادية، وترتب على ذلك كثير من القضايا اهمها قضايا المسؤولية والثواب والعقاب في السلوك او الفعل الاجتماعي، وبمعنى آخر كل القضايا التي تتعلق برسالة الانسان كإنسان او كمواطن ينتمي الى ثقافة معينة والى اطار مرجعي فكري وحيز جغرافي اجتماعي.

والقرآن الكريم صور الانسان في احسن صوره المادية والمعنوية، فقد خلق الله الانسان فسواه وعدله في احسن صورة ما شاء ركبه[٣] كما حمل الله الانسان في البر والبحر[٤] وفضله على كثير مما خلق، والانسان قد خلق على الفطرة والتي هي سنة من سنن الكون ولن تجد لسنة الله تبديلاً، وقد قال الرسول الكريم: «كل انسان يولد على الفطرة وانما ابواه يهودانه او يمجسانه او ينصرانه».

والانسان لم يخلق عبثاً، فهو صاحب رسالة تتمركز حول العبادة والتوحيد والخلافة، فالله لم يخلق ﴿... **الجن والانس الا ليعبدون**﴾ [٥]، والعبادة تكون لله وحده لا شريك له، ولكنها لا تقتصر على اداء الفرائض والمناسك والشعائر وحدها، وانما تشتمل على كل عمل يقوم به الانسان بقصد عمارة الارض ابتغاء وجه الله.

ولكن على الرغم من ان طبيعة الانسان واحدة وكذلك فطرته التي فطر عليها، الا ان الناس يختلفون عن بعضهم البعض بحكم ما كوّنوا او توارثوا من تجارب وثقافات، ومن هنا تأتي اهمية التنشئة الاجتماعية في تكوين الانسان. فالانسان او الطفل بحكم ذلك هو مشروع ثقافي ـ حضاري لم يكتمل بعد، ولا يتم هذا المشروع الا بتحقيق اهدافه او رسالته سواء أكانت وطنية ام قومية، دينية أم انسانية عامة. ومن هنا يتمايز الناس ويتراتبوا بحكم ما اكتسبوا من شخصيات عامة او خاصة، فهناك الانسان الغربي والانسان الامريكي والانكليزي والفرنسي والرأسمالي والشيوعي والاسلامي، وهي محددات تتأرجح بين القطرية والقومية والاممية والعالمية، وترجع اساساً الى اختلافات في التراث الثقافي ومعطيات المعاصرة او الوضع الراهن او التفاعل الموجود بينهما في كل نقطة من نقاط الزمان اللامتناهي.

---

(٢) غي افانزيتي، **الجمود والتجديد في التربية المدرسية**، ترجمة عبد الله عبد الدائم (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ٢٦٤.

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة الانفطار،» الآيتان ٧ و٨.

(٤) المصدر نفسه، «سورة الاسراء،» الآية ٧٠.

(٥) المصدر نفسه، «سورة الذاريات،» الآية ٥٦.

١ ـ الانسان العربي

أ ـ المنظور التاريخي

الانسان العربي هو أحد المشاريع الحضارية التي لم تكتمل بعد، وان كان قد حقق رسالته في يوم من الايام، الا انه قد ابتعد عنها بعض الشيء في تاريخه الوسيط وابتعد اضعافاً مضاعفة في تاريخه المعاصر. لقد حقق الانسان العربي رسالته تحت ظل الاسلام في عصره الاول ايام النبي الكريم (ص) والخلفاء الراشدين، وفي عصره الزاهر ايام الدولة العباسية الاولى، ولكنه ابتعد عن هذه الرسالة في عصور التجزئة والتخلف والتي بدأت باستقلال الدويلات في العصر العباسي الثاني، مروراً بضعف الدولة الاسلامية ايام الخلافة العثمانية، وانتهاء بالتجزئة السياسية في عهود الاستعمار الغربي بشقيه الاستيطاني والثقافي ـ الحضاري.

ب ـ الموقف الاشكالي

صورة الانسان العربي اليوم ـ عند اعدائه ـ لا شك انها صورة مشوهة وقبيحة وهي في مرآة نفسه لا تمثل لوحة زاهية مشرقة، بل صورة تقليدية متخلفة خصوصاً اذا ما رسمت على خلفية التنمية المنشودة او في اطار التطلعات القومية والوحدوية. فالانسان العربي ـ كما تصوره الدوائر الغربية والصهيونية ـ هو انسان عاطفي لا عقلاني، تسيطر عليه الرؤى الغيبية والضبابية، وهو يستبدل الاعمال بالكلمات ويجاهد ليثأر لشرفه وليس لتصحيح الخطأ وازالة الظلم[٦]، ذلك لأن تنشئته في الطفولة تربي فيه الشعور بالعار والخوف من الفضيحة، على عكس الطفل الغربي الذي ينشأ على الشعور بالذنب وتحمل المسؤولية[٧]. والانسان العربي قدري وسلفي وهو يرجّح قيم الشكل على المضمون، وقيم الاتباع على الابداع، وقيم الانغلاق على الانفتاح، فهو نتاج ثقافة تشدد على اللفظ دون المعنى، وتركز على نزعة الاستظهار والترداد دون الفهم والنقاش والتحليل، فهو يكتب لغة معينة ويتحدث لغة اخرى[٨].

والانسان العربي في مرآة نفسه اخذ صور عدة كلها سلبية وغير زاهية، وتنتظمها جميعاً مقولة الاغتراب وضعف الانتماء وفقدان الهوية، فيرى البعض ان الانسان العربي في بلدان الخليج مقدم على فقدان هويته بشكل جذري وانه يبحث عن هوية جديدة، فهو لا يعرف لمن ينتمي: للارض ام للدولة ام للقبيلة؟ فالانسان العربي هناك وبخاصة جيل الشباب يحتاج الى تغيير جذري في تفكيره وعقليته بعد ان انغمس في ماديات عصر النفط وتمثل التطور المادي والعمراني، وابتعد عن العمل الجماعي الجاد كما ابتعد عن الايديولوجيات والعقائد السياسية التي ركزت عليها الاجيال السابقة[٩]. لقد اصبح الشباب العربي هناك متقوقعاً اجتماعياً ونفسياً، وغير مدرك لتراثه ولحدود وطنه العربي مادياً ومعنوياً، وبالتالي اصبحت فكرة المواطنة القومية بعيدة المنال

---

(٦) Raphael Patai, *The Arab Mind* (New York: Scribner, 1976).

كما جاء ذلك في: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣٣.

(٧) بركات، المصدر نفسه، ص ٣٥١.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

(٩) فيصل السالم، **اساسيات التنشئة السياسية والاجتماعية** (الكويت: منشورات جامعة الكويت، ١٩٨١)، ص ١٧٢.

لديه، فالهوية عنده اصبحت مرتبطة ارتباطاً شديداً بالامور الشخصية والمحلية، وابتعدت عن القومية العربية الشاملة[١٠]. وعلى احسن الفروض فقد اصبح الشباب هناك موزع الانتماء محلياً وعالمياً وبخاصة انتمائه لحضارة الغرب.

ويرى البعض الآخر ان الانسان العربي وبخاصة في مصر قد اكتسب شخصية فهلوية تهتم بالنجاح الشكلي بأقصر الطرق، وتلجأ الى الحيل واخفاء العيوب، والتأكيد على الذات والاستهانة بالصعاب[١١]. والشخصية الفهلوية هي ايضا شخصية انهزامية تتسم بروح اللامبالاة وتغليب المصلحة الفردية والمنفعة الخاصة، فهي تنبهر بكل ما هو اجنبي، وتنزع الى الاغتراب والتغريب، كما تتجه الى استخدام الفكر التبريري وايثار المجاملة وموافقة الرأي الغالب[١٢]. وهذه الشخصية اليوم تسيطر على جميع مستويات الحياة في المجتمع العربي، فالحياة العقلية العربية اليوم في أزمة او مأساة كما يقول زكي نجيب، وان لب هذه الازمة يرجع الى ان الحياة قد انجرفت في تيار الفهلوة فلم يعد مهماً ان يفكر الانسان او يكتب على الاطلاق، فإتقان فن الفهلوة يمكن ان يجعله في عداد المفكرين والكتاب، بل يمكن ان يضعه في مساقط الضوء دون ان يكون قد مهد لذلك بعمل فعلي[١٣].

والشخصية الفهلوية هي نتاج ردود فعل للتنشئة الاجتماعية في الوطن العربي، فالمجتمع بمختلف مؤسساته ـ وبخاصة الاسرة والمدرسة ـ يهدف الى قولبة الفرد على النحو الذي تريده الفئة المسيطرة فيه وعلى النمط الذي يسود الحياة فيه[١٤]. وبالتالي، فإن ردود الافعال من قبل الافراد لعملية تذويب الفرد في الجماعة وجعل شؤونه الشخصية شأناً عاماً يولّد لدى الافراد ميكانيزمات اللامواجهة او التمرد او الخضوع، والشخصية الفهلوية تلجأ الى كل هذه الميكانيزمات حسب المواقف والظروف وذلك طلباً لحفظ ماء الوجه، وتأكيداً على مسألة البقاء والوجود.

ج ـ التصور البديل

لقد رفض الانسان العربي في نقده الذاتي كل هذه الصور، كما رفض الكثير من مترتبات تطبيق النموذج الغربي على مجتمعه وثقافته. فقد رفض نمط الانسان ذي البعد الواحد والذي ادى الى شيوع الاغتراب والى حدة التوترات النفسية في المستويات الفردية والجماعية[١٥]. وقد رفض ايضا نمط الانسان الذي يتخذ من الغرب نموذجاً ومعياراً بالقدر نفسه الذي رفض به الانسان المنغلق على الماضي البعيد، لأن كليهما يتخلى عن الابداع وينظر الى الواقع والى نفسه من منظور الآخر، ويفقد بذلك الثقة بقدراته الخاصة المستجدة[١٦].

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(١١) بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ٤٢٨.

(١٢) حامد عمّار، «التربية العربية وعائدها الانمائي،» في: انور عبد الملك [وآخرون]، **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، كتب المستقبل العربي، ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٩٦.

(١٣) زكي نجيب محمود، **هموم المثقفين** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨١)، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(١٤) هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي** (بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧)، ص٢٤.

(١٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، **الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة: الدراسة الاساسية** (تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٠.

(١٦) بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ٤٤٩.

لقد حاول البعض اذاً تقديم صورة بديلة او مشروع حضاري جديد للانسان العربي مستندين في بعض الاحيان الى صورة الانسان العصري التقني، وفي احيان اخرى الى صورة الانسان العربي التراثي. فالانسان اليوم غزا الطبيعة بفتوحاته العلمية ولم يعد يخشاها او ينظر اليها نظرة خوف او عداء، بل اخضعها لخدمته وحرص على تجميلها وابعادها عن التلوث والدمار، فقد جاب الانسان الفضاء وغاص في اعماق البحار وحوّل الاوهام والخرافات القديمة الى حقائق مذهلة، وذلك تحقيقاً لقوله تعالى: **﴿يا معشر الجن والانس ان استطعتم ان تنفذوا من اقطار السموات والارض فانفذوا لا تنفذون الا بسلطان﴾**[١٧].

وتأسيساً على ذلك، فإن الانسان العربي الجديد كما ارتأته اهداف التربية والتعليم في معظم اقطار الوطن العربي، وكما جاء في الاتفاقيات الثنائية وفي مواثيق الوحدة الثقافية العربية، هو الانسان الواعي المستنير، المؤمن بالله والمخلص لوطنه وهو الذي «يثق بنفسه وبأمته ويدرك رسالته القومية والانسانية ويستمسك بمبادىء الحق والخير والجمال، ويستهدف المثل العليا الانسانية في السلوك الفردي والجماعي»[١٨]. وهو كما يراه آخرون هو ذلك الانسان الذي يستطيع ان يميز بين الاصدقاء والاعداء، ويعمر الايمان بالله قلبه، ويتسلح بعلوم العصر، ولا يكف عن العمل والانتاج، ولا يكتفي بأن يقف ليقول للناس كان آبائي كذا وكذا وانما يقف ليقول ها أنذا[١٩].

والانسان العربي الجديد كما يراه البعض الآخر هو انسان عالمي يحقق رسالة السماء في الارض، فهو يؤمن برب واحد للكون هو مصدر القوانين الطبيعية والفلكية، كما يؤمن بالقوانين العلمية الواحدة، وبالانسانية الواحدة وبالمبادىء الاخلاقية الواحدة. بهذا يستطيع الانسان الجديد ان يجابه مشاكل العصر الحديث، وبهذا يسود التوحيد والعدل والاخاء والحرية والرفاه والسلام بين الشعوب. وهذه هي رسالة المربي الجديد، هذا من ناحية[٢٠].

ومن ناحية أخرى، يرى البعض ان الانسان العربي المنشود هو الانسان المتقدم تقنياً واعلامياً، والذي هو احوج ما يكون الى آلة الكمبيوتر التي تسرع تقدمه برأسمال المعرفة اكثر من حاجته الى آلات المصنع التي تربط تقدمه بالرأسمال المادي او الطبيعي[٢١]. مثل هذا الانسان لن تعوقه الامية في المستقبل ولن تقف في وجهه طرق التعليم التقليدية، فهو يستطيع ان يحاور الكمبيوتر سواء أكان متعلماً ام غير متعلم، وقد بدأت وسائل الاعلام وبخاصة الاذاعة والتلفزيون في تهوين مشكلة الامية بالنسبة الى الانسان، وان الكمبيوتر سوف يخطو الخطوة الحاسمة في

---

(١٧) **القرآن الكريم**، «سورة الرحمن،» الآية ٣٣.

(١٨) محمد ناصر، «الفكر التربوي وامكانيات تصديه للصراع العربي ـ الاسرائيلي،» ورقة قدّمت الى: **الابعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي: وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية التربية بجامعة الكويت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٦٧.

(١٩) سعيد اسماعيل علي، «خصائص التعليم العام في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحدي الاسرائيلي،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٢٠) محمد فاضل الجمالي، **تربية الانسان الجديد**، محاضرات في مبادىء التربية، القيت في الجامعة التونسية، ط ٢ (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨١)، ص ٣٢.

(٢١) حسن صعب، «وسائل الاعلام والعطاء العلمي للانسان العربي،» ورقة قدّمت الى: **تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان** (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ص ٣٧٥.

انهاء هذه المسألة. ويضيف آخرون بأن عصر الكمبيوتر سوف يعقبه عصر البصريات الشعيرية (Fiber Optics) والاشعاعات الليزرية (Laser Beams) والتي سوف تبطل كل الوظائف الكمبيوترية والصناعية والمعلوماتية[٢٢].

وعلى الرغم من الاختلاف في التصورات للانسان العربي الجديد، الا ان هناك خيطاً عاماً يجمعها جميعاً وهو الاتفاق على ان صناعة هذا الانسان تعتمد اساساً على اهداف وخواص التعليم الذي يجب ان يتوافر حتى يستطيع بالفعل ان يمد المجتمع بتلك المادة الاولية التي تقبل التحدي وتتجاوزه[٢٣]. وبمعنى آخر، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى مساهمة المناهج التعليمية في تكون الانسان العربي المؤمن بقضايا امته وبأهدافها الانسانية التقدمية والقادر على العمل من اجل تحقيق تلك الاهداف[٢٤]. وكما يقول عبدالله عبدالدائم فإن السؤال الاكبر هو السؤال السهل الممتنع: «أي انسان نود ان نكوّن عن طريق التربية؟ ما هو النتاج النهائي في شتى ملامحه وصفاته لذلك المصنع الكبير، مصنع التربية؟ وما هو حصاد كل ما نضع وندخل في النظام التربوي من مال وخبرة ورجال؟ ومن هو ذلك المخلوق الذي حاولنا صنعه»[٢٥].

ويجيب البعض عن هذه التساؤلات بأنه للاسف الشديد لا تعمل مؤسساتنا التعليمية والثقافية بأجهزة مؤهلة لبناء الانسان العربي الجديد، واننا نحتاج في هذا المجال الى اعادة تأهيل الاجهزة البشرية لهذه المؤسسات واعادة النظر في مناهجها[٢٦]، ويجيب البعض الآخر بضرورة ازالة الصبغة الغربية عن تعليم المواد الدراسية وذلك عن طريق اشراك قطاعات مختلفة من المجتمع في عمليات تحديد الاهداف وتطوير المناهج المقررة، وذلك انطلاقاً من مبدأ المشاركة الشعبية في صنع القرار وانسجاماً مع مفهوم التنمية البديلة[٢٧].

ويعترض آخرون على ان الصبغة الغربية لا تمثل كل الموقف الاشكالي، وان هناك كثيراً من القيم الايجابية في الثقافة الغربية ولكننا فشلنا في استدماجها او توظيفها في تحسين المسيرة التعليمية، فالاسباب الحقيقية ترجع الى خصوصيات اساسية في السياسات العامة وفي التراث، فيرى البعض ان شيوع الخضوع المفرط للسلطة في مجالات حيوية من حياتنا هو السبب الاساسي في وجود العقم والجمود في انظمتنا التعليمية، وانه ينبغي على من يلقون بكل اخطاء التعليم على عاتق الغرب او الاستعمار ان يدركوا ان عيوباً اساسية كهذا الذي نتحدث عنه الآن (الحفظ

---

(٢٢) Stanley Arnowitz and Henry Giroux, *Education under Siege: The Conservative, Liberal and Radical Debate over Schooling* (Massachusetts: Bergin and Garvery Publishers Inc., 1985), p.193.

(٢٣) علي، «خصائص التعليم العام في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحدي الاسرائيلي،».

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٢٥) عبد الله عبد الدائم، «تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع العربي ـ الاسرائيلي: فلسفة التربية والتحدي الاسرائيلي،» ورقة قدّمت إلى: **الأبعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي: وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية التربية بجامعة الكويت**، ص ٢٨.

(٢٦) نبيل دجاني، «دور وسائل الاعلام في تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي،» ورقة قدّمت الى: **تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان**، ص ٣٧٢.

(٢٧) خليل محشي، «التربية المدرسية والعطاء العلمي في البلاد العربية،» ورقة قدّمت الى: المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

الحرفي) كانت سمة مميزة لتعليمنا «فالطابع الغالب على اساليب التعليم في كثير من المعاهد التي تقدم تعليما دينيا ولغويا تقليديا، كان منذ عهد بعيد ولا يزال هو الحفظ عن ظهر قلب»[٢٨].

ويضيف آخرون بأن المشكلة هي مشكلة استلاب تتمثل اساسا في تقليدنا للغرب في تفاهاته وفي قشور انشطته وعدم تقليدنا له في ايجابياته، مثل تنفيذ حقوق الانسان المشرّعة من الامم المتحدة[٢٩]. وان ما نعانيه اليوم من استلاب ازاء الغرب لاخذنا منه بالنتائج والثمرات واعراضنا عن المبادىء والاسس، فنحن «نستورد منه لنستهلك وليس لنغرس ونستنبت» ومن دون شك، فإن النجاح في عملية الغرس والانبات يتوقف على اعداد التربة الصالحة، والتربة الصالحة لا تستورد[٣٠].

٢ ـ الطفل العربي

اذا كان الانسان العربي هو مشروع حضاري لم يكتمل بعد، فإن الطفل العربي هو مشروع ذلك المشروع، والمشاريع الحضارية هي مشاريع مستقبلية، وبالتالي فإنها لن تقوم الا على سواعد اطفال اليوم.

ما نعرفه عن الطفل والطفولة كثير لا حدود له، وما لا نعرفه ـ في الوقت نفسه ـ عن الموضوع نفسه، وبخاصة في اطاره العربي، هو اكثر لا محدودية ان جاز التعبير. فنحن نعرف ان مصطلح الطفولة يطلق على الفترة الممتدة من الميلاد وحتى الخامسة عشرة من عمر الانسان، وان مجموع اطفال اليوم يمثلون ربع (١,٥ مليار) سكان الارض، وان معظمهم يتركز في دول العالم الثالث، وان حوالى ٨٥ مليون طفل يوجدون في الوطن العربي[٣١]. ونعرف ايضا ان اوضاع الطفولة حتى في دول العالم المتقدم، لا تسر ولا ترضي. ففي الولايات المتحدة مثلاً نجد ان ٥٠ بالمائة من حالات الحمل تنتهي بالاجهاض، وان الاطفال الذين يكتب لهم الحياة لا يجدون مؤسسات اجتماعية مساندة في عملية التنشئة[٣٢]. واذا علمنا مقدار الساعات التي يقضيها الطفل يومياً امام الشاشة الصغيرة في ذلك المجتمع(*) وما هو الاثر الذي تتركه برامج التلفزيون والفيديو على هؤلاء الاطفال، لأدركنا تماما مقدار أزمة الطفولة في هذا العالم الذي نعيش فيه.

---

(٢٨) فؤاد زكريا، **آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة**(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ص١٨٩.

(٢٩) محمد صفوري، «تعقيب،» على ورقة اسامة الخولي، «العلم والعطاء العلمي،» ورقة قدّمت الى: **تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان**، ص ٥٥.

(٣٠) محمد عابد الجابري، «اشكالية الاصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم مشكل ثقافي؟» ورقة قدّمت الى: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الاصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ص ٥٥.

(٣١) تركي رابح، **دراسات في التربية الاسلامية والشخصية الوطنية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ص ٢١٣.

(٣٢) Frank Macchiavola and Thomas Hauser, *For Our Children: A Different Approach to Public Education* (New York: Continuum Publishing Co., 1985), p. 13.

(*) يقضي الاطفال حوالى اربع ساعات يومياً في المتوسط.

والطفولة في دول العالم الثالث تعيش اوضاعاً اكثر تعاسة من اوضاع الطفولة في العالم المتقدم. فهي من ناحية تعيش اوضاعاً مزرية في مجال الغذاء والصحة والتعليم، ومن ناحية اخرى تعتبر امتداداً لأوضاع التبعية والتخلف التي تسيطر على هذا الجزء من العالم. فالطفل الذي يلبس الاسمال البالية والثياب القذرة ـ كما يقول مالك بن نبي ـ يعيش جسمه وسط القاذورات والمرقعات غير المتناسبة وهو «يحمل في المجتمع صورة القبح والتعاسة معاً، بينما هو من ملايين السواعد والعقول التي تحرك التاريخ، ولكنه لا يحرك شيئاً، لأن نفسه قد دفنت في اوساخه ولن تكفينا عشرات من الخطب السياسية لتغيير ما به من القبح وما يسوده من الضعة النفسية والبؤس الشنيع»[٣٣].

فنحن نعرف الكثير عن مراحل النمو لدى الطفل، وان الطفل لديه القدرة على النمو بصور متعددة ومختلفة، فهو يولد مزوداً بالقابلية للتغيير، والقدرة على التعلم، والاستعداد للانتفاع بالخبرات التي يمر بها والتي يستطيع ان يعدل سلوكه ويطوره في ضوئها[٣٤]. فالطفل قابل للتكيف حسب البيئات التي يوجد فيها، وحسب المؤثرات التي يتعرض لها. ونعرف ايضاً ان تطور تفكير الطفل يمر بأربع مراحل اساسية حسب نظرية جان بياجيه، فهناك مرحلة حسية حركية تمتد على مدى السنتين الاوليين من العمر وفيها يبدأ الطفل يحس الاشياء التي يحتك بها ويكوّن صوراً لها، وهناك مرحلة ما قبل اجرائية (Pre - Operational) تمتد من الثانية الى السادسة من العمر، ويستطيع فيها الطفل تصنيف الاشياء وفهم بعض العلاقات السببية والمفاهيم الرقمية، وهناك مرحلة اجرائية او مرحلة العمليات الملموسة (Concrete Operation) وتمتد من السادسة حتى الحادية عشرة من العمر، وهي المرحلة التي يستطيع فيها الطفل ان يقوم بكثير من العمليات العقلية المنطقية مثل الحفظ والتذكر وانتقال الاحكام (Transitivity) وعكسها (Reversibility). اما المرحلة الاخيرة من الطفولة والتي تمتد من الحادية عشرة الى الخامسة عشرة فهي مرحلة العمليات الصورية (Formal Operations) وفيها يصل الطفل الى المعرفة والتعليل العقلي المجرد واستخدام الرموز[٣٥].

وفي المرحلتين الاوليين من عمر الطفل (من الولادة وحتى السادسة) تلعب البيئة المنزلية دوراً حاسماً في تطور تفكيره، في حين يلعب التعليم بشقيه الرسمي وغير الرسمي الدور الاساسي في هذا التطور في المرحلتين الاخيرتين من عمر الطفل من سن السادسة حتى الخامسة عشرة[٣٦]. فالطفل اذاً لا يتمكن في البداية من التمييز بين ادراكه الخاص وبين الموضوعات المدركة، لأنه لم يكوّن بعد الوعي بالذات فهو يتصرف كما لو كان العالم كله جزءاً منه، وبالتالي، فإن الطفل لا يعرف ما ينفعه وما يضره في سنوات عمره الاولى، كما انه غير قادر على التمييز بين الامور الصالحة وغير الصالحة بالنسبة الى حاضره او مستقبله. وهو بالتالي لا يستطيع ان يشارك المجتمع كعضو فيه الا بعد مروره بعمليات تصنع منه شخصاً قادراً على اداء الادوار الاجتماعية،

---

(٣٣) مالك بن نبي، **شروط النهضة ومشكلات الحضارة**، ترجمة عبد الصبور شاهين وعمر كامل مسقاوي، ط ٣ (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٩)، ص ١٤٠.

(٣٤) رابح، **دراسات في التربية الاسلامية والشخصية الوطنية**، ص ١٦٩.

(٣٥) اسماعيل صبري عبد الله، **في التنمية العربية** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣)، ص ١٢٤. انظر ايضاً: موريس شربل، **التطور المعرفي عند جان بياجيه** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٨٧ ـ ٨٨ و١٠٩ ـ ١٨٦.

(٣٦) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٢٤.

تلك العمليات نسميها عمليات التنشئة الاجتماعية وهي تتعدد وتتزايد وتتعقد كلما اجتاز الطفل مرحلة بعد اخرى من مراحل النضج والنمو[٣٧]. وعمليات التنشئة الاجتماعية هي عمليات تعليمية تربوية، لذلك، فإن الطفل في الوقت الذي يقوم فيه ببناء موضوعات مستدمجة يعمل ايضاً على تكوين مفهوم معين عن ذاته كموضوع. بمعنى آخر، فإن ذاته تظهر من خلال التفاعل مع البيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية وان ادراكه لذاته يتضمن ادراكه لدور الآخر[٣٨].

والطفل يبدأ التعلم بطريقة اكثر نظاماً عندما يبلغ الخامسة او السادسة من العمر، ولكن امكانية الحصول على المعرفة تبدأ قبل ذلك بكثير ويتم توفيرها اساساً عن طريق التعليم غير الرسمي. ومن أهم الموضوعات التي يتعلمها الطفل او يستدمجها من خلال التنشئة الاجتماعية هو موضوع الادوار الاجتماعية، ولكن ليس كل تعلم يكتسبه الطفل يمثل بالضرورة تنشئة اجتماعية لأن بعض جوانب التعليم قد لا تكون ملائمة لخلق الدافع للمشاركة في الانساق الاجتماعية، ولكن على الرغم من ذلك، فإن تتابع التعلم او التعزيز هو عملية مهمة في التنشئة الاجتماعية، فالمفاهيم والمعلومات والمشاعر التي يتم اكتسابها في المراحل التعليمية الاولى تعتبر مصفاة يمر من خلالها ما يدركه الطفل فيما بعد. فالطفل مثلاً يكتسب تعلماً سياسياً في كل مرحلة من مراحل العمر، ولكن سنوات العمر الاولى تتميز بزيادة ملحوظة في هذا التعلم[٣٩]. وقد نادت بعض الدراسات بأن العالم السياسي للطفل يبدأ في التشكيل والتكوّن قبل دخوله المرحلة الدراسية الاولى، وان سلوك البالغين يتصل اتصالاً وثيقاً بخبراتهم اثناء الطفولة، وان السنوات الحقيقية في تكوين المواطن في النظام السياسي هي التي تقع بين سن الثالثة والثالثة عشرة من العمر، ففي هذه الفترة يكتسب الطفل توجهاته نحو الولاء للوطن ونحو المشاركة في الحياة السياسية ونحو الانتماء الى حزب او جماعة معينة[٤٠]، وهذا يعني ان غرس الطفولة يصعب تغييره في الكبر كما ينادي بذلك علماء النفس التحليليون.

وعلى الرغم من ان الاسرة هي البيئة الطبيعية لنشوء الاطفال وتربيتهم وتزويدهم بالعوامل النفسية والثقافية اللازمة لنموهم، الا ان تربية الطفل لم تعد شأناً خاصاً من شؤون الأسرة وحدها، فهناك الكثير من الأسر الفقيرة التي ليست لديها الوسائل او المعارف اللازمة لرعاية اطفالها[٤١] الشيء الذي يقتضي ضرورة تدخل الدولة او المؤسسات الاجتماعية الاخرى لمد يد العون في عملية التنشئة لمثل هذه الأسر. فعلى الرغم من اننا جميعاً نحب الاطفال، الا اننا كثيراً ما لا نعرف ماذا نفعل من اجلهم كمجتمع، فنحن ـ كمجتمع ـ مطالبون بترجمة الحب الطبيعي للاطفال الى اجراء اجتماعي يساهم في عملية نموهم وتطورهم[٤٢].

لقد كان الطفل في الماضي ينظر اليه على انه رجل صغير، وانه لوحة ملساء نكتب عليها ما

---

(٣٧) محمد عاطف غيث، **دراسات في علم الاجتماع: نظريات وتطبيقات** (بيروت: دار النهضة العربية، [د. ت])، ص ١٧٧.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٣٩) السالم، **اساسيات التنشئة السياسية والاجتماعية**، ص ٣٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤١) عبد الله، **في التنمية العربية**، ص ١٢٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

نشـاء، ولكن لم تعد هـذه النظرة صـائبة اليـوم، ولم يعد هنـاك اقتناع تـام بـأن الطفـل مخـزن ومستودع لصب المعلومات وحشوها في دماغه حشواً لا يسمـح له بـأي مناقشـة او معارضـة. لقد اضحت النظرة السليمة للطفل هي التي تتعامل معه على انه له حاجـات ذاتية تختلف عن حـاجات الكبار، وان لكل مرحلة من مراحل نموه حاجـاتها الاسـاسية، وبـالتالي فـإن معاملتـه تختلف عن معاملة الكبير، وانه لم يعد مجرد متلق في العملية التربوية بل مشارك اساسي في هذه العمليـة، وان دوره فيها اكثر ايجابية، وان دور المعلم دور ثانوي او سلبي على العموم.

ونحن نعرف ان مكانته في الماضي وبخاصة في العالم الغربي لم تكن مكانة كبيرة او مرمـوقة، حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث قام الفيلسوف الفـرنسي جان جـاك روسو يجـذب الاهتمام الى وضعية الطفل الذي جعله مركز فلسفته وآرائه التربوية، وقد بلغت العناية بالطفل والطفـولة في هذا القرن مكانة عالية نسبياً، فقد صدر الميثاق العـالمي لحقوق الطفـل من عصبة الامم في جنيف عام ١٩٢٤، وهو الميثاق الذي كرّس حقوق الطفل الاساسية لأول مرة في تـاريخ التـربية الغـربية، كما صدر ميثاق آخر لحقوق الطفل عام ١٩٥٩ من قبل الأمم المتحدة في نيويـورك، كما اعتبـر عام ١٩٨٥ هو عام الطفل تقديراً له وتنبيهاً لأهميته وخطورته في هذا العصر.

ونحن نعلم ايضا ان مكانة الطفل في تراثنا العربي الاسلامي كـانت مرمـوقة وربمـا افضل بكثير مما هي عليه الآن، فقد كتب الكثيرون من الفلاسفة والتربـويين امثـال: الفارابي وابن سينـا والغزالي واخوان الصفـا وابن سحنون والقـابس والسمعاني والـزرنوجي وغـيرهم، لقد كتبـوا عن أهمية الطفل ومكانته في المجتمع ونادوا بضرورة رعايته منذ الولادة، بل قبل ان يولد عنـدما يكـون جنيناً في بطن أمه، لا بل قبل ان يصبح مشروع حياة وذلك باختيار شريكة الحيـاة أو أم المستقبل، وذلك امتثالاً لقول النبي الكريم (ص): «تخيروا لنطفكم فان العرق دساس».

لقد تضمن تراثنا العربي الاسلامي حقوق الطفل الاساسية: حقه في الحياة وحقه في الحرية وحقـه في الكرامـة الانسانيـة، فالطفـل له حق في ان يعيش ضمن اسرة تمنحـه الحب والعـاطفـة والحنان، وله حقه في التعليم وله حقـه في الاتصال بـالمجتمع الـذي يتمكن عن طريقـه من معرفـة السلوك الاجتماعي المرغوب فيه.

وقد قامت تربية الطفل على نموذج القدوة الحسنة والتربية المستمرة، فقد قال احد الحكماء لمؤدب ابنه: «ليكن اصلاحك لأبني اصلاحك لنفسك، فإن اعينهم معقودة بعينك فالحسن ما استحسنت، والقبيح ما استقبحت»[٤٣]. والتعليم في التراث لـم يكن يقتصر على شكله النظامي الذي يقوم فيـه الكبير بتـوجيه الصغير في اطار رسمي اعـد مسبقاً، وانمـا تضمن ايضا شكلـه اللانظـامي حيث يتعلم الكبير من الصغير والصغير من الصغير وذلك في اطار غير رسمي او غير مدرسي، فهذا هو ابن سينـا يشير الى أهمية الاثر الذي يتركه التعليم الندّي او التعليم عن طريق مجموعة الرفـاق: «ان الصبي عن الصبي القن، وهو عنه آخذ وبه آنس»[٤٤].

٣ ـ نظام التعليم العربي

ان نظام التعليم العربي شأنه في ذلك شأن كل الانظمة التعليمية في الدول النـامية هـو احد

---

(٤٣) محمد بن احمد الصالح، **الطفل في الشريعة الاسلامية**، ص ٢١٠.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

الموروثات الاستعمارية، والتي تفاعلت مع اهداف وخصائص المجتمع الاساسية وبخاصة اهداف الفئة المسيطرة على السياسة والاقتصاد في المجتمع، فقد اعطت حكومات الدول النامية اولوية قصوى للتعليم وعملت على نشره وتبنت في ذلك النظم نفسها التي انشأها الاستعمار دون تغيير جذري في الاهداف والبنية والمضمون، وذلك اتساقاً مع تبني هذه الدول لنموذج التنمية الغربي واتخاذه كمثال يحتذى في الفكر والثقافة والمعرفة.

وقد ادى التوسع الكمي الهائل في نظام التعليم العربي مع قلة المصادر المالية في كثير من الاقطار العربية، ادى الى تدني في نوعية التعليم، كما ادى ببعض الاقطار الى العجز عن توفير الموارد اللازمة للعملية التعليمية من معلمين مؤهلين قادرين على التأقلم مع التغيرات السريعة والتجديدات الحديثة، ومن مكتبات ومختبرات ومعدات لازمة لتوفير النشاطات الصفيّة واللاصفيّة.

والنظام التعليمي العربي يركز على نمط واحد من انماط التعليم هو التعليم النظامي الذي يتم في المدارس، فمعظم الجهود العربية منصبة على هذا النوع من التعليم، فقد ازدادت اعداد الملتحقين بهذا النوع من التعليم، واحدثت انحرافات في اهدافه وفي دور المدرسة في تحقيق تلك الاهداف، فقد شوهت اهداف النظام التعليمي وتحولت من نظام يعمل على اعداد التلاميذ للعمل الاجتماعي الى نظام يعمل على تحضير هؤلاء التلاميذ للنجاح في الامتحانات المدرسية من اجل الالتحاق بالمستويات التعليمية الاعلى وبخاصة التعليم الجامعي[٤٥].

والمدرسة في نظام التعليم العربي اصبحت مؤسسة انتقائية تعمل عن طريق الامتحانات على تصنيف التلاميذ ومنحهم الشهادات والمؤهلات المطلوبة لدخول القطاع الحديث، فقد اصبحت المناهج المدرسية في كل مرحلة تعليمية تهدف الى اعداد التلميذ للمرحلة التي تليها وليس الى اكسابه مهارات محددة تعينه وتنفعه في حياته العملية خارج المدرسة. فالمدرسة لم تعد تهتم بقدرات التلميذ المنطقية والتحليلية، كما اصبحت تهمل دورها في بناء الشخصية المطلوبة من قبل المجتمع والصفات المرغوبة لدى التلاميذ مثل: النظام والدقة والاتقان وحب المعرفة والاستمتاع بالعمل والانجاز وتذوق الفن والجمال[٤٦]. فالمدرسة العربية فقدت اليوم دورها في بناء الشخصية الناضجة المثقفة، الملتزمة المسؤولة المحبة للتعليم والعمل، والمستعدة للتضحية والعطاء[٤٧].

وقد ترتب على التركيز على الامتحانات اعتبار نتائجها المؤشر الوحيد لاعطاء التقارير عن عمل التلاميذ في المدرسة. كما ترتب على ذلك بروز النزعة الفردية لدى التلاميذ، وتفشي ظاهرة الغش والمنافسة السلبية بدلاً من روح التعاون والروح الجماعية. فالامتحانات المدرسية اقتصرت على اختبار معلومات التلاميذ والمعرفة التي اكتسبوها، وبالتالي فإنها تقيس التعليم الذي يغلب عليه طابع التلقين، ولذلك فقد سادت انواع التقويم التي تركز على التحصيل القائم على الحفظ والتذكر مثل اختبارات التحصيل. ولا شك ان التعليم الذي يعتمد على السرد والتلقين من شأنه خلق نسخ متكررة من الشخصيات، ولكنه يعجز عن خلق الانسان المبدع القادر على التفكير الاستقلالي والمحاكاة الموضوعية[٤٨]. فنظام التعليم العربي يفرض الطاعة والامتثال ويبعد عن

---

(٤٥) محشي، «التربية المدرسية والعطاء العلمي في البلاد العربية،» ص ٢٢٦.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٤٨) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية** =

تعزيز الاستقلالية والحرية[٤٩]. وهذا كله يمثل انعكاساً للمجتمع العربي وللأنظمة الاجتماعية والسياسية فيه.

والنظام التعليمي العربي في مساره الكمي لم يصل الى الاعداد المطلوبة او اللازمة لجعل المؤسسات التعليمية تعمل بكامل طاقاتها دون هدر او ضياع، فلا تزال عملية انسياب الافواج الدراسية غير مستقرة، فالتسرب ظاهرة متفشية والسبب فيها نظام التعليم نفسه الذي يغربل التلاميذ او يجبرهم على غربلة انفسهم. فنسبة المتخرجين اليوم في مدة الدراسة المقررة على مستوى الوطن العربي لا تتجاوز الثلث في كل فوج[٥٠].

والذين يسعدهم الحظ في اتمام المرحلة المعينة من مراحل التعليم يكون النظام قد خلق لديهم توقعات غير واقعية او غير ملائمة لوضع واحتياجات سوق العمل، وبالتالي تنتشر ظاهرة ترفع المتعلمين عن العمل اليدوي وظاهرة هجرة المتعلمين من الريف الى المدينة سعياً وراء الاعمال المكتبية[٥١].

ان نظام التعليم العربي رغم التوسع الكمي فيه ورغم الانفاق الكبير عليه لا يزال عاجزاً عن تحقيق اهدافه القطاعية، وهو اكثر عجزاً عن الوفاء بطموحات التنمية في اطارها الحضاري المتكامل[٥٢].

وهو نظام يتسم بثلاثة توجهات اساسية هي: التوجه الكمي والتوجه النظامي والتوجه الاستلابي او الاغترابي، وتساند هذه التوجهات وتتداخل معها توجهات فرعية اخرى عديدة منها: التوجه المركزي في السياسة والتخطيط والادارة، والتوجه الاكاديمي في نوعية التعليم، والتوجه السلطوي في علاقات المعنيين او القائمين بأمر التعليم.

٤ ـ نظام التعليم ونسق القيم

القيم توجه سلوك الانسان وتنظم علاقاته مع نفسه ومع الآخرين، فهي قد تحثه على العمل في سبيل السيطرة على الواقع وتغييره او على القبول به والتلاؤم معه[٥٣]. وقيم المجتمع العربي متعددة ومتنوعة ولكن المسيطر منها هي القيم التي تتصل اتصالاً مباشراً بالحياة العائلية. فالاتجاهات القيمية السائدة في الثقافة العربية المعاصرة تحوي على قيم قدرية وقيم ارادية حرة، قيم سلفية وقيم مستقبلية، قيم ابداع وقيم اتباع، قيم مضمون وقيم شكل، قيم انغلاق وقيم انفتاح، قيم طاعة وقيم تمرد[٥٤]. ولكن القيم المسيطرة سلفية اكثر منها مستقبلية وقدرية اكثر منها ارادية،

= **في اطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٠٠.

(٤٩) علي زيعور، **التربية وعلم نفس الولد** (بيروت: دار الاندلس، ١٩٨٥)، ص ٤٦٢.

(٥٠) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، **الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة: الدراسة الاساسية**، ص ٦٣.

(٥١) محشي، «التربية المدرسية والعطاء العلمي في البلاد العربية،» ص ٢٢٨.

(٥٢) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجماعية والثقافية، المصدر نفسه.

(٥٣) بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ٣٢٤.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

وهي قيم تفسرها ميكانيزمات الدفاع اكثر من ميكانيزمات النهضة، ففي ميكانيزمات الدفاع، يقول الجابري: «تلتجىء الذات الى الماضي وتحتمي به لتؤكد من خلاله وبواسطته شخصيتها، ولذلك يعمد الانسان الى تضخيمه وتمجيده مادام الخطر الخارجي قائماً، اما في ميكانيزمات النهضة فالانسان لا يطلب الماضي لذاته، بل يختزله في أصول يعيد احياءها على صعيد الوعي بالصورة التي تساعد على تجاوز الماضي والحاضر على صعيد الوعي كذلك، والانطلاق الى المستقبل تفكيراً وممارسة»[٥٥].

ان أهم ما يميز نسق القيم في المجتمع العربي هو سيطرة النظام الاجتماعي القبلي الابوي والذي يربي على الطاعة والاستسلام وتقبل ما يفرضه الكبار من دون نقاش[٥٦] وعلى الرغم من سيطرة هذه القيم وغيرها، الا ان هناك مقاومة لها وصراع بينها وبين القيم المناقضة، فقد نشأت ايديولوجيا جديدة ـ كما يقول حليم بركات ـ تدفع بالاتجاه المعاكس نحو قيام ثقافة تحارب التمييز وتلغي الامتيازات وتثبت قيم المساواة في الحقوق والواجبات وفي تكافوء الفرص وتطبيق القوانين والمعايير على الجميع بغض النظر عن خلفية الافراد والجماعات[٥٧].

اذاً هناك صراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية، ينتهي احياناً الى قيم توفيقية واحياناً اخرى الى قيم تلفيقية وفي معظم الاحيان يكتب النصر للقيم السلفية الهرمية العمودية، وذلك لأن شروط الصراع الصحي تكاد تنعدم كلية، وهي تتمثل في حد ادنى من الديمقراطية والتسامح وتطبيق شعار «دع مائة زهرة تتفتح»[٥٨].

فالمطلوب اذاً تعديل في نظام التعليم حتى يقاوم نسق القيم السائد، وحتى يتم تحويل الناشئة من قيم الخضوع والاستسلام الى قيم المبادأة والمشاركة في الفعل الاجتماعي، ومن قيم الاستهلاك الى قيم الانتاج والابداع، والعمل الابداعي مطالب يحتاج الى جهود تربوية دائبة منذ الطفولة المبكرة حتى يألف الاطفال التفكير المستقل والعمل اليدوي ويتولد لديهم الايمان بالعلم والانتاج، وتكوين قيم الابداع هو اداة التغيير والاكتشاف العلمي ومحرك كل عمل انساني له شأن[٥٩]، وهذا التكوين يعتمد على خيال الاطفال الذي يجب ان نتعهده منذ الصغر بالقصص والادب الفني والانشاء والرسم والاطلاع على منجزات العلم والتكنولوجيا، فتنمو بذلك القدرات الادراكية والمعرفية وتتكون المشاعر والاتجاهات السليمة، وذلك من خلال الاسرة والمراحل التعليمية المختلفة وبخاصة المرحلة الابتدائية. فنظام التعليم البديل يجب ان يرفض منطق تخزين

---

(٥٥) الجابري، «اشكالية الاصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي ام مشكل ثقافي؟» ص ٤٥.

(٥٦) الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية** ص ٩٩.

(٥٧) بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

(٥٨) حيدر ابراهيم علي، «علم الاجتماع والصراع الايديولوجي في المجتمع العربي،» في: محمد عزت حجازي [وآخرون]، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، كتب المستقبل العربي، ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٢٣.

(٥٩) عبد الدائم، «تطوير التربية العربية لمواجهة الصراع العربي ـ الاسرائيلي: فلسفة التربية والتحدي الاسرائيلي،» ص ٤١.

المعلومات والافكار وتلقينها للمتعلم وحفظ المتعلم لها، ويجب ان يحل محلها تعليم حواري يثق بقدرة الانسان على خلق الافكار[٦٠].

٥ ـ نظام التعليم والتنمية

التنمية عملية انسانية غايتها الانسان ووسيلتها الانسان، فهي اذاً عملية تراكمية في انسانية الانسان، وليس فقط زيادة في معداته وادواته او حتى في نتاجه. فحدوث التنمية الحقيقية يتطلب وجود القدرة على احداثها، فالتنمية لا تشترى وانما تصنع مثلها في ذلك مثل الحرية التي لا تعطى وانما تنتزع.

والتنمية السائدة في الوطن العربي اليوم هي تنمية تابعة غير مستقلة، تنمية محاكاة وتقليد، تنطلق من موطنها الاصلي او اصلها الغربي عن طريق الانتشار، وتتبنى من قبل المجتمع العربي عن طريق الاقتداء، وبالتالي، فإن معدلاتها واتجاهاتها تتحدد من قبل الدول الصناعية المتقدمة[٦١]. وكما جاء في استراتيجية العمل الاجتماعي، فإن التنمية هي «عملية ارادية لصناعة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وابداعه، ومن ثم لا تتحقق التنمية عن طريق مجرد التقليد والنقل لانماط واساليب تستخدمها مجتمعات اخرى سبقت في طريق التنمية واختلفت ظروفها واوضاعها ومواردها وقيمها عن الواقع العربي في أوضاعه وموارده وقيمه. ومن ثم فإن التنمية الراسخة المطردة تتضمن عمليات الاقتباس والتكيف والاستفادة من تجارب الغير، وهدف التنمية في بنائها الحضاري تحقيق كرامة الانسان باعتباره غاية الغايات، والعمل على اشباع متزايد لحاجاته الروحية والمادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير الطمأنينة في حاضره ومستقبله»[٦٢].

فالمبدأ الحاكم في التنمية ـ اذاً ـ هو الاستقلال او رفض التبعية، وهو رفض يعني عدم التقيد بالخيارات التي اتخذها الآخرون وفق معاييرهم الخاصة، وفي مجال الطفولة، فإن هذا يعني ضرورة احداث تغيير جذري في استراتيجيات التنمية العربية وسياساتها حتى تجعل احتياجات الطفل تأخذ مكانها الصحيح في سلم القيم التنموية، فتطور الطفل وثيق الارتباط بالبناء الحضاري، وبالتالي فإن المشاكل التي تثيرها احوال الطفل في الوطن العربي تختلف عن تلك التي تثيرها احواله في العالم الغربي او على النطاق العالمي[٦٣].

فالتنمية ـ اذاً ـ يجب ان تنطلق من واقع البلدان العربية واحتياجاتها ومن تراثها وثقافتها، ويجب ان تركز على القضاء على الفقر وتقليل البطالة وتبني مفاهيم تحقيق الحاجات الاساسية والاعتماد الجماعي على الذات والتحرر من التبعية وتوفير الحرية والمشاركة الشعبية في صنع القرار[٦٤]. ولكن للاسف الشديد، فإن المنظور التنموي العربي قد ابتعد عن المبادىء والأسس الضرورية لاحداث التنمية، ولذلك فإن ما تحقق في مجال التنمية العربية ـ على قلته ـ اسهم كثيراً في زيادة التبعية بدلاً من تقليلها كما هو متوقع[٦٥].

---

(٦٠) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، **الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة: الدراسة الاساسية**، ص ١٤٣.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٦٣) عبد الله، **في التنمية العربية**، ص ١٣٧.

(٦٤) محشي، «التربية المدرسية والعطاء العلمي في البلاد العربية،» ص ٢٣٢.

(٦٥) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، **الاستراتيجية** =

والتنمية العربية لم تستجب لحاجات البيئة الجغرافية ولم تنسجم مع القيم التراثية او العلاقات الاجتماعية بقدر ما حاولت ان تعرض قيماً في السياسة والادارة والاقتصاد فوق موروثات المجتمع السياسية والاقتصادية والاخلاقية والدينية، ولذلك فإن النظام التربوي الذي استند اليها اصبح طبقة عليا او بنية فوقية غير واعية لما تحتها من جذور.

اذاً، فإن نظام التعليم المطلوب لتحقيق التنمية المستقلة المركبة الشاملة هو نظام ينطلق من منظور قومي موحد ومن اسس منهجية عقلانية، وهو نظام ينبع من المجتمع ويتفاعل مع انظمة اجتماعية اخرى اهمها: النظام الاقتصادي والنظام السياسي وهو يعمل في اطار مشروع تربوي يمثل بدوره جزءاً من مشروع ثقافي كبير يهدف الى «امتلاك الوعي بمجموعة من الحقائق والمبادىء والمنطلقات الاساسية ثم ممارسة الملاحظة والقياس والمحاكمة والنقد القادر على تمييز الغث من السمين»[٦٦].

٦ ـ نظام التعليم والتنشئة الاجتماعية

الكثير من المشكلات الاجتماعية تنشأ نتيجة الاختلاف بين ما يحدث بالفعل وبين ما يتوقع او يفترض حدوثه، فكثيراً ما لا يوافق الآباء على ما تفعله المدرسة بالاطفال كما يحدث الا توافق المدرسة على الكثير مما يفعله الآباء باطفالهم. فالمجتمع يحدد نتاجاً معيناً او مجالات محددة من النتائج لكي ينشأ عليها الافراد، فهو ينفق بعض مصادره المالية لكي تحدث هذه العملية التي تهدف الى تمكين كل عضو جديد من اكتساب الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تجعله في آخر الامر يحتل مركزاً من مراكز الكبار، او ينتمي كمواطن الى نظام سياسي اجتماعي معين. وعلى الرغم من ان المجتمع قد يتوقع من جميع الاطفال ان يكتسبوا نتاجات معينة، الا انه في الوقت نفسه قد يجعل بعض مؤسساته تعمل بطريقة تمنع تعلم ما يتوقع تعلمه[٦٧] فعملية التنشئة الاجتماعية اذاً ليست عملية سهلة لأنها كثيراً ما تعرض الطفل لتوقعات متصارعة، ولمطالب متعددة، ومتضاربة، وبالتالي يتوجب عليه ان يتمكن من المشاركة في مجموعة من الطرق مع اشخاص آخرين تختلف مراكزهم وادوارهم عن مركزه ودوره اختلافاً كبيراً، كما ان الطبقة الاجتماعية التي يولد فيها الطفل تحدد ـ دون شك ـ بدرجة حاسمة، المراكز والادوار المتاحة له في حياته المستقبلية.

والتنشئة الاجتماعية هي ـ اذاً ـ تلك العملية التي يتعلم الفرد بواسطتها طرق مجتمع او جماعة اجتماعية حتى يتمكن من الحياة بين تلك الجماعة ويصبح فرداً قادراً على المشاركة في المجتمع، فهي عملية اكتساب المعارف والنماذج والقيم والرموز وهي سيرورة يكتسب عن طريقها الانسان ويستبطن طوال حياته العناصر الاجتماعية ـ الثقافية السائدة في محيطه. ويدخلها في بناء شخصيته، ولكن هذه العملية العامة تشتمل على العديد من انواع التعلم، منها ما هو واضح ومرئي، ومنها ما هو خفي ومستتر. كما ان عملية التعلم قد تؤدي الى اكتساب مفاهيم وافكار لا تتفق جميعها مع توقعات الثقافة المسيطرة، فهي في مجتمع معين يمكن ان تسهم في استقراره او

= **العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة: الدراسة الاساسية**، ص ٣٦.

(٦٦) محمد راتب الحلاق، «أزمة التربية العربية والأمن الثقافي العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٣٦ (شباط/فبراير ١٩٨٤)، ص ٣٦.

(٦٧) فريدريك الكين وجيرالد هاندال، **الطفل والمجتمع: عملية التنشئة الاجتماعية**، ترجمة محمد سمير حسانين (طنطا: مؤسسة سعيد للطباعة، ١٩٧٦)، ص ٣٦.

عدم استقراره، في جموده او تغييره، في زيادة او قلة المشاركة السياسية للرأي العام فيه[٦٨]. فالمجتمعات تكثر وتنوع من وسائل التنشئة الاجتماعية مثل دور الحضانة والمجلات وبرامج التلفزيون والاذاعة وغيرها، وذلك على نحو تحاول فيه ضبط وتوجيه هذه العملية.

ان الطفل يولد وليست لديه اي عادات اجتماعية او ارتباطات سابقة، وهو عن طريق التنشئة الاجتماعية يمكن ان يجعل معايير المجتمع وقيمه جزءاً لا يتجزأ من شخصيته وكيانه. والطفل يتعلم كما يرى بعض علماء النفس الاجتماعي ـ كيف يتصرف كعضو في مجتمعه بالطريقة نفسها التي يتعلم بها كيف يقرأ او يكتب، وان عملية التنشئة في هذه الحالة تكتسب طابعاً معرفياً وعمدياً قوياً، وان بعض ما يتعلمه الطفل اثناء تنشئته الاجتماعية يعلمه له بوضوح جماعة من الناس لديهم ارتباط وثيق بتعليمه مثل الآباء والمعلمين الذين يكل اليهم المجتمع على وجه الخصوص اعداد الصغار لكي يصبحوا اعضاء مؤهلين ومشاركين في المجتمع[٦٩]، ولكن اثر هذا النوع من التعليم تحدده الى مدى كبير طبقتهم الاجتماعية، فأطفال الجماعات المضطهدة ـ كما يرى بعض علماء الاجتماع ـ تتم تنشئتهم اجتماعياً ليشغلوا مراكز وادوار اقل قيمة من مراكز وادوار الآخرين، وقد اوضحت عدة دراسات ان المدرسة لا تقدم افضل مجهوداتها في تعليم الاطفال المتحدرين من الأسر الفقيرة ومن المستويات الاجتماعية العليا، وان اطفال المستويات الاجتماعية الدنيا والفقيرة غالباً ما يوصفون،بأنهم عسيرو التعلم، والواقع ان السبب في كل ذلك لا يرجع اليهم بقدر ما يرجع الى المنهج الخفي الذي يعطى من قبل منزل الطبقة الاجتماعية الوسطى، ومن قبل المعلمين انفسهم الذين يخصون طفل الطبقة الوسطى بالاهتمام، ويعلمونه كيف يستخدم اللغة ويتقنها حتى يستطيع الحصول على ما يريد، فالمدرسة في النهاية لا تعلم الا قيم واخلاقيات الطبقة الوسطى.

والى جانب تعلم السلوك الواضح المحدد، فإن الطفل يتعلم كذلك اختيار انفعالات معينة في مواقف محددة، فهو يمكن ان يتعلم الاحساس بالفخر لانتصاره في معركة باليدي او ـ على العكس ـ يتعلم الاحساس بالخجل للاشتراك فيها. اذاً، فهناك سلسلة مطولة من العمليات الانفعالية واللاشعورية التي يتعلمها الطفل والتي تتم بطريقة لا يمعن فيها النظر وقد لا تكون مقبولة من قبل الكثيرين من افراد المجتمع، فالاب ـ مثلاً ـ قد يفكر او لا يفكر في اللحظة التي ينمي عندها في الطفل احترام الملكية او احترام السلطة او اي هدف آخر من اهداف المجتمع، كما لا يدري في بعض المواقف الاخرى انه يعمق قيماً لا يقرها المجتمع.

وعلى الرغم من الاختلافات الموجودة في تعريف التنشئة الاجتماعية من حيث هي عملية تعلم واعية او غير واعية، او من حيث انها عملية تلقين خارجي او تشريب داخلي (استدماج)، او من حيث انها عملية تكيف نفسي او ملاءمة اجتماعية ـ على الرغم من كل ذلك، فإن هناك اتفاقاً عاماً حول وجود اتجاهين اثنين في مفهوم التنشئة. الاتجاه الاول ينظر الى التنشئة على انها عملية تلقين او تشريب للفرد بمجموعة من القيم والمعايير المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاء هذا المجتمع واستمراره مع الزمن، والاتجاه الثاني ينظر اليها على انها عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تؤكد على التغير

---

(٦٨)السالم، **اساسيات التنشئة السياسية والاجتماعية**، ص ٢٣.

(٦٩) الكين وهاندل، **الطفل والمجتمع: عملية التنشئة الاجتماعية**، ص ٣.

والاختلاف. فالقيم تدخل في نظام شخصية الطفل فتصبح جزءاً من عاداته السلوكية وذلك عن طريق التقليد والمحاكاة، او التمثيل والاقتداء وعن طريق السلوك اللفظي المباشر كالوعظ والنصح والارشاد، او عن طريق التعزيز كالثواب والعقاب[٧٠].

عملية التنشئة الاجتماعية ـ اذاً ـ يمكن ان تكون احد عناصر الاستقرار والاستمرار في النظام الاجتماعي كما يمكن ان تكون احد عناصر التغيير في المجتمع ايضاً، وهي بالتالي يجب ان تبث التفكير العلمي ومفاهيم التخطيط والعمل المنظم الذي لا يخنق الابداع[٧١]. ولذا، فإن جهاز الدولة مطالب بمساعدة الاجهزة المسؤولة عن عملية التنشئة الاجتماعية على تحقيق اهدافها، وذلك عن طريق دعمها بما تحتاجه من موارد ومن قوانين ولوائح مناسبة.

ان عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية مستمرة تلعب ثلاثة ادوار رئيسية: (أ) نقل الثقافة عبر الاجيال، (ب) خلق ثقافة جديدة؛ (ج) تغيير او تعديل في الثقافة الموجودة. وبالتالي، فإن اهم خطوة في كل تلك الوظائف هي فهم الواقع قبل نقله للاجيال القادمة او تغييره او الاضافة اليه، وبالتالي، فإن اخطر ما يترتب على عملية التنشئة الاجتماعية هو عدم فهم هذا الواقع او تزييفه، والذي كثيراً ما يحدث في اطار المجتمع العربي المعاصر.

٧ ـ التنشئة الاجتماعية وتزييف الوعي الاجتماعي

ان جمهور الناس دائماً بحاجة الى تجديد معارفهم وتطوير مهاراتهم للقيام بأدوارهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وذلك من اجل تحقيق رسالتهم في الحياة. وهذا التجديد والتطوير لا يتمان في فراغ، وانما في اطار ثقافة عامة ينشأ فيها ويتفاعل معها هذا الجمهور، فالانسان الذي يحقق رسالته في الحياة هو الانسان المثقف الذي يدرك ابعاد ثقافته ويعي مشاكلها والحلول الممكنة لها. وبالتالي، فإن المثقف مطالب بمواجهة تزييف الوعي الاجتماعي لدى الجماهير وذلك عن طريق المشاركة في المؤسسات الجماهيرية، والالتحام مع الجماهير، وبذل الجهد لتعليم النشء الاسلوب النقدي في التفكير الحر بغية تحليل قضايا المجتمع والواقع العربي وايضاح المزيف منها من الحقيقي[٧٢].

ومواجهة تزييف الوعي الاجتماعي تعتمد اساساً على عمليات الضبط الاجتماعي التي تحدث عن طريق التنشئة الاجتماعية. فكل نظام سياسي مثلاً يسعى لأن يغرس في نفوس الاطفال القيم والمعتقدات والسلوك الذي يتلاءم مع استمرارية هذا النظام. وهذا الغرس يمكن ان يتم عن طريق العمليات التعليمية المنظمة الواعية المقصودة، كما يمكن ان يتم عن طريق العمليات التعليمية العارضة والتي تحدث مصادفة او دون وعي ودون ترتيب وتنظيم، فمعظم التعلم الذي يتعرض له الطفل يتم بطريقة عرضية او ضمنية كامنة اكثر منه بطريقة مقصودة وواضحة في

---

(٧٠) اديل تقي الدين، «القيم في كتب القراءة المدرسية،» ورقة قدّمت الى: **ندوة الاتجاهات الجديدة في ثقافة الاطفال** (بيروت: منشورات النادي الثقافي العربي، ١٩٧٨).

(٧١) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، **الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة: الدراسة الاساسية**، ص ٥٣.

(٧٢) احمد مجدي حجازي، «المثقف العربي والالتزام الايديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي،» في: حجازي [وآخرون]، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، ص ١٦١.

مرحلة ما قبل المدرسة، وهو تعليم قد يكون ذا اثر اكثر ثباتاً من غيره من انواع التعليم، فالاطفال يشكلون ـ اذاً ـ جزءاً من المجتمع السياسي، ولذلك فهم يكتسبون نظم القيم والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع والتي من شأنها ان تؤثر على سلوكهم السياسي في المستقبل.

ولما كان الهدف الاساسي من عملية التنشئة هو بناء مشروع حضاري جديد، ولما كان اهم عامل في النجاح هو الايمان بالهدف، فإن توجيه التنشئة الاجتماعية لخدمة ذلك الهدف الحضاري يصبح من ضرورات وابجديات العمل الاجتماعي، ولذلك نتوقع من اجهزة التنشئة الاجتماعية وبخاصة الاسرة والمدرسة ان تعد الاطفال اعداداً مشتركاً لادوار مفيدة عندما يصلون الى مرحلة النضج، والمدرسة لا شك تتولى مسؤولية اكثر تخطيطاً لتحقيق هذه النتيجة، كما نتوقع ان تتعاون المؤسسات الاخرى وبخاصة الاسرة ووسائل الاعلام الجماهيرية، او على الاقل لا تمنع المدرسة من القيام بعملها.

ولابد من العناية بتكوين روح التضامن وروح العمل الجماعي المشترك لدى الناشئة منذ وقت مبكر في حياتهم، فالمدرسة تلعب دوراً مهماً في عملية التنشئة السياسية، وتمارس هذا التأثير عن طريق التوجيه للمذهب السياسي الذي يقدم في شكل مقررات دراسية رسمية كالمواطنة والتاريخ، فدروس المواطنة تهدف دائماً الى تعريف المواطن بأجهزة الحكم والادارة في بلده وتحديد السلوك المتوقع منه ازاءها. والمدرسة تلعب دوراً كبيراً في تعليم الاتجاهات والمفاهيم والمعتقدات المتعلقة بعمليات النظام السياسي، كما انها تلعب دوراً اساسياً في غرس مشاعر الحب والولاء القومي في نفوس الاطفال او المواطنين. وعلى الرغم من ان الاسرة تسهم كثيراً في عملية التنشئة الاجتماعية وتبدأ في بث الولاء السياسي نحو البلاد لدى الاطفال وفي نمو الارتباط بالامة او القومية، الا ان المدرسة تعطي المحتوى والمعلومات التي من شأنها توسيع وصقل تلك المشاعر المبكرة، كما تبدأ بعض المفاهيم العامة في الوضوح مثل مفهوم الامة والحرية وحق التصويت[٧٣].

وعندما يبدأ الطفل في الذهاب الى المدرسة، فإنه ينتقل من وسط تسوده الروابط الشخصية الى وسط غير شخصي نسبياً، واحتكاك الطفل مع المدرسين ومع زملائه التلاميذ يلعب دوراً هاماً في تقليل اعتماده على اسرته عاطفياً. فالمدرسة تمثل مواقف اجتماعية بالنسبة الى الطفل لا نظير لها في محيط الاسرة، فهو يقضي حوالى الف ساعة دراسية خلال العام الدراسي يتعلم فيها الكثير من الامور الرسمية وغير الرسمية، فهو يتعلم انتظار دوره في الفصل للسؤال او الاجابة، كما يتعلم تأخير بعض الرغبات وكبح جماحها، والابتعاد عن مقاطعة بعض الافراد والاذعان لهم وغيرها من الاوجه التي تعتبر جزءاً مما يشار اليه باسم «المنهج الخفي» للفصل الدراسي[٧٤]، والذي هو مجموعة الامور غير الرسمية وغير النظامية والتي تدرس على انها امور لا يلحظها الاشخاص المنوطة بهم مسؤوليات تدريس المنهج الرسمي، وقد لا يلحظها ايضا الاطفال الذين يتلقون مفردات المنهج الرسمي كذلك.

النظام السياسي يعمل على المحافظة على نفسه ويعمد الى العملية التعليمية لنقل القيم والاتجاهات السياسية المقبولة في النظام وذلك من جيل الى جيل، مما يؤدي الى استمرارية

---

(٧٣) نادية حسن سالم، «التنشئة السياسية للطفل العربي: دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ٥٧.

(٧٤) الكين وهاندل، **الطفل والمجتمع: عملية التنشئة الاجتماعية**، ص ١٤٦.

الاوضاع القائمة بما يكفل الرضا عن النظام. والكتب الدراسية وبخاصة في المرحلة الابتدائية تشكل الدعامة الاساسية للتعليم لاعتماد التلاميذ والمعلمين عليها اعتماداً كاملاً مكثفاً، وبالتالي، فإن كتب التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية تعتبر المصدر الاساسي الذي يستمد منه الطفل اتجاهاته وآرائه السياسية وكذلك مفاهيمه وصوره عن البلاد الاخرى.

والنظم السياسية العربية يفترض فيها ـ رغم الاختلافات الموجودة بينها ـ ان تدعو الى الوحدة والتكامل بين الاقطار العربية، وان توعي النشء بقضية العرب الاولى وهي القضية الفلسطينية، او قضية التحدي الاستعماري الصهيوني، ولكن الوعي بهذه القضية وغيرها يأتي مزيفاً من قبل التعليم العربي. ففي دراسة لمناهج المدرسة الابتدائية في ثلاثة اقطار عربية هي: الاردن وسوريا ولبنان، وجد الباحث ان بعض هذه المناهج لم تذكر قط كلمة «الصهيونية» على الاطلاق، والبعض الآخر لم يفرق بين الصهيونية واليهودية، وبعضها لم يتوسع في مسألة المطامح الصهيونية التوسعية، كما لم يجر ربطاً قوياً بين الصهيونية والاستعمار[٧٤]. واذا نظرنا الى الامة العربية لوجدنا فارقاً كبيراً وتوظيفاً سليماً لنظام التعليم من اجل خدمة ذلك الهدف.

فقد استغلت الدولة العبرية التعليم الى ابعد الحدود حتى يعتنق ابناؤها الفكر الصهيوني السياسي ممزوجاً بالمثاليات الاشتراكية والتطرف الديني الشوفيني[٧٥]. فالتربية هي من مستلزمات الدفاع الوطني الاسرائيلي، فلا غرابة اذا ان تفرض دولة اسرائيل قانون التعليم الاجباري مباشرة بعد انشائها عام ١٩٤٩. وقد اتخذت اسرائيل من نظام الكيبوتز وهو نظام اقتصادي ـ اجتماعي في الاساس، نظاماً تعليمياً يهدف الى ضمان استمرار قيم الكيبوتز المتمثلة في الجماعية والعمل والمساواة والديمقراطية... الخ[٧٦]. كما يهدف هذا النظام الى اعادة تربية الانسان اليهودي وتشكيله ذهنياً ببعث الثقافة العبرية في ابعادها اللغوية والدينية والعنصرية لتدخل في بنية الفكر الصهيوني، وكما قال احد مدراء التعليم في احد اتحادات الكيبوتز: إن الهدف هو تكوين الانسان المثقف القادر على الاسهام الفكري والاقتصادي والثقافي في مجتمع الكيبوتز وهو الانسان الحر المستقل والملتزم بالجماعة في آن واحد[٧٨].

اذاً فالدور الاساسي للكيبوتز في المجتمع الاسرائيلي هو تنشئة الصهيوني القدوة المتمسك بالمثل الصهيونية العليا بما في ذلك الارتباط الوثيق بالمجتمع الجديد والعنف الشديد في الدفاع عن كيانه، فالبناء الداخلي للكيبوتز يتم عن طريقه استيعاب المهاجرين وتحويلهم الى الانسان الصهيوني الجديد، كما يتم عن طريقه ايضا إعدادهم لأن يكونوا مقاتلين اكفاء، ففلسفة التعليم الجماعي في الكيبوتز تقوم على عدم الفصل بين التعليم والتنشئة او تنمية الشخصية، فقد لوحظ

---

(٧٥) علي، «خصائص التعليم العام في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحدي الاسرائيلي،» ص ١١٣.

(٧٦) سمير هوانة، «نظام التعليم العام في الكيان الاسرائيلي: التطور الكمي والنوعي في التعليم العام حتى بداية الثمانينات،» ورقة قدّمت الى: **الابعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي: وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية التربية بجامعة الكويت**.

(٧٧) علي رؤوف سيد مرسي، «اثر المؤسسات الاجتماعية والدينية في تربية الفرد في الكيان الاسرائيلي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٦)، ص ١٢٧.

(٧٨) باسم سرحان، «التربية والتنشئة في الكيبوتز،» ورقة قدّمت الى: **الابعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي: وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية التربية بجامعة الكويت**.

ان الاسرائيليين يعلمون اطفالهم الحساب عن طريق مسائل كالآتي: «اذا كان هناك مائة عربي فقتلنا منهم ثلاثين فكم يكون الباقي الذي يلزمنا قتله؟».

لقد نادى الكثيرون بأن الولاءات القطرية في الوطن العربي بدأت تعلو وتعلو حتى اصبحت حاكمة، وصارت بعض الاقطار تتحدث عن تدخل اقطار اخرى في شؤونها الداخلية بحساسية بالغة، أدت الى الاشتباكات العسكرية في بعض الأحيان وإلى الجفوة والقطيعة أحياناً أخرى. وقد عمدت التنشئة الاجتماعية الى تعميق المستوى القطري من الولاء الطوعي الذي منحه اجدادها لأمتنا بكيانها الكبير[٧٩]، لقد اوجدت التنشئة الاجتماعية الحديثة انحرافاً كبيراً في تغذية العقل العربي فأبعدته عن رسالته القومية والانسانية، وبدأ التشرذم والاقليمية يأخذان مجراهما في مناهج بعض الاقطار العربية، فالتاريخ الذي ينبغي ان يستثمر لبناء الصورة العربية المؤمنة انقلب ليكون قنوات ايصال لتدعيم صورة الزعيم او السلالة الحاكمة او الحزب الاوحد، مما جعل الكفر بالواقع العربي يزداد يوماً بعد يوم[٨٠].

وفي دراسة قامت بها نادية سالم لمناهج اعداد المواد الاجتماعية والجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية في المرحلة الابتدائية في اربعة بلدان عربية هي: مصر والاردن وسوريا ولبنان، وجدت الباحثة ان هناك تشابهاً كبيراً في الكتب رغم الفوارق في العرض حيث يعمل المنهج على خلق الطالب البعيد عن تحمل مسؤولية المشاركة في قضايا المجتمع، وبما يضمن الاستقرار السياسي للأنظمة. كما اوضحت ان هناك ارتباطاً قوياً بين الاوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في كل بلد من هذه البلدان وبين مضمون المواد الدراسية. فعلى سبيل المثال، فإن سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر وما تبعها من اجراءات سياسية، ادت الى تعديل محتوى المواد الدراسية في السبعينات، بخاصة مواد التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية، وقد ايدت هذه النتيجة الاخيرة دراسة اخرى قام بها عبدالباسط عبدالمعطي لتحليل مقرر القراءة للصف السادس الابتدائي في مصر، حيث اوضح التحليل الكمي لبعض العبارات ان كتب المطالعة تصور العلاقات الاساسية في المجتمع وتدعمها وتعيد انتاجها «فالحاكم عسكري والمسيطر الرجل والتوجيه السياسي نحو الانفتاح، والصديق هو الولايات المتحدة الأمريكية والتراضي بين الناس»[٨١].

وقد اوضحت دراسة نادية سالم ان كتب المواد الاجتماعية في تلك البلدان الاربعة تؤدي الى الخلط بين الفكرة الدينية والفكرة القومية، اذ ركزت تلك الكتب على ان الفتح العربي جاء على اقوام وشعوب اقدم واكثر حضارة من العرب الفاتحين انفسهم، كذلك يؤدي هذا التركيز الى ازدواجية الهوية وضعف الانتماء القومي، فالجماعات التي يشعر الفرد بالانتماء اليها هي جماعات محلية او عرقية في الاساس. وقد اوضحت نتائج التحليل الكمي للمضمون ان الكتب المدرسية المصرية تؤكد على فرعونية مصر بنسبة ٥٤ بالمائة وتؤكد على الانتماء المصري بنسبة ٣٠ بالمائة بينما لا يشغل الانتماء العربي سوى ١٦ بالمائة فقط من محتوى المواد الدراسية، وبمعنى

---

(٧٩) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، **الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة: الدراسة الأساسية**، ص ١٣٤.

(٨٠) بشير الرشيدي، «تعقيب،» على ورقة علي، «خصائص التعليم العام في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحدي الاسرائيلي،» ص ١٣٥.

(٨١) عبد الباسط عبد المعطي، «التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٢، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٤)، ص ٦٩.

آخر فإن تلك الكتب تؤكد على الفكرة الوطنية المصرية كأمر مستقل عن القومية العربية وعن القومية الاسلامية[٨٢].

وقد اوضح تحليل كتب المواد الاجتماعية اللبنانية ان كلمتي «الوحدة العربية» و«الأمة العربية»، غابت كلية في هذه الكتب حتى في كتب التربية الوطنية، وعندما يأتي الحديث عن الأمة ومكوناتها لا ترد اي اشارة للأمة العربية وانما يذكر الوطن اللبناني والدولة اللبنانية فقط، اما كتب التاريخ للصف الخامس الابتدائي في لبنان فقد اظهر لبنان وكأنه شيء منفصل عن العرب ولا يربطه بهم وبقضاياهم رابطة سوى احتلال العرب لأرضه فترة من الزمان[٨٣].

وقد اوضح التحليل ايضا ان كتب التاريخ عامة في الدول العربية المذكورة تركز على دور الافراد اكثر من تركيزها على دور الجماهير والجماعات، وكأنما التاريخ محوره الاساسي هو الفرد وليس حركة الجماعات، كما ان تدريس التاريخ يسيطر عليه طابع التاريخ الوقائعي، ومن النادر وجود التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والفكري... الخ، وقداوضحت الدراسة ايضا ان البطولات الفردية طغت على الحركات الجماعية والتعاونية في التاريخ وانه من بين ثمانية وخمسين قائداً او زعيماً او مناضلاً كانت نسبة التكرار كالآتي: محمد علي باشا ١٩ بالمائة من عدد الصفحات التي تناولت الشخصيات، يليه السادات بنسبة ١٢ بالمائة ثم الرسول (ص) بنسبة ٧ بالمائة وكذلك نابليون بنسبة ٧ بالمائة ثم عرابي والخديوي اسماعيل وسعد زغلول بنسبة ٥ بالمائة لكل واحد منهم... الخ[٨٤]. فالشخصيات الفرعونية نالت اكبر قدر من التناول في المجموع وكذلك محمد علي باشا.

وهذه الظاهرة ـ ظاهرة البطولات الفردية ـ لا تقتصر على كتب المطالعة في مستوى دراسي او صف دراسي معين، ولكنها تستشري ايضا في قصص الاطفال وادبهم. وكما يقول مصطفى حجازي فإننا قد اعتدنا على ان تكون البطولة فردية من عنترة الى الزعيم المنقذ بشكل سحري وان تربيتنا قد رسخت هذا النموذج، نموذج الانسان الفرد، ولكن الواقع الان قد تغير فالتنمية المعاصرة صارت تؤكد على قيام الجماعة وليس على القيم الفردية، فهناك تأكيد على التعليم الجماعي وتأكيد على العمل في فريق، ولذا يجب ان يكون هناك تأكيد على البطولة الجماعية في قصص الاطفال والتأكيد على التوجيه الجماعي في اوجه الحياة كافة[٨٥]. فالبطل ايضا يجب ان يكون بطلاً واقعيا اضافة الى كونه بطلاً وطنياً، فالاطفال يحبون الابطال، واذا اردنا ان نعمق من احساسهم بالانتماء فيجب ان نعرض عليهم الابطال الوطنيين الذين يحملون قيماً ايجابية يقدرها المجتمع.

ان قصص الاطفال خاصة وادب الاطفال عامة ما زالت تعاني من التأليف والاخراج في الوطن العربي، فما زال هناك نقص شديد في المختصين المتفرغين لهذا العمل، والقسم الاكبر من الانتاج الموجود هو من صنف الادب المترجم او المقتبس من الثقافات الاجنبية، كما ان مضمون هذا الادب ينقصه الاتجاه العالمي الذي تتبناه منظمة الامم المتحدة، والداعي الى السلم والتفاهم

---

(٨٢) سالم، «التنشئة السياسية للطفل العربي: دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية،» ص ٥٩.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٨٥) مصطفى حجازي، «تعقيب،» في: **ندوة الاتجاهات الجديدة في ثقافة الاطفال**، ص ٢٥.

بين الشعوب ومقاومة تيار العنف والعدوان[٨٦]. ان الطفل يقرأ ليتعلم ويكتشف المجهول، كما انه يقرأ ليتسلى ويضحك، فالقراءة غذاء عاطفي نفسي واجتماعي، وهي تساعد الطفل على النمو العقلي والمعرفي، ولكن الكثير من القصص وادب الاطفال في الوطن العربي لا يساهم في النمو المتوازن للقدرات العقلية للطفل، فالكثير منها يغرق في الخيال ويركز على الجن والعفاريت، او يقدم عالماً سعيداً بهيجاً لا مشاكل فيه، ومعظم قصص الاطفال تفتقر الى المنطقية والواقعية على الرغم من ان الخيال لا غنى عنه للطفل، الا ان ما يعطى له هو نوع من الخيال المريض او الخيال المعجز وليس الخيال الحافز الذي يسمح بالتصدي للواقع بفعالية تامة، فالطفل يجب ان يتعرض لعالم حقيقي وليس عالماً مزيفاً يصيبه بحبوط شديد عندما يعود مرة اخرى لعالم الواقع المرير. فالواقع لا بد ان يقدم للطفل بكل جوانبه وقسماته وتناقضاته، فالحياة ليست كلها ضحك ومسرة ولا بد ان يكون فيها مكان للفقر والمرض والحزن والاسى.

اذاً لا بد من عقلنة ما يقدم للطفل دون حرمانه من الخيال، ولا بد من اعطاء اهمية كبرى للقصص الشعبية وتجميعها وتنقيحها واعادة انتاجها استناداً الى الاساليب والاسس النفسية والتربوية الحديثة. وكما يقول مصطفى حجازي، فإن الظروف قد تغيرت وان قسماً من التراث لا بد ان يسقط ومنه الادب الشفهي الذي هو أدب الامهات المقهورات اللواتي ينقلن قهرهن للاطفال في شكل خرافي[٨٧].

وتزييف الوعي الاجتماعي لدى الاطفال يشمل في الواقع اقرب الاشياء اليهم وهو محيط الاسرة، حيث نجد ان صورة كل من الاب والام لا تزال كما كانت عليه منذ قرون وقرون على الرغم من التغير الذي حدث عليها مؤخراً في واقع الحياة. فدور الاب لا يزال هو الشخص الذي يجني المال ويعيل الاسرة ويشرب القهوة ويقرأ الجريدة، في حين ان دور المرأة ايضا ما زال كما كان عليه، فهي مصدر الحنان والعطف وهي التي تعد الطعام وتنظف البيت وتسهر على راحة العائلة، وعندما تنتهي من عملها المنزلي تأخذ الصنارة وتحيك الصوف او تخيط الملابس[٨٨].

اذاً كل ما يقدم للطفل لا يصور كل التحولات الحديثة التي تطرأ على ادوار الافراد او المؤسسات، كما ان ما يقدم غالباً ما يخاطب ا لذكور دون الاناث، كما ينقصه في معظم الاحيان القصد التوجيهي، ففي احصاء اجرته دار المعارف المصرية وجد ان اكثر كتب ومجلات الاطفال تهتم بالطفل الذكر دون الانثى مثل: «سمير» و«ميكي» و«ماجد» و«سوبرمان».. الخ، وان ٨٠ بالمائة من المادة المكتوبة تتحدث عن الاطفال الذكور[٨٩]، وفي دراسة مقارنة بين كتب الاطفال المدرسية اللبنانية وكتب الاطفال الامريكية وجد ان هناك قصداً توجيهياً في الكتب الامريكية تخلو منه الكتب اللبنانية، فمثلاً وجد ان كلمة «اكتشف» ترددت ١٥ مرة فقط في الكتب اللبنانية بينما تكررت ١٤٠ مرة في الكتب الامريكية، وكلمة «سامح» وردت ثلاث مرات فقط في الكتب اللبنانية بينما وردت في

---

(٨٦) روز غريب، «ماذا يقرأ أولادنا وكيف يقرأون،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة الاتجاهات الجديدة في ثقافة الاطفال**، ص ٩٥.

(٨٧) حجازي، «تعقيب،» في: المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٨٨) تقي الدين، «التعليم في كتب القراءة المدرسية،» ص ١١٢.

(٨٩) بهيج عثمان، «تعقيب،» في: **ندوة الاتجاهات الجديدة في ثقافة الاطفال**، ص ٢٥.

الكتب الامريكية حوالى ١٣٠ مرة، وكلمة «ضرب» وردت اكثر من مائة مرة في الكتب اللبنانية بينما وردت في الكتب الامريكية حوالى ٣٨ مرة، وكلمة «احتال» وردت ٧٨ مرة في الكتب اللبنانية بينما لم ترد ولا مرة على الاطلاق في الكتب الامريكية[٩٠].

وعملية تزييف الوعي لا تقتصر على المادة المقروءة فقط، وانما تدعمها وتغذيها بشكل قوي وفظيع وسائل الاعلام الجماهيرية وبخاصة التلفزيون، ففي دراسة قام بها نبيل دجاني لجامعة الامم المتحدة في طوكيو حول مضمون وسائل الاعلام في اربعة اقطار عربية هي: لبنان ومصر والسعودية والجزائر، وجد الباحث ان مضمون هذه الوسائل يساهم بصورة عامة في جعل المواطن العربي غريباً عن مجتمعه وضعيفاً في مشاركته في امور هذا المجتمع، فما يراه المواطن في التلفزيون او يقرأه في صفحات الجرائد والمجلات من احداث لا تربطه بها صلة ولا تهمه في الغالب، وانما تهم النظام او الفئة المسيطرة على وسائل الاعلام[٩١]. فوسائل الاعلام تلعب دوراً كبيراً في الهاء المواطن عن مشاكله الحقيقية وتحول انظاره الى مشاكل ثانوية مستوردة من خارج مجتمعه في اغلب الاحيان، فهي بالتالي تغطي قيماً اجتماعية مقبولة في المجتمع الغربي وعلى حساب القيم الاجتماعية الحقيقية في الوطن العربي مما يؤدي الى انتاج مضمون اعلامي فيه تخدير للمجتمع العربي ولا مبالاة بقيمه التقليدية، وهنا تشتد ازمة التنشئة الاجتماعية في الوطن العربي ويحتدم الصراع اللامتكافىء لبعض الوقت، فتضعف المقاومة ويقدم كبش الفداء طفل اليوم، انسان الغد.

خاتمـــــــة

حاولنا في هذا البحث ان نتعرف على دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي، واتضح لنا انه دور هامشي لا يسر ولا يرضي وبالتالي لا بد من تغييره اذا ما اردنا انسان الغد الملتزم برسالته الانسانية وبمشروعه الحضاري العربي الاسلامي. وهامشية هذا الدور ترجع في الاساس الى بنية النظام التعليمي الذي لا يعمل على تنمية الشخصية بقدر ما يعمل على شحذ الاذهان بمواد دراسية من اجل الحفظ والاجترار، فتوجهه النظامي والاكاديمي والسلطوي يرافقه دائماً اهدار في الموارد يتمثل اساساً في عمليات الرسوب والتسرب والتسقط نتيجة الغربلة التي يجريها النظام عن طريق اللغة الرسمية الخاصة التي يستخدمها، او عن طريق المنهج الخفي الذي يمارسه، او عن طريق الامتحانات التي يلجأ اليها في نهاية الامر كمحصلة تقويمية للجهود التعليمية، وذلك ليبقى فقط على الصالحين في الاستمرار في سلم التعليم. وعلى الرغم من حدوث تغيرات كثيرة في محيط المجتمع وفي مفاهيم التنمية الشاملة، الا ان نظام التعليم لم يحرك ساكناً ليعكس في مناهجه تلك التغيرات العميقة على الرغم من انه يستجيب دائماً للتغيرات التي تمثل مصالح القلة المستفيدة والمسيطرة في الوقت نفسه على مجرى الاحداث السياسية والاقتصادية في المجتمع. وبالتالي، فإن نظام التعليم يأتي غالباً مزيفاً للواقع الاجتماعي في سياساته ومناهجه فتكون بذلك الضحية الاولى والاخيرة هي طفل اليوم، عدة المستقبل.

---

(٩٠) نازلي ستو، «تعقيب،» في: المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٩١) دجاني، «دور وسائل الاعلام في تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي،» ص ٣٦٦.

لذا، فإن الخطوة الاولى في تصحيح هذا المسار هي ايقاظ الوعي لدى الاطفال وتكوين الوعي الناقد لدى جميع الافراد منذ نعومة اظافرهم، وذلك بما يدور حول الانسان في بيئته المحلية والقومية من حقوق وواجبات وادوار وممارسات للحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، ولا بد اذا ان يتحول الانسان من قيم التعليم الصياني (التلقيني) الى قيم التعليم المجدد، من قيم الشكل الى قيم المضمون، ومن قيم الاتباع الى قيم الابداع، ومن قيم الانغلاق الى قيم الانفتاح.

انها باختصار دعوة لانهاء فلسفة التقوقع التربوية التي تؤدي دائماً الى ضعف الشخصية، والتي تجعلها بدورها فريسة سهلة اما للتبعية والغزو الثقافي واما للفهلوة او الاستلاب □

حينما تغرق السفينة من يكون الضحية رقم واحد؟: أوراق عربية من كابينة القيادة

د. فضل الله علي فضل الله

عضو الجمعية التاسيسية ـ أم درمان،
استاذ الادارة العامة المساعد في
جامعة الامارات العربية المتحدة (سابقاً).

مقدمة

دُعيت للتحدث في ندوة عن المجاعة في افريقيا، ودار نقاش عن أسباب المجاعة، هل هي مشكلة ندرة أم مشكلة سياسات؟

هل هي كارثة طبيعية ناتجة عن مشكلة التصحر والجفاف أم كارثة سياسية ترتبط بوضع نظام الأسبقيات وسوء التخطيط؟ ثم لماذا تنشأ في تخوم وبلدان يطلق عليها (سلة الغذاء العالمي)؟ وانتهى الحديث بأن هذه كارثة تفضح جميع الكوارث. وفجأة اتجه نحوي أحد الأصدقاء قائلاً: هل عندكم في حقل الإدارة شيء يُسمى إدارة الكوارث؟ أجبت الصديق بدون اكتراث بالايجاب. ألحَّ الصديق في الاستطراد، «ألسنا نعيش في عالم الكوارث؟ لماذا لا تخصصون أقساماً علمية، أو مسابقات دراسية تحت عنوان إدارة الكوارث؟».

أثار هذا السؤال مجموعة من الأسئلة في خاطري؛ هل صحيح أننا نعيش في عالم الأزمات والكوارث؟ ما هي هذه الكوارث وما هي طبيعتها وما هو حجمها؟ ومن يتأثر بها؟ وهل هي من صنع الطبيعة، أم من صنع الانسان؛ أم الاثنين معاً؟ وهل يوجد قاسم مشترك أعظم بين هذه الكوارث؟ كيف نواجه هذه الكوارث وماذا أعددنا لها عدة وعتاداً؟ وهل نمتلك أجهزة إنقاذ «إدارية وسياسية واقتصادية»، وما هي فعالية هذه الأجهزة؟ وما هي أجهزة الاستكشاف التي نستخدمها لالتقاط هذه الكوارث على شاشة استراتيجياتنا وخططنا القومية والقطرية؟ وهل نتعرف على الكارثة قبل وقوعها أم ننتظر لنتحرك «ساعة الصفر» تحت فلسفة نأتي للجسر أولاً ثم نعبره ثانياً؟

هذا المقال هو جزء من سلسلة مقالات ـ يفكر الكاتب باعدادها ـ تعكس التصدع في أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية. وهي محاولة لقياس أبعاد المشكلة الانمائية وطبيعتها. تبدأ الحلقة الأولى بتركيز خاص على الأسرة العربية، فالعالم الاسلامي، فالدول

النامية، في حلقات دائرية تتسع تنافراً مع الابتعاد عن مركز الدائرة لتنتهي في إطارها الخارجي بأوسع حلقاتها.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز القضايا الرئيسية في واقعنا القومي والمحلي على نسق يربط هذه الحلقات بوضع استراتيجيات لمعالجة هذه القضايا. وحيث ان بعض هذه القضايا تتحول إلى كوارث وأزمات، مثل كارثة الجوع والتصحر والحرب، فإنها تحتاج لمعالجة خاصة تتجاوز الحدود الأكاديمية.

١ ـ صيحة القرن الواحد والعشرين

«واقدراه وامصيراه» هذه صيحة تنطلق من سبعة مليارات نسمة في مطلع القرن الواحد والعشرين. في مطلع القرن الواحد والعشرين سيمتطي متن سفينتنا عدد كبير من العقلاء وعدد أكبر من المجانين، سيكون عقلاؤنا ما بين جائع أنهكه الجوع، ومحارب أرهقه طول النزال، ومريض أزكمه دخان التلوث، ومشرد دفعه طوفان الأعاصير خارج عتبة منزله، ومقهور أزله ثقل السلاسل وعتمة السجون. مجانيننا يديرون مخزن أقواتنا. هم طلقاؤنا وهم حراسنا، هم سجَّانينا وهم أولياء أمورنا.

ستمتد يد أحدهم، أقصد مجانيننا، لتدوس على الزر الأحمر. عقلاؤنا لن يتمكنوا من منعه دخول كابينة التفجير لأنهم وحالهم كما وصفنا لا يقوون على شيء. تتفجر السفينة بعقلائها ومجانينها، ويلفُّها الطوفان وتنتهي قصة الانسان كما بدأت بسفينة. أقصد بدأت بسفينة وهي سفينة نوح قبطانها رسول وانتهت بسفينة قبطانها مجنون.

هذه ليست قصة خرافية من نسج خيال خصب، وإنما هي حقيقة يصدقها عالم الكوارث، عالم تلتهم أطرافه المجاعات وتنهش أمعاءه سموم التلوث وتطحنه الحروب. أين تتجه السفينة وأين نحن من المعادلة؟

يبلغ عدد سكان العالم في عام ١٩٨٥[١]، نحو خمسة مليارات نسمة، نحو نصف هذا العدد لادينيون، وثنيون، وهندوس. يسكنون الصين وشبه جزيرة الهند الصينية، تحكمهم نظم شيوعية وهندوسية أو بوذية. النصف الآخر موزع بين مسيحيين يسكنون القارة الأوروبية والأمريكيتين واستراليا، ومسلمين يسكنون جنوب الكرة الأرضية غالباً في القارة السوداء وفي آسيا[٢].

هذا التقسيم الثيوقراطي يعكس تقسيم الأدوار بين ركاب السفينة إلى أجزاءٍ ثلاثة. جزءٌ

---

(١) تعتبر المشكلة السكانية احدى الكوارث بل أهم الكوارث وذلك لأنها تتفاقم في متواليات شبه هندسية. ازداد عدد السكان من مليون نسمة قبل ٣٠٠٠٠٠ عام الى خمسة ملايين قبل ١٠٠٠٠ سنة، الى مائة مليون عند ميلاد المسيح، الى نصف مليار في القرن الثامن عشر، الى مليار في عام ١٨٣٠، الى مليارَي نسمة عام ١٩٣٠. وفي ٣٠ سنة فقط (١٩٦٠) ازداد ملياراً ليصبح ثلاثة مليارات، وفي ٣٠ سنة أخرى سيتضاعف ليصل الى ٦ مليارات عام ١٩٩٠. انظر: زهير الكرمي، **العلم ومشكلات الانسان المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة، ٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، والآداب، ١٩٧٨)، ص ١١ ـ ٢٠.

(٢) Stockholm International Peace Research Institute, *Warfare in a Fragile World: Military Impact on the Human Environment* (London: Taylor and Frances Ltd., [n.d.]), pp. 38-41.

يتربع على كرسي القيادة، يُصرف الأمور، يتخذ القرار، يصدر الأوامر، يبسط إرادته على كل شيء، في يده كل المفاتيح وكل المعاول وكل المطارق. حتى مفتاح مخزن الأقوات وسوط الجلاد، هو الذي يقوم بدور شرطي العالم وأمين مخازن العالم، وفي عبارة أخرى هو الذي يقوم «بحراسة بيت يوسف». هؤلاء هم أهل الشمال المسيحي.

جزء ثانٍ من ركاب السفينة يتفرج، لا يعنيه من أمر السفينة شيئاً، سيان عنده أغرقت السفينة أم خرجت إلى بر النجاة. هؤلاء هم اللادينيون والوثنيون أو الهندوس، أهل الشرق.

الجزء الثالث وهو الذي يعنينا هنا، هو الذي يقف عند الطرف الآخر من كرباج الجلاد، هو الطرف المهزوم الذي يتلقى الضربات والنكبات والكوارث، هؤلاء هم المسلمون عرباً وغير عربٍ.

المسلمون بالرغم من كثرتهم العددية لا يحتلون إلّا مكاناً هامشياً من الرقعة السياسية. والغريب في أمرهم أنهم كلما ازدادوا عدداً ازدادوا ضعفاً. وقد شهدت الآونة الأخيرة نمواً سريعاً في عدد الدول الاسلامية بلغ نحو ربع دول العالم. فمن بين ٤٠ دولة «اسلامية» من الأسرة الدولية التي يبلغ عددها ١٥٩ دولة نجد أن ٢٥ بالمائة من هذه الدول لا يتجاوز عدد سكانها خمسة ملايين نسمة. يتراوح عدد سكان هذه الدول (الدول الاسلامية) ما بين ربع مليون إلى مائة مليون نسمة يجسد هذا التفاوت السكاني كثيراً من التناقضات في عالمنا العربي والاسلامي.

نفتخر حيناً بأن لدينا أربع من بين عشر دول تتمتع بأعلى متوسط دخل فرد في العالم[٣]، لكننا نطأطىء رؤوسنا حينما نعلم بأن خمساً من بين عشر من الدول[٤] «الأكثر تأثراً» ـ تُقرأ الأكثر فقراً ـ في العالم هي دول عربية أو اسلامية. لدينا أعلى متوسط دخل فرد في العالم (١٧ الف دولار) وأدنى متوسط دخل فرد في العالم (١٧٠دولاراً). تجسد هذه الأرقام حجم الفجوة بين دول التخمة ودول المجاعة، ليس بين دول العالم فحسب وإنما بين الدول الاسلامية، بل داخل الأسرة العربية. دول تملك أكبر احتياطي نقدي، تُسلف الدول الغربية والبنك الدولي، ودول تستلف من الدول الغربية والبنك الدولي بأصعب الشروط، تمتص خدمة ديونها كل حصيلة وارداتها من العملة الصعبة[٥]. معظم دول المجاعة في افريقيا اما دول اسلامية أو غالبية سكانها مسلمون.

واقعنا السياسي ليس بأحسن حالاً من واقعنا الاقتصادي. نحو ثلث دول العالم تسكنها أكثرية مسلمة وتحكمها نظم غير اسلامية شيوعية استبدادية. المسلمون فيها كماً مهملاً، يسكنون أفقر الأحياء ويحترفون أدنى الحرف ويعيشون حياة اجتماعية وثقافية هامشية، بعيدين عن مركز

---

(٣) يوجد أكبر متوسط دخل فرد في العالم في الامارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، سويسرا، السويد، النرويج، المانيا الغربية، الولايات المتحدة، الدنمارك، والسعودية. انظر: علي كراجة، «الجوع والسياسة في العالم الثالث،» **صوت الخليج**، ٢١ حزيران/يونيو ١٩٨٤.

(٤) تدخل الدول التالية في عداد أكثر الدول تخلفاً وهي: اليمن العربية، تشاد، زائير، الصومال، بنغلادش، مالي، اثيوبيا، افغانستان، النيبال، وفولتا العليا. انظر: نادي روما، **مقترحات لنظام دولي جديد شمال جنوب: من التحدي الى الحوار، التقرير الثالث الى نادي روما**، ترجمة عيسى عصفور (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨٠)، ص ١٥٥.

(٥) بلغت ديون السودان نحو ١٠ مليار دولار، يدفع سنوياً نحو ٨٠٠ مليون دولار كخدمة للديون ويشكل ذلك أكثر من ٩٠ بالمائة من حصيلة صادراته وبلغت ديون مصر ضعف هذا المبلغ. انظر جريدة: **الخليج**، ٢/٤/١٩٨٥.

الدائرة موقع الأحداث. أكثر من ٥٠ بالمائة من الدول الاسلامية تعيش مشاكل حدود تلتهم طاقاتها السيكولوجية والمادية على حد سواء.

أبشع الجرائم ضد الاسلام والمسلمين تُرتكب في العالم الاسلامي وضد شعب عربي مسلم. أشهر وأعتى الحروب بعد الحرب الهند الصينية تتم داخل الساحة الاسلامية. أمة تمزق نفسها بين شرق شيوعي وغرب رأسمالي. فينا أصدق أصدقاء أمريكا وألدّ أعداء أمريكا، وفينا أخلص خلصاء الاتحاد السوفياتي وأكبر خصوم الاتحاد السوفياتي.

واقعنا الثقافي مرير. نقضي ثمرة وقتنا نستمع لأغاني أم كلثوم، نشاهد أفلام المصارعة وسباق الخيل، نشرح معلقة الأعشى، نتخاصم في نظرية التطور. الأسئلة التي نطرحها والمواضيع التي نناقشها في صحفنا وكتبنا أسئلة فجة ومواضيع هابطة «مات أحد أطول ثلاثة رجال في العالم، فازت تاتشر بلقب صاحبة أجمل ابتسامة... سافرت الأميرة آن الى جزر الهاواي». نحن نعرف عن ابتسامة تاتشر أكثر مما نعرف عن سياستها حيال القضية الفلسطينية، ونعرف عن ديمقراطية وستمنستر وكابيتول هيل أكثر مما نعرف عن مخالب بريطانيا وأنياب الولايات المتحدة، وأكثر مما نعرف حتى عن الفريسة العربية بين المخالب والأنياب.

الانسان العربي فقد الابتسامة فطفق يبحث عنها في ثغر تاتشر. فقد الإرادة لأنه يمر بمرحلة «تيئيس» واستلاب فكري ونفسي. نحن نرى صورة غير وضيئة للإنسان العربي، نموذج من نوع جديد، نموذج لإنسان مقهور نفسياً ومُبتز مادياً ومُستلب فكرياً. نرى شكلاً بل أشكالاً مستحدثة للقهر والابتزاز والاستلاب. نموذج لرجل انتزع عن جذوره الاسلامية والعربية، مطبع أو متطبع بالفكر الغربي الرأسمالي أو الشيوعي، قطع اتصاله مع ذاته ومع تراثه وجذوره، رجل غرق حتى أذنيه في مستنقع الخوف واليأس.

الانسان العربي فقد الدليل فأخذ يبحث عنه في نموذج وستمنستر وكابيتول هيل. بدأ يستلهم الحكمة في ماضي وحاضر الدول الغربية. فهو يتحدث بانبهار عن التكنولوجيا الغربية دون أن يدرك الأبعاد النفسية والمادية لمعطيات التكنولوجيا الغربية. يجسد هذا البحث تبعية الرجل العربي، والتبعية ليست تبعية مادية فحسب وإنما هي تبعية سيكولوجية. الرجل العربي يعيش طفولة دائمة تكرس سيكولوجية الرجل المقهور[٦].

الانسان العربي لا يعرف كم هو فريسة بين مخلب وناب. وهذه ثالثة الأثافي. قد يعجز الانسان في ايجاد حل لمشاكله وهذا شيء مقبول لكن حينما يعجز الانسان حتى في تعريف وتحديد مشكلته يتحول الأمر برمته إلى مأزق. المأزق العربي أننا لا نعرف الفريسة العربية، لا نعرف ضحايا الحرب العراقية الايرانية، ولا نعرف ضحايا المجاعات من السودانيين والأريتريين والصوماليين، لا نعرف عدد الأرامل والأيتام في العراق وايران ولا نعرف دموع الجياع وأنّات الجرحى لأننا فقدنا حسنا العربي. فقد نجحت حملة التيئيس والاستلاب. إننا نقرأ أخبار المجاعات من النيوزويك (Newsweek) أو ننقلها عن (Los Angeles Times)، ونسمع أخبار الحرب العراقية من اذاعة لندن، أو ننقلها عن صوت أمريكا. نقرأ تحريفاً ونسمع مسخاً مشوهاً

---

(٦) انظر: مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦). انظر أيضاً: فضل الله علي فضل الله، **حالات ادارية: هل تفهم النمط الاداري الذي تستخدمه؟** (القاهرة: مطابع المختار الاسلامي، ١٩٨٥).

يعكس سوء طوية الرجل الغربي. نحن لا نقرأ بين السطور ولا نسمع الهمسات. نسمع ما نريد أن نسمع.. أي نسمع بالاذن الثالثة. فقدنا حسّنا العربي فاستوى عندنا الطرفان: الغث والسمين، الجد والهزل، المبكيات والمضحكات. نقرأ العناوين: «مات أربعمائة طفل في أسبوع واحد من المجاعات»، (رويتر) نصف الشعب السوداني قد يواجه مجاعة في يوليو، (تقرير صحفي لمجلة التايمز عن السودان) «السودان مهدد بكارثة،» (رويتر) «كارثة مجاعة ثانية تنتظر اللاجئين في السودان» وعلى مقربة بوصات نقرأ: «تقام مأدبة عشاء فاخرة لـ ....» نقرأ عن ضحايا الحرب وعن رحلات الاستجمام ولا يهزنا الخبران. والغريب في أمر الاعلام الغربي، أنه لا يقدم خبراً عن الجوع العربي الا ويشفعه وفي الصحيفة نفسها عن التخمة العربية، ولا ينشر خبراً عن ضحايا الحرب العربية الا ويقرنه بخبر عن اللهو العربي. إنها الدراما العربية نسجت بخيوط محكمة. تحمل كل خصائص الدراما مناقضات لا حدود لها، جد وهزل، جوع وتخمة، هزيمة ونصر، خير وشر. وتتحول الدراما الى تراجيديا، إلى مأساة والى مأزق عربي. وكأن الاعلام الغربي يريد أن يذكرنا بأننا المشكلة والحل. ويريد أن يصرفنا بأسلوب ايحائي عن دوره.. أي دور الغرب في تجويعنا وفي قتلنا وفي تيئيسنا. ونصدق القصة بحذافيرها. القصة الحقيقية هي التي لم يحكها الاعلام الغربي..ولن يحكيها. وهي دور الغرب في قنص الفريسة. دور النظام الاقتصادي العالمي ودور البنك الدولي ودور الاستعمار قديمه وحديثه.

انتهت حملة التيئيس وقادت سيكولوجية الانسان المقهور الى تأطير القضية العربية. مشكلة فلسطين هي مشكلة عرب دول المواجهة وعرب فلسطين، مشكلة المجاعة هي مشكلة عرب افريقيا، مشكلة أمن الخليج هي مشكلة عرب الخليج، مشكلة حرب الأسعار هي مشكلة الأوابك (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول). وانتهت أخيراً الى تفتيت المشكلة العربية وتحويلها من قضية عربية قومية أو قضية عقائدية اسلامية الى مشكلة اقليمية أو قطرية وصدقنا نحن الرواية. تحولت مشكلة الأمن الغذائي العربية من مشكلة عربية الى مشكلة سودانية ومشكلة سعودية ومشكلة اردنية ومشكلة مغربية وهكذا بقية المشاكل. انكفأت كل دولة على نفسها وطفقت تمارس عزلتها ونرجسيتها وتستمتع بميزاتها النسبية. يستمتع أهل الشام بقدراتهم القتالية وأهل الخليج بثروتهم النفطية وأهل المغرب «بليبراليتهم الثقافية!!» وأهل النيل بخيراتهم الطبيعية. وحاولت كل دولة أن تكتفي ذاتياً بل أن تنكفي ذاتياً.

أدّى تأطير القضية العربية الى تهميش المشاكل العربية وقاد في نهاية المطاف إلى ما يسمى بعملية الاختزال أو التقزيم. اختزلت المشكلة الأمنية فأخذت كل دولة تتسلح منفردة لتخوض معركة منفردة. اختزلت مشكلة حرب الأسعار فأخذت كل دولة تخوض حربها منفردة لتخرج بصفقة منفردة. اختزلت مشكلة الأمن الغذائي فأصبحت كل دولة تنتج موادها الغذائية الأساسية منفردة لتأكل هذه المواد منفردة.

تكرس عملية الاختزال الفشل العربي عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ونفسياً. فشل العرب عسكرياً لأنهم خاضوا حروباً منفردة والعدو متحد. فشل العرب اقتصادياً لأن كل دولة خاضت معركة الانتاج ومعركة التوزيع ومعركة التسويق ومعركة الأسعار منفردة. الانتاج والتسويق الرابح يحتاج لكثافة سكانية تسمى الحجم الحرج (Critical mass) وهي الكثافة السكانية اللازمة لاستهلاك الانتاج بحيث يتساوى دخل المبيعات مع تكلفة الانتاج. والبلدان العربية لا تملك الكثافة المطلوبة منفردة. فشل العرب اقتصادياً لأنهم واجهوا سوقاً أوروبية متحدة

وسوقاً شرق اوروبية متحدة، ونظاماً راسمالياً وشيوعياً ظالماً متحداً، متحداً لتبخيس السلعة العربية، والصفقة العربية، ومتحداً لتحجيم الانتاج العربي حتى لا يغزو السوق العربية، ناهيك عن السوق الأوروبية أو الآسيوية أو الأمريكية، ولتشويه صورة الانسان العربي.

لقد كان (العربي)، كما يقول د. محمد الرميحي، هو كبش الفداء، فهو صاحب آبار النفط وهو المتحكم في الاقتصاد العالمي وهو (ناهب) خيرات العالم الصناعي والعالم الفقير أيضاً، وهو أخيراً (طفل) العالم الذي وجد ثروة اسطورية فجأة ولا يعرف كيف يتصرف بها، فلا بأس إذاً من الحجر عليه إن أمكن[٧].

٢ ـ النظام الاقتصادي العالمي شرخ على الجدار أم سيد جديد؟

النظام الاقتصادي العالمي نظام متعجرف متحيز قاس، يعمل لحساب الدول الصناعية، وبحسابات دقيقة وفق استراتيجيات مدروسة. تعمق هذه الاستراتيجيات الفوارق بين جياع العالم ومتخميه، بين أغنيائه وفقرائه وبين أقويائه وضعفائه، بين شماله وجنوبه متقدميه ومتخلفيه. النظام الاقتصادي العالمي هو مهندس ومخرج تراجيديا ودراما العالم، التخمة والجوع والغنى والفقر، القوة والضعف، التقدم والتخلف. فإذا انتقلنا من الوطن العربي إلى دول العالم الثالث وعلاقتها بالدول الصناعية، نجد أن «السيناريو» يتكرر مرة أخرى وبصورة أكثر وضوحاً. ونجد أن تراجيديا أو مأساة الوطن العربي هي صورة مصغرة لمأساة دول العالم الثالث.

تاريخ الانسان على وجه الارض وتاريخ التجمعات البشرية، أمماً كانت أم دولاً، ينطوي على ذكريات مشتركة أليمة تعكس استغلال الانسان لأخيه الانسان، يعكس جنون الانسان ورعونة الانسان وأنانية الانسان. تاريخ التتر والمغول والغزو الصليبي وداحس والغبراء، كلها اشارات وشواهد على طريق الذكريات الأليمة في التاريخ القديم. لكن، والفضل يرجع لبدائية الانسان حينئذ، كانت هناك حدود طبيعية وذهنية، لجنون ورعونة وأنانية الانسان، فلم يكن العقل البشري قد تفتق بعد عن القدرة التدميرية الهائلة التي اكتسبها في المائتي سنة الماضية بفضل العلم وانتشار المعرفة[٨]. فقد كانت المعارك تبدأ عراكاً بالأيدي أو مبارزة بالسيوف لتنتهي سجالاً، أداتها السيف والرمح، وقاؤها الدرع والخوذة، نتاجها بضعة اسلاب وغنائم تحمل على ظهور الجياد، وشرذمة من الأسرى يساقون مصفدين بالأغلال الى مصير معروف هو الرق.

لم يحترم الانسان القوة التي وضعها العلم بين يديه، بل وظفها لخدمة جنونه ورعونته وأنانيته. حوَّل كنوز المعرفة الى طاقة تدميرية هائلة لقتل واذلال واستعباد الانسان. الذي تغير ليس وظيفة القتل، وإنما أسلوب القتل والاذلال والاستعباد وحجم الضحايا. تحول القتل الى مهنة

---

(٧) محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية**، سلسلة عالم المعرفة، ٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٦ ـ ٧.

(٨) تصل النفقات العسكرية إلى ٣٠٠ مليار دولار في السنة ويعادل ذلك ٣٥ مليون دولار كل ساعة، وأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لوحدهما مسؤولان عن ٨٣ بالمائة من تجارة الاسلحة (٥٣ بالمائة للولايات المتحدة و٣٠ بالمائة للاتحاد السوفياتي). وان ما ينفق من أجل السلام يساوي اقل من $\frac{١}{١٦}$ من الانفاق العسكري وان خمسة ملايين عالم ونصف يعملون في مجال تطوير الأبحاث العسكرية ويساوي ذلك نحو ٤٠ بالمائة من جملة ما يصرف على الأبحاث.

يمارسها عمالقة القتل ابتداءً بهتلر وولنغتون، وانتهاءً بشارون وزير الحرب الاسرائيلي. وتغيرت تبعاً لذلك أدوات القتل فلم يعد اشتباكاً بالأيدي، وإنما أصبحت الحرب تدار بأجهزة السيطرة عن بعد (Remote Control)، حتى أن القاتل أمسى لا يعرف هوية ضحيته وفي أي مرمى أو مقتل أصاب عدوه أو حليفه. استخدم عمالقة القتل القنبلة الذرية والهيدروجينية، استخدموا الغازات السامة والاشعاعات الفتاكة، واستخدموا الأرض والجو، بل الطبقات العليا من الجو والدنيا من الأرض لاستعراض عضلاتهم القتالية. لم تعد القلاع تحمي ولا الانفاق تحمي، فالاشعاعات الذرية كما أثبتت مأساة هيروشيما ونكازاكي، يمكن أن تنتقل من النبات إلى الحيوان الذي يتغذى من النبات ومن ثم إلى الانسان الذي يتغذى من الحيوان، ومن الأم لجنينها[٩]. الاشعاعات النووية لا تميز ضحاياها بحسن نواياهم وسوء طوياتهم وإنما إذا أصابت فإنها تصيب في مقتل. إنها لاتخطىء لأنها لا تحتاج لتصويب، وفاجعتها أنها تصيب حتى الأبرياء الذين لم يولدوا. الذي تغير هو أسلوب القتل وحجم الضحايا!! *

كانت الحرب تتوج باسترقاق شرذمة من أسرى الحرب، فأصبحت تنتهي باسترقاق شعب بأكمله. يسمى هذا الاسترقاق في المعاجم السياسية بالاستعمار. الاستعمار هو أسلوب من أساليب الابتزاز المعلن، أداته القهر وسيلته البندقية. تسنده جحافل عسكرية ذات قوة تدميرية هائلة تكتسح كل شيء أمامها. تجتاح الشعوب بمختلف ألوانها والسنتها ومعتقداتها ومذاهبها السياسية، وتكتسح حتى القيم والعادات الخاصة لهذه الشعوب. هكذا كان الاستعمار الانكليزي والاستعمار الفرنسي والاستعمار البرتغالي. حكومة (تقرأ مستعمرة) جلالة الملكة التي لم تغب عنها الشمس، كناية عن امتداد سلطانها من أقصى الأرض إلى أدناها، اكتسحت بكارة المستعمرات لتحولها وقوداً لمصانعها في لانكشير وليفربول. وما كان لها أن تحقق السيطرة الكاملة على هذه الشعوب إذا لم تقم باكتساح مماثل لقيم ومعتقدات ولغات الأمم المستعمرة لتوجد مناخاً ملائماً لغرس سيكولوجية الانسان المقهور في وعي وكيان هذه الأمم. هذا هو أهم غرس تعهدته الدول الاستعمارية بالرعاية تمهيداً للأشكال الجديدة للاستعمار.

قامت بريطانيا بفرنجة المجتمعات المستعمرة، وقامت فرنسا بفرنسة مستعمراتها، وكذلك البرتغال وهولندا وبقية الدول الاستعمارية لتمحو الخصائص المحلية لهذه المستعمرات وتعيد صياغتها من جديد في قوالب انكليزية وفرنسية وبرتغالية. لماذا؟ لتُوجد عقلية انكليزية في نيجيريا لا ترضى إلّا بما هوانكليزي،وعقلية فرنسية في الجزائر لاترضى إلّا بما هو فرنسي. أي توجد عقلية استهلاكية انكليزية أو فرنسية أو برتغالية. ولتأمن مصادرها للمواد الخام ولتُوجد سوقاً لمنتجاتها، وأهم من هذا وذاك لتمهد للاستعمار الجديد ـ النظام الاقتصادي العالمي.

انتهى الاستعمار العسكري لتبدأ حقبة أخرى أشد قسوة وأكثر عجرفة. وجدت الدول حديثة الاستقلال نفسها ترتبط بأكثر من وشاج بأسيادها السابقين. ذهب الانكليزي الأبيض ليحل محله انكليزي أسود أو أصفر أو أسمر وإن حمل اسماً عربياً أو هندياً أو افريقياً. تستوعبه ثقافة الغرب فكرياً وعاطفياً، استيعاباً عميقاً، فلا يرى القضايا.. قضايا التنمية والتخلف، قضايا الفقر

---

(٩) انظر: دونيلا هوميدوس [وآخرون]، **حدود النمو: تقرير لمشروع نادي روما عن المأزق الذي تواجهه البشرية**، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢).

واللامساواة وقضايا الجهل والمرض إلّا من خلال العدسة الانكليزية والفرنسية والأمريكية. تحولت قضية التنمية والتخلف الى قضية انتاج وتصدير. تحل بالمزيد من الانتاج والمزيد من التصدير. المقصود بالانتاج هو انتاج المواد الخام والتصدير يعني تصديرها لتغذي مصانع الأسياد القدامى. وهكذا قضية الفقر واللامساواة.

تحدد الدول الصناعية الغربية للدول الحديثة الاستقلال ليس فقط ماذا تنتج، وإنما أسلوب وحجم التعامل النقدي اعتماداً على حاجة مصانعها وسياساتها النقدية، فهي تتحكم في الأسعار وفي نسبة التضخم والفائدة. وتتحكم في أسعار المواد الخام والمواد المصنعة[١٠]. تحول اقتصاد الدول الحديثة إلى عمق جديد في مد النظام الرأسمالي العالمي، أو بصحيح العبارة الى ترس صغير في عجلة النظام الرأسمالي يتأثر بدوران هذه العجلة دون أن يؤثر فيها.

دخلت الدول الناشئة النظام الاقتصادي شريكاً ضعيفاً ممزق الأوصال عاجزاً عن كل شيء. خبراتها ضيقة، أفقها محدود، تجاربها مأساوية، أدمنت الجوع والفقر والجهل والخوف. تفكر بعقلية الانسان المقهور الذي فقد الثقة في كل شيء. فقدت الدول الناشئة الثقة حتى في نفسها، فضلاً عن صويحباتها في طريق النمو.. دول العالم الثالث. فلم تكن مهيئة للاقلاع لأن الانطلاق يحتاج لطاقة سيكولوجية هائلة وقوة مادية مماثلة. نقطة البداية للدول النامية هي مستنقع مليء بالوحل. نظام اقتصادي تابع منهار، ميزان تجاري مختل، ناتج قومي ضعيف، دخل منخفض، نظام اداري ضعيف، مؤسسات سياسية بالية.

في الجانب المقابل مكن التطور التكنولوجي والانفجار المعرفي كل أسباب السيطرة والقوى للدول الصناعية. زادت التقنيات الادارية من قدرة الدول الصناعية في اتخاذ القرار وفي خلق الكوارث واستغلال هذه الكوارث لتحقيق معدلات اسطورية من الربحية باعدت الشقة أكثر فأكثر بين جياع العالم ومتخميه. وسوف نحاول في الصفحات الآتية، بيان هذه الفجوة بالأرقام.

تمرّ الدول النامية في عقد الثمانينات من هذا القرن بمرحلة كساد كاسحة لم تشهدها البشرية منذ عام ١٩٣٠. انخفض الناتج القومي في أمريكا اللاتينية وبعض دول آسيا بنحو ٢,٥ بالمائة عام ١٩٨١. بيد أن أكثر الدول تأثراً بهذا الكساد هي الدول الافريقية حيث انخفض معدل النمو في هذه الدول الى أرقام تعتبر قياسية في التاريخ المعاصر، حيث تشير احصائيات عام ١٩٨١، وعام ١٩٨٢، الى انخفاض النمو الى ما دون ١ بالمائة، كما ازدادت نسبة العطالة الى أكثر من ٩ بالمائة عام ١٩٨٢[١١].

أدّى انخفاض الناتج القومي ومعدل النمو في الدول النامية الى اختلال ميزانها التجاري، مما أوقعها فريسة في حبائل اقتصاد الدول الصناعية. فبلغت ديون الدول النامية عام ١٩٨٣ نحو ٧٠٠ مليار، تمتص هذه الديون نحو ٢٢ بالمائة[١٢] من حصيلة صادرات الدول النامية. وقد

---

(١٠) Johan Galtung, «A Structural Theory of Imperialism,» *Journal of Peace Research,* vol.8, no. 2 (1971).

(١١) United Nations, Food and Agriculture Organization [F.A.O.], *The State of Food and Agriculture, 1982* (Rome: F.A.O., 1983), p. 1.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧، و

F.A.O., *Global Information and Early Warning System on Food and Agriculture,* special report, food crops and shortages (Rome: F.A.O., 1984).

اتخذت مديونية الدول النامية شكلاً مـأساويـاً في بعض الدول في عـام ١٩٨٥، وعلى سبيـل المثال بلغت ديون السودان كما أوضحنا سابقاً نحو ١٠ مليارات، كما بلغت خدمة هذه الديون نحو ٨٠٠ مليون دولار، ويساوي الرقم الأخير كـل حصيلة الـدولة من العملـة الصعبة من صـادراتها. كمـا ازدادت ديون الوطن العـربي فبلغت نحو ١٠٠ مليـار دولار في نهايـة عام ١٩٨٤، وبلغت خـدمتها نحو ٦,٦ مليار دولار[١٣].

ترك ذلك ظلالاً قاتمة على قدرة هذه الـدول في تلبية حـاجاتهـا الأساسيـة، كالمـأكل والملبس والمسكن، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة الصادر في ١٦ نيسان/ابريل عـام ١٩٨٤، إلى أن العالم سيشهد أزمة غذاء عالمية في النصف الثاني من عقد الثمانينات، ترمي بثقلها على القارة الافريقية، وقدر عدد «دول الشدة» بنحو ١٧ دولة منها ١٤ دولـة افريقيـة. وسوف تتـأثر ٣٤ دولـة افريقيـة بنقص الغذاء الناتج عن انخفاض الانتاج الغذائي بسبب الجفاف[١٤].

ومما يبعث على التشاؤم والقنوط أن «كارثة الغذاء» تسير في منحى تصاعدي ، نشـير إلى أن الدول النامية، وعل وجه الخصوص الدول الافريقية والعربية، سوف تظل حبيسة لحلقة مفرغة من الكوارث الاقتصادية، وعلى رأسها مشكلة الجوع. ويرجع السبب الى مجموعة من العوامـل أهمها: الزيادة السكانية وضعف الانتاج الغذائي، مشفـوعاً بضعف الاقتصـاد وتنصل دول التخمـة من مسؤولياتها إزاء مشكلة الجوع والفقر.

تشير تقارير الأمم المتحدة الى وجـود علاقـة عكسية بـين معدل النمـو السكاني في افـريقيا ومعدل الزيادة في الانتاج الزراعي، حيث ان معدل انتاج الفرد من الأغذية لم يـزد إلاّ بنسبة ١,٨ بالمائة. لم تتغير الصورة في عقد الثمانينات بل ازدادت سوءاً بحلول عام ١٩٨٠، حيث نقص معدل انتاج الفرد من الأغذية بنسبة ١١ بالمائة عنه في الفترة بين ١٩٦٩ ـ ١٩٧١[١٥].

يتأكد هذا الاتجاه ـ تزايد الاستهلاك بنسبة أعلى من تزايد الانتاج ـ بصورة أكثر وضـوحاً في البلدان العربية، حيث زاد استهلاك القمح في الفترة بين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ ، بنسبة ٦ بـالمائـة، بينما زاد الانتاج فقط بنسبة ٢ بالمائة، وزاد استهلاك الذرة الصفراء بنسبة ٤ بـالمائـة، بينما زاد انتاجها بنسبة ٢ بالمائة، وزاد استهلاك لحوم الدواجن بنسبة ٥ بالمائة، بينما زاد انتـاجها بنسبـة ١ بـالمائـة، وزاد استهلاك الحليب المجفف بنسبـة ٣٥ بالمـائة، بينمـا جمـد انتـاجهـا في الحـدود السابقة[١٦]. تؤكد هذه الحقيقة أن البلدان العربية ستظل منطقة عجـز غذائي مستمـر يتم تغطيته عن طريق الواردات من خارج المنطقة العربية. ولعل أبلغ مثال على ذلك ما يتعلق بحـاجة البلـدان العربية من القمح، حيث انها سوف تحتاج الى نحـو ٤٠ بالمـائة من جملـة القمح الـذي يدخـل في التجارة العالمية[١٧]، إذا استمرت معدلات النمو السكاني الحاليـة والتي تبلغ نحـو ٢,٩ بالمـائة[١٨].

---

(١٣) كراجة، «الجوع والسياسة في العالم الثالث،».

(١٤) F.A.O., Ibid.

(١٥) «الوقائع،» **مجلة الأمم المتحدة** (آذار/مارس ١٩٨٤)، ص ٧٤.

(١٦) صبحي القاسم، **نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العـربية: ملخص كتـاب** (بيروت: مطـابع الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢٣.

(١٧) محمد كامل ريحان، سيد محمد نميري وخزعل مهدي الجاسم، **اقتصاديات الوطن العربي: الخصائص ـ المشاكل ـ الاستراتيجيات** (العين [أبو ظبي]: مطبعة الزواهر، ١٩٨٠)، ص ١٠٩.

(١٨) القاسم، المصدر نفسه، ص ١١.

وسوف يتعرض ٧٠ مليوناً من أصل مائة وسبعين مليوناً في الوطن العربي ـ بشكل مباشر ـ للمجاعة، إذا استمرت موجة الجفاف الحالية في افريقيا عامين آخرين.

في الجانب المقابل نجد أن انتاج الدول الصناعية الغربية ارتفع ثلاثة أضعاف ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ م، وأن الربع الأغنى من الكرة الأرضية (الدول الصناعية) تحوز ثلاثة أرباع الناتج القومي الاجمالي في العالم. وإن هذه الدول تستهلك نحو ٧٠ بالمائة من الانتاج العالمي، تعكس هذه الاحصائيات حقيقة مؤلمة عن توزيع موارد العالم. ولا شيء أدل على هذه الحقيقة من أن ثلثي البشرية يعيشون بأقل من ٠,٣ دولار في اليوم، وان ٧٠ بالمائة من أطفال العالم الثالث يعانون من سوء التغذية، وأن الفرد في الدول الصناعية يستهلك ٣٠ مرة فوق استهلاك الفرد في الدول النامية[١٩]. وان ٦ بالمائة من سكان العالم يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية، ويستهلكون ٤٠ بالمائة من موارد العالم[٢٠]، بينما يزيد دخل الفرد في الولايات المتحدة في السنة ١٠٠ مرة[٢١]. وان دولة كاليابان يتوقع أن تنتج بمعدل نموها الحالي (٦,٨) خمسة أضعاف انتاج الدول الافريقية مجتمعة في عام ٢٠٠٠[٢٢].

تشير هذه الأرقام الى اتساع الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه، وأن هذه الفجوة آخذة في الاتساع، بفضل التقدم التقني الذي مكن للدول الصناعية أسباب السيطرة على مقدرات وموارد العالم. وأن الأغنياء كما يقول ماكنمارا يزدادون غنى والفقراء يزدادون أطفالاً. ويعني ذلك أن سفينتنا ستعج بالجوعى والمرضى والمتخلفين ذهنياً ـ الذين لا يصلحون لشيء الا للعبة الجنس ـ أما التفكير والقيادة والتخطيط والتنظيم في رحلة الدمار، يمارسها ربان نزق مجنون يسمى الدول الصناعية. فهل يا ترى ستكون صيحة القرن الواحد والعشرين صيحة في واد: اقصد وادي عبقر أي وادي المجانين؟ وكم ستستغرق رحلة الدمار؟□

---

(١٩) محبوب الحق، **ستار الفقر: خيارات امام العالم الثالث**، ترجمة احمد فؤاد بلبع، تقديم اسماعيل صبري عبد الله (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧).

(٢٠) Mahbub Ul Hug, *The Poverty Curtain: Choices for the Third World* (New York: Columbia University Press, 1976).

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) Jagdish N. Bhagwati, ed., *Economics and World Order from the 1370's to the 1990's* (New York: Macmillan, 1974), p. 28.

محمد توفيق صادق

التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات و آفاق المستقبل

(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ٢٥٦ ص.
(سلسلة عالم المعرفة، ١٠٣)

د. عبدالوهاب حميد رشيد

باحث في ديوان المحاسبة ـ الكويت.

١ ـ تعريف موجز بمنهج الكتاب وتنظيمه

بعد توضيح حدود الدراسة، الجغرافية، لتنصب على الاقطار الستة لمجلس التعاون: الامارات، البحرين، السعودية، عمان، الكويت، قطر، والزمنية، لتشمل الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ «باعتبارها فترة مميزة في تاريخ الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية» (ص ٩). فقد تم ايجاز هدف الدراسة في «استخلاص بعض العبر والدروس من تجارب وانجازات هذه الدول خلال الفترة الماضية، وبيان ما ينبغي عمله لتثمير هذه العبر في انارة الطريق الى مستقبل افضل» (ص ١٩).

اما اسلوب الدراسة، فقد اعتمد تحليل البيانات الرقمية واستخدام المؤشرات وبعض المعادلات الاحصائية في محاولة للوصول الى النتائج المستهدفة... (ص ٧) مستندة في مصادرها الاحصائية الى منشورات البنك الدولي، بصفة رئيسة، وبعض المصادر الاحصائية العربية والدولية الاخرى، بينما بدأت المحتويات بكلمة تمهيدية، تلتها مقدمة وثمانية فصول، اضافة الى ملحق احصائي وقائمة المراجع، واخيراً الفهرس.

وارتباطاً بمهمة الفصل الاول، كمدخل لمفهوم التنمية، فقد كانت «انجازات هذه الدول في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية» موضوع الفصل الثاني، ليتابع الفصل الثالث الكشف عن مصادر الدخل المتولد ومستويات المعيشة فيها وكيفية الحفاظ عليها. وفي الفصل الرابع «نمو ادوار الدولة وتنمية الاعتماد على الحكومات» محاولة لبيان اسباب تعاظم ادوار حكومات مجلس التعاون في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وناقش الفصلان التاليان (الخامس والسادس) كفاءة ادوار الدولة السياسية والادارية، واثرها في كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة، ليبحث الفصل السابع سبل تحسين هذه الكفاءات السياسية والادارية «لتمكين هذه الدول من التكيف مع الاوضاع المستجدة، وقيادة التنمية نحو المستقبل المنشود بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة» (ص ٢١). لينتهي الفصل الاخير (الثامن) الى عرض ومناقشة امكانات التعاون في اطار

المجلس، من حيث وسائله وسبل دعم فرص نجاحه لتحقيق اهدافه.

٢ ـ خلاصة المحتويات

في سياق التطورات النفطية مع بداية السبعينات وتصاعد العوائد النفطية لاقطار مجلس التعاون «والتي سهلت سعيها نحو تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية» (ص ١٢) وتحسين مستويات معيشة سكانها، لتتجاوز مثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة (ص ١٤) اضافة الى تعزيز توجهاتها الخارجية، بتقديم القروض والمساعدات العربية والدولية (ص ١٦). فقد خلقت هذه المرحلة مناخا من الرخاء والاسترخاء والاسراف (ص ١٩).

الا ان حالة الركود التي اعقبت هذه الفترة، والتي قادت الى انخفاض ايراداتها، جاءت بعد تصاعد نفقاتها، كما ان ظروف عدم الاستقرار في المنطقة خلقت ضغوطا باتجاه زيادات غير متوقعة في انفاقها لاغراض الأمن والدفاع (ص ١٧ ـ ١٨).

وفي اطار الظروف المستجدة، ينبغي على الحكومات هذه رفع كفاءتها والتكيف مع هذه الظروف «القيادة وتوجيه التنمية نحو اهدافها.. فاذا تمكنت من ذلك، تكون بذلك قد حولت ما يمكن ان يبدو لنا الآن (نقمة) انخفاض انتاج النفط وتصديره الى (نعمة)، وفيما بعد قد يقال لحسن الحظ ان حصل ما حصل» (ص ١٩).

وحيث ان طبيعة واسباب التفاعل المتبادل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية، تنطلق من ان هدف التقدم الناجم عن التنمية، يوفر فرص تحسين مستوى المعيشة، الذي يعتمد بدوره على عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية مترابطة، عليه تعنى التنمية «عملية مجتمعية تراكمية تتم في اطار نسيج من الروابط، بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل ومستمر بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية، الانسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسة. والحصيلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جمع التغيرات التي تطرأ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية، بل حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها، والتي تشكل كلاً منها عاملاً مستقلاً وتابعا في آن واحد. وتتوقف درجة اثر وتاثر وبالتالي اهمية كل من جوانب هذه العملية المجتمعية على الظروف التي تتم في ظلها عملية التنمية من جهة، وعلى الشوط الذي قطعته مسيرة التنمية من جهة اخرى..» (ص ٥٧).

لقد حققت اقطار مجلس التعاون نموا ملحوظاً في متوسط الدخل الفردي، ليصل الى مستويات عالية بلغت عام ١٩٨٢ (بالدولار): الامارات العربية المتحدة (٣٢٨٧٠)، البحرين (١٠٥١٠)، السعودية (١٢٢٣٠)، عمان (٦٢٥٠)، الكويت (١٧٨٨٠)، قطر (٢١٣١٠) (ص ٦١). اضافة الى تحسن الاوضاع السكانية ـ الصحية والتعليمية عموماً، حيث يتبين من المعايير المستخدمة «ان هذه الدول قد احرزت تقدما ملحوظا ليس في رفع متوسط دخل الفرد فحسب، بل وفي تحسين مستوى المعيشة بشكل عام» (ص ٦٩).

الا ان هذه التطورات جاءت نتيجة تصاعد هيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي لترتفع مساهمته في الناتج المحلي لمتوسط الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ الى (٪): الامارات العربية المتحدة (٥٩)، البحرين (٢٦,٣)، السعودية (٥٩)، عمان (٦١,٢)، الكويت (٦٣,٦)، قطر (٦٢) (ص ٧٢ ـ ٧٣)، بينما احتلت الصادرات النفطية (الخام والمكرر) في مجمل صادرات هذه الاقطار أهمية نسبية عالية بلغت عام ١٩٨٢ (٪): الامارات العربية المتحدة (٩٢)، البحرين (٨٣)، السعودية (١٠٠)، عمان (٩٩) الكويت، (٨٠)، قطر (٩٣) (ص ٨٧). لتؤكد هذه المؤشرات الأهمية البالغة للعوائد النفطية باعتبارها المصدر الرئيس لايراداتها العامة، والتي استقرت لمتوسط الفترة ١٩٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٨٣/١٩٨٤ على هذا النمو (٪): البحرين (٦٢)، السعودية (٨٩)،

عمـان (٩٠)، الكـويـت (٨٤)، قطـر (٩٠) (ص ٨٢).

وبالنتيجة، فقد اتجه الاتفاق الجاري نحـو النمـو السريع، بسبب التـوسع في الخـدمـات الاجتماعية والانفاق على الدفاع (ص ١٠٣)، بينما اقترن نمو الانفاق الـرأسمالي بـ «الـدور البارز الذي قامت به حكومات هذه الاقطار في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية» (ص ١٠٤).

من هنـا، فقد تصـاعدت حصـة الفرد من نفقات الحكومـة في مجال: التعليم، الصحـة، الـدفاع، لتصـل عام ١٩٨٠ (بـالـدولار) الى: (٢٩٦، ٢٠٠، ١١١٩) في الامـارات العربيـة المتحـدة، (٢٧٦، ١٥٤، ٣٦٦) في الكـويـت، مقابل (٢٧، ١٠، ٢٨) في الدول النامية (ذات الـدخـل المتـوسط) و(١١١، ٢٤٠، ٢٥٤) في الدول الصناعية، على التوالى (ص ١٢٢).

وقد تعددت سياسات الرفاه وظلها «توزيع الدخل»، توفير السلع والخدمات الاستهلاكية، الى مجـالات العمـل، بتطبيق مبـدأ كفـالـة الوظائف العامة للمواطنين دون ربطها بالقدرة على العمل المجزي (ص ١٢٣ ـ ١٢٥)، حيث قـادت هذه التـوجهـات الى انخفـاض كفـاءة الاستثمار في مجال اقامة مشروعـات الهياكـل الاساسية والمشروعات الانتاجية (ص ١٢٩ ـ ١٣٢).

كمـا ان ظاهـرة ضعف كفاءة السيـاسات الحكـوميـة في اقطـار مجلس التعـاون، قـد اقتـرنت بضعف قدرات هـذه الحكومـات على ادارة التنميـة، لاسبـاب عـديـدة، تتقـدمهـا الفجوة بين العمـالة الحكـومية المتـاحة، رغم تضخمهـا، وبين العمـالة المطلـوبة، من حيث القـدرة على العمـل والرغبـة فيه، اضـافة الى غياب العلاقـة بين الحـاجات الـوظيفية وبـين التـوظف، وغيـاب المعـايـير لتحـديـد عـدد ومستويات الوظائف اللازمة وضعف القيادات الاداريـة، وضعف القـدرة و/ او الـرغبـة في تطبيق قوانين وانظمة ولوائح الخدمـة المدنيـة «بافتراض سلامة نصـوصها اصـلاً» (ص ١٦٦).

«لذا فإن العجز الاداري بصفة عامة والعجـز الاداري في الحكومة والقطـاع العام والمشتـرك بصفة خـاصة، يشكـل العقبة الـرئيسة التي تـواجـه طمـوحـات دول المجلس في تحقيق اهـدافهـا في التنميـة الاقتصـاديـة والاجتماعية» (ص ١٧٢).

ان ظـاهـرة ضعف كفـاءة السيـاسـات الحكومية وقدراتها الاداريـة في هذه الاقطـار تدعو الى تطوير قـدرة ادارة التنمية لـواجهة اعبـائها التقليـدية والحـديثـة. وهـذا يتطلب بدوره تطويـر العوامـل التي تتحكم في سمات الادارة: الانسـانية (التعليم، التـدريب، مناخ العمـل..) والمؤسسيـة (الاصـلاح الاداري) (ص ١٨٥ ـ ٢٠٠).

وفي اطـار مجلس التعـاون، حيث تتـوافـر شروط نجـاحه (السمـات المشتركـة) من لغـة ودين وتراث وعادات وتقـاليد ونظم سيـاسية متقـاربـة وصغـر الحجم النسبي وحـداثـة الاستقـلال والتطلعات لارسـاء قواعـد الامن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥).

عليه من المنتظر ان يؤدي التعاون بين هذه الاقطار الى رفع كفاءة مواردها المتاحة. الا ان تحقيق هـذا الهـدف يتطلب ضم الاسـواق المحلية الست لهذه الاقطـار في سوق اقليميـة مـوحدة (ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، وتطـوير خيـار آليـة السوق في اطـار من التنظيم والتـوجيـه لانتقـال رأس المال والعمـل وفي ظل سيـاسـة واضحـة تأخـذ في اعتبارهـا البعدين المحـلي (القطـري) والاقليمي (على مستـوى المجلس) من جهـة، والتكلفة والعـائد في الامـد القصير والطويل من جهـة اخرى، بحيث «لا يتيـح فقط تعزيز الميـزات النسبية الموجودة حـاليا في بعض دول المجلس بل وايضا خلق ميزات نسبية في دول اخـرى» (ص ٢١٤). ويرتبط بذلك الاستفادة من نهج التخطيط الاقليمي الـذي يـربط بـين الخطط القطـاعيـة في الاطـارين المحـلي والاقليمي (ص ٢١٦).

واخيراً، فإن مسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون «ستتعزز بالاهتمام بالافراد والمؤسسات والسياسات على مستوى الدول الاعضاء وعلى مستوى المجلس على السواء» (ص ٢١٩).

٣ ـ ملاحظات نقدية

بعد محاولة التعريف بالكتاب من حيث منهجه وتنظيمه وخلاصة نتائجه، وفيما عدا بعض الاخطاء، بخاصة الرقمية[١] يلاحظ خلو محتوياته من خلاصة تجمع بين افكاره الاساسية وبين استنتاجاته. بينما يشوب اسلوب تثبيت المراجع بعض المثالب، حيث لم يتم تنظيم قائمة المراجع وفق اسماء الشهرة لمؤلفيها، إضافة الى الوقوع في اخطاء الترتيب المطبق وفق الحروف الابجدية. كما ان المراجع المتينة في معظمها (العربية والاجنبية) غابت عن هوامش (متن) الكتاب.. وبالمقابل فإن مراجع عديدة في هوامش (متن) الكتاب لم يتم تثبيتها في قائمة المراجع.

اما تطبيقات المعادلات الاحصائية، فرغم القناعة العامة بأهمية وفعالية استخدام الادوات الكمية لتسهيل وتعميق العمليات التحليلية (ص ٧)، الا ان هذه التطبيقات يجب ان تقترن بالحاجة الفعلية اليها للكشف عن طبيعة العلاقات القائمة بين المتغيرات محل البحث، تمهيداً لخطوة اخرى اكثر أهمية، وهي محاولة تفسير هذه العلاقات. فعندما تبين المؤشرات المستخدمة الاهمية النسبية العالية لايرادات النفط في الايرادات العامة، وبالتالي في النفقات العامة، عندئذ فإن مجرد الكشف عن علاقة ثنائية ارتباطية بين متغيرين، معروفة سلفاً بقوتها، مثل العلاقة الارتباطية بين الناتج النفطي والناتج المحلي غير النفطي (ص ٧٤ ـ ٧٥) او العلاقة الارتباطية بين الانفاق العام والناتج المحلي غير النفطي (ص ٧٩ ـ ٨٠) يعبر عن جهود زائدة، قليلة الجدوى، وضعيفة المغزى.

كذلك يلاحظ عدم تطابق عنوان الفصل الأول (مدخل لمفهوم التنمية) مع محتوياته، التي جاءت عرضاً مسهباً لفجوة الدخل بين الدول المتقدمة، وبين مجموعات الدول النامية (ص ٢٣ ـ ٥٣)، لينتقل بعدها مباشرة إلى تعريف التنمية، دون محاولة مناقشة المفاهيم المختلفة للنمو ـ التنمية، والتي استخدمتا في بعض الأحيان على نحو مترادف[٢]. فرغم تصاعد الموارد المالية لاقطار مجلس التعاون، إلّا أن هذه الظاهرة بما تضمنته من تطورات اقتصادية واجتماعية ظاهرية، لا ترتقي إلى مرتبة النمو، ناهيك عن التنمية.. لأن النمو يعني زيادات منتظمة في الناتج القومي الحقيقي على نحو أسرع من الزيادات السكانية في الأمد الطويل، على خلاف الحال في هذه الاقطار، حيث تخضع دخولها لارادة النفط وتدور في فلك تقلباتها ارتباطاً بأسواق النفط الدولية... يضاف إلى ذلك أن النمو يمكن أن يتحقق في ظل استمرار التخلف والتبعية، بينما التنمية مفهوم حضاري يقوم على ازالة جميع اشكال التخلف والاستغلال والتبعية، باتجاه بناء ارادة اجتماعية ـ اقتصادية متكاملة ومستقلة[٣].

---

(١) كما في ارقام النفقات العامة واهميتها النسبية (السعودية ١٩٧٢)، اضافة إلى ارقام الاستثمار العام (سلطنة عمان ١٩٧٢). انظر: صادق، **التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات و آفاق المستقبل**، الجدول ص ٧٨.

(٢) على سبيل المثال، اقتصرت مؤشرات التنمية (الجدول ص ٢٥) على ارقام الدخول، التي جاءت كذلك تعبيراً عن مؤشرات التنمية الاقتصادية عند فحص علاقتها بمؤشرات التنمية الاجتماعية. ص ٤٤ ـ ٥٣.

(٣) وردت مناقشات عديدة في هذا المجال في مجلة **المستقبل العربي**، رغم ما يمكن ان ترد من تحفظات على بعض أفكارها... لمزيد من التفصيل، انظر: ابراهيم سعد الدين، «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية،» =

يضاف إلى ذلك الوقوع في بعض التناقضات التحليلية. ففي الفصل الثاني، انصب الموضوع على مظاهر التنمية، وما احرزته اقطار المجلس من تقدم ملحوظ (ص ٦٩)، لينتهي إلى ضرورة «الوقوف على مدى قدراتها في المحافظة على تأمين استمرار تدفق الدخل اللازم للمحافظة على مستويات المعيشة فيها أو تحسينها» (ص ٧٠).. بينما خلُص الفصل الثالث إلى نتيجة صحيحة ومعروفة، تتمثل في أن مصادر الدخل التي تغذي مستويات المعيشة تلك ناجمة عن تحويل الثروة النفطية إلى دخول استهلاكية، أي أن مستويات المعيشة العالية هي تعبير عن هدر هذه الموارد القومية، وحيث أن الأمر كذلك، عندئذ فإن محاولة «الوقوف على مدى قدراتها في المحافظة على تأمين استمرار تدفق الدخل اللازم للمحافظة على مستويات المعيشة..» تعني الإصرار على هدر الثروة النفطية، لأن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تبدأ بتصعيد الظاهرة الاستهلاكية الترفية، بل بإعادة بناء الهياكل الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية على نحو يتسم بالتكامل والعدل والاستقلال، بعيداً عن التوجه الخارجي، بإزالة جميع أشكال الاستغلال والتبعية. وهذا يتطلب تطبيق استراتيجية فعالة لتنمية ارادة العمل من جهة، واخضاع الثروة النفطية لمتطلبات التنمية الذاتية من جهة اخرى، وفي اطار التوجه العربي من جهة ثالثة.

كما أن معالجات التجارة الخارجية لمجموعة المجلس، جاءت هامشية، تفتقد إلى العمق في التحليل، بخاصة في غياب تحليل التوزيع الجغرافي لصادراتها والهيكل السلعي لوارداتها، والتي يمكن أن توفر بعض المؤشرات الهامة في مجال الكشف عن توجهاتها الخارجية وجهودها الانتاجية.

بينما افتقدت معالجة الجوانب الادارية إلى الربط بين مشكلتين خطيرتين تعاني منهما مجموعة المجلس عموماً: أولاهما، ظاهرة التمييز الوظيفي القائمة بين الموظف المواطن وبين الموظف الوافد، وثانيتهما ـ غياب الموظف المواطن، الذي جمع، على نحو غير موفق، بين الاولوية الوظيفية ـ ادارة وامتيازات ـ وبين استغلال امتيازاته الاجتماعية، بممارسة كل انواع الأعمال التجارية والحرفية، بدءاً بإدارة الشركات والوكالات ومروراً ببيع أو تأجير التراخيص السلعية او غير السلعية (رخص محلات، رخص استيراد العمال والخدم..) وغيرها من الممارسات التي توفر حصول الوافد على الإقامة والعمل، والتي أدت بدورها إلى تحويل الموظف ـ المواطن إلى تاجر ـ موظف.

ومثل هذا النظام يعبر عن احد تناقضاته الخطيرة في الجمع بين خبرات وافدة، تشكل احدى النعم الأخرى لمجموعة المجلس إلى جانب النفط، ولكن دون ان تكون قادرة على تحقيق الاداء المرغوب، رغم قدراتها العالية على العمل، وبين ادارات وطنية غائبة، رغم ضعف كفاءتها، وتتصف بتغليب مصالحها الذاتية في ظل تنمية تطلعاتها المالية ـ الاستهلاكية.

ولعل الاسلوب التوفيقي الذي خطه الكتاب منهجاً في معالجة موضوعاته، كان كذلك وراء ظهور بعض الألفاظ التي لا تتناسب وحرمة البحث العلمي «وفيما بعد قد يقال لحسن الحظ ان حصل ما حصل» (ص ١٩).

=**المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/يوليو ١٩٨٠)؛ علي خليفة الكواري، «حقيقة التنمية النفطية: حالة اقطار الجزيرة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٧ (ايار/مايو ١٩٨١)؛ يوسف عبدالله صايغ، «التنمية العربية والمثلث الحرج،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤١ (تموز/يوليو ١٩٨٢)، وعلي خليفة الكواري، «نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار/مارس ١٩٨٣).

«**وبدون وعي منها**، وضعت الحكومات..» (ص ١١٥).

واخيراً، فإن الاهمية الرفيعة التي تحتلها مجموعة المجلس، والتي تتعدى كونها تشكل مركز القلب في المشرق العربي، إلى بروزها في شكل اكبر قوة مالية عربية، وذلك في ظروف ضآلة قدرتها الاستيعابية من جهة، وتعاظم دورها في صنع القرارات والمواقف السياسية العربية من جهة أخرى، مقابل تصاعد اندماجها في الأسواق الرأسمالية من جهة ثالثة[٤] تدعو إلى البحث عن سبل تكامل هذه المجموعة، لا من خلال توحيد أسواقها الستة (ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩) في غياب النظرة القومية، بل في إطار الاندماج مع المجموعة العربية، باتجاه اعادة هيكلة قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية لصالح بناء اقتصاد خليجي ـ عربي متكامل ومستقل، باعتبار ان هذا الخيار هو الخيار الأوحد الذي يشكل بديلاً عن الخيار الآخر المتمثل في تكامل مجموعة المجلس في اطار السوق الرأسمالية، بكل ما يعنيه من استمرار التخلف وتعميق التبعية[٥].

وفي الختام، يبقى التأكيد على اهمال هذه الدراسة، كما في دراسات سابقة اخرى[٦]، لثلاث مسائل خطيرة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار العملية التكاملية لمجموعة المجلس، متمثلة في: عدم ذكر كلمة تبعية في فصولها الثمانية، غياب التطرق إلى العلاقة العضوية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبين الحد من الانتاج النفطي ووضعه في خدمة هذه التنمية من منظورها القومي، اهمال مناقشة القرارات الاقتصادية (١٩٨٠) في ظروف تعرضها المستمر إلى الاجهاض □

---

(٤) بمقارنة مجموعة المجلس مع المجموعة العربية، يلاحظ انها شكلت ٧,٦ بالمائة من سكانها، بينما حققت ٥٠,٤ بالمائة من دخولها القومية مقابل ٩٥,٩ بالمائة من فوائض الموازين التجارية لأقطار الفائض (١٩٨١). من جهة أخرى، فقد ارتفعت درجة انكشاف اقتصاديات مجموعة المجلس لمتوسط الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ إلى ١٠٧ بالمائة، وتجاوزت نسبة تجارتها الموجهة إلى الاسواق الرأسمالية ٧٠ بالمائة من مجمل تجارتها (١٩٨١). لمزيد من التفصيل، انظر لعبد الوهاب حميد رشيد: **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٤)، و **الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة: الطموحات والاداء** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥).

(٥) انظر: برهان دجاني، «مستقبل التكامل لمجموعة اقطار مجلس التعاون،» ورقة قدّمت إلى: جامعة الملك سعود، مجلس التعاون الخليجي والمعهد العربي للتخطيط (الكويت)، ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، ١٧ ـ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. انظر ايضاً: عبد الوهاب حميد رشيد، «ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، ١٧ ـ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٣ (أيار/مايو ١٩٨٤)، ص ١٥٩.

(٦) انظر: رشيد، المصدر نفسه، وكذلك المراجعات التالية لعبد الوهاب حميد رشيد: «ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٣)؛ «ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة، الكويت، ٥ ـ ٧ آذار/مارس ١٩٨٣،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٤ (آب/اغسطس ١٩٨٣)، و «التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٧١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٥).

Thomas Naff and Ruth C. Maston (eds.)

Water in the Middle East: Conflict or Cooperation ?

المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون؟

(London: Westview Press, 1984), 235 p.

حسنين توفيق ابراهيم

مدرس مساعد ، قسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

ـ ١ ـ

الكتاب الذي نقدمه للقارىء الكريم هو الكتاب رقم (٢) من السلسلة التي يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية . ولقد قام قسم الاستخبارات بوزارة الدفاع الأمريكية «De-fence Intelligence Agency» ، بتمويل هذا الكتاب الذي ساهم في إعداده مجموعة من الباحثين، والباحثين المساعدين والمعاونين.

ويهدف الكتاب بصفة أساسية إلى تحليل المشكلة المائية في الشرق الأوسط من مختلف جوانبها ، الهيدروليكية ، والتاريخية ، والقانونية ، والاستراتيجية . إضافة إلى طرح تصور مستقبلي لأبعاد المشكلة ، وبلورة بعض البدائل للتغلب عليها .

والمقولة الأساسية في هذا الكتاب هي أنه منذ عام ١٩٥٥ حتى نهاية القرن الحالي ستستنفد دول الشرق الاوسط وبخاصة الأردن والكيان الاستيطاني الصهيوني احتياطاتها المائية ، ما لم تعمل على تغيير سياساتها المائية الحالية . وفي هذه الحالة ستصبح المياه محوراً للصراعات السياسية والعسكرية بين دول المنطقة . وبصفة أساسية بين العرب واسرائيل . فالعلاقات المائية بينهما تشكل مباراة صفرية ، فأي مكسب لأحد الطرفين يُعدُّ خسارة للطرف الآخر .

ـ ٢ ـ

تم تقسيم الكتاب إلى ثمانية فصول ، تسبقهم مقدمة بسيطة ، وتعقبهم قائمة مطولة بالمصادر والمراجع .

أثار الفصل الأول بعض القضايا والاشكاليات العامة المتعلقة بمشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط ، وهو بذلك يُعدُّ إطاراً عاماً للكتاب . ومن بين ما جاء في هذا الفصل ، أن المنطقة تعاني من ظاهرة التعدد والتنوع السلالي واللغوي والديني والثقافي والاجتماعي أكثر من أي منطقة في العالم ، ومن هنا تُطرح مشكلة المياه في اطار سياق اجتماعي / ثقافي يتسم بضعف التجانس ، وبوجود بؤر للتوتر والاختلاف والصراع . كذلك كان هناك تأكيد على أهمية المياه بالنسبة لدول المنطقة حيث الزراعة والري والشرب والكهرباء .. الخ ، وكيف أن الطلب

على المياه سيزداد خلال الأعوام القادمة في ضوء زيادة معدلات الاستهلاك المائي ، حيث تتبنى بعض دول المنطقة خطط طموحة للتنمية الزراعية والصناعية ، ناهيك عن الزيادة السريعة في السكان وما تمثله من ضغوط على الموارد المائية بشكل أو بآخر . وأشار هذا الفصل كذلك إلى انه مع مطلع عام ١٩٩٥ ستستنفد بعض دول المنطقة وبخاصة اسرائيل والأردن مصادرها المتجددة من المياه ما لم تغير سياساتها المائية ، وتخلق فرصاً أفضل للتعاون في هذا المجال .

وتم تخصيص الفصول (٢ ـ ٦) لدراسة وتحليل الأنهار التالية : نهر الأردن ، ونهر الليطاني ، ونهر الفرات وشط العرب ، ونهر العاصي (Orontes) ، ونهر النيل . وتركز التحليل في هذه الفصول الخمسة حول محاور عدة : **أولها** ، تتبع التكوين الهيدروليكي ـ الجغرافي للنهر من حيث المنابع والمصب والمجرى . **وثانيها** ، تتبع التطور التاريخي للنهر من منظور جغرافي . **وثالثها** ، تحديد الدول المستفيدة من النهر ، وحدود هذه الاستفادة ، أي كميات المياه التي تحصل عليها كل دولة من النهر وأوجه استثمارها . وبخصوص هذه النقطة ، كان هناك تأكيد على أن البلدان العربية (سوريا ـ لبنان ـ الاردن ـ مصر ـ العراق) لم تستثمر موارد المياه المتاحة لديها بشكلٍ فعال . والدولة الوحيدة التي تفعل ذلك في المنطقة هي اسرائيل ، حيث استولت على مصادر المياه العربية في الضفة الغربية (٧٠ بالمائة من امدادات المياه في الضفة تذهب الى اسرائيل) والجولان، وحولت مياه نهر الأردن . وهي تتطلع نحو مصادر مياه عربية جديدة . **ورابعها** ، دراسة وتحليل خطط استغلال المياه في الدول المختلفة ، وخبرة التعاون والصراع بين دول المنطقة في هذا المجال. وقد تضمنت هذه الفصول مجموعة من الخرائط والجداول التوضيحية.

وعرض الفصل السابع للجوانب القانونية لاستغلال المياه في الشرق الأوسط . فأكد على عدم وجود قواعد قانونية دولية واضحة ومحددة لتسوية مشكلات المياه ، ناهيك عن عدم احترام الدول لقواعد القانون الدولي ، وضعف دور الأمم المتحدة وأجهزتها في إلزام الدول بذلك . من هنا كان هناك تأكيد على ضرورة تسوية مشكلات المياه من خلال التفاوض والاتفاقات . كذلك كانت هناك دعوة لتطوير قواعد قانونية لحل مشكلات المياه بين الدول المختلفة .

وعرض الفصل الأخير لاحتمالات الصراع والتعاون حول المياه في الشرق الاوسط . فجاء فيه أن المياه مورد استراتيجي في الشرق الاوسط ، وحاجة المنطقة للمياه أكثر من أي منطقة أخرى من العالم ، حيث التصحر ، والزيادة في عدد السكان ، ووجود فجوة في الغذاء . ومن هذا المنطلق يمكن أن تكون المياه عاملاً للصراع في الشرق الأوسط خلال الأعوام القادمة ، فالصراع على المياه سيكون صراعاً على الحياة . لكن من خلال التفاوض والتعاون بين دول المنطقة يمكن التغلب على مشكلة النقص في المياه خلال الفترة القادمة . ويمكن أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بجهد في مجال دفع المفاوضات حول المياه ، والتوفيق بين مصالح مختلف الأطراف في المنطقة، وتطوير اطار قانوني لتسوية الصراعات المائية .

ـ ٣ ـ

ويُحمد للكتاب أنه ألقى الضوء على قضية خطيرة ، وهي أطماع اسرائيل في المياه العربية . حيث تضمَّن العديد من الاشارات إلى ذلك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، فإسرائيل تحصل على ثلث احتياجاتها المائية من الضفة الغربية ، لذلك ستظل حريصة على التمسك بها وبالجولان أيضاً ، وستسعى

لاكتساب وضم أراضٍ عربية جديدة تتضمن مصادر للمياه ، حتى تستطيع أن تحتفظ بمعدلات الاستهلاك الحالية خلال العقد القادم . وكانت هناك إشارة الى أنه من بين أهداف الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ كان هدف تحويل مياه الليطاني لتعويض العجز الذي ستعاني منه اسرائيل في المستقبل القريب فيما يتعلق بالمياه . ومن هنا فإن مشكلة المياه تعد مفتاحاً لفهم السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربي بصفة عامة والدول العربية المجاورة لها بصفة خاصة .

وثمة مآخذ عدة على الكتاب منها : أنه لم يتضمن تعريفاً بهوية الباحثين الذين اشتركوا في اعداده ، كما أن فصول الكتاب الثمانية جاءت دون ذكر من قاموا بإعدادها بالتحديد . وبالتالي تعد مسؤوليتهم عن الكتاب مسؤولية جماعية . وعلى الرغم من أن هذه مسألة شكلية إلا أن تحديدها يلقي الضوء على توجهات وأهداف من قاموا بإعداد الكتاب ومن قاموا بتمويله. كما أنه اختزل الصراع العربي ـ الاسرائيلي في مشكلة صراع على المياه. وهو أمر غير مُبرر علمياً وواقعياً، فمشكلة المياه هي أحد جوانب الصراع وتأتي في اطار سعي اسرائيل للتوسع الاقتصادي في المنطقة العربية سواء أتعلق الأمر بالاسواق العربية أم بالنفط العربي أو بالقوى العاملة العربية أو برؤوس الأموال العربية. فالصراع مصيري ، وحضاري ، وقومي ، واقليمي ، ومن هنا لا يمكن اختزاله في صراع مائي بين العرب واسرائيل . كما أن تصوير الأمر على هذا النحو يعني الإقرار بشرعية الوجود الاسرائيلي في الوطن العربي ، والإقرار بحق اسرائيل في الحصول على نصيب عادل من مياه المنطقة. ويتأكد هذا المعنى بالتفاوض بين اسرائيل وجيرانها لتسوية مشكلات المياه ، ويجب أن تكون هذه المفاوضات برعاية ومشاركة من الولايات المتحدة الامريكية . وهذا يعني تدعيم الاختراق الأمريكي لبلدان المنطقة العربية ، وتحديد توجهاتها ورسم سياستها بما يتفق والمصالح الاسرائيلية ـ الامريكية في الوطن العربي .

وأخيراً يمكن القول : ان هذا الكتاب جاء ليمثل الاهتمام المتزايد الذي تبديه الدوائر السياسية والاكاديمية الغربية بموارد وثروات الوطن العربي ، ومنها مصادر المياه وذلك بهدف تطوير التكتيكات والأساليب اللازمة لاستمرار استنزاف هذه الموارد ، ولتأمين وجود اسرائيل في المنطقة ، وتدعيم دورها كقوة اقليمية عظمى . ناهيك عن النظرة المستقبلية المتضمَّنة في هذا الكتاب وما تعنيه من امكانات التلاعب بمتغيرات الموقف المستقبلي لصالح اسرائيل والامبريالية الأمريكية. يقابل ذلك على الجانب العربي حالة من التبعثر والتشتت على المستوى السياسي. وحالة من عدم الاهتمام وعدم الجدية في تناول بعض القضايا المصيرية على المستوى الأكاديمي ناهيك عن غياب النظرة المستقبلية في التخطيط والسياسات. ومن هنا سيخطط الآخرون لمستقبلنا إذا لم نخطط له بأنفسنا. فهل آن الأوان لرأب الصدع في الصف العربي، وتدشين جهود التكامل والتنسيق بين البلدان العربية في شتى المجالات ومن بينها المجال المائي، أم سيترك المستقبل العربي ليرسمه ويحدد معالمه الآخرون؟!

لقد بادرت بعض الجهات الأكاديمية في الوطن العربي مثل مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى العالم الثالث ، فتبنَّت مشروعات بحثية لاستشراف المستقبل العربي في جوانبه المختلفة ، فهل آن للنظم الحاكمة أن تنفتح على وتفيد من الجهود البحثية والاكاديمية للتخطيط للمستقبل ورسم معالمه ؟!

هذا هو التحدي !! □

ندوة المفكرين العرب في المهجر : الغائبون الحاضرون

باريس ، ١٧ ـ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦

فايز ملص

صحافي في باريس .

بدعوة من بعثة الجامعة العربية لدى اليونيسكو ، عقدت في باريس بين ١٧ و١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ندوة للمفكرين العرب في المهجر بهدف التداول في « الأسس المؤدية الى بناء علاقات متكافئة وخلّاقة بين الثقافة العربية والثقافة الغربية » .

دامت الندوة ثلاثة أيام ، وتمحور النقاش فيها حول القضايا التالية :

ـ معرفة الآخر كشرط لاستكمال وعي الذات .

ـ الهوية الثقافية العربية بين الوحدانية والتعددية .

ـ المثقف العربي المهاجر أمام خطرين : الذوبان و« الغيتو » .

ـ قراءات في بنية الفكر العربي المعاصر .

شارك في الندوة مجموعة من الباحثين العرب قدموا من فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية وانكلترا ، وقدم بعضهم دراسات معدة سلفاً ، في حين اكتفى البعض الآخر بالمساهمة في النقاش .

× × ×

كان اليوم الأول لهذا الملتقى مخصصاً للمجاملات وكلمات الترحيب ، فتناوب على المنصة كل من السادة : بكّار التوزاني أمين غرفة التجارة العربية الفرنسية ، وحمادي الصيد مدير مكتب الجامعة العربية في باريس وسفير العراق ، والشاعر علي أحمد سعيد (أدونيس) نائب مدير مكتب بعثة الجامعة لدى اليونيسكو ، الذي طرح اشكالية الندوة منطلقاً من قراءة شخصية للآية القرآنية : ﴿**وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا**﴾(*). قال ان عبارة التعارف هنا « تضيء بقدمها نفسه حداثتنا نفسها » ، رابطاً مفهوم الحداثة بمفهوم معرفة الآخر باعتباره « ليس إلا وجهاً للذات ... جزءها الامكاني الذي لم يتحقق بعد » ولكنه سرعان ما أعلن رفضه للأصولية وللتبعية على السواء ، باعتبار كلتيهما تجعلان من المعرفة مجرد تكرار لمقولات سابقة تمسخ الفكر العربي المعاصر الى « فكر بالتبني لا فكر بالانجاب » .

× × ×

مداخلة د. هشام شرابي كانت تحت

(*) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

عنوان : « كيف نفهم الغرب » . ولكن موضوع البحث كان كيف نفهم أنفسنا ؟ إذ ما دام الوعي العربي يجهل كنه ذاته ، فإنه من المتعذر عليه أن يرى « الآخر » بوضوح . وقد عرض الأستاذ شرابي قراءته الخاصة لأنماط وعي الفكر العربي لذاته .. فحدد ثلاثة أنماط معرفية عربية لوعي الذات :

ـ النموذج الابوي (البطركي) ، حيث تأتى معرفة الذات من خلال قيم الدين والتراث ، وحيث لا يتم تحقيق الذات الا بنفي الآخر الداخلي والخارجي ...

ـ النموذج الابوي الحديث (النيو بطركي) ، الذي يحاول المعايشة بين التراث والحداثة ، العلم والايمان ، الماضي والحاضر . ولكنه يبقى غيبياً كسابقه ، فحقيقته « كلية شاملة ومنزلة » تأتي لتثبت الحقيقة الدينية لا لتناقضها .

ويأخذ د. شرابي على هذا النمط الأبوي الحديث هروبه من الواقع نحو حلم مستحيل وكونه **معرفة تقوم على الثرثرة** (العبارة للكاتب المغربي عبد الكبير الخطيبي) .

ـ أما النمط الثالث ، حسب المحاضر ، فهو « الوعي النقدي الحديث » الذي ينقسم بدوره الى ثلاثة اتجاهات رئيسية (كلها غربية الجذور) هي : المنهج السوسيولوجي (الولايات المتحدة) ، والمنهج الماركسي الغربي ، والمنهج البنيوي / التحليلي (فرنسا) . ويعيب شرابي على هذه المناهج الثلاثة اتكاليتها المطلقة وغير النقدية على الفكر الغربي وعدم مراعاتها لخصوصية الواقع العربي الذي تعانيه . وبعد أن يتنبأ شرابي بفشل الأصولية الثورية الجديدة ، يتوجه بآماله نحو الحركة النقدية الطالعة بين المثقفين العرب في الغرب داعياً الى العلمانية والى مواجهة « وعينا المنزوي في ظل وعي الغرب » (الخطيبي مرة أخرى) .

بعد مداخلة شرابي ، قدم د. سميح فرسون تعليقاً حول صورة الغرب في الوعي العربي ، مشيراً الى الوظيفة الاجتماعية / السياسية لهذه الصورة والى دورها في تكوين رؤيتنا للمستقبل العربي .

وختم د. فرسون مداخلته باقتراح انشاء معاهد ومؤسسات في الوطن العربي تعنى بدراسة المجتمعات الغربية : الاستغراب على غرار الاستشراق . وقال ان مبادرة كهذه تساهم في تحرير الشرق والغرب على السواء .

ثم وجه الأستاذ عاطف قبرصي ـ من الولايات المتحدة أيضاً ـ بعض الأسئلة والاستيضاحات للدكتور شرابي ، معتذراً عن عدم تمكنه من اعداد الدراسة التي وعد بتقديمها .

وأثار د. جورج قرم ملاحظات قيمة حول أطروحات شرابي :

ـ الاشكالية غامضة ومجتزأة من نموذج غربي معروف في دراسة المجتمع الاقطاعي الأوروبي .

ـ هل يتعين علينا الهجرة دائماً الى الآخر لمعرفة أنفسنا ؟

ـ هل الثقافة الغربية **عالمية** ، أم أنها **الثقافة العالمية** ، كما أكد د. شرابي ؟

ثم رد قرم مسألة « الاغتراب العربي » (Aliénation) الى الغربة عن عملية الانتاج . وأوضح كيف أن خلاصنا ليس في « معرفة الآخر الغربي » بقدر ما هو في امتلاكنا للتكنولوجيا الانتاجية وتحكمنا بأدواتها .

× × ×

في اليوم الثاني للندوة ، تكلم الأستاذ محمد أركون الذي كان يدير جلسات المؤتمر ، فحدد مهمتين للمثقف العربي المهاجر :

الأولى ، هي البقاء على اتصال وثيق بحركة الثقافة والمجتمع في وطنه توخياً للمشاركة في الانهاض التاريخي المنشود ، وتوظيف حريته المهجرية في الدراسة والتفكير والتعبير عن القضايا الأساسية لبلاده.

والثانية ، هي برأي استاذ الاسلاميات في

السوربون ، الانتقال في العلاقة مع الفكر الغربي من موقف الدفاع الى موقف النقد الذاتي ، بالارتفاع إلى مستوى التفكير الغربي في معالجة أسباب أزمة المجتمع العربي فكرياً وحضارياً .

× × ×

ثم قرأ د. حليم بركات دراسة عن « مدلولات الصراع والتعدد ضمن الهوية الثقافية : أسس المواجهة في علاقة العرب بالغرب » .

بدأ بركات مداخلته بملاحظة واقع النفي المزدوج الذي يعيشه المثقف العربي الملتزم ، والمغترب في صراعه ضد قمعية ثقافته الأم وعدوانية ثقافة الغرب الرأسمالي . ثم حدد الهوية الثقافية العربية بثلاثة مكونات متداخلة :

١ ـ مجموعة القيم والمعتقدات والتقاليد والنظم والخبرات الاجتماعية ،

٢ ـ النتاج الابداعي والفني ،

٣ ـ الانجازات العلمية والفكرية .

وبعد أن نبه الى أن هذه الهوية الثقافية تتسم **بالاستمرارية** عبر ذاكرتها التاريخية **وبالتحول** عبر اتصالها بالثقافات الأخرى ، انتقل بركات الى التمييز بين **ثقافة سائدة** (مشتركة) داخل مجتمع ما ، **وثقافات فرعية** خاصة بطبقات أو طوائف أو أقاليم أو أنماط انتاجية أو هوامش جغرافية ... ثم **ثقافات مضادة** ، مجددة وتقدمية ، على حد تعبير د. بركات . ثم عرض الى اشكالية الأصالة والحداثة انطلاقاً من تحليله الآنف الذكر ، فأشار الى غموض مفهوم الأصالة لغوياً وإلى اختلاف المضمون الذي يعطى لهذا المفهوم بين باحثٍ وآخر ، والتباسه بالنزعة المحافظة والسلفية عند بعض المفكرين المنغلقين ، وبخاصة فيما يتعلق بدور الدين في عملية التغيير الاجتماعي ، وفي مقولة « الأفكار المستوردة » التي غالباً ما تُستخدم ذريعة سياسية في تعطيل حركة التغيير ذاته ، مؤكداً أن العلمانية ليست فكراً مستورداً من الغرب بقدر ما هي مبدأ انساني شامل وتعبير عن حاجات المواطنين الأساسية في هذا العصر . وانتقل المحاضر بعد هذا العرض الى معالجة الثقافة الغربية من خلال الثلاثية السابقة ذاتها (ثقافة سائدة ، ثقافات فرعية ، ثقافة مضادة) فقرن الأولى بالمجتمع الرأسمالي الاستهلاكي والاستعماري ، ودعا الى المواجهة والصراع معها ، بالتحالف مع « هوامشها » (الفرعية والمضادة) كتوجّهٍ نحو الخروج من علاقات التبعية والهيمنة .

لقد جعلتنا مداخلة حليم بركات ، على جديتها وجدّتها ، نأسف لغياب ثلاثة باحثين مجددين في هذا الاطار هم محمد عابد الجابري وبرهان غليون وهشام جعيط ، بخاصة وأن اطروحات غليون كانت حاضرة في أذهان معظم المشاركين وعلى طاولة النقاش نفسها .

× × ×

بعد بركات ، تحدث الفنان الفلسطيني كمال بلّاطة عن تجربته في المهجر الامريكي وعن نظرته لتعددية اللغة والثقافة ، مما استتبع نقاشاً مهماً حول مشكلة الكاتب العربي المهاجر حيال لغة التعبير ، فاستمعنا الى مداخلة من الكاتب التونسي عبد الوهاب المؤدب الذي ميز بين الهوية الثقافية (العربية) ولغة التعبير (الفرنسية) ، مشيراً الى أنه في تجربته الخاصة احتلت لغة التعبير حيز التمثيل Représentation والترميز ، محولة اللغة الأم الى لغة ميتة ، أي الى مصدر جنيني كامن للصور والرموز والتعابير الابداعية .

وتلا ذلك نقاش بين الناقد محمد برادة والكاتب الطاهر بن جلون حول دور اللغة الفرنسية في النتاج الابداعي المغربي ، فأشار برادة الى تراجع هذا الدور والى اتساع رقعة التعبير بالعربية ، كما لفت النظر الى

اختلاف جمهور الأدب المكتوب بكل من هاتين اللغتين .

وهنا ، تدخل حمادي الصيد ليقول إن الكتابة هي أساساً عملية ابداع داخلي ثم ليميّز بين كاتب يخاطب الجمهور الفرنسي أو الأوروبي (كالطاهر بن جلون) وكاتب يخاطب جمهوره الوطني باللغة الفرنسية (المؤدب ومعظم الكتاب الجزائريين والمغاربة) .

وعلق فايز ملص على الموضوع بتركيزه على دور القرار الرسمي في ابطاء عملية التعريب أو تسريعها ، مستشهداً ببعض الوقائع من بلدان المغرب العربي .

× × ×

خُصص القسم الثاني من الجلسة الثانية لمداخلة فايز ملص حول « بعض الركائز العملية للحوار بين المثقفين العرب والغربيين » ، قدم لها باستعراض لواقع الثقافة العربية الراهن في علاقاتها مع المؤسسة السلطوية ، مشيراً الى تفاقم القمع والاخضاع والى الغياب التام لأي حوار حر ومتكافىء داخل المجتمعات العربية . وربط كاتب هذه السطور بين حالة الثقافة العربية والاحباط السياسي والفكري المهيمن داخل الوطن ، وقارن هذه الصورة القاتمة بصورة نظيرتها في الديمقراطيات الغربية ليخلص الى التساؤل : « في هذه الحالة ، من سيحاور من ؟ فبين طرفي الحوار العربي / الغربي برزخ سميولوجي ينسخ كل الدلالات المشتركة ويعطل وظائف اللغة بحيث تستعصي على الادراك والتأويل » . ثم قدم فايز ملص مشروعاً لاقامة مؤسسات عربية / غربية مشتركة مستقلة تنشط على الصعيدين الثقافي والاعلامي من أجل إرساء أسس معرفية مستمرة لحوار الثقافتين .

× × ×

تميز اليوم الثالث والأخير بمداخلتين مهمتين . كانت الأولى منهما للدكتور كلوفيس مقصود ، وتناولت مسائل الهوية الثقافية والكيانات والصراع بين الفكر القومي والفكر الأصولي . ومن خلال خبرته الاعلامية الغنية على المنابر الدولية ، حدد د. مقصود مفهومه للهوية الثقافية بالشكل التالي :

« العربي هو من اختار لنفسه هذا الانتماء وعاش على أرض عربية . الانتماء ليس اثنياً وانما هو ثقافي . الأمة العربية وطن متعدد المجتمعات والخصوصيات الثقافية » . ثم انتقد مسار الحركة الوطنية العربية منذ انطلاقتها مشيراً الى خطأ التضحية بالحرية تحت شعار المواجهة مع العدو . وقال ان زعامة عبد الناصر ضربت شرعية الكيانات لصالح شرعية الانتماء القومي ، في حين ان الواقعية تفرض علينا اليوم التعامل مع هاتين الشرعيتين . وأدان مقصود « الفلتان » الاقليمي الساداتي في كامب ديفيد الذي اعتبره مسؤولاً عن تفشي الظاهرة الأصولية وانحسار مواقع الفكر القومي . ثم تطرق الى الصراع بين هذين الاستقطابين ، داعياً الى التعامل البراغماتي معه والى الابتعاد عن كل طرح ايديولوجي مغلق . وبعد ذلك ، تناول مقصود أزمة الثورة الفلسطينية من خلال مزدوجة « الشرعية القومية / الشرعية الاقليمية » والتوترات الناجمة عنها بسبب الصراع بين الطابع القومي للثورة الفلسطينية والمصالح القطرية للحكومات العربية .

× × ×

المداخلة الثانية بدأها د. غسان سلامة بالحديث عما أسماه « الفيروس الفلسطيني » ، أي « عقدة الاضطهاد والاحباط والتخلي الآخذة بالتفشي حتى نكاد نصبح جميعاً فلسطينيين » . وعزا هذا الوضع الى تسيس الفكرة العربية والى تناقض الفكر العربي وتلعثمه في علاقته بالآخر : « مع الخلافة العثمانية ، كان هناك حنين وتماثل من جهة، وصدام وصراع من جهة أخرى . ومع الغرب كذلك » . وتناول مسألة الدولة في المجتمع العربي فأشار الى أن شرعيتها في الغرب « وظيفية » ، في حين

أنها عندنا « دينية وعصبوية وقمعية » . ثم ختم حديثه داعياً الى مصالحة تاريخية مع التراث وبخاصة العثماني منه .

وكما هو متوقع ، أثار هذا الاقتراح الأخير جدلاً حاداً بين خصوم الأصولية المتطرفين وخصومها « المعتدلين » . وانتهى الملتقى الى وثيقة ختامية من خمس نقاط : هي بمثابة ميثاق للعمل الثقافي العربي (انظر البيان الختامي في نهاية المقال) .

وهكذا تباحث المفكرون العرب المهاجرون طوال ثلاثة أيام في القضايا المطروحة على جدول أعمالهم وفي سواها ، في جو من الحرية التامة والصراحة دون تجريح ، واتفقوا على اصدار كتاب يتضمن كامل محاضر الندوة تتولى الجامعة العربية نشره خلال الأشهر الأولى لهذا العام .

وعلى الرغم من بعض النقائص التي لا مفر منها في لقاء كهذا ، فإن النتائج كانت ايجابية ومثمرة . ويعود الفضل في ذلك الى جرأة السفير حمادي الصيد و« حزم » رئيس الجلسات الأستاذ أركون !

ونحن نأمل أن تتكرر هذه المبادرة وأن تتسع لمساهمة عدد أكبر من الباحثين والمفكرين ، وبخاصة منهم أولئك الذين على الرغم من غيابهم كانوا حاضرين بنتاجهم وبابداعهم .

نص البيان الختامي للندوة

التقى المفكرون والباحثون العرب التالية اسماؤهم: محمد أركون ، محمد برّادة ، طاهر بن جلون، حليم بركات ، كمال بلاّطة ، بكار التوزاني ، غسان سلامة ، هشام شرابي ، الياس صنبر، بول طنوس ، سميح فرسون ، جورج قرم ، عاطف قبرصي ، فايز ملص ، كلوفيس مقصود ، عبد الوهاب المؤدب ، في ندوة عقدت بباريس بين ١٧ و١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ في مقر بعثة جامعة الدول العربية بباريس ودارت حول المشكلات التي تطرحها مسألة الحوار بين الثقافتين العربية والغربية.

وقد رأى المنتدون ان تصدر عنهم الخلاصة التالية لمداولاتهم تعكس مضمون هذه الندوة وتؤكد التزامهم بضرورة تعميق هذا الحوار في لقاءات لاحقة :

١ ـ ان معرفة الذات معرفة حقة ، خارج الأهواء الايديولوجية والتأويلات الجاهزة تفترض معرفة الآخر معرفة حقة ، من الداخل ، وفي ابداعيته بخاصة . ولكي تتم معرفة الذات هذه ، لا بد من القيام بحركة نقدية على جميع المستويات .

٢ ـ ليست الذات وتبعاً لتلك الهوية معطى جاهزاً ونهائياً ، وانما هما عملٌ يجب اكماله دائماً من حيث أنهما تفتّح وتحول مستمران . وفي هذا الصدد لا بد من التوكيد على ان تحديد الهوية يجب ان يتم في اطار ثقافي ، وليس في اطار محض اثني او ايديولوجي .

٣ ـ ملاحظة ان ازمة المشروع القومي العربي مرتبطة بانحصار الفكر العربي داخل مفاهيم ومقولات تهاوت امام تطورات الواقع وامام الصّيغ القهرية القائمة ، ومن ثم التوكيد على مسؤولية الفكر العربي في دراسة المجتمعات العربية من حيث بنية علاقاتها التاريخية الداخلية والخارجية .

٤ ـ مواجهة « اللامُفَكر فيه » و« ما لا يجوز التفكير فيه حتى الآن » من منظور نقدي يستهدف تحرير العربي من جميع المعوقات . ووصله بمجرى التاريخ الفاعل.

٥ ـ ادانة اشكال القسر والعنف في المجتمعات العربية والنظر اليها على أنها ليست وحسب تهديماً للمجتمع من الداخل وتفكيكاً لنهجه الحي ونفياً لانسانية الانسان ورفضاً للفكر ، وانما هي كذلك اداة لاستتباع المجتمع للقوى الخارجية ونفي مبادرته الذاتية □

نـدوة « مـصـر والوطن العـربي : تـطور وانمـاط السيـاسـة الخارجيـة المصرية »

الغردقة (ساحل البحر الأحمر) ، ١٢ ـ ١٦
تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦

د. جهاد عودة

خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ـ القاهرة.

نظم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ندوة عن تطور وانماط السياسة الخارجية المصرية . وقُدمت في هذه الندوة خمس دراسات عن السلوك الخارجي المصري في المراحل التاريخية المختلفة وهي :

السلوك الخارجي لمصر من ابن طولون ٨٦٨ م الى علي بك الكبير ١٧٦٠ م ـ حسنين توفيق ابراهيم .

السلوك الخارجي لمصر : دراسة مقارنة لعلي بك الكبير ومحمد علي باشا ـ د. جهاد عودة .

ـ سياسة مصر الخارجية ، ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ـ د. سمعان بطرس فرج الله.

ـ سياسات تعبئة الموارد : السياسات الخارجية لنظام عبد الناصر ـ د. ودودة عبد الرحمن بدران .

ـ سياسات تعبئة الموارد : السياسة الخارجية لنظام السادات ـ د. نادية محمود مصطفى .

وقد نوقش كل بحث في جلسة مدتها ثلاث ساعات ، هذا إضافة إلى انعقاد جلستين أخريين، احداهما قدم فيها د. علي الدين هلال ، مدير المركز ، الإطار النظري والمنهجي للندوة، والاخرى وهي جلسة ختامية ، بلور فيها د. هلال ، أنماط الاستمرار والتغير في السلوك الخارجي من ٨٦٨ م حتى الوقت الحالي . وقد شارك في هذه الندوة نخبة من المهتمين بدراسة السلوك المصري الخارجي من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ووزارة الخارجية المصرية ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، والجامعة العربية .

تأتي هذه الندوة كجزء من تلك المجهودات التنظيمية والنظرية والبحثية التي تقوم بها الجماعة البحثية المصرية في مجال السياسة الخارجية ، من اجل فهم ديناميات السياسة الخارجية المصرية وذلك في اطار تحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث . بعبارة اخرى ، فإن الجماعة البحثية المصرية للسياسة الخارجية تسعى لرؤية تلك العلاقة التحليلية بين « الفريد » وهو الوضع والخبرة التاريخية المصرية ، « والخاص » وهو وضع وخبرة دول العالم الثالث ، و« العام » وهو كيف اعتادت الدول في العالم انتهاج وصنع

سياستها الخارجية . وهكذا جاءت الندوة كمحاولة لاكتشاف الاشكال المختلفة التي اخذتها تلك العلاقة التحليلية بين الفريد والخاص والعام ، في سلوك السياسة الخارجية المصرية عبر التاريخ .

وقد حاولت الأوراق المقدمة بالندوة الاجابة عن الأسئلة البحثية المختلفة والتي يثيرها دور الفجوة بين الموارد والقدرات في صياغة السلوك الخارجي المصري . ومن هذه الأسئلة : كيف حددت مصر ضروريات امنها والأخطار الموجهة ضد هذا الأمن ؟ كيف استطاع حكام مصر ترجمة هذه الرؤى إلى اهداف وموضوعات للسلوك الخارجي ؟ وما هي الموارد المتاحة لتنفيذ وتحقيق تلك الأهداف ؟ إضافة الى ما هي السياسات المتبعة لتعبئة الموارد في النطاق الداخلي والنطاق الاقليمي ؟ وما هي العوامل الخارجية سواء العالمية منها او الأقليمية والتي من شأنها تحديد حركة مصر الخارجية او فتح مجالات جديدة للحركة أمامها ؟ وتتعلق الاجابة عن هذه الأسئلة باسهام السلوك الخارجي المصري في تطور الوضع الدولي لمصر من منظور تعبئة الموارد .

تضمَّنت الأوراق اسهامات متميزة من حيث تجميع المادة او التحليل . فتوصل حسنين توفيق ابراهيم في دراسته من فترة ابن طولون ٨٦٨ م إلى علي بك الكبير ١٧٦٠ م إلى استخلاص النتائج التالية :

ـ ان السلوك الخارجي كان مصدر قوة من ناحية ومصدر ضعف من ناحية اخرى اعتماداً على مدى وجود القيادة الفعالة من حيث ارتفاعها فوق الخلافات الداخلية وجبهها للصراعات السياسية ، وتجسيدها لمعاني الوحدة والتماسك. فكان له في حالة وجود مثل هذه القيادة للسلوك الخارجي دور مهم في تعضيد السلطة الداخلية في مصر ، أما في حالة عدم وجودها ، فكان السلوك سبباً لزيادة الفرقة والاضطراب الداخليين .

ـ كانت مصر دائماً هي الهدف للقوى العالمية او الساعية للعالمية وذلك في صراعها من اجل السيطرة على المنطقة .

ـ أدَّت مصر في مجالها الاقليمي ثلاثة أدوار : **الأول** ؛ دور التوحيد ، **والثاني** ؛ دور القيادة **والثالث** ؛ دور الحماية والدفاع .

ـ تركز سلوك مصر الخارجي في الجانب الشمالي الشرقي من مجالها الاقليمي أي الشام وفلسطين .

ـ غلبة الطابع العسكري على سلوك مصر الخارجي لمواجهة أي قوى اقليمية تهدد التماسك داخل الدائرة الاقليمية ، وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بالجيش والاسطول . فكانا الضمان الاساسي لأمن مصر ودائرتها العربية ـ الاسلامية .

ـ رغم ان حركة مصر الخارجية تركزت ناحية الشرق والشمال الشرقي ، إلا أنها لم تهمل الغرب والجنوب ، فقد كانت حريصة على تأمين وجودها في الغرب سواء في شكل سيطرة فعلية وخاصة على الاجزاء الساحلية من الشمال الافريقي أم في شكل ضمان وجود قوى لا تمثل خطراً على مصر من ناحية الغرب . وكانت الاخطار من الجنوب او الغرب تأتي في لحظة ضعف مصر الداخلي ، وهذا بعكس تلك الأخطار من الشمال والشمال الشرقي التي كانت تأتي في لحظة قوة مصر .

ـ اكَّد السلوك الخارجي لمصر منذ « احمد بن طولون » سعيها لتأكيد استقلالها سواء إزاء دولة الخلافة ، أم إزاء القوى غير الاقليمية الغازية والساعية للسيطرة .

أما دراسة د. جهاد عودة عن عهديّ علي بك الكبير ١٧٦٠ ـ ١٧٧٢ ومحمد علي باشا ١٨٠٥ ـ ١٨٤٨ ، فخلصت إلى القول بأن العلاقة المصرية ـ العثمانية لم تكن هي الإطار الوحيد الذي شكل سلوكيات علي بك الكبير ومحمد علي باشا ، لأنه في ذلك الوقت وبخاصة منذ ١٧٥٠ حتى ١٨٤٨ كان هناك إطار آخر

آخذ في البروز وهـو الإطار الدولي الاوروبي القائم على توازن القوى . وقد أخذ هذا الاطار في التـأثير على سلوكيـات النخبة الحـاكمـة بمصر . ففي خلال هذه الفترة سعت مصر من ناحية ، إلى ان تنأى بنفسها عن السياق العام للدولة العثمانية والتي كـانت مصر ولايـة من ولايـاتها منـذ عام ١٥١٧ ، وان تجتهـد ، من ناحية اخرى ، على ألاَّ تكون جزءاً غير منفصل عن المسألة الشرقية في استراتيجيات الدول الاوروبية الكبرى . وكان من نتائج هذا السعي والاجتهـاد ان بـرزت المسـألة المصـريـة. ومضمون وجوهر المسألة المصرية ، إذاً ، هو تفادي مصر تأكيد الهيمنـة العثمانيـة عليها ، وتجنب الخضـوع لإحدى الدول الكبـرى في النظام الدولي الاوروبي . وهذان البعدان شكَّلا مفهوم الاستقلال في عهـديّ علي بك الكبيـر بصفة عامة ومحمد علي باشا بصفة خاصة .

أما دراسة د. سمعان بطرس فرج الله عن سيـاسة مصـر الخارجيـة ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ، فتصحح تلك النظرة الضيقـة لتاريـخ ما قبـل ١٩٥٢ تحت الاحتلال الانكليزي والتي تقول ، بأن سياسة مصر الخـارجية في هـذه الحقبة كانت مقصورة على مسألة واحدة وهي العلاقة مع بريطانيا ، وذلك بالتأكيد على أنه رغم ما قد تحمله هذه النظرة من حقيقة ؛ إلا ان المتتبع لتطور سياسة مصر الخارجية في تلك الحقبة من التاريخ ، لا بد وان يلاحظ ان مصر كانت تتطلع الى القيام بـدور إيجابي ، بـل وقيادي احيـاناً على مسـرح العلاقـات الاسـلاميـة . فاهتمامـات سياسـة مصر الخـارجية لم تكن قاصرة على تسوية « القضيـة الوطنية » على الرغم من محوريتها ، بل اتسعت آفاقهـا الى أبعـد من ذلك بكثير لتشمـل ابعـاداً اقليميـة وعالمية . يضاف إلى ذلك أن آليات السياسة الخارجية المصرية لم تقتصر على الدبلوماسية بل لجأت ايضـاً إلى استخدام القـوة (حرب فلسطين وحرب التحرير في منطقة القنـاة) .

ومن حيث الأداة الدبلوماسية فإنها لم تقتصر على الدبلومـاسية الثنـائية التقليـدية ، ولكن تجـاوزتهـا الى الدبلومـاسيـة الجمـاعيـة المفتـوحة ـ لاسيمـا بعد انضمـام مصر الى عصبة الأمم في ١٩٣٦ ومن بعدها الى حيث الأمم المتحـدة والمنظمـات الدولية العـديـدة الأخرى ـ كما ان مصر لجأت الى مـا يسمى حـالياً « بـالدبلوماسيـة الشعبيـة » عن طريق الاهتمـام بالتـأثيـر على الرأي العـام الوطني والعالمي ، كأداة ضغط فعالة احيـاناً لتحقيق اهداف السياسة الخارجية المصرية .

وتأتي دراسة د. ودودة بدران لتقرر ان عبد النـاصر لم ينـظر الى السياسـة الخـارجيـة بـاعتبارهـا اداة لتنميـة القـدرات المصـريـة فحسب ، وانمـا نظـر اليهـا كمحصلة للتنمية الوطنية . فعبد الناصر وضع أهدافاً عـريضة للسياسة الخارجية المصرية يتـطلب تحقيقها مـوارد تفوق تلك التي تـوافـرت لمصـر بعـد الثورة ، إلا ان محدودية الموارد لم تغير من مفهـومه في امكـانية تحقيق الأهـداف . فلقد اعتقد في ضرورة تنمية الموارد المتاحة لمصر داخليـاً وفي امكانيـة تعبئة المـوارد اقليميـاً ودولياً . والمقولة الأساسية هي ان نـظام عبد الناصر لتعبئة الموارد رغم انه كان ناجحاً في تحقيق اهدافه على المدى القصير والمتوسط ، إلا أنه أدَّى إلى تفاقم مشاكله الداخلية وازدياد التحديات الخارجية ضده .

وأخيـراً ، تقترح د. نـاديـة مصـطفى في دراساتها بأنه عند دراسة التفاعل بين نماذج الانفتـاح وبين السياسـة الخارجيـة في عهد السـادات ، يجب ان نبحث في ثلاث قنـوات معاً : اولاً ، كيفية اختراق نظام صنع السياسة المصرية من الخارج والتي تقوم بدعوة قـوى مهمـة مثل المنـظمات الدوليـة والاقتصاديـة والمالية والحكومات الأجنبية . ثانيـاً ، تزايـد اهمية المجموعات ذات المصالح المشتركة مع البلدان العربية . ثالثاً ، الاستنزاف المتزايـد

للقطاعات الاقتصادية الرائدة . **خلاصة القول** ، ان بعض الظروف التي احاطت بالسادات سهّلت له اختيار طريق إعادة هيكلة توجه السياسة المصرية (الانفراج) كما ان بعض الظروف الأخرى دفعته ـ وفق مدركاته ـ إلى هذا الخيار (الاوضاع الاقتصادية الداخلية وإحجام الدول العربية عن تقديم المساعدة المناسبة) ، كما أن بعض الظروف الأخرى (الضغوط الخارجية المتعددة المصادر التي استغلت تأزم الوضع الداخلي ونمو مصالح جديدة) اضطرته إلى الاندفاع في طريق هذا الخيار بدون حسابات مسبقة واستراتيجيات محددة يمكن ان تساهم في تقليص الآثار السلبية للانفتاح وتجعله قناة إيجابية .

وهكذا ـ من الدراسات التي تمَّ عرضها ـ يمكن استخلاص أربعة أنماط لسلوك مصر الخارجي :

١ ـ محاولة الخروج من نظام الهيمنة ، دون الدخول في نظام آخر (محمد علي / عبد الناصر) .

٢ ـ محاولة تحسين شروط العلاقة مع الدولة ذات النفوذ وذلك من خلال إقامة علاقات مع الدول المتحالفة مع هذه الدولة (محمد علي / السادات في علاقته مع الدول الاوروبية / النقراشي باشا ..) .

٣ ـ التحالف مع الدولة العدو للدولة المهيمنة (عبد الناصر / علي بك الكبير / التوجه نحو المانيا اثناء الحرب العالمية الثانية ..) .

٤ ـ قبول شروط الدولة المهيمنة (السادات / توفيق / فاروق عام ١٩٤٢) ومن هذه الانماط الأربعة يمكن تحديد المتغيرات الاساسية لدراسة السياسة الخارجية في:

ـ أساس نظام الهيمنة والنفوذ .

ـ من هي الدولة المهيمنة ؟

ـ خصائص النظام الدولي .

ـ خصائص البيئة الداخلية .

وقد ساهمت الندوة في التأكيد على المبادىء المنهجية والمفهومية التالية عند دراسة السلوك الخارجي المصري :

ـ ان العناصر والعوامل الجغرافية من موقع وسكان وخلافه لا تفرض حتمية ميكانيكية على صانع القرار ، بل يجب النظر الى دور هذه العناصر والعوامل في ضوء التطور التكنولوجي والتنظيمي من ناحية ، وفي ضوء نمط القيادة والايديولوجية الحاكمة من ناحية ثانية ثم في علاقتها بالبؤرة الجيو ـ استراتيجية للصراع الدولي .

ـ ان دراسة نمط السلوك ، تعني تحديد المحددات والعوامل المفسرة لظاهرة متكررة ومرتبطة بمتغيرات معينة في مدى زمني معين .

ـ ان تحديد الاستمرار والتغير في السلوك وفي عوامله الحاكمة هي مشكلة متعلقة بمستوى التجريد .

ـ يكتسب التاريخ ثقلاً خاصاً على صانع السياسة الخارجية بمقدار إدراك صانع السياسة لهذا التاريخ من ناحية ، وتحكم الصفات الثقافية / الايديولوجية في تشكيل التنظيم الاجتماعي ـ السياسي السائد ، من ناحية اخرى .

ـ إنه عند دراسة السلوك الخارجي لا بد من البحث في تلك العلاقة المتغيرة بين جانب الأهداف ـ الانجاز ، من ناحية ، وجانب الضغوط ـ التكيف ، من ناحية اخرى .

ـ ان البحث في أولويات السياسة الخارجية ، يجب ان يفهم على أنه بحث في مدى إلحاح المشاكل والقضايا المختلفة . وتتحدد درجة الإنجاح وفقاً لإدراك صانع السلوك والموارد المتاحة والأضرار التي من المنتظر حدوثها إذا استمرت هذه المشاكل بدون التصدي لها .

ـ يوجد فاعل للسلوك الخارجي بمقدار توافر

وحـدة لصنـع القـرار ودرجـة من الاستقـلال الذاتي وموارد للتعبئة واهداف خارجية .

ـ يعتبر هدف تأمين النظام الحاكم من أهم اهداف السلوك الخارجي .

ـ يجب التفـرقة بين ثـلاثة مستـويات من التبعيـة للخـارج ، اولهـا مستـوى استيـراد البضـائع الاستهـلاكيـة ، وثـانيهـا مستـوى استيراد اموال وآلات لإنتاج بضائع استهلاكية وثالثها مستوى استيراد امـوال وآلات لإنتاج اموال وآلات اخرى .

تُعتبر هذه الندوة من الندوات القليلة التي نجحت في ان لا تكون مجرد مناسبة اجتماعية للِّقاء والاسترخاء ، بل عمـلاً حقيقياً من اجـل اكتشاف وتحديـد التراكم المعـرفي في مجال علمي معين . فشكـراً للهيئة المنـظمة للنـدوة ومدير هذه الهيئة للتخطيط والتنفيذ الدقيقين . ونتمنى أن نرى اعمال ومناقشات هـذه الندوة في كتاب ليكون مـرجعاً لابنـاء الوطن العربي الكبير في سعيهم للرقي العلمي والتحرر □

الوطن العربي وتحديات الوضع الراهن (ندوة)(*)

تحرير: جميل مطر

نائب رئيس الادارة العامة لشؤون فلسطين بجامعة الدول العربية.

د. وليد خدوري

المحرر التنفيذي لنشرة «ميس» التي تصدر من نيقوسيا ـ قبرص.

مقدمة

عقد ثمانية وعشرون مواطناً عربياً من مختلف الاقطار ومن ذوي التجارب الفكرية والسياسية المتعددة لقاءً لهم في ديتشلي بارك خارج اكسفورد بتاريخ ٢٢ ـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧، لمناقشة الاوضاع الخطيرة التي وصلت اليها أمور الأمة العربية، ولمحاولة الخروج بتصورات مستقبلية عن كيفية كسر طوق الجمود الفكري الذي بات مهيمناً على المجالات العامة كافة في الوطن العربي.

وحاول الحاضرون في مناقشاتهم التوصل الى تشخيص مشترك للوضع القائم، من خلال الاجتهادات والتجارب المتعددة لكل منهم ورغم الخلافات الفكرية فيما بينهم، ومن ثم محاولة طرح أسس فكرية تساعد في بلورة الاطار العام لمرحلة جديدة بديلاً عن الوضع العربي الراهن. ودار النقاش حول اربعة محاور اساسية: **الهوية العربية، النظم السياسية والاقتصادية، علاقات العرب بانفسهم وعلاقات العرب بالآخرين.**

ومن الجدير بالذكر التنويه ـ في البداية ـ ان الندوة لم تهدف الى الخروج بتوصيات محددة او عامة او تحقيق اجماع في الرأي. فالهدف الاساسي هو محاولة بلورة بعض الافكار الاساسية التي تم التوصل اليها من خلال التجارب الماضية لأجل الوصول الى رؤى مستقبلية واقعية لتحرير المستقبل من الازمة الفكرية المستعصية التي نحن فيها الان.

لقد طرحت آراء عدة ومختلفة، كما سيتضح ذلك من سياق هذا التقرير الذي تم اعداده

(*) عقدت هذه الندوة بمبادرة شخصية من أربعة مفكرين عرب، وقد قام معهد أوكسفورد للطاقة بالدعوة اليها وتنظيمها بناء على طلب منهم. وساهم جميع المشاركين فيها ـ من مفكرين وسياسيين عرب ـ بصفتهم الشخصية.

والذي سيحاول بلورة هذه الافكار وعرضها بشكل منسق ومتكامل. ولم يحاول المسؤولان عن اعداد هذا التقرير اعادة صياغة ما قيل في الندوة، وتركزت مهمتهما على تنسيق الموضوعات واعادة تبويبها داخل ثلاثة اقسام: قسم يتناول تشخيص المشاركين لمشكلات الوضع العربي الراهن والتحديات التي تواجه الامة العربية، وقسم ثانٍ يتناول فيه الاسباب التي توصل اليها المشاركون لتفسير هذا الوضع العربي، وقسم ثالث عرضاً فيه مختلف الرؤى المستقبلية للمشاركين والحلول التي يقترحونها. ويمكن القول انه كان ثمة اتفاق في الآراء ما بين المشاركين، على ان فترة مناهضة الاستعمار وما لحقها من ليبرالية ومرحلة الراديكالية التي تلتها قد انتهتا بما فيهما من ايجابيات وسلبيات. وان المرحلة الانتقالية الحالية مرحلة خطيرة للغاية، لأنها إذا استمرت بما فيها من فتن وحروب وفساد وبطش، ستُعرّض هذه الامة الى مخاطر أشد وأحلك في ظل دويلات طائفية وقبلية في حالة مستمرة من الصراع والحروب. وان الانظمة الحالية قد فقدت الحلول البديلة، كما ان شراسة الحركات المناوئة لا تقل بطشاً عن قساوة الانظمة ناهيك عن الشرائح الاجتماعية الضيقة التي تدَّعي تمثيلها. ومن ثم هناك ضرورة ملحة لولوج مرحلة تعتمد على شرعية جديدة وعقد اجتماعي جديد ومشاركة شعبية فعالة من خلال المؤسسات، تتوخى احترام القوانين وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والنظم الديمقراطية والامن القومي العربي المشترك. إن الوصول الى المرحلة الجديدة المبتغاة يقتضي الالتزام بنوع من التحرر الفكري الجريء، الذي يتمكن من إعادة النظر في كتابة التاريخ العربي والاسلامي. وهذه عملية لم نتجرأ على القيام بها حتى الآن.

ولم يغب عن بال المشاركين، ان الفصل النهائي في تحديد ماهية المرحلة الجديدة سيعتمد اساساً على التفاعل الايجابي بين اصحاب الفكر والحركات الشعبية. هذا بغض النظر عن التحديات الخارجية المستمرة التي تهدد كيان امتنا. والتي تشكل انعكاساً لضعف الوضع الداخلي. وما وهن الوضع الداخلي وكثرة مشاكله الا نتيجة لشدة التحديات الداخلية. وهنا ايضا فان المهمة الملقاة علينا الان، كمفكرين عرب، هي كيفية اعادة دور المثقف والمفكر لممارسة دوره الصحيح في كسر حلقة الجمود التي تحيط بنا، وفي كيفية التحضير للمرحلة الجديدة بأقل الخسائر الممكنة. وما هذه الندوة إلا محاولة ضمن جزء من المحاولات المستمرة والتي تحاول ان تصب في هذا التيار، والتي يجب دعمها باستمرار بالكتابة واللقاءات والندوات الى ان يتحقق المطلوب.

في النهاية، طُرح تساؤل حول إمكانية خروج هذه الندوة او أي لقاء آخر ببيان للحد الادنى المطلوب من الموقف القومي للقضايا المطروحة على الساحة العربية الان. وكان الجواب بالنفي. فالتصور غير واضح الى الان وضخامة الوضع اكبر من ان يحيط به بيان. وتمَّ التأكيد على أنه عند طرح حلول مستقبلية يجب التفريق ما بين منطق النيات ومنطق التاريخ، وذلك حتى لا نصاب بخيبة امل ولكي لا نخلط بين الاحلام وتطورات الواقع.

التشخيص

أجمع المشاركون على وجود عدد من الظواهر تشكل في مجموعها صورة الوضع الراهن في الوطن العربي. فالعملية التراكمية النضالية التي بدأت منذ اكثر من مائة عام وصلت الى حالة من التوقف في عام ١٩٦٧. وبعدها جرى استهلاك لما تبقّى من رصيد نضالي فكري وسياسي. وكاد العرب يصلون الان الى مرحلة الاستسلام الكلي للواقع، اذ لا يوجد لدى الجيل الحالي مشروع مستقبلي والمشروع القومي غير قائم، بل ولا يوجد مشروع تعاون أو مشروع تضامن عربي،

وتقلصت الحركات الداعية للقومية والوحدة. وتحولت الاحزاب القومية الى احزاب اكثر قطرية من احزاب وأنظمة لا تدعي الالتزام بالقومية.

أبدي رأيٌ مفاده أن الجيل الناشىء ـ كما يبدو ـ يشعر بالعجز السياسي والاقتصادي امام التحديات الداخلية والخارجية. جيل هجر انتماءً ويبحث عن انتماء جديد، وانقرض لديه شعور بالالتزام. لقد ضاق هذا الجيل بالنقد الذاتي المستمر الذي هو متعة يستطيع المثقف ان يمارسها إذا كان مطمئناً الى وضعه الاقتصادي والاجتماعي. وكذلك يوجد شعور لدى هذا الجيل بأن الفرد فقد أهميته في سوق العمل بسبب الزيادة المطردة في السكان وتزاحم الخبرات وقلة الفرص المتاحة. وحيث تتسع الفجوة باستمرار بين الحاكمين والمحكومين في معظم بلدان الوطن العربي، تصل العلاقة احياناً الى حد التجاهل المتبادل بين الحكام والشعب. ويضاعف من أزمة الثقة هذه بين الحكام والشعوب، تراكم الشعور بأن القرار السياسي في بعض الاقطار العربية، لا يشارك في صنعه الشعب ولا المثقفون او اي قطاع آخر من قطاعات النخبة في المجتمع. وإنما تصنعه اياد تكاد تكون خفية. وتسرب هذا الشعور بفقدان الثقة الى علاقة الفرد العربي ليس بالسلطة فقط، بل بكل قادته الطبيعيين بالمدرس والنائب والسياسي والرئيس المباشر. كل هذا دفع بالجيل الجديد الى الانغماس في محاولة البحث عن اليقين.

ويرى البعض ان هذا الموقف يختلف عن موقف الجيل السابق، حين كان المبعوثون والطلبةَ العرب في الخارج يبحثون عن المستقبل. هذه النخبة التي قادت حركة الاستقلال كانت ـ رغم وجودها في الخارج ـ لها جذور في الداخل وانشأت احزاباً وحركات سياسية، وكانت تضم اساساً رجال السياسة، اذ فرضت الظروف وقتها ان تكون الاولوية للسياسي على الفكري، ولكنها مع ذلك استطاعت ان تدمج النضال السياسي بالنهوض الفكري متحدية في الوقت نفسه ثلاثة خصوم: العثمانيين والاستعمار والحركة الصهيونية. وادعت هذه الحركات انها ستوحد البلاد العربية بعد الحصول على الاستقلال. ولكن ماذا حدث بعدئذ؟

فبعد ان أدَّت هذه الحركات مهمتها بالحصول على الاستقلال، تقوقعت داخل حدودها الجديدة وتنازعت واختلفت فيما بينها، فخلفها عصر الايديولوجيات الراديكالية في الوطن العربي الذي دعا الى التحرر والتقدم والعدالة والاجتماعية، وقد تشابه خطاب هذه المرحلة مع الخطابات المماثلة في بقية دول العالم الثالث. ويرى البعض انه بدلاً من تحقيق هذه الشعارات، قامت انظمة حكم سارت نحو الحزب الواحد او الحزب الوحيد في اطار تعددية زائفة، يخفي كلاهما في الحقيقة حكماً فردياً يحاول البحث عن شرعية. ونتيجة للقمع الذي مارسته هذه الانظمة نشأت حركات معارضة لا تتردد في استخدام انواع القمع نفسها من اجل الوصول للحكم. ومعظم هذه الحركات الجديدة فئوية ومبعثرة ودون اي مشروع مستقبلي واضح، وبدون اي امتداد شعبي جذري لها على صعيد الوطن برمته.

ويستطرد هذا الرأي قائلاً انه في ظل هذه الانظمة تدعمت ظاهرة النزعة القطرية التي تحولت تدريجيا الى نزعة طائفية او دينية او فردية. وسيطرت الانظمة على الثروة الاقتصادية وبددت قدراً كبيراً منها، وسيطر بعضها على الثورة السياسية وانحرف بها. واليوم نستطيع القول ان النظم السياسية والاجتماعية القائمة قد استنفدت اغراضها، وصارت مهمتها الاولى المحافظة على البقاء. وقد علق أحد المشاركين على هذا الرأي بقوله اننا نعيش مرحلة صارت فيها السلطة السياسية عبارة عن نفايات مرحلة سابقة هي مرحلة الحركة العربية الدافقة. فهي عاجزة عن

وضع برنامج للنهضة، بل اصبحت عائقا امام تحقيق أي مشروع للنهضة. وهي تتمسك بالقطرية، بالرغم من ان جميع الدلائل تشير الى ان القطرية قد فشلت ولم تحقق إنجازاً يُذكر، وتسببت في إشعال صراعات عربية صارت اهم من المحافظة على الارض العربية والأمن العربي الشامل. وفي الوقت نفسه فشلت في تحقيق الأمن القطري، واصبح هم الفئات الجديدة المحافظة على مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية وليس استعادة الارض المسلوبة او حماية الحقوق المهدورة.

ان بعض هذه الانظمة السياسية ـ رغم اختلافاتها ورفضها التعاون او التضامن ـ تتوحد امام مواقف معينة في مواجهة الديمقراطية والهروب من المواجهة الجماعية ضد اسرائيل، وتتوحد ـ بل وتكاد تشكل نظاما عربيا واحدا ـ في مسألة القمع والقهر وانتهاك حقوق الانسان. وحين طرحت بدائل للقطرية ـ كالتجمعات الاقليمية ومنها مجلس التعاون الخليجي والتكامل المصري السوداني ـ طرحتها على أسس قطرية وللمحافظة على قطرية اعضائها.

* * *

وقد ذُكر ان الوطن العربي يشهد منذ فترة صراعا بين رؤيتين، رؤية آيات الله، اي الرؤية الطائفية، وتهدف هذه الى خلق مشروع جديد على نمط مشروع سايكس بيكو، ولكنه يتميز عليه بانه مشروع اكثر تمزيقا وتفتيتا للوطن العربي. اما الرؤية الاخرى فهي الدولة الديمقراطية. وفي إطار الرؤية الاولى، أي رؤية آيات الله، تبرز الحركة الاصولية والتحالف الضمني القائم بينها وبين الثورة الايرانية. وللاسف لا يقف في مواجهة هذا التحالف حلف او محور عربي قوي بل نجد على العكس انظمة تسلطية عربية تستولي على فكرة اسلامية، وانظمة اخرى تستولي على الفكرة القومية، وكلها يدعم في الحقيقة بدون وعي الحلف الاصولي زاعما اننا نعيش مرحلة علمانية. وفي الواقع نحن لم نبتعد كثيراً عن السلفية، فهناك حنين حقيقي في المنطقة العربية لوحدة المنطقة التي تحققت في عهد الخلافة العثمانية، وهناك تنافس بين عدد من الأنظمة العربية على إرث هذه الخلافة. والسلفية ليست سلفية دينية فقط، ولكنها ايضا سلفية عقلانية. والحكام يعيشون ـ ونعيش معهم احيانا ـ في اطار فهم اسطوري للتاريخ العربي الاسلامي، وهو نوع من الفهم يشكل عائقا أمام النهضة ويضع القرار السياسي في حبائل سلفية جامدة.

ووُجد شبه اجماع على ان الحقيقة الجديدة في الساحة اليوم هي الحركات الاسلامية التي تستقطب ولأول مرة قطاعات جماهيرية من الشعب العربي لم تستقطبها الحركات الاخرى او السابقة. ومع ذلك فهي لا تشكل بديلاً ولكنها احتمال بديل.

اما رؤية الدولة الديمقراطية، فتقف دونها السلطة السياسية والمعارضة السياسية على حد سواء. فالانظمة التسلطية لا تفرز سوى معارضة تسلطية، والمعارضة مع تفككها غير مستعدة لتقديم ضمان انها لن تكون اكثر تسلطا من الانظمة التي تعارضها. والانظمة تعمل على اختلاف مشاريعها على «لاتسييس» المواطنين، وزرع اللامبالاة بينهم.

* * *

وفيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية، فإن تجربة المرحلة الاخيرة تشير إلى وجود فجوة واسعة بين التطلعات والانجازات، فقد قامت بعض الانظمة بتبديد المردود النفطي دون التفكير في التكلفة الاجتماعية لسلوكنا العام والخاص. وازدادت التبعية الاقتصادية للغرب، وهذا يعكس عدم الاهتمام بالاعتماد على النفس وعدم جدية الانظمة في تنفيذ المشاريع المشتركة. كما انه من

الواضح اننا لم نمارس في أي من اقطارنا سياسة اقتصادية قومية المنطلق ولو في بعض جوانبها على الاقل، تأخذ بعين الاعتبار التكامل الاقليمي الذي هو عنصر في النجاح الاقتصادي ضمن سياسات التكتل العالمية التي تزداد قوة يوماً بعد يوم.

اما النفط ـ فكأي عامل اقتصادي عربي آخر ـ يمر اليوم في أزمة خانقة ومؤهل له أن يستمر في هذه الازمة حتى بداية العقد القادم. فمن غير المتوقع ان يزداد الطلب على النفط بشكل ملموس في السنوات القليلة المقبلة، وأي زيادة في الطلب سوف يستوعبها المنتجون خارج الاوبك. كما ان الحاجات المالية داخل الاوبك تدفع هذه الاقطار الى انتهاز الفرص لتحقيق انتاج اوفر ومن ثم خلق فائض نفطي كبير، مما سيجعل السعر هشاً. ناهيك عن الصراع المستمر داخل الاوبك بين الدول التي تحاول ان تحصل على حصة اكبر لأن احتياطياتها اكبر، وبين الدول التي تريد ان تحصل على اكثر عائد ممكن لبرميلها وفي أقصر وقت بغض النظر عن النتائج.

* * *

لقد ادى التدهور المتلاحق والمتعاظم للاوضاع العربية الى طرح مسألة وجود وبقاء هذه الامة. نحن نواجه عملية افتراس مستمرة في الداخل والخارج. ان الحروب والصراعات في لبنان والعراق والسودان وفلسطين ليست اموراً منفصلة بل هي بدأت مع تأسيس اسرائيل، وبعدها تم تدريجياً حصار العرب من الخارج بالتعاون المرحلي مع ايران وتركيا والحبشة باستغلال الحزازات التاريخية، كما تم حصار العرب من الداخل بتأجيج الاقليات والاستفادة من فقدان الديمقراطية. ومما سهل عمليات الاختراق هذه قيام بلدان عربية بعقد تحالفات ثنائية وجماعية على حساب الامن العربي المشترك. وهي ظاهرة ليست جديدة في التاريخ العربي ولكنها اخذت في العصر الحالي شكلاً مميزاً، ولم تقتصر هذه التحالفات على الانظمة، بل تجاوزتها الى الاحزاب والمؤسسات والاقليات. كل هذه العوامل فتحت الباب على مصراعيه للدول الاجنبية لاختراق الأمن العربي وتهديد الدول والانظمة على السواء وخلق اوضاع خطرة.

وفي قضية الصراع العربي الاسرائيلي يكمن التناقض الحقيقي، فالوطن العربي ورث دولاً حديثة الاستقلال نتيجة حدثين مترابطين، زوال الخلافة العثمانية واتفاقية سايكس بيكو. والبلدان العربية التي ترفض الاتفاقية لفظاً تقبلها فعلياً وتصر عليها. واسرائيل تعتبر نفسها ضمن الدول الوريثة للأمة العثمانية.

لقد تعامل العرب تعاملاً خاطئاً مع القضية الفلسطينية منذ بدايتها. كنا **قوميين حين كان يمكن ان نطالب بقطر فلسطيني، واصبحنا قطريين حينما تحولت اسرائيل الى خطر اقليمي على قومية المنطقة**. كنا ندعي اننا نتعامل مع اسرائيل من منطلق قومي فلم نسمح للشعب الفلسطيني بان يناضل من اجل قضيته. وتسبب هذا الموقف في خلاف حول مفاهيم الصراع، هل هو صراع عربي ـ اسرائيلي، ام فلسطيني ـ اسرائيلي، ام هو الاثنين معاً. وفي الواقع فقد ضاعت الارض الفلسطينية في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي وليس في إطار الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. وهذا لا يعفي الفلسطينيين من حقيقة ان خلافاتهم اسهمت في الوصول الى هذه النتيجة. ان العرب اقاموا منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ليرفعوا عن انفسهم المسؤولية. وأُثيرت مشكلة القرار الفلسطيني المستقل، وهي المشكلة التي تسببت في متاعب جمة لأن العرب مختلفون على معنى استقلالية القرار الفلسطيني، فضلاً عن

حقيقة ان اغلبية الانظمة لا تتمتع باستقلالية القرار القطري حتى تطالب باستقلالية القرار الفلسطيني. ناهيك عن حقيقة اخرى، وهي ان منظمة التحرير الفلسطينية التي تطالب بأن يكون قرارها قراراً مستقلاً لا تتصرف فوق ارض تسود عليها او تتحكم فيها او تستقل عليها، فكيف يمكن لقرارها ان يكون مستقلاً؟ إذاً فمشكلة القرار الفلسطيني المستقل مشكلة مصطنعة تعقد القضية ولا تحلها.

إن الواقع يشير الى ان اغلبية الانظمة لا يريد إقامة دولة فلسطينية مستقلة في المنطقة، وان عدداً من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية صار اكثر حرصاً على المحافظة على المراكز والمناصب من ابقاء الصراع مستمراً لاستعادة الارض.

اختلف الرأي بين المشاركين حول فكرة اقامة الدولة العلمانية الديمقراطية في فلسطين. فهناك من يرى انها لم تعد فكرة واقعية، ليس فقط لأن اسرائيل وبعض القيادات الفلسطينية رفضتها، ولكن لأن الفكرة لا تستقيم مع الاوضاع السياسية العربية. فالانظمة الحاكمة العربية ليست علمانية ولا ديمقراطية، فكيف يصدق الاسرائيليون ان العرب قادرون على إقامة نظام علماني ديمقراطي في فلسطين؟ بينما يرى رأي آخر ان الفكرة لا تزال عرضاً واقعياً.

وبرز رأي يقول، إن الصراع العربي الاسرائيلي في تطور مستمر. فقد صار الخطر الاسرائيلي خطراً اقليمياً ودولياً على المنطقة باسرها، ولم تعد قضية الاستيطان جوهر الصراع او قضيته المركزية، بل صار دور اسرائيل الاقليمي في اطار الاستراتيجية الامريكية للمنطقة هو القضية المركزية. ولا شك ان القضيتين كانتا مطروحتين منذ بداية المشروع الصهيوني، ولكن ما تغير هو المعادلة بينهما. فقد طورت اسرائيل امكاناتها للتدخل الاقليمي، فهي تتدخل في الحرب العراقية الايرانية وفي جنوب السودان وشمال افريقيا، والتحدي الصهيوني في حقيقته تحدٍ حضاري والمواجهة العربية الاسرائيلية باقية معنا مدة طويلة. ولو كنا أخذناها كتحدٍ حضاري منذ البداية لحققنا الكثير. والخطر الاكبر ـ وربما النجاح الاكبر الذي تحقق لاسرائيل حتى الان ـ قد يكون في صهينة العقلية العربية اي تحويلها من عقلية تعددية الى عقلية طائفية تجزيئية لا تقبل التعددية.

* * *

إضافة الى الصراع العربي الاسرائيلي والفشل العربي فيه، نشبت الحرب العراقية ـ الايرانية. فقد نجحت الحرب في تهميش الصراع العربي ـ الاسرائيلي، واطالت في عمر الحرب الاهلية اللبنانية، وألغت قرار قمة بغداد، وشجعت النعرة الطائفية والمذهبية في الوطن العربي. وفوق كل ذلك كشفت عن هشاشة المشروع القومي العربي، وأبرزت تناقضات التضامن العربي.

* * *

والى جانب التحدي الصهيوني، والتحدي الايراني، يواجه الوطن العربي تحدي القوى العظمى. فالصراع الدولي على المنطقة اشد بروزاً من الصراع الدولي على أي منطقة اخرى لأنه لم يتم تحديد مناطق النفوذ بوضوح في الشرق الاوسط كما تمت في يالطا بالنسبة لمناطق اخرى. من ناحية اخرى وجد شبه اجماع بين المشاركين على أنه **لا توجد قوة عظمى او كبرى في العالم تقف الى جانب قيام وحدة عربية**، وفي هذا تشترك كل القوى الخارجية في عدائها لقيام بلد عربي واحد قوي في المنطقة. ويفسر أحد المشاركين حدة الصراع الدولي على المنطقة بأن الاتحاد

السوفياتي يعتمد على سياسة النفس الطويل في صراعه مع الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، لأن الولايات المتحدة لديها ما تخسره بينما الاتحاد السوفياتي لديه فرصة لكسب محتمل.

ويستطرد صاحب هذا التفسير قائلاً: إن المواجهة الآنية والمباشرة هي بين العرب والولايات المتحدة. وللولايات المتحدة اهداف ثلاثة رئيسة وعدد من الاهداف الثانوية. اما الاهداف الرئيسة فهي حماية أمن اسرائيل، وضمان تدفق النفط، والمواجهة مع الاتحاد السوفياتي. والى جانب هذه الاهداف الرئيسة تسعى الولايات المتحدة الى حماية النظم العربية الموالية لها، وضمان استنزاف المال العربي وتجميده في سندات وودائع، وفتح جبهات مواجهة متعددة للبلدان العربية لتنشغل بها وتبدد فيها طاقاتها السياسية والاقتصادية.

واتفق عدد من المشاركين على ان المواجهة العربية الامريكية استمرت سنوات طويلة. وانتهت ـ رغم مشروع عبدالناصر كمشروع استقلال قومي ـ بأن اصبحت الانظمة السياسية اليوم في حظيرة الولايات المتحدة ولا تشكل اي منها اي خطر على أي من الاهداف الامريكية أكانت رئيسية ام ثانوية. حتى تلك الاهداف التي تتناقض ومصالح بعض هذه الانظمة. ويمكن القول ان المنطقة تعيش الان في ظل هيمنة غربية شاملة، وفي اطار نوع من عدم الثقة السوفياتية بجميع الانظمة العربية القائمة. ولا شك ان النصر الامريكي تحقق حين امكن للامريكيين تعويض خسارتهم في ايران باخذ مصر الركيزة الاساسية للامن العربي. ولكنه النصر غير الكامل وغير النهائي، إذ لم يسمح المثقفون المصريون للامريكيين بان يكون نصرهم كاملاً حين رفضوا شروط هذا النصر ومنها التطبيع الذي تصور الامريكيون انه سيذهب الى آخر المطاف.

* * *

وقد توصل أكثر المشاركين الى ان الوطن العربي يمر في واقع سيىء. هناك قدر كبير من الفشل. والوطن معرض لعملية تفسيخ ومحاولة تحطيم النسيج الاجتماعي. ففي فلسطين ولبنان يجري التفسيخ فعلاً، والعراق والخليج مرشحان في المرحلة القادمة لهذه العملية. وان النظام العربي الذي قام منذ اربعين عاما اثبت فشله، فالقطرية كركن من اركان هذا النظام فشلت، ومؤسسات هذا النظام فشلت.

الأسباب

ذكر المشاركون عدداً من الاسباب للوضع السيىء الذي يمر فيه الوضع العربي نلخصها فيما يلي: علاقة العرب ببعضهم، دور المثقف العربي والنظرة الى التراث.

وفي رأي بعض المشاركين ان من أهم اسباب الوضع السيىء الذي يمر فيه الوطن العربي، علاقة العرب بحضارتهم وعلاقتهم بالحضارة العالمية السائدة. ويعزو البعض ان سبب الأزمة المزمنة المتصلة بالهوية العربية يعود الى طغيان الاسطورة على الوعي الفكري في تدوين تاريخنا، ومن ثم عدم الاستفادة الواعية من تجاربنا الماضية. وقارن هذا البعض ـ في سياق الحديث عن صراعنا مع الغرب ـ بين استخدام الغرب للعلوم والحداثة في محاولته السيطرة علينا واستخدامنا للاساطير في نضالنا ضد الاستعمار والتبعية. وهذا يعود الى منهجنا في كتابة التاريخ العربي الاسلامي منذ العصور الاسلامية الاولى مروراً بالقرن التاسع عشر وحتى عهد الاستعمار

الحديث. هناك نوعٌ من التاريخ لم نكتبه بعد. فقد تعودنا ان نكتب تاريخنا عن طريق الراوي وكأنه سلسلة متصلة من الاحداث وتجاهلنا الانقطاعات الفكرية.

كما ان إحدى المعوقات الاساسية في تقدم مجتمعنا هي في طبيعة فهمنا وتعاملنا مع التراث. فنتيجة للمناهج المستخدمة حالياً في تدوين التاريخ وتلقينه للناس، برز عندنا نوع من التراث الزائف المهيمن على مخيلتنا والحاجب للحداثة والتجديد، يحاول ان يقودنا الى الوراء بدلاً من التفكير الواعي نحو المستقبل، ويعتمد هذا في الواقع على حقيقة ان تراثنا، بشموليته وتاريخه الغني، قوي ومتجدد في حياتنا الخاصة والعامة. ومن ثم فإن تلك الشوائب المهيمنة لا تسمح بالتوفيق بين الأصالة والمعاصرة.

* * *

إن الخلافات الحادة التي اصبحت لا تعرف حدوداً في التعامل بين ابناء الشعب الواحد هي التي تسببت في ان يصبح الوضع العربي اليوم اردأ بكثير مما كان عليه في السابق. لقد كان عام ١٩٦٧ نقطة تحول كبرى في تاريخنا المعاصر نتيجة خسارة العرب مع اسرائيل، وضاعف من ذلك وفاة جمال عبدالناصر والفراغ الكبير الذي خلفه. ومما زاد الطين بلة تدفق الاموال السريعة والسائبة بعد عام ١٩٧٣ وما خلفه هذا من نمو روح اللامبالاة واللاتسييس مما ساعد في تعميق فترة الانحطاط التي نحن بصددها الان.

إن مسؤولية الاخفاق لا تتحملها الانظمة السياسية وحدها، إذ إن المثقفين كان لهم دور في الاخفاق. فقد طالبوا بهياكل ومؤسسات متطورة ولكن دون عمل ايجابي للتلاؤم مع الحاجات الاساسية للمجتمع. وقد رفعت شعارات براقة وخصوصاً في مجال الديمقراطية والمشاركة السياسية، ولكن فاقد الشيء لا يعطيه. فهذه القوى السياسية يفتقر تراثها الى الديمقراطية. والأسوأ من كل هذا، ان القطرية التي دعت الاحزاب القومية والدينية الى تجاوزها والغائها تكرست وتوطنت في هذه الاحزاب والتنظيمات القديمة والجديدة نفسها.

لقد استخدمنا التراث والتاريخ والقومية استخداما انتقائيا غير مثمر. كما اننا ايضا لم ننجح في تحقيق ديمقراطية او علمانية صحيحة لاننا لم نعط الاهتمام الكافي للفكر التاريخي عندنا او في الغرب. حقيقة نحن نهمل التاريخ ومع ذلك فالوعي به قوي وشديد، ولكنه الوعي بالتاريخ الاسطوري الانتقائي وليس الوعي بكل التاريخ، وبهذا المعنى يشكل هذا الوعي الاسطوري او التراث الانتقائي عائقاً في وجه محاولات النهضة.

* * *

أما مشكلة عجز الانظمة السياسية فقد نشأت نتيجة عوامل عدة. فالانظمة السياسية تحكم كيانات مصطنعة، او كيانات عابرة، اختلقها الاستعمار الغربي وصاغها في اتفاقية سايكس ـ بيكو، وسار بعد ذلك على نهجها في الخليج وغيره. ولذلك واجهت هذه الانظمة منذ بداية تكونها مشكلة الشرعية. فالشرعية التاريخية مفقودة منذ انهيار الخلافة العثمانية وهو الانهيار الذي خلّف فراغا لم يملأ حتى الآن، وما زال يتسبب في كثير من الخلافات. كل الانظمة لا تمانع في الوحدة، بشرط ان تتحكم هي في الوحدة، بمعنى آخر ان تحل محل الباب العالي وتملأ هذا الفراغ. والى جانب الافتقار الى شرعية الوجود، اي الشرعية التاريخية، فكثير من الانظمة تفتقر ايضا الى شرعية الانجاز.

ويرى احد المشاركين ان الانظمة العربية قد فشلت في حماية الامن القومي وفشلت في حماية حدودها القطرية. حققت بعض مظاهر النمو الاقتصادي ولم تحقق تنمية، فشلت في مواجهة اسرائيل، وفي تحقيق الوحدة العربية وفي تحقيق الديمقراطية. وخلّفت في النهاية جسماً سياسياً مريضاً. وبقي المجتمع العربي ضحية تواطوء بين نظامين من الحكم: العسكري، والديمقراطي المتخلف، وبينهما توالد وتواطوء وتناسل، وكل منهما وريث للآخر.

ويتفق مشارك آخر على ان هذه الانظمة مسؤولة مسؤولية كبرى عن فشل النظام العربي وعن الجسم السياسي العربي المريض. فقد فرضت اغلاق باب الاجتهاد في الفكر السياسي العربي وقصرته على ما يتعلق بالحكم وايديولوجيته. وعمدت الى «لاتسييس» المواطنين. واستخدمت القمع والقهر وانحرفت عن تحقيق طموحات الشعب العربي، وفضلت ممارسة خلافاتها الآنية ولم تفصل بينها وبين المصالح القومية، فهي تغلق الحدود وتمنع انتقال المواطنين والبضائع والاستثمارات. وهي تطارد عناصر النهضة والفكر المستنير والفكر القومي.

* * *

وذهب البعض اثناء مناقشة التحديات الاقتصادية ان من اسباب الفجوة الواسعة بين التطلعات والانجازات في التطورات الاقتصادية خلال المرحلة الماضية ليس طموح التطلعات وقلة الموارد فقط ولكن ايضا الاغراق في تبسيط التنمية. فضلاً عن ذلك او بسببه تدخل عاملان اخران اولهما حالة التبعية التي كانت سائدة في المنطقة، والعامل الثقافي، بمعنى استعارتنا للنموذج الغربي للتنمية ومساراتها من خلال الدراسة والسفر والاحتكاك والتقليد وكأن التنمية جزء من تكوين عالمي متكامل.

لقد نظرنا الى التنمية دون بعدها التاريخي وكأنها نقطة تبدأ وتنتهي وليست حالة مستمرة. واقتبسنا انماطاً تنموية متوهمين ان هذا هو ما يعتمده الغرب في تقدمه الاقتصادي. اعتمدنا الصناعة واهملنا الزراعة، واليوم نجد الصناعة لا تسهم باكثر من ٧ بالمائة من الناتج القومي ولا تستوعب اكثر من ٧ ـ ٨ بالمائة من العمالة.

ومن اهم الاسباب التي اوصلتنا الى هذا الوضع الاقتصادي، اننا لم نسأل الاسئلة المركزية: لماذا ننمي؟ ومن المستفيد من التنمية؟ وكيف ننمي؟ وما هي الفلسفة المتبعة في التنمية؟ وما هي آلية التنمية التي نتبناها؟ لقد أدّى إهمال هذه الاسئلة الحيوية الى بروز نوع من الانفصامية في المجتمع. وحدث تغير اجتماعي واسع صاحبه احباط إجتماعي اوسع. اتسع مجال التعليم ولكن ما زالت نسبة الامية مرتفعة. تجمعت ثروات خيالية وغير معقولة وازداد الفقر. حصل توسع في قاعدة المشاركة في التنفيذ ولكن تركزت المصالح في ايدٍ أقل ونخب أقل. ازدادت تبعيتنا للغرب. وصلت الى الحكم طبقات اجتماعية جديدة وضاق في الوقت نفسه حيّز المشاركة السياسية.

ومن ثم فإنه نتيجة لهذا التردي الفكري والسياسي والاقتصادي والتشوهات الاجتماعية التي اصابت الجسم العربي نشطت الحركات الاصولية والحركات الدينية المتطرفة كتعبير عن بحث الجيل الجديد عن اليقين وحنينه الى الوحدة: أي وحدة. ولكن قيادات هذه الحركات لم يكن لديها سوى عنوان جواب لحل هذه المشاكل، ألا وهو تطبيق الشريعة. فقد عجزت عن تقديم مضمون تفصيلي لهذا الجواب، وهي عاجزة عن إقامة حكم، وان كانت على الأرجح قادرة على

اسقاط حكم. ان انتشار هـذه الحركـات وافكارهـا السلفية ومصـارفها كفيـل بأن يعطـل النهضة العربية الاسلامية خمسين عاماً آخر.

إن جـذور هذه الحـركات متـأصلة منـذ العشرينات مـع تأسيس الاخـوان المسلمين، وليس ظاهرة جديدة كرد فعلٍ للثورة الاسلامية في ايران. والتكـوين الحضاري والثقـافي للشعب العربي كله نابع من الدين الاسلامي. ويظهر هذا التيار بـدرجة أو بـأخرى ويتقـاعس بين فتـرة واخرى، فالذي زاد من زخم هذه الحركات الآن هو ان الفترة الراهنة تتميز بتصفية حساب مـرحلة سـابقة ولم يولد شيء جديد بعـد، وهي نتيجة لتفـاقم الاوضاع الاقتصـادية والاجتمـاعية وليس لأسبـاب فكرية بحتة.

* * *

وعند مناقشة الخلافات العربية، تبين ان الوضع العربي الراهن يتفاقم بسبب تطلع الانظمة الحـاكمة ـ سـواء أكانت تقليـدية أم راديكـالية ـ الى التـدخل في شؤون الـدول العربيـة الاخرى بأساليب غير شرعية، هـذا في الوقت نفسـه الذي كـانت فيه مشروعيـة النظام المتـدخل نفسـه غير مستقرة او مدعومة. وقد أدَّت الخلافات الناتجة عن هذه الممارسات الى تأجيج الصراعات الاقليمية واضعاف الانظمة القطرية وفقـدان الثقة فيهـا، ومن ثم الاعتماد المتـزايد لحـاكمها ومؤسسـاتها والمستفيدين منها على القوى الاجنبية لدعم مصـالحها. وآخـر مظاهـر هذا التفسـخ السياسي هـو اعتماد الانظمة على تجار السلاح العرب المقيمين في الخارج، والمستندين في نفوذهم وامـوالهم على ارتباطاتهم الوثيقة بالحكومات الاجنبية، في تنفيذ المهام الدبلوماسية الصعبـة وفي توطيـد علاقـات اقليمية جديدة في المنطقة، وفي ترسيخ عمليات الاختراق الاجنبي للوطن العربي.

ومع ذلك فالمأزق ليس كله من صنع الأجنبي او مؤامراته. فالمصالح العربية المتناقضة تلعب دوراً بارزاً في الازمات، كما هي الحال في لبنان، إذ يمكن إرجاع قسم كبير من اسباب الحرب هناك الى تضـايق الانظمة العـربية من العمـل الفلسطيني من جهة، ومن تـوافر نـوع من الديمقـراطية وحرية الصحافة من جهة اخرى. والخلافات والصراعـات القائمـة بين الانظمـة الحاكمـة هي ـ في حقيقتها ـ تعبير عن تناقض الإرث الذي ورثته المنطقة من الدولة العثمانية ومن اتفاقية سـايكس ـ بيكو. فالانظمة الحاكمة متمسكة بقطريتها وبالتجزئة العربية على وضعها الحالي، ولكنهـا في الوقت نفسه تعتبر الإرث العثماني كله من حقها. وفي الحالتين هي عاجزة عن تحقيق شيء، فلا هي قادرة على حماية القطر الذي تحكمه، ولا هي قادرة على إقامة دولة الوحدة.

ولا يمكن إغفال دور الاخفاق العربي في حل قضية فلسطين في أزمة الواقع الراهن. فالانظمة العربية مسؤولة عن هذا الاخفاق لعدم وضع خطط لمواجهة اسرائيل او لدعم صمود دول المواجهة. والظروف الداخلية هي التي سببت الاختراق الامريكي ـ الصهيوني لمصر وخروجها وتشوه النظام العربي نتيجة هذا الخروج. ومما لا شك فيـه ايضا ان حـربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ كان لهمـا أبعد الاثر في ترسيخ المأزق العربي الراهن؛ فحرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ كانت نقطة تحول خطيرة على كل المستويات العربية، وحرب تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٧٣ كـانت سبباً مبـاشراً في إفراز شرائح اجتماعيـة غير منتجـة، ولا غرابـة في ان نصل الان الى مـرحلة تصبـح فيها اسرائيـل هي ضمانة استقرار لبعض النظم في المنطقة.

إن أحـد الاسباب الـرئيسيـة في الاخفـاق هـو ان الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي ارتسم في

مخيلتنا وكأنه نزاع بين جيشين سيلتقيان ويتحاربان وستنتهي المشكلة بشكل أو باخر. ولم نأخذ بعين الاعتبار انه تحدٍ حضاري. وحتى لو فكرنا بذلك فلم نتخذ الاجراءات اللازمة لوضع الامور في نصابها.

المستقبل

قدم المشاركون عدداً من الحلول لمواجهة المستقبل، نذكر اهمها: الكتابة والتأليف، ممارسة المثقف لدوره الصحيح، إعادة كتابة التاريخ العربي، توضيح العلاقة بين العلمانية والدين والتفاعل مع التكنولوجيا أو المعرفة السائدة. وتمت الاشارة الى انه من اولى المهام التي يتحملها هذا الجيل، مهمة إعادة كتابة التاريخ العربي الاسلامي. فالتاريخ الموجود الان تاريخ وهمي يتحدث عن حرية وعدل وعصور ذهبية وهذا غير صحيح على اطلاقه. ولذلك فإن إعادة كتابة التاريخ بمنهاج نقدي شجاع شرط اساسي للانطلاق نحو النهضة، وعند كتابة هذا التاريخ سوف نتبين ان الاسلام لا يعرف المذاهب التي نراها اليوم تتصارع وتتقاتل. فالمذاهب هي في الاصل حركات سياسية تختفي وراء أقنعة دينية. كذلك سوف نتعرف على حقيقة مشكلة الاقليات وعمقها في التاريخ العربي الاسلامي.

وقال احد المشاركين ان التركيز على القرن الاول الهجري عند إعادة كتابة التاريخ العربي الاسلامي من الاهمية بمكان. فهذا القرن هو الفضاء التاريخي الذي يسلط عليه المسلمون اليوم جميع طموحاتهم وتخيلاتهم والاساطير التي طغت على عقولنا وممارساتنا. وهو مفتاح لنا اذا اردنا ان نهيىء الارضية الفكرية للعلم السياسي.

كما انه يجب دراسة العلاقة بين الدين والعلمانية في مجتمعنا العربي الاسلامي. فالعلمانية ليست تنظيماً قانونياً يعطي الحرية للناس ليؤمنوا بما يريدون في تدبير شؤونهم الدنيوية فقط، بل هي تقدم العقل فيما يخص المعرفة، كما انها حقيقة فلسفية أساسية. هي اسلوب تحكم العقل الذي يكافح دائماً من أجل تفهم الواقع لكي نهتدي الى معرفة نثق بها، كما انها طريقة من طرائق تبليغ هذه المعرفة للآخرين دون ان تؤثر على الخيارات الاخرى.

إن هناك مسؤولية كبرى امام المفكر العربي في فتح آفاق جديدة للمعرفة من خلال تبني وعي تاريخي نقدي يساعد في فهم الحاضر وتلمس المستقبل. وهذا الامر يتطلب من المفكرين التحرر من طموحاتهم الحالية والمنحصرة باطار معرفي كلاسيكي والولوج في أطر الحداثة الاستقبالية للإحاطة بالطموحات العربية المعاصرة والمستقبلية وطريقة تفاعلها مع الحضارات العالمية الاخرى.

كذلك برز في الندوة إجماعٌ على وجوب عدم التقليل او التهوين من اثر الكتابة والتأليف على حركة التاريخ المستقبلية. فالتغيرات السياسية والاجتماعية لا تحدث في فراغ. ولذلك فهناك مسؤولية كبيرة لا تزال ملقاة على عاتق المفكرين والمثقفين. إن الصعوبات الجمة التي تحول دون وصول كلمة المفكرين لا يجب ان تقنعنا ان المفكرين يتحدثون في صحراء او مستنقع وانه لا مجيب لهم. هناك مسؤولية نتحملها جميعاً في توسيع العمل الفكري وتحسين الاداء، كما ان هناك ـ رغم ما يشاع ـ شغفاً كبيراً عند الجيل الناشىء لتلقف المعرفة. وهنا أهمية حماية دور المفكر العربي الملتزم وضرورة توفير المناخ الملائم له ليقدم ما يستطيع قبل ان يسيطر غيره على افكار الجيل الناشىء.

ولا بد ان يكون التوجه نحو إعادة المثقف العربي لممارسة دوره الصحيح وانتشاله من عملية الاستسلام التي سمحت للساحة العربية ان تستباح. ومن الضروري دراسة إيجاد منابر ومؤسسات بحث واصدار جرائد ومجلات، وتوفير المال اللازم للاغراض البحثية ولمنع تبعثر المثقفين. والحل هو في إقامة مؤسسية قومية او صندوق قومي لتمويل البحوث والدراسات، فيتحرر الباحث العربي من ضغط وقيود المنتجين الثقافيين. ومن الواجب ان يواصل المفكر او الكاتب رسالته رغم كل الصعوبات.

وعلى المثقفين واجب ان يناضلوا من اجل ان تحل دولة المؤسسات محل دولة الفرد ومحل دولة العشيرة. ولكي يشارك المثقفون في تغيير التاريخ والخروج من المأزق الراهن عليهم ان يناضلوا لإقرار دولة المؤسسات، فلا يكون الاختيار كما هو اليوم ـ بين عيوب الديمقراطية المشوهة وعيوب الدكتاتورية.

كما انه لا بد من النضال لفرض نوع من التعايش السلمي بين البلدان العربية، ولا يعني هذا ان المثقف يعمل لتكريس القطرية والتجزئة وحكم الفرد او العشيرة، بل يكون هذا النضال في إطار مهمته التاريخية ألا وهي التطلع نحو وحدة عربية.

إن للمثقفين دوراً بالغ الأهمية، فالمثقف وان لم يؤثر في الاحداث فوراً فهو يؤثر فيها بالتأكيد بعد فترة. والمثقف قادر على انضاج الرأي العام ويؤثر في صانعي هذا الرأي، ويشكل الرأي العام المؤثر، وهو بذلك يخلق الصلة بين الفكر والعمل، ويصنع قوة الضغط لاحداث التغيير المطلوب في الواقع العربي.

إن جيل الغد ـ أي جيل الشباب اليوم ـ يختلف عن الجيل الذي قاد الاستقلال او شارك فيه. جيل الغد يحمل هموماً تختلف عن هموم جيل الاستقلال والوحدة. إنه جيل مواجه بغزو خارجي عنيف، هو جيل الصورة (التلفزيون). هذا الجيل هو جيل المستقبل، جيل لا يتعارف كما كان الجيل السابق يتعارف. وكان لذلك التعارف الفضل في قيام حركات الاستقلال والتحرير والوحدة. ويفعل خيراً جيل الاستقلال لو نظم ندوات للشباب الذين هم بين العشرين والثلاثين، إن اخطر ما يواجه جيل الشباب هو القطرية التي صارت تتحول ببساطة الى نزعة طائفية او فردية، هذا اضافة الى ان القطرية حالة خطرة وخطيرة في ذاتها حتى لو لم تتضمن نزعة التشرذم.

ومن حق الجيل الجديد ان يصنع مستقبله. ولديه الفرصة. فالاحتكاك بين الشعب العربي اليوم افضل كثيراً مما كان موجوداً في الماضي. وهجرة العمالة من بلدان عربية الى بلدان اخرى عربية او غير عربية أدّت الى وعي افضل وسوف تولد الكثير في المستقبل. هذا الجيل سوف يواجه مشاكل من نوع مختلف، كتلك التي سوف تنشأ بعد انحسار اهمية النفط او نتيجة له. ولن يقف ساكناً ولن يستمر في اللامبالاة التي يمارسها الان، ولا بد ان يستجيب للتحدي.

كما ان هذا الجيل سوف يواجه تحدياً جديداً في شكل الهيمنة التكنولوجية، كالسيطرة من الخارج على الكرة الارضية. وهناك دول في العالم الثالث، كالهند والبرازيل، تنبهت لهذا الخطر واستعدت له. ان اكثر من ٨٥ بالمائة من المناصب والوظائف عام ٢٠٠٠ ستكون وظائف جديدة غير موجودة الآن. إن الدخول الى عصر التكنولوجيا لن يتم من خلال كيانات قطرية كتلك السائدة اليوم في الوطن العربي.

واجمعت تعليقات عدة على ان المطلوب هو البحث عن بديل فكري ينهض هذه الامة من

الانهيار السريع الذي تعاني منه حالياً. ومن الواجب ان تكون المسؤولية مشتركة بين الجيل الحالي وجيل المستقبل لكي يستطيع الجيل الصاعد الاستفادة من تجارب وخبرات الماضي القريب. كما ان المناخ مهيأ للقاء الجيلين نظراً لفقدان الانظمة مصداقيتها ولتوافر الاستعداد عند اغلبية كبيرة من الكتّاب والمفكرين للقاء والحوار. وهذا الامر يستوجب عملية تفاعل واحتكاك مستمرين وبشكل مؤسسي لاستقطاب المفكرين العرب المشتتين. يجب ألّا ندع الاوضاع تتدهور الى وضع اسوأ. يجب رفض العدمية. وفي المدى القصير يجب اصلاح اي تدهور والقيام باصلاحات لايقاف المأساة المقبلة، ولكن على ألّا يتم هذا على حساب مشروع بعيد المدى.

وقال بعض المشاركين انه امام فشل التجربة القطرية وتعثرها، وفشل المشروع القومي حتى الان بسبب محدداته، لا بد من ايجاد مشروع توفيقي يستند الى المستجدات التي استجدت بعد طرح المشروع القومي، وهذا يتطلب الغوص بعمق في طرح المستقبل. يجب ان ننطلق من حقيقة ان المناخ الناصري يتلاشى وان الاحزاب القومية العربية اصبحت قطرية، وان النظام الغربي معادٍ لكل ما نتمناه في حدوده المتواضعة، وهو ضد اي نوع من انواع الوحدة بين العرب. ومع ذلك فهناك مجالات لا يتدخل فيها الاجنبي كالتعليم، وهناك الخطوات المتدرجة في العلاقات العربية الاقتصادية.

وتوافر في الندوة إجماع على ان الوضع لا يدعو الى اليأس. اذ رغم الجو القاتم الذي نعايشه حالياً فهناك بعض المؤشرات الايجابية التي يتوجب استثمارها. فهناك اجماع شامل ـ حتى بين المسؤولين أنفسهم ـ حول فشل التجربة القطرية في تحقيق تنمية حقيقية او أمن قومي او مشاركة ديمقراطية حقة. واشار بعض المشاركين الى ان الصراعات احتدمت بين البلدان نتيجة لغياب دور مصر القومي، وبروز دور لبعض البلدان النفطية يفوق في بعض الاحيان حجمها وعدد سكانها وتجربة مؤسساتها الفتية ومدى استعدادها وقدرتها على تحمل المسؤوليات القومية. ان المطلوب هو تبني عمل مشترك جاد يحفظ السيادة والامن القومي ويحقق التنمية المستقلة، ويوفر مناخاً ديمقراطياً تصان فيه حقوق المواطن بشكل فعلي. اذ لا التزام بدون مشاركة. وهذه المهام لا يمكن تأمينها دون طرح ايديولوجية نضالية من خلال الدساتير والمؤسسات والاحزاب والنقابات والجمعيات والصحف.

ان الوحدة تحتاج الى نظرة واقعية. والوحدة الشاملة بالمفهوم الناصري ليست من المنظورات الممكنة. فالقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعجز الارادة السياسية تجعلها غير ممكنة. من ناحية اخرى فان النزعة القطرية السافرة مرفوضة ومخاطرها شديدة كما اثبتت تجربة النظام العربي حتى الآن. إذاً المطلوب صيغة وسطى بين المنظورين. هل نبحث في صيغة التجمعات الاقليمية؟ او نبحث في صيغة جديدة للجامعة العربية يتحقق من خلالها قدر من التكامل؟ ان بناء اي مشروع مستقبلي يحتاج اذاً الى قاعدة معرفية جيدة، والا فإن الجهود الحالية لبناء هذا المشروع تلغي بعضها بعضاً.

ولا يُنتظر ان تتغير خريطة الوطن العربي في الاجل المنظور او خلال العقد القادم على الاقل. فالدولة القطرية لن تزول بهذه السرعة ويجب ألّا نقفز فوقها في صياغتنا لأي مشروع مستقبلي. والوحدة لا يمكن ان تقوم الا عبر دولة قطرية استقرت واطمأنت.

وذكر احد المشاركين انه يجب تلافي خطأ شديد ونحن ننظر الى المستقبل، وهو ألّا ندمر الماضي، وهي رغبة موجودة. اننا لا بد ان نستفيد من دروس الماضي، فالرفض الكامل فيه اباحية

فكرية. يجب ان نستفيد من تجارب الثورة العربيـة، ومن الاحتكاك المكثف بـين المفكرين العـرب، وتدعيم هذا الاحتكاك من خلال وضع أطر مؤسسية. فالجيل الذي عايش التجارب النضالية لـديه ما يقدمه، والجيل الجديد لديه عطش لهذه المفاهيم التجمعية، وله الحق في ان يدخل في التعـديلات ما يتناسب ومستجدات عصره.

ودعا عدد من المشاركين الى ضرورة وجود تيار او حركات سياسية عربية، حركة ديمقـراطية وحدوية تؤمن بالنضال السياسي ولا ترتبط بأي من المؤسسات العسكرية العـربية. وربمـا تفكر في ارتباطها بالحركة الاسلامية ولا تخجل من استبعاد ما لا ينسجم مع الحضارة الراهنة ومع التغير المتوقع.

كما دعا آخرون الى حوار قومي حول المستقبـل. فالعصر الـذي نعيشه فيـه خيارات كثـيرة، هناك الوحدة الاندماجية، والتعاهدية، وهناك تجربة الاتحاد الاوروبي والاتحاد اليوغسلافي.. الـخ. ولا شـك ان التوعيـة بحاجتنـا الى هذا النـوع من الدراسـات مهمة ضروريـة، دراسات تمكّن من الحوار الصحيح حول مستقبل النظام العربي. هنـاك حاجـة ماسـة لفكر قـومي جديـد يستند الى قاعدة صلبة من العلوم الانسانية، وهو ما يجب ان يفرق الفكر القومي الجديـد من الفكر القـومي التقليدي الذي يقوم على معلومات هشة.

* * *

ويعتقد البعض أن هناك احتمالاً بازدياد الطلب على النفط العربي في التسعينات استناداً إلى مؤشرات معينة: ولكن يقابل هذه المؤشرات اصـرار وتخطيط من جانب الدول الصناعية الغربية في التقليـل بقدر المستطـاع من الاعتماد عـلى النفط العربي. فـإذا لم نحتط لهـذا الأمـر من مختلف جوانبه فسيكون من الصعب مقاومة هذه المقاطعة الغربية لمـواردنا الأسـاسي. وقد تستمـر عندئـذ الأزمة الراهنة وتؤدي نتائجها ـ إن لم تعالج بحكمة ـ إلى انعكاسات اقتصادية وسيـاسية خطـيرة على المجتمع العربي. وذلك لأن الأنظمة الحالية استطاعت خلال العقد المـاضي شراء رضا وسكـوت الشعب عن طريق تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مدعومة بسياسة نفطية مبنية على افتراض استمرار متصاعد للانتاج والأسعار. ومع انخفاض المردود النفطي او استقراره ستضمحل القدرة على توفير المستلزمات المعيشية نفسها التي تعود عليها المواطن من دولته، وسيصبح من الضروري تغيير العلاقة الاقتصادية بين الدولة والمـواطن، وهذا يتطلب ـ تـاريخياً ـ تغييـراً مماثـلاً في العقد الاجتماعي يصعب تحقيقه ضمن النظم السياسية السائدة حالياً في الوطن العربي.

* * *

إن تحدي الحركات الأصولية سوف يواجهنا ويبقى معنا لمدة طويلة، فهناك فجوة عميقة بين الأصوليين والعلمانيين. والأرجح أنه في المدى القصير والمتوسط ستبقى حالـة المواجهـة قائمـة بين الأصوليين والعلمانيين ـ إلّا أن المطلوب على المدى البعيد ليس صد هذه التيـارات ولكن تجاوزهـا. إن الخطأ الذي ترتكبه الحكومات العربية هو محاولتها قهر هـذه التيارات بينمـا الأفضل التفـاعل معها وإقامة الحوار بينها وبين التيارات العلمانية. ووجود التيارات الاسلامية ليس أمراً غريباً، بل يجب أن ندرك جيداً أن أحد المكونات الرئيسية للشعوب العربية هو الثقافة الاسلامية.

من ناحية أخرى هناك أكثر من مجال يلتقي فيه القوميون مع التيـار الاساسي لـلأصوليـين، فهنـاك مجال التحـرير، وهنـاك مجال البحث عن اطـار أوسع من الـدولة القطـرية، وهنـاك أيضاً

الاستقلال الثقافي. ولكن لهذا الحوار شروطاً، أولها وأهمها أن يكون أسلوبه ديمقراطياً وثانيها أن لا يمثل امتداداً للحرب العراقية ـ الايرانية، بل يكون حواراً أو صراعاً داخل الأسرة العربية.

* * *

كما جرت مناقشة مستقبل القضية الفلسطينية من خلال منظورين: الأول يدعو إلى اعتماد إطار قومي لمعالجة القضية الفلسطينية يحدد فيها محتوى وأبعاد هذا الاطار ويلتزم به الفلسطينيون ولا يخرجون عنه، وتلتزم به الأنظمة العربية فلا تتدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية. والثاني يقول إنه من المستحيل إيجاد حل للقضية الفلسطينية من خلال المعالجات السابقة لأن الدول العربية ـ باستثناء مصر ـ دولٌ حديثة العهد وتأسست نتيجة اتفاقية سايكس ـ بيكو الداعية إلى إلغاء وجود الشعب الفلسطيني.

وأشار بعض المشاركين إلى أن تعاملنا معشر العرب مع القضية الفلسطينية يثير تساؤلات حول ما إذا كانت المسألة حقيقة خلاف بين نظرة قطرية أم قومية أو أن احداً لا يريد دولة فلسطينية في المنطقة، وحول خيارات المستقبل، وهل هناك حقاً خيارات في ظل الواقع الأليم. وجاء رأي يقول إن القرار النهائي هو للفلسطينيين أنفسهم لأنهم أصحاب الأرض والقضية ولكن التحدي الذي تجابهنا به اسرائيل هو تحدٍ للفكر وللحضارة العربية، فالمسألة إذاً فلسطينية لأنها تخص الأرض، ولكنها قومية لأنها تحدٍ حضاري واحتلالٍ سافر لأراضٍ عربية أخرى. ومن ثم يلزم التوصل إلى حل توفيقي ما بين الاثنين يتجاوز هذه الأمور ويتعامل مع المستجدات على الساحة، والتفكير بالعمل المستقبلي لاستعادة الأرض.

إن مواجهة التحدي الاسرائيلي ـ حسب هذا الرأي ـ تتطلب في هذه الحالة الاستناد إلى سياسة الاعتماد الفلسطيني على النفس والاستمرار في الكفاح المسلح رغم كل التحالفات الخارجية وعلى حسابها إذا اقتضى الأمر ذلك، والعمل على كسب ود عدد من الأطراف، والنضال من اجل شمولية المعركة، وعدم رفض أي اقتراح سلمي بشرط استمرار المعركة، والمحافظة على وحدة القيادة دون مشاركة أي طرف خارجي وتأكيد السيادة الفلسطينية على الأرض المحتلة بإعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره. وأن تكون المحاسبة على المسؤولية في نهاية الأمر.

إن المطروح الآن هو منع اسرائيل من فرض سيادتها على الأرض الفلسطينية والمشكلة الحالية تكمن في كيفية التعامل مع اسرائيل كدولة توسعية، تحاول مد نفوذها في الأراضي المحتلة وتحويل هذه الأراضي إلى جزء من الأمر الواقع. وهذا هو ما يجب أن نوليه الاهتمام الآن، لا التعامل مع الوجود نفسه والذي هو أمر بعيد المدى. أي أنه يتوجب علينا أن نتعامل مع الخطأ لكي نضع حداً لتوسيع نفوذه ثم نلحقه بخطوات أخرى. إن القضية أكبر من فلسطين ذاتها، وعلينا طرح البدائل العملية وايقاف التوسع والهيمنة في الوقت نفسه.

* * *

وفيما يتعلق بالتحديات الخارجية اتفقت الآراء على أنه قد أصبح واضحاً وثابتاً وبعد كل التجارب التي مررنا بها منذ الحرب العالمية الثانية أن النظام الغربي بقيادة الولايات المتحدة يتبع سياسة معادية للعرب ولا يمكن تحسين هذه السياسة بالنيات الطيبة والدبلوماسية الكلاسيكية. وهذا الأمر يفترض حداً أدنى من المواجهة المباشرة مع الغرب ومصالحه في المنطقة في حال طرح مشروع مستقبلي يضمن سيادة شعوب المنطقة والمحافظة على مصالحها الاقتصادية.

كما انه لا بد وان يتقن العرب سياسة الحياد الايجابي والعمل جدياً لتحييد المنطقة من الصراعات الدولية، والتعامل بصورة ايجابية ومستمرة مع بقية دول العالم الثالث التي هي المحيط الطبيعي للدبلوماسية العربية، كما أنه لا بدّ أن نكون أكثر استعداداً لفهم التغير الحادث في السياسة السوفياتية واقران هذا بجهد متصل لتعميق الوعي السوفياتي بالظروف العربية وخصوصيتها.

* * *

وعند الحديث عن مواجهة التحديات المقبلة طرحت أسئلة عدة: كيف نستفيد من دروس الماضي وتجاربه والتناقضات التي خلفها في حياتنا المعاصرة؟ وكيف نستطيع أن نبني المستقبل دون الولوج في العدمية والاباحية الفكرية الناتجة عن التجارب المرة؟ ما هي علاقتنا بالوحدة العربية؟ ما هو نوع الوحدة او التكامل او التعاون او التضامن الذي نبغيه؟ ما هو العقد الاجتماعي الجديد الذي نطمح إليه؟ كيف نتعامل مع التربية الحديثة وننشىء الانسان العربي الجديد القادر على ادارة أزماته وتحدياته في ظل تغيرات هائلة؟ هل توجد حاجة لحركة سياسية جديدة؟ وما هي اسسها الوحدوية والنضالية وما علاقتها بالفكر الديني والحركات الاسلامية؟ إننا جمدنا النقاش في هذه الامور خلال الاعوام الماضية ويجب فتح الباب الان على مصراعيه لمناقشة وتطوير هذه القضايا لكي نتمكن من طرح الحلول البديلة.

إن المشروع المستقبلي يتطلب دراسة جادة لكيفية التعامل مع اتفاقية سايكس ـ بيكو التي قسمت المنطقة وأدت إلى إرساء نواة الكيان الصهيوني. كذلك يتطلب اعادة النظر في طبيعة وأساليب السياسات الخارجية من أجل خلق أوضاع ايجابية تصب في صالح نظام اقليمي عربي جديد يعمل لصالح استمرار الشعب العربي ككل من خلال العمل المشترك والمصالح الاقتصادية الجماعية، وأيضاً في خلق توازن دقيق يكفل عدم الوقوع ثانية في الصراع المستمر والمفتوح بين القوى العظمى في منطقتنا.

كما يستوجب المشروع المستقبلي التفكير الجدي والعميق من قبل المفكرين العرب في عودة مصر. ولكن تباينت الآراء في الندوة حول ظروف وشروط عودة مصر. وكان هناك اتفاق على أن على المثقفين في مصر والبلاد العربية الأخرى مسؤولية خاصة لتأمين عودة مصر إلى الصف العربي □